طريق رئيس وطرق فرعية

دراسات
في
الاصلاح والانتقال
ما بعد
الشيوعي

János Kornai

János Kornai بروفسور اقتصاد في جامعة
Harvad وعضو دائم في ، Collegium
Budapest Institute for Advanced
Study

طريق رئيس

و

طرق فرعية

دراسات في الاصلاح والانتقال ما بعد الشيوعي

© 1997 دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع عمان ــ الاردن

الطبعة الاولى 1998

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة نشر أو تخزين أو نقل أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة من الوسائل أو بتصدير هذا الكتاب من البلد الذي أرسله إليه الناشر أو بتوزيعه بدون اذن خطي مسبق من الناشر .

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٥٤٥ / ١٠ / ١٩٩٧)

رقم التصنيف : ٣٣٠,١٢٢

المؤلف ومن هو في حكمه : جانوس كورناي ، ترجمة نادر ادريس التل

عنوان الكتاب : طريق رئيسي وطرق فرعية : دراسات في الاصلاح والانتقال ما بعد الشيوعي

الموضوع الرئيسي : ١ــ العلوم الاجتماعية

٢ ــ الاقتصاد المختلط وما بعد الشيوعية والسياسة والظروف الاقتصادية في اوروبا الشرقية

بيانات النشر : عمان : دار الكتاب الحديث

* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

طريق رئيس وطرق فرعية

دراسات في الاصلاح
والانتقال ما بعد الشيوعي

János Kornai

ترجمة

نادر ادريس التل

دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع

عمان ــ الاردن

ينشر بموجب عقد رسمي مع الناشر الاصلي :
The MIT Press

© 1995 Massachusetts Institute of Technology

This book originally appeared in Hungarian under the *Útkeresés* ,
© 1993 Századvég Kiadó and János Kornai .

ALL rights reserved . No part of this book may be reproduced in any form by any electronic or mechanical means (including photocopying , or information storage and retrieval) without permission in writing from the publisher .

This book was set in Palatino by The MIT Press and was printed and bound in the United States of America .

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

Kornai , János .
[Útkeresés . English]
Highway and byways : studies on reform and post - communist transition / János Kornai .
p. cm
Includes bibliographical references and indexes .
ISBN 0-262-11198-5
1. Mixed economy - Europe , Eastern . 2. Post-communism-Europe , Eastern . 3. Europe , Eastern - Economic policy -1989- 4. Europe, Eastern-Economic
conditions-1989- I. Title .
HC244,K66913 1995
338.947-dc20

94-21566
CIP

المحتويات

مقدمة vii

1 اشتراكية السوق المعاد فحصها ١

2 الصلة بين اشكال الملكية واليات التنسيق ٣١

3 طريق الاتحاد السوفياتي إلى الاقتصاد الحر : تعليقات مراقب خارجي ٥١

4 مبادئ الخصخصة في اوروبا الشرقية ٧١

5 الانتقال ما بعد الاشتراكي والدولة : تأملات في ضوء المشكلات المالية الهنغارية ٩٧

6 التطور التدريجي للانضباط المالي في ظل النسق ما بعد الاشتراكي ١٢٥

7 الركود التحويلي : ظاهرة عامة مفحوصة من خلال مثال تطور هنغاريا ١٤٥

8 الانتقال ما بعد الاشتراكي : مراجعة عامة ١٨٩

ملحق : ماضي الدراسات واماكن نشرها لأول مرة ٢٠٩

الهوامش ٢١٣

المراجع ٢٣٥

فهرس المؤلفين ٢٥٣

فهرس المواضيع ٢٥٧

مقدمة

لقد اخترت الدراسات الثمان في هذا المجلد من كتاباتي في السنوات الاربع الماضية . و بالرغم من أنه يمكن قراءة كل واحدة منها وفهمها بسهولة بشكل منفصل ، فإن هنالك فكرة رئيسة مشتركة تربطها . إن موضوع كل واحدة منها هو ***البحث عن طريق جديد*** من جانب هنغاريا ، وايضا من جانب منطقة اوروبا الشرقية برمتها التي عاشت في ظل النسق الاشتراكي [1] .

لقد تم اولا نبذ " الطريق الأول " من التطور الرأسمالي من جانب شعوب الامبراطورية القيصرية سابقا ، ولاحقا من جانب الشعوب الاخرى التي حكمها الحزب الشيوعي ، لصالح "طريق ثان " جديد الذي ادى إلى تطور النسق الاشتراكي . وبعد عقود لاحقا ، بات من الواضح بشكل متزايد أن الاشتراكية في شكلها الكلاسيكي هي ***طريق ظلامي*** . لقد بلغ القمع النازل بالصديق وبالعدو ايضا شدة لا تحتمل ، وتباطأ معدل النمو الأولي المسعور ، وكان هنالك تخلف متنام بشكل ثابت وراء البلدان الرأسمالية المتطورة في التطور التكنولوجي والابتكار وجودة أو نوعية المنتوجات وشروط المعيشة الانسانية . وفقد كثيرون ، حتى اولئك الذين كانوا حتى الان انصارا مخلصين للنسق الاشتراكي ، ايمانهم وبدأت الشكوك تعتورهم .

تتعلق كل من الدراسة الاولى والثانية في هذا المجلد ***بعملية الاصلاح*** ، الطور الأول في البحث عن الطريق الجديد . هل يمكن تشييد صرح جديد اكثر راحة وجاذبية على الأسس القديمة غير المتبدلة ؟ لقد أمل المدافعون عن اشتراكية الاصلاح أنهم يستطيعون تشييد مجتمع جديد سيختلف عن كل من الرأسمالية والاشتراكية الاصلاحية ويتفوق عليهما . بكلمات اخرى ، كانت الاشتراكية الاصلاحية ستقود المجتمع بعيدا عن الطريق الأول (الرأسمالي) والطريق الثاني (الاشتراكي الستاليني الكلاسيكي) إلى نوع جديد من طريق ثالث والذي اعتبره المدافعون عن الاشتراكية الاصلاحية ليس كطريق دنو يقود إلى الطريق الأول الرأسمالي ، ولكن كطريق ثالث ***فريد*** والذي قد يصنع تقدما دائم معه .

وتفحص أول دراستين لماذا أن هذا المسعى ــ التجربة الاكبر للطريق الثالث في القرن العشرين ــ من المؤكد أن يفشل . نظرا لأن الاشتراكية الاصلاحية اثبتت أنها طريق مظلم [2] .

وهذا لا يعني أنه لم تكن لعملية الاصلاح أية نتائج ملائمة . لقد تم تخفيف أو ارخاء قبضة القمع وظهرت ثغرات في الجدران وسياجات الاسلاك الشائكة التي تفصل العالم الاشتراكي عن العالم الرأسمالي . وفي الاقتصاد ، كسب المدراء استقلالية ذاتية اكبر وشرعوا في دراسة التوقعات والانماط السلوكية للاقتصاد السوقي ، في حين برز القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي ، وإن كان في حقل ضيق . ولكن بالاضافة إلى تغيرات صغيرة كهذه إلى الافضل يتم الشعور بها في الحياة اليومية ، فإن التأثير الملائم الرئيس للاصلاح من منظور تاريخي عالمي كان مساهمته في تآكل النسق الاشتراكي ، بقوة غير مسيطر عليها نظرا لأن الاصلاح حاول توحيد عناصر كانت مخالفة لبعضها البعض وغير منسجمة مع بعضها البعض بشكل متبادل. وكان يتوجب أن تكون هنالك " دمقرطة " ، مع ذلك كان يتوجب الاحتفاظ بالحكم المنفرد للحزب الشيوعي ؛ كان يتوجب أن تعمل السوق ، مع ذلك كان يتوجب أن تظل ملكية الدولة سائدة . وهكذا ، شكل التفكير الذي يكمن وراء الاصلاح محاولة لمزج النار والماء . ومكان النسق الكلاسيكي الذي لا يرحم ولكن المتماسك ، جاءت اشتراكية اصلاحية غير متماسكة متخمة بتوترات وتناقضات ذاتية غير قابلة للتسوية . وجرت محاولة للاحتفاظ بمواقع السلطة من جانب فئة قيادية مصارعة فقدت ايمانها وثقتها بنفسها واصبحت أقل قدرة وبشكل ثابت على أن تقود وأن تقرِّر ، وليس بامكانها القيام باستخدام مستمر وقاس للقمع ، الطريقة التأديبية في الماضي . وما أن انهارت المادتين السياسيتين الملزمتين الرئيسيتين في صرح النسق الاشتراكي ، القمع وايمان الفئة الحاكمة ، تقوض البناء . لقد تم الاستيلاء على مكان الاصلاح في الاجندة من جانب الثورة [3] .

ويعالج الجزء الثاني من المجلد التطور ما بعد الاشتراكي . و تذكر الدراسة الثالثة ، باعتبارها مادة البداية في هذا الجزء ، مسألة الفرق بين الاصلاح والثورة بشكل موجز . وكما افهم الامر ، فإن " المعيار " المميِّز في هذا السياق ليس سرعة التغير ، أو حتى ما إذا كان سلميا أو عنيفا ، ولكن عمق وراديكالية التحول . وطالما تظل السلطة الممركزة للحزب الشيوعي ، بالاضافة إلى احتكار الايديولوجية الرسمية للحزب ، محمية بوسائل إدارية ، فإن المرء يستطيع على الاكثر الحديث عن اصلاح النسق الاشتراكي . إن التغير الثوري يحدث عندما يكون هنالك تحول عميق للبنية السياسية من منظور هذه السمات الجوهرية . وفي عدة ميادين ، تعتبر التغيرات في هنغاريا على أنها ذات طبيعة ***مستمرة وتدريجية*** : في تقدم الملكية الخاصة وآلية السوق المبنية على الاسعار الحرة ، وفي الوضع الاقتصادي الكلي ، وفي استخدام التشريع . بيد أن الاستمرارية مرتبطة عند نقطة معينة بعدم استمرارية : يصل نسق

الحزب الواحد إلى نهاية ، وتبدأ فترة الديمقراطية البرلمانية المبنية على نسق متعدد الاحـــزاب . إن انهاء الحكم المنفرد للحزب الشيوعي يزيل العائق الرئيس فـــي الطريـــق ، بحيـــث يســـتطيع المجتمع أن يعود إلى الطريق الأول ، طريق التطور الرأسمالي [4] .

وسيكون من الخطأ تصور هذا الطريق كنوع معين من طريـــق ســـريع وعريـــض يربـــط بوضوح وبالضرورة نقطة الانفصال المتسمة بمصير أو غرض مستقبلي وحيد مدرك بالمســـــار الاقصر الممكن . دعونا نتناول مسألة ***الوجهة*** أو ***الغاية المقصودة*** أولا . وبالضبط كما أن النسق الاشتراكي هو بالحقيقة ***عائلة*** من انساق ، والذي يمكن أن يختلف اعضاؤه عن بعضهم البعـــض في كثير من مواقفهم في حين يتشاركون في الصفات الغالبة ، كذلك ايضا يكون النسق الرأسمالي عائلة من انساق . ومن المؤكد أن يرى المؤرخ في كل بلد السمات الفريدة وغير المكررة للبنـــاء التي ظهرت إلى الوجود هنالك ، بسبب مجموعة من عوامل فريدة وغير مكـــررة . وحتـــى إذا جرت محاولة للتعميم وسمح بدرجة عالية من التجريد ، فإنه يمكن بالرغم من ذلك تمييز ضروب من الرأسمالية ، وهنا ، وللتوضيح ، دعونا نضفي علامات " جغرافية " علـــى انمـــاط قليلـــة : يستطيع المرء تمييز رأسمالية الولايات المتحدة المتسمة بدرجة عالية من النزعة الفردية والـــدور المقيَّد للدولة ، ورأسمالية الرفاه الاسكندنافية المتسمة باعادة التوزيع الواسعة جدا ، و رأســـمالية اليابان المتسمة بتدخل الدولة القوي والنشيط والتغلغل المتبادل لرأس المال البنكي ورأس المـــال الصناعي الكبير ، وغير ذلك . أي منها يتوجب أن يكون النمط الذي نريد اتباعه ، أو مـــا هـــي التوليفة من انماط والتي تستحق أن نستهدفها ، ربما بتطوير سمات لم تظهر في أي مكان اخـــر من قبل ؟

ودعونا نفترض أن الوجهة المقصودة واضحة الان ، على الاقل بالنسبة للاحزاب الحاكمـــة والحكومة في بلد معين أو اخر . وحتى عندئذ ، لا توجد خريطة من أي نوع تبين المسار الـــذي يتبعه الطريق المؤدي إليها . فقط من ارتفاع مركبة فضائية يمكن أن يظهر " الطريـــق الأول " على أنه مسار وحيد وسيع . ومن علو طائرة مروحية يمكن بوضوح رؤية أنه يتألف من طرق رئيسة كثيرة تقريبا وطرق فرعية ، وممرات متعرجة ، ومنحدرات شديدة التحدر " وطلعات " . ويشار إلى ذلك ، ايضا ، بالعنوان الانجليزي للمجلد Highway and Byways [5] . إن كـــل طريق رئيس وفرعي يؤدي إلى الرأسمالية ، في نهاية المطاف بالطبع ، ولكن أي نوع بالضبط يؤدي إليها وبأية سرعة وبأية تكلفة من تضحيات كثيرة ، ومع من كفائزين وكخاســـرين ؟ إن كل مفرق يثير مشكلة اختيار . وهكذا بالرغم من أن معظم الناس يقبـــل ويستحســـن " الاتجـــاه الرئيس " ، توجد معضلات لا تعد ولا تحصى أمامهم .

إن ***الطرق المتقاطعة*** التي أمامنا في الاقتصاد ما بعد الاشتراكي ، تفحص في كل الدراسات في الجزء الثاني من المجلد [6] . وتقدم الدراسة الثالثة التوصيات المتعلقة بالتحول ، في حين أن الدراسة الثامنة و الاخيرة تحتوي بشكل حصري على وصف ايجابي وتنبؤ . وتوحِّد القطع الاربع بينهما المقاربتين الايجابية والمعيارية . لقد حاولت أن اجعل مضمونا أن يكون واضحا دائما للقارئ أين ينتهي التحليل الايجابي للواقع وأين تبدأ المقاربة المعيارية المبنية على احكام قيمية .

لقد ظهرت الاستعارة " الطريق " في عنوان The Road to a Free Economy ، والذي هو حسب علمي الكتاب الأول الذي ظهر عن موضوع الانتقال ما بعد الاشتراكية . عندما كنت اكتبه في صيف وخريف 1989 ، شعرت أنه يتوجب توقع صعوبات خطيرة أو عسيرة ، بيد أن مسألة أية اجراءات يترتب التوصية بها سببت لي صراعا داخليا أقل مما تتسببه هذه الايام . لم أتردد حينذاك أن أضمِّن كلمة " الطريق " بصيغة المفرد في عنوان الكتاب . ولقد انقضت خمس سنوات منذ ذلك الحين ــ مليئة بالتجارب الممتعة والقاسية . إن صيغة الجمع في عنوان هذا المجلد تعكس تقديري الاوضح الآن مما في ذلك الوقت بخصوص إلى أي مدى أن الانتقال الاشتراكي ، في حين يمثل اختيار واضحا ***للطريق الرئيس إلى الأمام*** كما يتضمن كتابي السابق ، يترك مع ذلك القرارات بخصوص مشكلات لاحقة كثيرة بدون إجابة . وحتى عن بعد خمس سنوات ، اعتبر أنه كان صحيحا بالنسبة لي أن اعلن أنه يجب على هنغاريا والبلدان ما بعد الاشتراكية الاخرى أن تتبنى " الطريق الأول " إلى الديمقراطية واقتصاد السوق ، ولا تسعى وراء حلول " طريق ثالث " . ولكن ، فإنني الآن ادرك بشكل افضل كيف ظلت بعض الاسئلة الفرعية بدون إجابة في ذلك الوقت .

لا استطيع أن اتفق مع اولئك الذين يقولون أن لكل سؤال كهذا إجابة واحدة فقط . في رأيي، هنالك دائما اختيار أو خيار حتى عندما يتم تضييق مجموعة البدائل الواقعية بتطور تاريخي سابق ابكر . ليس هنالك " مسار اجباري " وحيد بالمعنى الدقيق ، وببساطة يريد السياسيون الذين يزعمون العكس تقليل مسؤوليتهم مقدما . يقصد من هذا المجلد ، مثل كتاباتي السابقة ، أن ينشر الموقف المضاد أو المعاكس : إن اولئك الذين يمتلكون حق أن يقرِّروا ، سواء اغلبية برلمانية أو حكومية أو وزير ، يتحملون مسؤولية كاملة عن قراراتهم .

وحتى عندما يحتوي عمل معين لي اقتراحا فإنه يكون اقتراحا مشروطا ، تتم فيه الاشارة إلى الشروط السياسية والاقتصادية و إلى عواقب فيما يتعلق بالتنفيذ . لا اعتبر نفسي نبيا تملي قناعته الداخلية ما الذي يتوجب أن يتم فعله في وقت معين . أظل باحثا ، حتى عندما أحاول أن اصوغ مقترحات سياسية اقتصادية عملية . إنني اشدد اكثر ما أشدد على جعل ما هي المجادلات

لصالح ولقبول الاقتراح واضحة وعلى جعل ما هو " الثمن " و ما هي " المخاطرة " الملتصقين باجراءات معينة واضحين . أحاول أن اكتشف الاشراك والتناقضات الذاتية والمآزق المخفية والحلقات المفرغة المحجوبة في الوضع . أود أن القي ضوءا على " المفاضلات " بين الخيارات التي تتخذ وفقا لقيم مختلفة . لندع الثقة الذاتية الكاملة تظل امتيازا للسياسيين . إن الدور المعيَّن للباحثين العلميين في التقسيم الاجتماعي للعمل يتمثل في توضيح بدائل صنع القرار الممكنة وعواقبها ، وجذب الانتباه إلى الصعوبات في وقت مناسب . والاعراب عن الشكوك والاشارة إلى حالات عدم التأكد .

وإلى ذلك المدى فإن هذا المجلد وكل الدراسات الثمان الموجودة فيه هما تتمة لمجموعتين سابقتين من دراستي : Contradictions and Dilemmas , and Vision and Reality , Market and State : Contradictions and Dilemmas Revisited ، واللتين يبلغ عنواناهما مقاربة باحث تشككي يزن بدائل ويعارض قيما متنافرة بشكل متبادل . ولا يشير عنوان هذا الكتاب إلى البحث فقط من جانب مجتمع حقيقي عن طريق جديد ، بل إلى سيرتي الشخصية في البحث ايضا . وتعلن الدراسة الاولى ، عن اشتراكية السوق ، وبشكل واضح أن الصراع مع معضلات الاشتراكية الاصلاحية كان الاهتمام لجيل برمته ، واهتمامي ايضا . لقد تصارعت ، وقد يتكرر ذلك ، ايضا مع النزاعات الماضية والحالية للقيم التي تهتم بها هذه الدراسات الثمان .

واعتقد أن الأمانة الفكرية تتطلب مني أن انشر كل دراسة من هذه الدراسات في شكلها الاصلي [7] . ولقد تغيرت وجهة نظري بخصوص مسائل قليلة . ويبلَّغ ذلك بدراسة من دراسات كتبت لاحقا ، مع اشارة أو احالة نقدية إلى العمل السابق ، أو تنبيه القارئ إلى ذلك في هوامش مضافة لاحقا (وتميَّز بوضوح عن النص الاصلي) ، بحيث يمكن متابعة التغيرات في افكاري .

ولا آخذ على عاتقي في هذا المجلد أن اقارن توصياتي السابقة مع تجربة تنفيذها أو عدم تنفيذها . سيكون من المستحيل الابقاء على المواد في حالة حديثة بشكل شامل وزيادتها بمعلومات اضافية ظهرت إلى الوجود منذ أن تمت كتابتها . إن القراء ، والنقاد المراجعين للكتاب ، سيكونون قادرين على أن يحاولوا وأن يقارنوا التنبؤ والتوصية والاحداث الفعلية ويقيِّموا الانحرافات بينهما . سيكونون قادرين على رؤية أن التنبؤ بخصوص مسألة معين أو اخرى ثبت أنه صحيح وأنه تم تأكيد توقع خطر معين ، في حين في حالات اخرى ثبت أن الوضع يختلف عن الطريقة المتوقع بها . وتم تبني مقترحات معينة فيما ظلت اخرى مجرد كلمات . وأود أن اخطط للعودة يوما ما إلى هذه التنبؤات والتوصيات في وقت لاحق بعيد ، عندما اكون

منفصلا بمسافة كافية عن احداث 1990-1993 واستطيع أن انظر إلى اعمالي السابقة كشخص خارجي تقريبا .

وفقط الدراسة الثالثة هي عن اقتصاد بلد غير بلدي ، بالتحديد الاتحاد السوفياتي في ايامه الأخيرة ، بالرغم من أنني حاولت هناك ايضا أن اعبر عن رسالة اكثر عمومية . وتعالج دراسات قليلة منطقة ما بعد الاشتراكية برمتها ، إلا أن الموضوع المباشر لمعظمها هو هنغاريا . وليس فقط في الدراسات في هذا المجلد ، ولكن طوال حياتي المهنية كنت اولا وعلى الاكثر اقتصاديا هنغاريا ، مجربا مباشرة مشكلات بلده ومحاولا أن يساعد مواطنيه في المقام الأول . إن الالهام فيما يتعلق بتفكيري النظري يجيء دائما من التجربة الهنغارية والمجادلات في ورش العمل الفكرية في بلدي . لكن ، حاولت في هذه الدراسات ، والتي معظمها القيتها كمحاضرات في مناسبات دولية ، أن ارى الجوانب في الوضع الهنغاري الذي يمكن منها صنع تعميمات . وقد يكون امرا منوِّرا لاولئك خارج البلد أن ينظروا إلىَ تجارب مناسبة في هنغاريا ، والتي يمكن أن تطرح كامثلة تتبعها أمم اخرى ، أو إلى اخفاقات يمكن أن يتم تحذير اخرين منها ، وبذلك تفادي التغيرات الخاطئة . واشعر بالتضامن مع كل البلدان المتصارعة ، مثل هنغاريا ، مع صعوبات الانتقال ما بعد الاشتراكي .

ولم اشعر مطلقا بالخوف المفاجئ بخصوص القيام بطرح مشكلات هذا البلد للاقتصاديين على نطاق دولي . فقط الطرح العلني والصادق والصريح وغير المزخرف لاخطائنا ، بامكانه أن يعزِّز سمعة ومصداقية البلد و الانتلجينسيا الهنغارية في عيون العالم . وهذا وحده بامكانه أن يساعد في ضمان أن يفكر اخرون إلى جانبنا وأن يساعدونا في التغلب على الصعوبات، . واشعر أنه باستطاعة الباحثين الهنغاريين خدمة قضية امتهم على احسن وجه بعدم اخفاء انفسهم داخل الحدود الضيقة للاقليمية و بالابقاء متحررين من العجرفة عندما يقابلون نتائج علمية اجنبية . وحسب رأيي ، فإن الباحثين الهنغاريين يفعلون الصواب عندما يطرحون مساهماتهم ومسائل غير محلولة أمام المهنة دوليا ويساهمون في المعرفة المهنية أو المختصة في الوطن بنتائج وخبرات عملية معروفة في الخارج . بهذه الطريقة يستطيعون جعل تفكير زملائهم الاجانب اكثر انتاجية أو اثمارا ، ويتلقون ، بالاضافة إلى زملائهم في الوطن ، بواعث فكرية جديدة . لقد كان الامر يستحق فعليا محاولة ذلك في عقود خلت ، إلا أن الفرص للتبادل الدولي للافكار هي اكبر بشكل مؤكد مما كانت سابقا منذ تغير النسق .

إن هذا المجلد بدون نهاية : تظهر تجارب ومشكلات جديدة شهرا بعد شهر . ويبين جاكيت المجلد الاول الهنغاري لـ Contradictions and Dilemmas انبوب فحص مختبري يمكن

رؤية خريطة لهنغاريا فيه . تستمر التجربة العظيمة المتعلقة بمجموعة الناس في هنغاريا والبلدان ما بعد الاشتراكية الاخرى ، ولا نستطيع أن نتفادها حتى في حالة أردنا أن نتجنبها ، نظرا لأنه لا توجد سابقة تاريخية للعملية التي تحدث الان . وللدراسة غاية مزدوجة . أود قبل أي شئ اخر أن اسهل الامور على ذات التجربة ، بالمساعدة في تخفيض المعاناة إلى ادنى حد ممكن وتعظيم منافع التجريب الذي يصاحب بالضرورة تحول وتغير النسق . بالاضافة إلى ذلك ، لدي أمامي هدف بحث فكري يسعى إلى طريق . وبما أن التجربة تحدث في أية حالة ، دعونا نقوم بالاستعمال الاكثر علمية لها ــ لصالح اناس اخرين يواجهوا مشكلات مماثلة ولاغناء المعرفة التاريخية وتفكير الاجيال القادمة .

أخيرا ، أود أن اشكر كل اولئك الذين ساعدوني في تحضير أو تجهيز هذه المجموعة من الدراسات . وبالنسبة لكل دراسة ذكرت بشكل منفصل الاشخاص ، والمؤسسات ، الذين قاموا بدور في تطويرها ؛ هنا أود أن اعرب مجددا عن شكري لهم بشكل جماعي على دعمهم . ولقد جاء التعاون في تحرير هذا المجلد من مساعدتي الاقرب ، Mária Kovács ، التي عملت كالعادة بطريقة لامعة وحية الضمير وملتزمة . وأنا ممتن لـ Brian Mclean and Julianna Parti لترجمتهما الرائعة والامينة للنص الهنغاري ولـ Zsuzsa Dániel and Ann Flack للمساعدة القيِّمة المتعلقة بتحرير النص ، و لـ Ilona Lukács لحساب الارقام القياسية . واشعر بالسرور لأن The MIT Press أرادت أن تقدم هذه المجموعة من الدراسات . وأنا ممتن بشكل خاص لـ Michael Sims and Ann Sochi لمساعدتهما في التحرير .

1 اشتراكية السوق

المعاد فحصها [1]

إن التحول الكبير الجاري في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين ، يبعث من جديد المناقشة بخصوص اشتراكية السوق [2] . ونظرا لأن هذه الدراسة لا تغطي كل المسألة ، اود أن ابدأ بتثبيت حدود الموضوع الخاضع للفحص وبذكر طرق المقاربة بشكل مختصر .

1. للظروف او للشروط الاولية تأثير قوي على أي تشكيلة تظهر فعليا في التاريخ . من أين بدأت قبل أن تصل إلى حالتها الحالية ؟ وبسبب الظروف المتغيرة التي ظهرت فيها البدايات يجدر التمييز بشكل واضح بين ميدانين للموضوع . اولهما يتمثل في اشتراكية السوق كنسق يحل محل الرأسمالية ، واشتراكية السوق الاخرى باعتبارها نسقا يحل محل الاشتراكية الستالينية من الطراز القديم وما قبل الاصلاح او كما ادعوها في اعمالي بالاشتراكية الكلاسيكية [3] .

يتمثل موضوع هذه الدراسة في تطور وعمل اشتراكية السوق خلال عملية اصلاح النسق الاشتراكي [4] . ولا اناقش اطلاقا المسألة الاخرى : الاصلاح من النمط الاشتراكي السوقي للرأسمالية .

بالطبع ، تتداخل مجموعتا المشكلات ، نظرا لانهما تستتبعان وزن نفس خيارات القيمة ونفس الادوات بشكل شامل . ولكن عندما يصل الامر إلى استنتاجات عملية ومقترحات معيارية، فإنهما تصحان او تنطبقان في سياق محدَّد او معين فقط . ما يكون صحيحا في اطار اصلاح الاشتراكية لا ينطبق بالضرورة على اصلاحات الرأسمالية او العكس بالعكس . إن التاريخ لا يتحرك كبندول ؛ بانتحرك إلى اتجاه فإنه ، اي التاريخ ، لا يعود إلى حالته الاصلية . إن التفسيرات التي يتم فيها تجاهل طبيعة من أين – الى أين العاملة في اتجاه واحد للتاريخ ، يمكن بسهولة أن تسقط هذه التفسيرات في مغالطات جدية .

2. تصنع الافكار المؤثرة ممرا طويلا من صياغتها الاولية او تشكلها الاولي في نظرية إلى تحققها وتجسدها عمليا . وبهدف التبسيط ، هنالك ثلاثة اطوار مميَّزة هنا .

الرؤية : وهذه قد تكون يوتوبيا مطروحة في شكل افكار رئيسة [5] ، او في موديل معياري لنظرية مجردة . واستهل E. Barone [1908] (1935) سلسلة هذا الامر الاخير ؛ ويتمثل عمل بارز في دراسة Oscar Lange (1936-37) . ويمكن اكتشاف افكار مرتبطة بافكار Lange في اعمال F.M. Tayler (1929) و A.P. Lerner (1946) [6] . وبسبب اهميته البارزة لتاريخ النظرية ، ستتم العودة الى موديل Lange بشكل منتظم في اقسام لاحقة من هذه الدراسة.

المخطّط التفصيلي : وهذا يمكن أن يظهر في اشكال متنوعة ، مثلا كمقترحات عملية لاقتصاديي الاصلاح [7] ، او التصريحات السياسية للقادة ، او قرارات بخصوص الاصلاح صودق عليها من قبل الحزب الشيوعي والحكومة الشيوعية في السلطة في البلد الاشتراكي .

التحقق : وهذا يغطي ما الذي يجري فعليا في الاقتصاد ، والقواعد الفعلية للعبة ، والمواقف والانتظام السلوكي للفاعلين في النسق .

وبالرغم من أن الطور الاول مهم جدا ، الا أنه لا تتم مناقشته هنا بكل تفاصيله . إن الموضوع الرئيس لهذه الدراسة هو تاريخ اقتصادي وسياسي ، وليس فكريا ، وبذلك يتركز الانتباه على المخطط التفصيلي والتحقق او التجسد [8] . وبالرغم من أنني اعترف بأن الموديلات النظرية المجردة واليوتوبيا ذات صلة ، اود أن اشير للقراء الغربيين إلى أنه لا يمكن تجاهل التجربة العملية التي حدثت في البلدان الاشتراكية حتى في الجدل على صعيد " الرؤية " . يتعين اعادة فحص الافكار القديمة في ضوء الدليل الجديد .

3. لقد عبرت مجموعة كاملة من البلدان خلال طور تم فيه تطبيق مقومات معينة لاشتراكية السوق. وظهرت التغيرات المشيرة في هذا الاتجاه من 1949 فصاعدا في يوغسلافيا ومن 1953 في هنغاريا . وظهرت عناصر معينة من اشتراكية السوق في وقت لاحق جدا في بولندا والاتحاد السوفياتي والصين وفيتنام . ومن غير الممكن ، هنا ، مناقشة المسألة بلدا بلدا . وبالرغم من وجود اختلافات قابلة للادراك بين الصيغ المحدّدة التي وجدت في كل بلد ومعدل او سرعة تطورها التاريخي ، ستتم محاولة صياغة تصريحات عامة . وسيتم اعطاء وصف عام موجز لموديل أو ***لنموذج*** عام لكل مخطط تفصيلي ولكل تجسد أو تجل عملي . ويتألف الموديل للمخطط التفصيلي من تعبير في شكل مختصر لالاف الخطب السياسية والبرامج الحزبية والمقترحات المبعوثة إلى السلطات والقرارات المصادق عليها من جانب الدولة . وإن موديل التجسد عبارة عن تصور او مفهوم تعميمي عن ممارسة عامة ، يقصد منه وصف ما يجري في مكاتب وزراء

المالية او المدراء التنفيذيين الرئيسيين للمنشآت المملوكة للدولة وما هي الميول المميزة في الاقتصاد .

وتنجم الموديلات او النماذج من النوعين عن درجة عالية من التجريد . وهي تحذف او تلغي السمات الاقل أساسية والخاصة ويقصد منها أن تعكس أو تعرب عن السمات المميزة للاصلاحات السوقية الاشتراكية . وبتجاهل الاختلافات بين البلدان ، فإنها تركز على الخصائص ***المشتركة*** او العامة .

تلقي الدراسة ضوءا على المشكلات المثارة من قبل اشتراكية السوق من زوايا مختلفة . ويقارب القسم الاول المسألة من وجهة نظر ***الاقتصاد السياسي*** بشكل رئيس ، والثاني من وجهة نظر ***الفلسفة*** . ويفحص هذا الاخير كلا من الجوانب المعرفية ــ المنهجية و السياسية ــ الاخلاقية.

1 المخطّط التفصيلي والتجلي او التجسد التاريخي : وجهة نظر الاقتصاد السياسي

المخطط التفصيلي

يمكن تلخيص السمات الرئيسة لنموذج المخطط التفصيلي كما يلي :

1 . يتعين اولا بد من الحفاظ على الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي . ويمكن أن تظهر درجة معينة من الليبرالية السياسية : يمكن أن تتطور ***الغلاسنوست*** ، اي درجة اعلى من الامانة او الصدق في تقديم او توفير المعلومات السياسية وتسامح اكبر حيال وجهات النظر البديلة ؛ قد يكون هنالك انفتاح اكبر في العلاقات مع الغرب . ولكن لا يكون مسموحا بأي تغير أساسي في البنية السياسية .

واقترح إقامة تمييز حاد بين طورين . في الاول منهما يحدث ***اصلاح*** ذو طابع اشتراكي سوقي ، في حين يظل احتكار الحزب الشيوعي للسلطة قائما بشكل أساسي . وتتمثل نقطة الابتعاد للطور الثاني في تغير ***ثوري*** في الميدان السياسي ، عندما يحطم احتكار الحزب الشيوعي وتنشأ ديمقراطية برلمانية في اعقاب انتخابات حرة ومتعددة الاحزاب . في تلك النقطة ، يستهل النسق ***الانتقال*** من الاشتراكية في اتجاه اقتصاد السوق الرأسمالي . وبالطبع ، فإن قضايا هذا الانتقال تكون مهمة إلى حد بعيد جدا إلا أنها خارج نطاق هذه الدراسة . وستتم الاشارة من حين إلى حين إلى مشكلات الانتقال ، إلا أن الموضوع هنا هو اشتراكية الاصلاح المرتبطة باسماء تيتو في

يوغسلافيا وكادار في هنغاريا و Deng Xiaoping في الصين و Rakowski في بولندا وغورباتشوف في الاتحاد السوفياتي .

2 . لا بد من الحفاظ على هيمنة او سيادة الملكية العامة . وفيما عدا في حالة يوغسلافيا ، فإن هذا يعني سيادة ملكية الدولة . لا يمكن هنا تناول السمات المميزة لتطور يوغسلافيا بشكل تفصيلي ، وتهتم المناقشة التي تلي بملكية الدولة . بالرغم من ذلك ، فإن الملاحظات قابلة للتطبيق على حالة يوغسلافيا ايضا .

ويتمثل عنصر او مكوِّن مهم ــ ربما الاكثر أهمية ــ في التغيرات الاقتصادية في مرحلة التجسيد التاريخي ؛ يتمثل في نشوء القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي . وبالرغم من أنه يوفر نسبة صغيرة نسبيا من الانتاج ، فإنه يقوم بجزء كبير في تحسين العرض (Supply) للجمهور ويدخل علاقات ملكية تنسجم مع اقتصاد السوق . بيد أن فكرة تطوير القطاع الخاص لا تظهر في المخطط التفصيلي لاشتراكية السوق قبل أن يبدأ التحول الفعلي . ويصف المخطط التفصيلي وبشكل حصري تجديد الظروف التي تعمل المنشآت المملوكة للدولة في ظلها . لذلك وفي باقي هذه الدراسة ، فإن الملاحظات بشأن اشتراكية السوق تشير وبشكل حصري إلى قطاع الدولة .

3 . لا بد أن تنخفض الحصة النسبية للقرارات المتخذة على المستوى المركزي ، وبشكل راديكالي ، لصالح القرارات غير المركزية المتخذة على مستوى الحكومة المحلية أو بشكل اكثر تكرارا على مستوى المشروع .

ويعبر عن فكرة مماثلة بصيغة اخرى . ترتبط المنشأة المملوكة للدولة عاموديا مع سلطاتها العليا وافقيا بالبائعين لها والمشترين منها . وفي المخطط التفصيلي ، تظل الروابط العامودية ولكن يتم تعزيز الروابط الافقية بشكل راديكالي .

4 . يتمثل المؤشر الرئيس لنجاح المنشأة في الربح . ويتوجب ربط الحوافز للمدراء بالارباح ، ويتوجب استخدام المشاركة في الربح فيما يتعلق بعمال المنشأة .

5 . لا بد أن يتغير مدى الادوات المتاحة للمركز . يجب أن تخلي الأوامر المباشرة ، الاداة الرئيسة حتى الان ، مكانها لادوات غير مباشرة أو " لدوافع اقتصادية " . يفترض واضعو المخطط التفضيلي التمهيدي أنه إذا كانت المنشآت معظِّمة للربح ، فإنه يمكن التأثير في افعالها بواسطة تغيرات في معدلات الصرف والفائدة والاعانات واسعار معينة . ولا بد أن تكون الاسعار والمؤشرات (Parameters) المالية الاخرى المحدَّدة مركزيا ، خيوطا يشدها المركز والتي ستستجيب المنشأة لها مثل الدمى .

6. إن نموذج المخطط التفصيلي لا يوضح نوع الاسعار التي يسعى إلى ادخالها . ستعكس الاسعار المحدَّدة بواسطة عملية لامركزية وضع السوق . ولكن على اساس أية مبادئ سيتم تحديد الاسعار المقرَّرة مركزيا ؟ يفشل المخطط التفصيلي في رؤية انها لا بد أن تكون اسعارا متسمة بتعادل العرض والطلب .

7. لا بد أن يكون الاقتصاد غير مغلق في وجه العلاقات مع العالم الرأسمالي . ويتعين ايضا دخول سوق الكريدت أو التسليف العالمية ، ويستحق الامر جمع قروض من الحكومات والبنوك والمنشآت الرأسمالية من اجل تقدم التطور الاشتراكي .

دعونا ننظر إلى الرؤية المعروفة اكثر من سواها وهي موديل Lange . إن نموذج المخطط التفصيلي يماثله في استهداف أن تعمل المنشآت المملوكة للدولة المعظِّمة للربح بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي . وهو يشارك في غايته المتمثلة في استخدام اسعار مركزية وروافع أو قوى مالية للتأثير في قرارات المنشآت ، ولكنه بوضوح يبتعد عن نظرية Lange في عدم الاعلان بشكل ثابت بأنه سيتم إدخال أو استخدام الاسعار المتسمة بتعادل العرض والطلب أو التي "تنظف" السوق .

ويتمثل الاختلاف الاكثر أهمية في أن المخطط التفصيلي يتضمن مجموعة اغنى إلى حد بعيد من القواعد . وبامكان النظرية المجردة أن تتجرد من عوامل مهمة كثيرة . وليست كذلك الممارسة ، والتي ***يتعين*** أن تسوي كل مشكلات الاختيار بطريقة أو باخرى . إن نموذج المخطط التفصيلي يصف بشكل عام وموجز سمات كثيرة للنسق جرى تجاهلها في عمل Lange والجدل النظري بخصوص اشتراكية السوق بوجه عام .

وليس هذا عيبا او نقيصة لموديل Lange او الجدل بخصوصه . لا يمكن توقع غنى التفصيل في بناء فكري ينتمي لدنيا النظرية المعيارية المجردة . بيد أنه ليس مجرد نقيصة ، ولكن مغالطة مميتة لاعتبار الموديل النظري بشكل جدي إلى حد بعيد جدا ، إذا جاز التعبير ، والتعامل معه كمخطط تفصيلي [9] .

وبالواقع من المؤكد أن المخطط التفصيلي لا يبلغ تعقيد الواقع ، متجاهلا اعتبارات عديدة التي يثبت أنها مهمة إلى حد بعيد في الممارسة . وسيتم العودة إليها لاحقا .

إن الفكرة المهيمنة المتكررة بتفحص بشكل سريع للخصائص السبع المدرجة ، هي أنه يتعين خلق ***نسق ثالث*** . ويتوجب أن يختلف هذا النسق عن الاشتراكية الكلاسيكية الستالينية ما قبل الاصلاح ، ولكن ايضا عن الرأسمالية [10] . ولا يعتبر كمرحلة انتقالية تؤدي من الاشتراكية إلى الرأسمالية ، ولكن كتشكيلة اجتماعية مستقلة ، كنسق جديد ثابت وقوي .

الاداء الاقتصادي

في سمات كثيرة ، إن لم يكن في كليته ، تم تطبيق المخطط التفصيلي لفترات متفاوتة في البلدان المذكورة في المدخل . ولكن لا بد من اضافة أن التجسد التاريخي يختلف عن المخطط التفصيلي في جوانب عديدة ، مطوِّرا صفات مميزة كثيرة لم يتوقعها واضعو المخطط التفصيلي التمهيدي. وقبل التحول إلى هذه الانحرافات ، دعونا نلقي نظرة سريعة على الاداء الاقتصادي المنتج بتطبيق المخطط التفصيلي . هنالك جسم ضخم من ادبيات تجريبية عن الموضوع ، وايضا تلخص ، عادة ، الاعمال التي تناقش قضايا الانتقال إلى اقتصاد السوق الاخفاقات والنجاحات الاقتصادية للفترة المبكرة بصورة اكثر [11] . وبدلا من الخوض في تفاصيل أو تقديم احصاءات، سيتم ، هنا ، التشديد على بعض الصفات المميزة الرئيسة .

- ظهرت علامات الانحدار أو انخفاض النشاط قبل أن يبدأ الاصلاح وكانت من بين الدوافع للقطيعة مع اقتصاد الأوامر القديم . تطرح ، على الاكثر ، الاصلاحات الاشتراكية السوقية تدبيرا لاحياء أو لانبعاث مؤقت ؛ إنها لا تنهي أو لا توقف الانحدار بشكل دائم . يصل الاقتصاد إلى نقطة من توقف أو عدم النشاط *، ولاحقا ، بالواقع ، يبدأ انكماش مطلق للانتاج يبدو بشكل مرجح أنه سيستمر . إذا ظهر حقا نمو ممكن ادراكه أو مهم في أية قطاعات ، كما حدث ، على سبيل المثال في الزراعة الصينية لسنوات كثيرة خصبة ، فإنه بفضل الخصخصة الفعلية ، وليس اطلاقا بفضل تحقيق المخطط التفصيلي الاشتراكي السوقي، والتي تقع خارج المخطط التفصيلي الاشتراكي السوقي الاصلي، كما تم ذكر ذلك سابقا [12].
- إن عدم النشاط أو الهبوط في GDP يترافق مع هبوط في الاستهلاك الفعلي . ومجددا ، تتمثل القوة المضادة الوحيدة في نشوء وتطور القطاع الخاص ، والذي يساعد في تحسين العرض وظروف المعيشة .
- يتم التسبب في حالات عدم توازن حادة. إن الاشتراكية الكلاسيكية هي اقتصاد عجز مزمن، مع اسعار نسبية مشوَّهة أو محرَّفة ، ولكن مع مستوى اسعار عام ثابت تماما . يترافق الاصلاح الاشتراكي السوقي في معظم البلدان مع مشكلة جديدة واكثر تعقيدا : تزامن " العجز والتضخم " . ويتطور عجز ميزانية متنام مهلك ، ويصبح واحدا من العوامل الرئيسة التي تغذي التضخم المتنامي الذي يتطور إلى تضخم جامع (Hyperinflation)

* Stagnation

غير مقيَّد في بعض البلدان . وفي بلدان اخرى يتم كبح التضخم بشكل مصطنع ويتم خلق تهديد نقدي* ضخم .

- ليس هنالك أي تحسن مهم في الفعالية (Efficiency) وانتاجية العوامل . وايضا ليس هنالك أي دليل ملموس بشأن جودة أو نوعية المنتوجات والابتكار أو التقدم التقني .
- ترتفع حصة التجارة الخارجية الجارية مع بلدان رأسمالية ، إلا أن الأداء في هذه الحقل يكون مجددا ضعيفا . هنالك عجز في التجارة مع السوق الرأسمالية . ويرتفع الدين الاجنبي وتصل بلدان معينة إلى حافة عدم الايفاء .

وإن كان يقصد من المخطط التفصيلي خلق نسق ثالث فمن المؤكد أنه لم يثبت تفوقه على الاول : الرأسمالية الحديثة . وايضا لا يمكن استنباط استنتاجات واضحة من المقارنة مع النسق الثاني :الاشتراكية الكلاسيكية . من جهة هنالك منافع أو فوائد . وبالرغم من أن المنشآت المملوكة للدولة لا تصبح وحدات اقتصادية معظِّمة للربح فعلية ، فإنه يتم خلق انطباع معين بخصوص ذهنية المدراء من جانب الرطانة الاقتصادية السوقية ، موحَّدة مع محكات أو اجراءات فعلية قليلة . انهم يتعلمون ايلاء انتباه للمؤشرات المالية ومتطلبات المشترين . (هذا يسهل الانتقال الفعلي اللاحق إلى اقتصاد سوقي بعد أن تحدث التغيرات السياسية الكبيرة) . إن العامل الرئيس الذي ينزع إلى تحسين الوضع الاقتصادي ، هو تطور القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي . وربما الاكثر أهمية من الكل ، تصبح الحياة اكثر تسامحا ، بشكل رئيس بسبب أن هنالك اجراء التحرر السياسي ، ويتم توكيد الحقوق الانسانية بسهولة اكبر . في الجانب الاخر ، هنالك عواقب سلبية جدية ، بشكل رئيس للتوازن الاقتصادي على الصعيد الكلي(Macro - economic) . لنأخذ ، على سبيل المثال ، المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وهذه هي بلدان ثلاثة عارض قادتها السياسيون وبشكل عنيد كل الاصلاحات الاشتراكية السوقية ، وقارنها مع يوغسلافيا ، وهنغاريا وبولندا والاتحاد السوفياتي ، والتي تبنت طريق اشتراكية السوق لفترات متفاوتة . وبشكل واضح ، يكون الوضع على الصعيد الكلي عشية الانتقال ما بعد الاشتراكي اسوأ في المجموعة الثانية مما في الاولى : يكون عجز الميزانية اكبر والتضخم اسرع (أو تكون التوليفة من العجز والتضخم اكثر حدة) ، ويكون الدين الاجنبي اعلى . لقد ادت تجارب اشتراكية السوق إلى وضع فقدت فيه القيادة السيطرة .

تفشل القيادة الاقتصادية في فهم ما الذي يحدث . ولا يمكن الوفاء بالوعود المتكررة بالتحسين ، وهذا يؤدي إلى الاحباط والاحتجاجات من الجمهور كله . ونظرا لأن الاصلاح يقرن

* Monetary overhang

بتحرر سياسي أو بلبرلة سياسية ، تتخذ حالات السخط شكلا علنيا : تحدث تظاهرات واجتماعات احتجاج ، ويتم تنظيم احزاب جديدة معارضة للحزب الشيوعي . ويتفسخ النسق السياسي القديم .

اذن ما الذي كان خاطئا فيما يتصل بالاصلاح الموجَّه سوقيا ؟

تتمثل وجهة نظر في أن المخطط التفصيلي الاصلي جيد ، إلا أنه يتسم بعيبين يحتاجان إلى التصحيح أو المعالجة . " اصلاح الاصلاح " .

وتتمثل وجهة نظر اخرى في أنه تم تطبيق أو تنفيذ المخطط التفصيلي بشكل غير صحيح . إن المخطط التفصيلي هو كما يجب أن يكون ، إلا أنه لم ينفذ بطريقة متسقة ، نظرا لان البيروقراطيين وقوى محافظة اخرى خربته .

وحسب اعتقادي ، فإن هذه العوامل هي جزء صغير فقط من التفسير . إن الفرضية الأساسية في هذه الدراسة هي أن ***المخطط التفصيلي لاشتراكية السوق محكوم عليه بالاخفاق*** . وبالرغم من الاشتراكية الكلاسيكية تتسبب في معاناة كبيرة وتعمل بشكل غير فعال ، إلا أنها متماسكة أو مترابطة منطقيا أو متسقة على الاقل . وموحَّدة مع الدرجة " المطلوبة " من الكبح أو القمع الوحشي ، فإنها قوية وقابلة للتطبيق . في الجانب الاخر ، فإن الاصلاح الاشتراكي السوقي غير قادر لان يصبح نسقا قويا . بالواقع ، إنه سلفه فقط ، الاشتراكية الكلاسيكية ، هو في عملية تفسخ.

تطرح الاقسام اللاحقة من هذه الدراسة مجادلات لصالح هذه الفرضية ، مجمَّعة تحت الافكار الرئيسة التالية : دور الدولة والحياة السياسية ؛ حقوق الملكية وقيد الميزانية الخفيف أو غير المتشدد ؛ الانضباط أو النظام الاجتماعي ، والخروج والدخول والانتقاء الطبيعي .

إن التفسير السببي للاخفاق بعيد عن أن يكون شاملا أو كاملا . هنالك قضايا مهمة عديدة غائبة : على سبيل المثال ، مشكلة الاسعار والمشكلة المرتبطة بها للمعلومات ، نظرا لانه تم أساسا تغطيتها بشكل ملائم في اعمال اخرى . وحسب اعتقادي ، مع ذلك ، فإن الظواهر التي يترتب فحصها هي من بين العوامل الرئيسة التي تفسِّر الاخفاق .

دور الدولة والحياة السياسية

إن مؤلفي مود يل Lange والافكار النظرية المجردة المرتبطة به لا يشيرون بشكل معين إلى نظرية بعينها عن الدولة . ولكن يمكن تمييز بعض المسلمات الأساسية الضمنية ، وهذه ليست فقط ساذجة ولكنها ايضا زائفة تماما في نهاية الأمر . تفترض النظرية أن الدولة ستكون راغبة في أداء ثلاث وظائف معتدلة ومتواضعة : (1) تحديد الاسعار المتسمة بتعادل الطلب والعرض أو المؤدية إليه ، و (2) تنفيذ قاعدة تعظيم الربح فيما يتعلق بالمنشآت المملوكة للدولة و (3) انجاز أو القيام باعادة توزيع معينة للمداخيل الشخصية . وتتجاهل النظرية الطبيعة الحقيقية لأية دولة حديثة ، إذا لم نذكر الدولة القوية بشكل استثنائي مثل تلك التي تعمل في ظل النسق الاشتراكي .

إن نموذج المخطط التفصيلي ليس ساذجا إلى نفس درجة سذاجة النظرية المجردة الطوباوية. على العكس ، إن نقطة انطلاقه البديهية هي شكل خاص عن الدولة ، دولة الحزب . ويسلم من جهة أنه يتعين الحفاظ على الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي ، ومن الجهة الاخرى أن السوق ستقوم بتنسيق نسبة أساسية من العمليات الاقتصادية . بالرغم من ذلك ، لا يمكن تلبية هاتين المسلمتين معا ، نظرا لأن كل واحدة منهما تحول دون تحقيق الاخرى . وهذا هو العيب الاكبر في المخطط التفصيلي .

دعونا ننظر إلى إعادة الصياغة الحديثة لاشتراكية السوق في ضوء نظرية العقد وموديل الطرف الرئيس ــ الوكيل المعروف [13] . وهذا يقترح أن هنالك نوعا معينا من ***العقد*** بين الدولة ــ المركز ومدراء المنشآت المملوكة للدولة ، مع المركز باعتباره الطرف الرئيس أو الأصيل (Principal) والمدراء باعتبارهم وكلاء (Agents) يعملون لمصلحته . غالبا نجد أن الاقتصاديين الغربيين اليوم يستنبطون الاستنتاج التالي : اخفقت التجارب في اشتراكية السوق ، حتى الآن ، لأن شروط العقد أو التعاقد كانت خاطئة . مع عقد افضل ستعمل اشتراكية السوق .

ولمعارضة وجهة النظر هذه ، فإنه يمكن إعادة التعبير عن النظرية الرئيسة المطروحة في القسم السابق كالتالي : ***من المستحيل*** استنباط وتنفيذ أي عقد بين الدولة ــ المركز (كما توجد فعليا في هذه البلدان) ومدراء المنشآت (التي تعمل فعليا في هذه البلدان) من المتوقع أن يضمن توزيعا أو تخصيصا فعالا للموارد . دعونا نوجه الانتباه إلى القيد داخل الاقواس . إن عقدا بين طرف رئيس متخيل ووكيل متخيل غير بذي صلة إطلاقا بموضوع هذه الدراسة .

دعوني اكرر لصالح التأكيد : إن اهتمامنا هو بتنظيمات حقيقية وباشخاص حقيقيين يتم املاء تصرفاتهما من جانب ظروفهما وطبيعتهما الحقيقيتين .

وامل أن بحثا اضافيا سينتج صياغة دقيقة لهذا التوكيد . ومن منظور برهان منطقي دقيق أو تام ، يمكن فقط اعتبار هذا التوكيد كحدس لبحث إضافي من اجل الاثبات أو عدم الاثبات . ويمكن أن يصنف ، إذا رغبت ، كحدس جسور ، مثلما يمكن اعتبار التوكيدات الاخرى في هذه الدراسة . إلا أن الحدس يستند إلى ملاحظة واضحة لحقيقة جلية : إن الآلاف من أناس اذكياء اصحاب النوايا الجيدة في كل البلدان التي اختبرت اشتراكية السوق ، كانوا غير قادرين على أن يستنبطوا وأن ينفذوا باتساق عقدا كان مضمونا أن يعمل بشكل فعال .

وهاكم بعض المجادلات لدعم التخمين :

1. إنها مسلمة زائفة أن يتوقع أن تقوم أية حكومة (بدون ذكر الديكتاتور الفرد أو المكتب السياسي للحزب كديكتاتور جماعي في ظل النسق السياسي المهيمن عليه الحزب الشيوعي) بتعظيم دالة الرفاه الاجتماعي . وحتى من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن افتراض أية دالة رفاه اخرى محدّدة بوضوح . إذا كان هنالك هدف نهائي في أية حالة ، فإنه الحفاظ على سلطة الحاكمين السياسيين ، وليس تعزيز رفاه المجتمع . ويتم وصف الدوافع الحقيقية بشكل ادق ، بالواقع ، بقول أن للقادة الشيوعيين اهدافا متعددة . وبذكر فقط بعضها ، فهي تشتمل على تلبية التزاماتهم الايديولوجية المترسخة بعمق ؛ في حالة بلدان اصغر ، خدمة البلد السيد بصدق ، الاتحاد السوفياتي ؛ زيادة قوتهم العسكرية ؛ تسريع النمو في اقصر وقت ممكن ؛ وبموازاة ذلك كله ، بالطبع تحسين مستويات المعيشة للسكان . وهي حقيقية اولية في رأي العلماء السياسيين التجريبيين أنه ليس هنالك أي سياسي ابدا يملك ترتيبا متسقا للتفضيلات . ما لم يكن غبيا أو عنيدا ، فإنه سيرتجل ، متكيفا دائما للظروف الطارئة ، واضعا امرا في المقام الاول اليوم وامرا آخر غدا .

نظرا لأن ملكية الدولة تضع جهاز الاقتصاد برمته في ايدي السياسيين ، فإنه من السذاجة توقع أنه يمكن اطلاقا عدم جعل الانتاج منظّما سياسيا . على العكس ، سيكون بشكل ثابت خاضعا للنزعات أو الرياح السياسية المتغيرة دائما . بالرغم من أن الفعالية والنمو والتقدم التقني وغير ذلك تظل مهمة كمهام ، فإنه يمكن بسهولة دفعها إلى المكان الثاني إذا تطلبت ذلك الاعتبارات اليومية للحياة السياسية : مثلا ، إذا منح السياسيون للشعبية اولوية على مهام اخرى أو احتاجوا إلى انتزاع عائد اكبر للاغراض العسكرية .

لا يريد أي سياسي أن " يوقع عقدا " . إنهم لا يودون التصريح باهدافهم بشكل واضح ، لان ذلك يقيِّدهم ويحد من مجالاتهم للمناورة . لا يريدون أن يكونوا صادقين بشكل مطلق اتجـــاه أي نوع من الالتزام أو العقد . ويفضلون فعلا مرنا يتكيف بشكل خاص للظروف المتغيرة .

وحتى في ظل الرأسمالية الحديثة ، فإن مجال العمل التجاري الموجَّه بشكل رئيس " بمعايير" الربح والفعالية لا يكون اطلاقا منفصلا بشكل تام عن المجال السياسي المدفوع باعتبارات القـــوة أو السلطة ، إلا أن الفصل يقطع شوطا بعيدا تماما . إن الاحتكار الشيوعـــي للقـــوة أو للســـلطة السياسية والملكية السائدة للدولة يمنعان هذا الفصل ايضا .

2. إن مقاربة اخرى هي النظر إلى الادوار بدلا من ***الاهداف*** . يؤدي المالكون الرأسماليون دورا واحدا : انهم يتصرفون كمالكين . وفي هذا الدور فإنهم يسعون بشكل رئيس إلـــى تعزيـــز دخلهم وقيمة ملكيتهم . مع ذلك ، فإن للدولة ، خصوصا الدولة الاشتراكية عدة ادوار متزامنـــة . بالإضافة إلى استخراج دخل من ملكيتها ، فإنها تؤدي الوظائف الاخرى التالية :

- هيئة تشريعية ، محدِّدة القواعد للاقتصاد ؛
- موظف شرطة ، منفِّذة القانون ؛
- القاضي ، التحكيم أو الفصل في حالات النزاع ؛
- الموزع أو المخصص ، موزِّعة الثروة والدخل ؛
- المؤمِّن ، موفِّرة مصد ضد المخاطر ، منفِّذة للضمان أو للامـــن الاجتمـــاعي والمحســـن الابوي النزعة .
- " الموظف النقابي " ، مدافعة عن العمال من إساءة الاستخدام للسلطة الادارية .

أن النزاع بين هذه الادوار يكون محتوما . وفي دولة دستورية ديمقراطية تكون منفصلـــة ، إلا أن الاشتراكية السوقية ، المنبثقة في ظل ظروف السلطة الشيوعية ، تصون بنيـــة حكوميـــة وسياسية توحِّد هذه الوظائف في دولة حزب توتاليتارية أو شمولية ، بدلا من فصلها .

ويحتاج دور القاضي إلى ذكر خاص . إن العقد بين المركز ــ الدولة ومديـــر المنشـــأة لا يكون كاملا بشكل محتوم . ولو أنه يغطي كل تفصيل ممكن لكان معقدا ومبهما بشكـــل ميئـــوس منه، ولكان فحص تنفيذه أو إطاعته مكلفا بشكل متطرف . ولكن إذا فشل العقد بيـــن المركـــز ــ الدولة والمدراء في تغطية كل تفصيل ، فيمكن أن تثار منازعات قانونية . مـــن الـــذي يحكـــم قضائيا ؟ لا يوجد استقلال قضائي في دولة شموليـــة أو توتاليتاريـــة . إن " المدعـــي " و

"المدعى عليه" و " القاضي " جميعهم معتمدون على الحزب وجميعهم خاضعون للمستويات العليا من بيروقراطية الحزب ــ الدولة .

3. تم في النقطة 1 ذكر سياسي فردي خيالي ، ولكن في الواقع فإن كل قيادة سياسية في الوجود هي تحالف ، وهذا يصح ايضا في ظل نسق الحزب الواحد . وضمن اطار التحالف هنالك احتكاكات وصراعات قوة . ويكون كل تحالف مؤقتا وهشا . ولذلك مهما كان العقد المبرم بين المركز ــ الدولة وادارة المنشأة ، فإن تنفيذه والشروط التي يمكن فيها إعادة التفاوض حوله يخضعان لصراع القوة . ليس هنالك أي استقرار واستمرارية ، فقط عدم استقرار يتسم بالتغير المفاجئ . وحتى إذا اتفق اعضاء التحالف مع إدارة المنشأة بخصوص شروط علاقتهم ("العقد") في وقت معين ، فإن تنفيذه يظل خاضعا لاوضاع مستقبلية خاطفة نسبية للقوة في التحالف .

4. تسلم اشتراكية السوق بأن البيروقراطية تمارس ضبطا للنفس (يتوجب فهم اعضاء الحزب باعتبارهم مشمولين في البيروقراطية كطرف كلي ، إن اعضاء جهاز الحزب ليسوا اعضاء في البيروقراطية فقط ، إنهم لبها) . ومهما كانت سلطة أو قوة البيروقراطية كبيرة ، يكون من المتوقع أن تحجم عن استخدامها وأن تترك القرارات لادارة المنشأة ولاتفاقيات السوق بين البائعين والمشترين .

وتستند هذه المسلمة على امل فارغ . بالواقع يكون الاغراء غير قابل للمقاومة تقريبا . إذا انتقلت السلطة أو القوة إلى ايدي أناس جوعى للسلطة ، فإنهم سيستخدمونها . ايضا ، اصبح فعل ذلك في فترة الاشتراكية الكلاسيكية روتينا وتقليدا لهم . ويعتاد كل من المواطنين والبيروقراطيين على ذلك ، واحيانا يطلب ذلك بشكل فعلي حتى من قبل اولئك الذين تمارس عليهم القوة . إذا كان هنالك عجز في منتوج أو خدمة ما ، مثلا ، يتوقع من السلطات أن تتدخل وتنظم توزيعا حكوميا.

لقد حاول موديل Oscar Lange أن يحصر نفسه في قاعدتين بسيطتين . يقصد نموذج المخطط التفصيلي أن تملك البيروقراطية قوة أو سلطة اكبر بكثير ، إلا أنه يحدّد قيودا أو يضع حدودا ، ذاكرا أين ينتهي دور البيروقراطية وأين يبدأ دور السوق . ولكن في الواقع فإن البيروقراطية تتخطى وبشكل ثابت الحدود بملايين حالات التدخل . ويسود التنظيم الاجرائي على الصعيد الجزئي (Micro) .

تلجأ القيادة في ظل اصلاح الاشتراكية وبشكل متكرر إلى البيروقراطية لمساعدة عملية الاصلاح بدلا من اعاقتها . ويثبت هذا أنه امر سخيف ، نظرا لأن الوضع ينطوي على تناقص متأصل . لا تستطيع البيروقراطية أن " تساعد " ، نظرا لأن وجودها بالذات هو عائق رئيس في وجه الاصلاح السوقي الاشتراكي .

من غير السهل ايقاف نمو الجهاز البيروقراطي ، ويظل تخفيضه اكثر عبثا ايضا . مـــا أن يوجد موقف في البيروقراطية ، يكون من الصعب بشكل متطرف إزالتـــه أو الغـــاؤه . وتقريبـــا عكس الهبوط ، فإن العدد الموظف من قبل الدولة ــ الحزب والانفاق الكلي ، يمكن احيانا حتـــى أن يرتفعا خلال التجارب مع اشتراكية السوق .

هنالك صراع يجري حول الاصلاح ، صراع من اجل القوة والهيبـــة والتـــأثير أو النفـــوذ والامتياز . وبمقدار ما يكسب الافراد استقلالا ذاتيا اكبر وبمقدار ما تكون هنالك فرصـــة اكـــبر للعقود الطوعية بين الافراد ، بمقدار ما تكون القوة أو السلطة الممنوحة للبيروقراطية اصغـــر . لذلك من مصلحتها الخاصة أن تقاوم .

حقوق الملكية والقيد الخفيف او المتساهل للميزانية

يمكن التحول هنا إلى مسألة ذكرت سابقا وهي " العقد " بين الطرف الرئيس والوكيل . ويتم غالبا استخدام المجادلة اللاحقة للدفاع عن مفهوم اشتراكية السوق .

إن الملكية مفصولة عن السيطرة في ظل الرأسمالية الحديثة . يشكل مالكو شركـــة كبـــيرة باسهم مشتركة عددا كبيرا من مالكي الاسهم ، في حين تكون السيطرة متمركزة في ايدي المدراء التنفيذيين في المستوى الاعلى . ويشكل الاوائل الطرف الرئيس والاخيرون الوكيـــل . وإذا كـــان هذا يعمل جيدا في ظل الرأسمالية فلماذا لا يعمل جيدا في ظل اشتراكية السوق ، بالرغم حتى من أن الدولة (أو الحكومة التي تمثلها) هي المالك ؟ يجب تذكر أن ناتج General Motors ليس بشكل مفترض اصغر من ناتج البانيا أو منغوليا .

وحسب اعتقادي ، تستند هذه المجادلة على تماثل زائف ، على الانتقاد الناجم عن الافكـــار المطروحة في القسم السابق .

إن ***اهداف*** المالكين تختلف بشكل راديكالي . يسعى مالكو الاسهم فـــي General Motors إلى المكسب المالي ، في المقام الاول ، في المدى القصير والطويل ، في حين تكون للحكومة في ظل اشتراكية السوق دوافع معقدة تكون في نهاية الأمر خاضعة لاهداف سياسية .

ايضا تختلف ***الأدوات*** في ايدي المالكين . يستطيع مالكو الاسهم في General Motors منح مكافآت وعقوبات مالية ، مع الفصل كعقوبة أخيرة ؛ ليس لديهم الـــ KGB . و تملك الدولـــة ــ الحزب التوتاليتارية أدوات ايديولوجية وإدارية ، لا تعد ولا تحصى ، متاحة لها ، بالرغم من أنها تضعف منذ الفترة الاشتراكية الكلاسيكية .

وهكذا ، يختلف ***وضع الوكيل*** بشكل أساسي في ظل مجموعتي الظروف التعاقدية . يملك المدير العام لـ General Motors مخرجا : يستطيع أو تستطيع ترك العمل . (للابقاء على الارتباط مع صناعة السيارات في U . S ، ترك Lee Lacocca شركة Ford في اعقاب خلافات مع Henry Ford مالك الاسهم الرئيس ، وذهب إلى المنشأة المنافسة Chrysler في وظيفة المدير التنفيذي الرئيس) . لا يوجد مخرج فعلي لمدير شركة في ظل اشتراكية السوق ، لأنه في نهاية الأمر هنالك مستخدِم عاملين واحد وهو الدولة) . (بالبقاء مع نفس التماثل ، فإن الامر مثل القدرة على الانتقال من Buick إلى Pontiac ، ولكن ليس الخروج من General Motors ايضا) . اينما يذهب المدراء يصاحبهم ملف شخصي طيلة الحياة . بدلا من توزيع الوظائف من جانب سوق عمل تنافسية ، يتم تعيين المدراء التنفيذيين ، في المستويات العليا ، للوظائف من جانب شبكة اقسام شؤون الموظفين كلية الوجود أو الحضور مسيطر عليها من جانب الحزب أو البوليس السري . يمكن أن يدمر شجار مع البيروقراطية المركزية أو حتى يفسد فرص التقدم المهني أو الوظيفي للمدير ، في حين أن صلات جيدة في الحزب وفروع اخرى من جهاز البيروقراطية يتيح مدى واسعا من المهن الاخرى ، كموظف حزبي على سبيل المثال ، أو موظف حكومي من مرتبة عالية أو دبلوماسي .

وهذا الوضع يقرر دافعَ الوكيل الخاضع أو التابع في علاقة الطرف الرئيس ــ الوكيل . وتتمثل السمة الأساسية في الولاء لاولئك الاعلى منزلة ، وليس نجاح المؤسسة أو الاهتمام بالزبائن أو المستهلكين . إن المدير بيروقراطي ، عضو في ***النخبة التي يشغل اعضاؤها المناصب أو الوظائف المؤثرة .***

ويمكن استنباط استنتاج بسيط : ليس هنالك ***لامركزية حقيقية بدون الملكية الخاصة*** .لقد تم التأكيد اولا على هذه الفرضية المشهورة وبشكل قوي في اعمال Mises وتم لاحقا تقديمها بتفصيل اكبر من جانب " مدرسة حقوق الملكية " [14] . وتوفر التجربة العملية للبلدان الاشتراكية أدلة جديدة ومقنعة لدعم الحقيقة القديمة . وتؤكد التجارب في تطبيق اشتراكية السوق أن بقاء ملكية الدولة يصون درجة عالية من المركزية .

دعونا نلقي نظرة عن كثب على حقوق الملكية المتنوعة .

(a) ***الدخل*** : ينتمي الدخل المتبقي (Residual Income) لشركة رأسمالية باسهم مشتركة ، بعد اقتطاع النفقات والضرائب ، إلى مالكي الاسهم وبشكل واضح . وبالرغم من وجود مالكين مؤسسيين ايضا ، يتم امتلاك نسبة عالية من هذه الاسهم من قبل افراد مع ***مصالح شخصية*** مباشرة . وفي حالة المنشأة في ظل اشتراكية السوق يتدفق هذا الدخل إلى خزينة

الدولة والتي تكون ***غير شخصية*** بشكل تام . وحتى إذا تم تمرير قسم من الدخل المتبقي إلى المدراء تحت غطاء مخططات حافزية متنوعة ، فإن النسبة غير مؤكدة وتكون موضوع تفاوض متواصل .

(b) ***تحويل الملكية*** : تكون حقوق الملكية في شركة رأسمالية باسهم مشتركة ، قابلة للتحويل ، في حين تكون ملكية المنشأة الاشتراكية السوقية غير قابلة للتحويل : يمنع بيعها بواسطة قيود قانونية .

(c) ***السيطرة*** : إن قسما أساسيا من السيطرة ينقل من المركز إلى إدارة المنشأة ، إلا أن الحقوق لا تكون مفصولة بوضوح ، نظرا لأن المركز يستمر في ممارسة سيطرة بطرق مختلفة شتى . ويعتمد الخط الفاصل ، في أي وقت ، بين دائرتي اختصاص تنظيمات الدولة العليا ومدراء المنشآت على التفاوض .

يغيب تعيين واضح وغير معقد لحقوق الملكية . ويتمثل الأمر الاساسي لاستيعاب الوضع في معرفة كيف يبنى كل قرار على مفاوضات خاصة بين المستويات العليا للبيروقراطية ومدراء المنشآت . وتكون المواقف التفاوضية أو التساومية النسبية غير مؤكدة . وتوحّد السلطات البيروقراطية العليا مواطن ضعف وقوة : قوة في امتلاك أدوات قوة أو سلطة الدولة وضعف في كونها غير قادرة عُلى اللجوء إلى أدوات متطرفة للارهاب . بيد أن مدراء المنشآت يكونون ضعيفين و اقوياء ايضا : اقوياء في أنهم يستطيعون اللجوء إلى الابتزاز ــ " ناتجنا حيوي في اقتصاد العجز " ؛ " لا نستطيع فصل أو صرف عمالنا " ــ ولكنهم ضعفاء لأن وظائفهم تعتمد على رحمة أو منة ومحاباة وعطف المراتب العليا .

وهذا هو السياق أو البيئة التي تظهر فيها اعراض ***القيد الخفيف للميزانية*** (Soft Budget Constraint) [15] . وكما ذكر سابقا ، يعلن المخطط التفصيلي أن يكون الربح التأشير الرئيس على نجاح المنشأة ، إلا أن هذا لا يؤخذ بعين الاعتبار جديا . مع البنية السياسية السائدة وسيادة ملكية الدولة ، لا بد أن يكون هنالك تخفيف لقيد الميزانية . لا تستطيع الدولة أن تتخلى عن منشأة غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها ؛ لا بد أن تنقذها ماليا . ويمكن استنباط هذا الاستنتاج بشكل مباشر مما قيل بخصوص العلاقات بين الدولة ــ الحزب والمنشأة المملوكة للدولة .

إن الملكية الخاصة متطلب جوهري لقيد ميزانية متشدد . يمكن ترك المالكين الخصوصيين لقدرهم ؛ إنه مشكلتهم وليس مشكلة الدولة . إن تخفيف أو اضعاف قيد الميزانية نتيجة لتورط الدولة العميق ، نظرا لأن الدولة تتحمل المسؤولية النهائية فيما يتعلق بمصير المنشأة .

الانضباط الاجتماعي

إن التساوم المتغلغل في المجتمع يرتبط بمشكلة اخرى جديرة بالذكر : الانضباط الاجتماعي

تتطلب أية عملية تنسيق معيارا للانضباط . لا بد أن تكون هنالك توليفة من حوافز ايجابية وسلبية ، العصا والجزرة أو الترهيب والترغيب .

يكون الانضباط مطلوبا في العمل لضمان استخدام تام لساعات العمل ، وللاذعان أو الامتثال للحاجات التكنولوجية ، وللتعاون بين الاطوار المختلفة في العمل .

يكون الانضباط مطلوبا إذا كان يمكن أن يكون العمل منفصلا أو غير مرتبط بالاداء ، وهو الامر الذي تكون له تأثيرات اقتصادية جزئية وكلية مؤذية .

يكون الانضباط مطلوبا في التمويل . من بين الوجوه لهذا المتطلب المركّب أو المتعدد العناصر هو امر أن المنشآت الخاسرة باستمرار لا بد من تصفيتها ، نظرا لأن بقاءها يساهم فقط في تكاليف اجتماعية .

لقد استندت الاشتراكية الكلاسيكية إلى الأوامر وتعليمات تخطيط الزامية ، والفرض الوحشي للطاعة . كانت هنالك مكافآت للانضباط والاخلاص أو الولاء للحزب وللدولة ، ولكن عقوبات قاسية لانتهاكات الانضباط .

وتطبق الرأسمالية الانضباط السوقي بواسطة وسائل اقتصادية بشكل رئيس . ويتم فرض انضباط العمل بواسطة مخططات دفع مصقولة ، والاغلب بواسطة تهديد الفصل والبطالة . ويُضمَن انضباط أو ضبط الاجور بواسطة المصلحة الخاصة للمالكين ، نظرا لأن الدفع الاضافي غير المبرر بالاداء يأتي من جيوبهم في نهاية الأمر . ويتم فرض الانضباط المالي في مجال المؤسسة أو العمل التجاري بواسطة ، أساسا ، القيد المتشدد للميزانية : لا يتم انقاذ منشأة ، تقع في صعوبات ، من جانب الدولة بتخفيضات ضريبية أو بإعانات ، أو بقروض سهلة (Soft Loans) من النسق البنكي [16] . في ظل الإصلاح الموجَّه صوب اشتراكية السوق ، فإن انضباط الاقتصاد القائم على الأوامر يُترك بدون تطبيق انضباط سوقي حقيقي . ولا يكون التساهل مقتصرا على قيد الميزانية ؛ تضعف أو ترتخي كل اشكال الانضباط الاخرى ايضا . يتآمر كل من المراتب العليا والخاضعين للاستهزاء بالقانون . ويتظاهر المحققون بعدم ملاحظة الانحلال وعدم الانضباط . وتفقد القوانين والقواعد هيبتها .

ويلام انهيار الانضباط بسبب الفعالية المنخفضة على المستوى الجزئي ، وعلى الصعيد الكلي فإنه المساهم الرئيس في التوترات الكلية ــ Wage Spiral أو حركة الاجور المستمرة إلى

الاعلى، وانفاق الدولة الزائد أو المفرط ، وممارسة توزيع أو منح التسليف بشكل مسرف وعدم طلب تسديده اطلاقا . وجميع هذه الظواهر تتسبب في حدوث التضخم والتهديد النقدي والمديونية.

الدخول والخروج والانتقاء الطبيعي

في مناقشة اشتراكية السوق لهذه النقطة ، يتم التسليم بتركيب أو ببنية المنشآت . وبالواقع ، فإن وفرة المنشآت غير ثابتة ، وتكون الانتظامات التي تحكم الدخول والخروج ، الولادة والموت ، مهمة إلى حد بعيد جدا .

إن واحدة من المناقب العظيمة للرأسمالية تتمثل في حرية الدخول في كل الميادين حيث لا تكون معاقة بالاحتكارات . إن الفرصة هي ام المشروع . يجمع أو يوحّد المبادر بمعنى Schumpeter مواهبه أو مواهبها مع الموارد المالية للمقرِض [17] . ويمكن أن يأتي رأس المال الاقراضي من مصادر مختلفة . ويتم توفير الدعم المالي للمشروع من جانب قطاع بنكي تنافسي وسوق رأسمال ونقود غير مركزية .

وتختلف اشتراكية السوق قليلا عن الاشتراكية الكلاسيكية في هذا الجانب . يتم التحكم بالدخول بقرارات بيروقراطية . ويكون أساس المنشآت مهمة وامتياز البيروقراطية . هناك ميول احتكارية قوية : لماذا خلق مزاحمين لي ؟ إن المنافسة وحق الدخول الحر غير قابلين للفصل ، وهما بالذات ما تفتقر إليهما اشتراكية السوق .

والوضع مماثل في جانب الخروج . مع قيد متشدد للميزانية ، لا تستطيع المنشأة الخاسرة البقاء . وهذا ينطبق بشكل ثابت على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عادة في قطاع غير الشركات. هنا يكون معدل الخروج عاليا جدا ، يعادل 30 - 20 % من المنشآت سنويا في بلدان كثيرة . والنسبة أقل إلى حد بعيد في قطاع الشركات ، ولكن يعمل اثر انتقاء مماثل هناك من خلال آلية الاستيلاء على شركات بالحصول على غالبية الاسهم أو الاصوات . إن كانت الادارة السابقة غير قادرة على استخراج الربح الاقصى من المنشأة ، فإن المالكين المحتملين الجدد يأملون بفرص جديدة لصنع ارباح بواسطة تولي السيطرة على الحصص ، ويكون هذه عادة مقترنا بصرف عدواني للادارة السابقة .

وتخفق هذه المبادئ الصارمة للانتقاء في أن تنطبق في اقتصاد يتسم بقيد خفيف أو متساهل للميزانية . هنالك إعادة توزيع بيروقراطية للارباح التي تؤخذ من منشآت قوية وتمنح كمساعدة

لمنشآت ضعيفة . تملك الدولة استثمارات غير قابلة للاسترداد أو تاريخية في المنشأة القائمة ولذلك فإنها تملك مصلحة قوية في بقائها [18] . يكون الخروج نادرا نسبيا ، وعندما يظهر فعليا يكون ذلك بقرار بيروقراطي تسلطي .

يتمثل التأثير الاجمالي لمجموعة قواعد الدخول ــ الخروج في أنه لا يظهر أي مزاحم أو منافس . ولا بد من العودة وبشكل مختصر إلى مسألة ذكرت سابقا مرات عديدة : هل يمكن ابرام " عقد " فاعل بين الدولة ــ المركز وإدارة المنشأة ؟ ويمكن إضافة مجادلات مضادة إلى تلك التي تم طرحها حتى الآن . لكي يتمكن " الطرف الرئيس " (في هذه الحالة منشآت الدولة ــ المركز) من قياس أداء " الوكلاء " (في هذا السياق ، مدراء المنشآت) . لا بد أن يكون قادرا على مقارنة المنشآت . إلا أن ذلك يتطلب دخولا حرا ومنافسة والذي ينتج مقارنة فعلية مع رابحين وخاسرين ، وليس فقط تقييمات على الورق [19] .

بدون دخول حر وبدون خروج الخاسرين في المنافسة ، لا يمكن أن يظهر " الهدم الخلاق " الذي اعتبره Schumpeter مهما جدا . ما أن يتم تشكل بنية الانتاج يتم تجميدها . وهذا هو سبب آخر للفعالية المنخفضة وللاداء الضعيف .

ونلخص ما سبق . هنالك مجادلات شتى لدعم الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة ، التي فحواها أن فشل اشتراكية السوق لا يعزى إلى مواطن ضعف أو عيوب في المخطط التفصيلي أو في الطريقة التي يتم تنفيذه بها . بالتسليم بسمات أساسية معينة للنسق الاجتماعي السياسي ــ بالتحديد بقاء الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي وسيادة ملكية الدولة ــ يكون السعي وراء اقتصاد فعال بشكل حقيقي عبثا . هنالك عدم استقرار أساسي ومتأصل ، وتخفق التجربة عاجلا ام آجلا [20] .

II التعلم بخيبة الأمل : وجهة النظر المعرفية والاخلاقية

فهم عملية الفهم

كانت بعض المجادلات ضد اشتراكية السوق المطروحة في هذه الدراسة ، معروفة لفترة جيدة قبل الانهيار الحالي للنسق الاوروبي الشرقي . تم الإشارة في وقت ابكر إلى Hayek , Mises وإلى انصار " مدرسة حقوق الملكية " والذين تطرح كتاباتهم اعتراضات كثيرة ما زالت صحيحة اليوم . لماذا وقعت التحذيرات على اذان صماء في اوروبا الشرقية ؟ لماذا لم يتأثر سياسيي واقتصاديي الاصلاح بكلمات النقاد ؟ تكمن مشكلة اشمل خلف هذه الاسئلة . ما هي القيود على التنوير والمجادلة العقلانية ؟

تظهر بعض عناصر سيرة ذاتية في هذا الجزء من الدراسة ؛ استبطان يساهم في التحليل. احسد اولئك الذين لا يغيرون ***فكرتهم عن العالم*** من لحظة بدئهم التفكير مليا في المسائل العظيمة للحياة إلى اليوم الذين يموتون فيه . وبدون شك هذا ليس نادرا في مجتمعات مستقرة نسبيا ، إلا أنه مستحيل في منطقة اوروبا الشرقية المضطربة . إن أناسا كثيرين ، حتى اولئك الذين حاولوا خدمة نفس المجموعة من المبادئ الاخلاقية الأساسية طيلة حياتهم ، بلغوا وضع تغيير فلسفتهم ، ربما اكثر من مرة ، تحت تأثير تجارب مزعجة وتغيرات دراماتيكية في بيئتهم الاجتماعية .

إن أحد جوانب حياة الناس هو تاريخ ارائهم . ما هي المعتقدات التي اشتركوا فيها ومتى ؟ في أية فترة (إن كانت هنالك فترة) كانوا ماركسيين صادقين ؟ متى اصبحوا موالين للاصلاح ، ربما للاشتراكية السوقية نفسها ، ومتى تخلوا عن الامل في اصلاح النسق الاشتراكي (بافتراض انهم مروا بتلك المرحلة أيضا) ؟ لا تغطي المناقشة هنا طريقة اختلاف ***الأفراد*** في السرعة التي يمروا فيها خلال عملية الايمان وخيبة الامل أو الاحباط والتنور . والسؤال الذي اهتم به هو ما الذي يحفّز ***جماعات كبيرة*** من السياسيين والاقتصاديين الاصلاحيين لتكريس انفسها لقضية اشتراكية السوق . ما الذي جذبها إليها وما الذي اوقع النفور منها في نفوس هذه الجماعات . والاهتمام في هذا الجزء من الدراسة ، كما في السابق ، ليس بالحالات الفردية ولكن بتاريخ ***نموذجي*** للافكار : حركة فكرية والصيغ العامة للقناعة السياسية والاخلاقية التي الهمتها .

ويظل السؤال ذا علاقة بالاحداث الجارية أو آنيا لانه لم يتم تبديد الفكرة . لا تزال تؤثر في أناس كثيرين برغم الاخفاق التاريخي ؛ بمقدار ما تكون اكبر الصعوبات التي تتم مواجهتها في الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية ، بمقدار ما ينزع تأثير افكار اشتراكية السوق إلى أن يصبح اعظم .

الصراع مع الماركسية

إن السياسيين الاصلاحيين والاقتصاديين الاصلاحيين ترعرعوا في التقليد الفكري الماركسي ، مع كتاب رأس المال كانجيل لهم . إن القبول باشتراكية السوق مخالف تماما لروح الماركسية . لقد ادرك Marx الدرجة العالية من التنظيم والفعالية ***داخل*** المصنع في الاقتصاد الرأسمالي ، لكن، شدد على أن الفوضى (Anarchy) تسود في السوق التي تربط بين المصانع [21] . وتبعا لهذا المفهوم فإن السوق آلية تنسيق عمياء تعمل بشكل ضعيف ومبنية على استجابات للاشارات ***ما***

بعد وقوع الحدث . لذلك يجب أن يحل محلها ، في المجتمع الاشتراكي المتفوق ، التخطيط الواعي المتناغم مع إشارات ***متوقعة*** .

ايضا لم تتم مهاجمة السوق باعلان أو بنشر مجادلات عقلانية . كان هنالك تلقين يغوص عميقا في العالم العاطفي والميتاعقلاني ، محفّزا تحاملات أو تحيزات ضد السوق . إن ماركسية حقيقية تنظر إلى السوق بشك وبازدراء . إن الحاجة إلى تحرير الانسانية من اغلالها السوقية هو سبب يفسر لماذا لا بد من إزالة أو الغاء الملكية الخاصة .

ويتطلب التغلب على هذه التحيزات جهدا عظيما للارادة . ولا ينجح كثير من الماركسيين الديماغوجيين ، اطلاقا ، في التغلب عليها بشكل كامل ، ومثال هو الشجب المتكرر ضد " المضاربين " " واولئك الذين يجنون ارباحا طائلة " " واولئك الذين يعملون في السوق السوداء " ، حتى خلال الاصلاح .

بالرغم من هذه الكراهية ، بدت اشتراكية السوق في رأي سياسيين شيوعيين كثر يميلون إلى الاصلاح ، على أنها تنازل ضروري . لقد أرادوا الاحتفاظ بالبنية السابقة للسلطة ، الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي ، نظرا لأن ذلك اعتبار رئيس لأي لينيني [22] . وأرادوا ايضا الاحتفاظ بسيادة ملكية الدولة . وكان لهاتين الخاصيتين للاشتراكية اكثر من قيمة وسيلية في النسق الشيوعي للقيم ، واكثر من غاية بالعلاقة أو من منظور هدف اخر نهائي مثل رفاه أو رخاء الناس أو السعادة الانسانية . لقد امتلكتا قيمة داخلية ، وكانتا صفتين لا مفر منهما لنسق يستحق اسم " الاشتراكي " . لذلك بدت اشتراكية السوق توليفة واعدة من الاشتراكية والرأسمالية: يتم تعيين دور سائد للخصائص الاشتراكية الأساسية في بنية السلطة وعلاقات الملكية ، ويكون مسموحا بادخال شيء من الرأسمالية : بعض تأثير السوق في التنسيق . إن التوليفة الجديدة ستحسن الفعالية بدون التخلي عن الاشتراكية [23] . وما دام السياسيون والاقتصاديون يحتفظون باعتقادهم في هذه التوليفة ، يمكن تصنيفهم ***كاصلاحيين ساذجين*** .

لقد انقسم معسكر الاصلاح إلى مجموعات متنازعة بقدر ما اصبح واضحا بشكل متنام أن ***البدائل تستبعد بعضها البعض بشكل متبادل*** . يمكن أن يكون هنالك *إما* اشتراكية مع حكم الحزب الشيوعي وملكية دولة سائدة *أو* اقتصاد سوق حقيقي .

الانسجام مع التفكير الوالراسياني

دعونا نتحول إلى تيار فكري آخر : الاقتصاد الوالراسياني (نسبة إلى Walras) [24] . وهنا لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار مجموعات عديدة : (1) الاقتصاديون في شرق اوروبا الذين تحولوا من الماركسية إلى افكار اقتصادية غربية معاصرة ؛ و(2) ومجددا في اوروبا الشرقية، عدد صغير من الاقتصاديين ، من الجيل الاقدم اساسا ، الذين لم يمروا في طور ماركسي ؛ و (3) اقتصاديون غربيون الذين لهم اهتمام في اشتراكية السوق .

تتمثل الجاذبية العظيمة للنظريات المعيارية من نمط نظرية Lange في الطريقة الرائعة التي تجد بها مكانا في التقليد الوالراسياني وتتوحَّد بشكل بارع (على مستوى فكري وليس في الواقع) مع افكار اشتراكية النزعة معينة مثل توزيع اكثر عدالة للدخل من خلال إعادة توزيع من جانب الدولة . وحتى أنه يمكن تجاهل مسألة الملكية . إن ما يهم فعليا ليس الملكية ، ولكن تعيين وبشكل صحيح القواعد وابرام العقود مع المدراء ، وهو الأمر الذي يضمن دافعا صحيحا واسعارا عقلانية.

لقد تم وصف عيوب هذه الفكرة في الجزء الاول من هذه الدراسة . إن الموديل الوالراسياني، بالإضافة إلى معظم اشكاله المختلفة اللاحقة بما في ذلك الموديل من نمط مود يل Lange ؛ هو قطعة رائعة في آلية فكرية موضوعة في فراغ أو فضاء اجتماعي ــ سياسي . إنه بناء يفتقر إلى ***نظرية ايجابية عن النظام السياسي ــ الاجتماعي الاقتصادي*** كأساس . إن الاقتصاد الوالراسياني ومثيله النظري الرياضي والاقتصادي الحديث اكثر مثل نظرية اللعبة ونظرية العقد ونظرية التنظيم ، هي أدوات قوية جدا للتحليل . يمكن أن يصل المحللون باستخدامها إلى نتائج قاطعة وذات صلة ، ما دام العمل مبنيا على النظرية الاجتماعية الصحيحة. بيد أنهم يمكن أن يصلوا إلى استنتاجات مضلِّلة إذا كان عملهم مبنيا على نظرية اجتماعية زائفة ، بغض النظر عما إذا كانت نقاط انفصالهم في نظرية اجتماعية موضحة أو فقط ضمنية في بناء الموديل .

لقد استخدمت كلمة " فراغ " لأن موديل Lange يفتقد ، من بين اشياء اخرى ، الخصائص التالية المطلوبة من جانب نظرية اكمل :

- فهم البيئة الاجتماعية ــ السياسية للفاعلين ، والمؤسسات التي تؤثر في سلوكهم ؛
- ضم الدولة ، كمكوِّن للنسق ، في النظرية العامة عن الاقتصاد ؛

- تفسير بخصوص كيف يتم تحديد تفضيلات (Preferences) صناع السياسة والتغيرات في هذه التفضيلات ، والاجراءات الروتينية لصنع القرار ، والقيود السياسية والاجتماعية على افعال الناس ؛ تحدّد من جانب الظروف الاجتماعية وتفسير بخصوص المدى الذي يفسر فيه الوضع الاجتماعي اهداف الافراد والجماعات .

ومن المؤكد أن المدرسة النمساوية تقدم تفسيرا لهذه الخصائص للنظام الاجتماعي ــ الاقتصادي اغنى من تطبيق عقيم لنظرية والراسيانية ، بيد أنه ليس غنيا بشكل كاف . يمكن تعلم الكثير من نظرية Marx إذاكان يتم فحص النظرية التفسيرية للنظام الاقتصادي (بالرغم من أن Marx و Hayek ، وبشكل معترف به ، رفيقان غريبان) . يجب أن يستخدم الاقتصاديون ، وبشكل اكبر إلى حد بعيد ، المعرفة المتراكمة المقدمة من جانب السوسيولوجيا الحديثة والعلم السياسي والسيكولوجيا الاجتماعية والتاريخ . كل هذه المعرفة مطلوبة من اجل بلوغ الاستنتاجات المعيارية الصحيحة .

ليس هنالك شيء خاطيء بادوات المدرسة الوالراسيانية ، أو بشكل واسع ، بالطرق التحليلية للمدرسة النيوكلاسيكية ، ما دامت تعامل بعناية واحتراس . إلا أن هنالك اخطارا في استخدامها بطريقة سهلة ، لأنها تغري الناس لتوظيف ***استراتيجية البحث*** الخاطئة . لا يجب إطلاقا أن يبدأ الباحثون بتحليل رسمي أو رياضي ــ منطقي . لا بد من وضع الاسئلة الصحيحة ليتم البدء معها ؛ لا بد من استنباط مسلمات قوية واحداس قوية . إن استراتيجية خاطئة تحمل اخطارا اقل عندما يكون البحث في اسئلة " صغيرة " ، خصوصا إذا كان يمكن مقارنتها مع حقائق قابلة للملاحظة وتظهر بشكل متكرر . في تلك الحالة يكون من السهل مواجهة أو مقابلة النظرية مع التطبيق العملي الذي يعمل كحارس ضد خطأ جدي . وتصبح استراتيجية خاطئة اكثر خطورة في حالة قضايا " كبيرة " ومتكررة بشكل نادر ، واكثر خطورة ايضا ، في الواقع تكون مهلكة بشكل مؤكد ، مع احداث مستقبلية غير متكررة اطلاقا ذات شأن هائل مثل تحويل المجتمعات ككل . و بدء التحليل " من المنتصف " ، مع صياغة دقيقة ولكن بدون وزن بعناية جدا لكل المسلمات والدلالات ذات الصلة السياسية والاجتماعية والسيكولوجية ؛ يمكن أن يكون مؤذيا حقا .

ونضيف هنا ملاحظة شخصية ، لقد الهمتني هذه الافكار لكتابة - Anti (1971) Equilibrium . وباستعادة الاحداث وتأملها استطيع أن أرى أنني كنت قاسيا في رفضي لبعض الادوات التحليلية التي يمكن فعليا أن تقدم خدمة جيدة إذا تم استخدامها بحرص كاف . لم اكن واثقا بشكل كاف في قوى التجدد للمدرسة الوالراسيانية ، حيث انجز ، وقد يتكرر ذلك ، اعضاء

بارزون فيها تقدما عظيما في توسيع مدى أدواتها وفي تحسين واقعية موديلاتها منذ ذلك الحين . بالرغم من ذلك مازلت اشعر بأن هنالك كان عنصر عدالة في الانتقادات اللاذعة التي طرحتها في ذلك الوقت . عندما كتبت هذا الكتاب ، تم استخدام واسع لهذه الاستراتيجية للبحث المتسمة بضيق الافق والموجّهة فنيا التي جرى للتو وصفها ــ البدء بالبحث في منتصف العملية الادراكية باستنباط مود يل رسمي أو رياضي ــ منطقي (Formal) . لقد ادت ، غالبا ، قلة المعرفة بشأن الاعمال الحقيقية للمجتمع إلى مواقف زائفة . ويمكن أن اضيف أن هذه المقاربة ليست نادرة جدا في زمننا الحالي . إن العوائق المصطنعة وعدم الثقة المتبادلة بين الاقتصاديين " المؤسسيين " و "التحليليين " ما تزال قائمة ، مدمرة فائدة المقاربتين .

وبقدر ما استطيع أن أرى ، ما زالت الراحة الفكرية بتوحيد الفكر الوالراسياني مع مبادئ اشتراكية النزعة للتوزيع ، تملك تأثيرا على تفكير اقتصاديين كثيرين . ومطلبي من زملائي هو أن يقبلوا ويتعاملوا مع التجربة الاوروبية الشرقية بشجاعة وبصدق ، خصوصا جوانبها السياسية والاجتماعية والسيكولوجية ؛ يمكن أن يحفّزهم هذا لاعادة فحص اخلاصهم لمفهوم اشتراكية السوق .

ثلاث مغالطات

هنالك ثلاث مغالطات ، مرتبطة بشكل وثيق بالمسألة التي نوقشت في القسم السابق ، اود أن اتابع المجادلة معها :

1. إن نظرية Schumpeter الرائدة بخصوص دور " المبادر " ذات صلة إلى حد بعيد بموضوع هذه الدراسة : اشتراكية السوق [25] . (انظر القسم اعلاه عن دور الدخول والخروج والانتقاء) . عندما تم استنباط النظرية المعيارية الوالراسيانية ، فإن السؤال الذي تم تفاديه هو كيف سيظهر " الهدم الخلاق " في اقتصاد Lange : إزالة التكنولوجيا والتنظيم عتيقي الطراز وادخال منتوجات وتكنولوجيات واشكال للتنظيم ثورية وجديدة .

لقد استنبط Schumpeter لاحقا بعض استنتاجات بعيدة الاثر من نظريته الابكر ومن ملاحظات اخرى متعلقة بمستقبل الرأسمالية والاشتراكية [26] . دعوني أحاول ، مع شيء من التبسيط ، أن ألخص خطه في التفكير . يتم القيام بالدور الرئيس في الرأسمالية المعاصرة من جانب شركات ضخمة ، بما في ذلك المنشآت الاحتكارية (Monopoly) . وهذا اصبحت مبقرطة أو تم اضفاء طابع بيروقراطي عليها إلى مدى بعيد . لقد ضعف دور " المبادر " أو

الريادي . وتكون المنشأة الاحتكارية البيروقراطية قادرة على الاضطلاع بوظيفة المبادر ، بشكل رئيس في الابتكار أو التجديد (Innovation) . وإذا كانت الحاجة هي أن الرأسمالية نفسها تصبح بيروقراطية وإذا برهن Lange بأية طريقة أن اشتراكية السوق تملك فرص النجاح وفعالة ، فإنه افضل من سواه الاقرار بأن الاشتراكية ستحل محل الرأسمالية . وهذا من المتوقع أن يحدث ، وحتى إذا لم تكن اخبارا سارة فإنه لا توجد حاجة أو ضرورة إلى معارضتها .

إن هذه النبوءة لـ Schumpeter هي موضع جدل منذ ذلك الحين [27] . وانا مقتنع أن تعليل Schumpeter هنا هو خاطيء .

اولا : إن التحليل للرأسمالية المعاصرة المطروح من جانب Schumpeter يتسم بالتحيز والمبالغة . ولحسن الحظ ، اطلاقا لم يختف " مبادر " الاعمال الابكر لـ Schumpeter من عالم الرأسمالية المعاصرة . على العكس ، غالبا إنه المبادر ككبش للابتكار هو الذي يحث الشركات الكبيرة على الابتكار بالرغم من أي شيء وبالرغم من ميولها الكسولة . تأمل ، على سبيل المثال، في الدور الذي لعب في تثوير صناعة الكمبيوتر من قبل مؤسسي Microsoft أو Apple ، أو مشاريع صغيرة اخرى في البداية ، بالمقارنة مع IBM القريبة من الاحتكار . من المؤكد أنه ظهرت ميول بيروقراطية قوية وأن دور الدولة نمى إلى حد بعيد . ولكن اولئك مثلي الذين يعرفون من تجربة شخصية ما تعنيه بقرطة ***فعلية*** للنسق ، قد يكونون في وضع افضل لادراك أن عملية البقرطة لم تقطع شوطا بعيدا جدا .إن الرأسمالية المتطورة الحديثة تظل اقتصاد سوق لامركزيا وتنافسيا وخاصا (Private) .

ثانيا : لم تحقق اشتراكية السوق في الحياة الحقيقية توقعات Lange أو المرحوم Schumpeter كما يعلن الجزء الاول من هذه الدراسة أن يبين . بعد خمسين سنة من ظهور كتاب Schumpeter تم دحض نبوءته من قبل التاريخ . بدلا من اشتراكية تحل محل الرأسمالية، تقوم الرأسمالية باعادة كسب منطقة ضائعة حكمتها الاشتراكية الكلاسيكية لزمن طويل ويمكن أن تحتل التجارب الاشتراكية السوقية مكانا بشكل مؤقت فقط .

2 . يفضل بعض اقتصاديي الاصلاح ، الذين يملكون معرفة جيدة بالنظرية الغربية المعاصرة ، فكرة اشتراكية السوق للاسباب التالية : إنهم يدركون النواقص المتنوعة في عمل اقتصاد سوقي خاص غير مقيَّد . والقائمة معروفة جيدا : مشكلات الوفورات الخارجية (Externalities) والمنتوجات العامة والاحتكارات والصعوبات المتعلقة بتوزيع الدخل وغير ذلك . وهم ايضا يدركون عيوبا كثيرة للتخطيط ولسيطرة مركزية بشكل مبالغ فيه للدولة . ويحبون أن يدعوا الأمر الاول باخفاقات السوق والثاني باخفاقات التخطيط .

وحاليا تعرض اشتراكية السوق فرصة ***تكميل*** رائع ، مع تعايش التخطيط والسوق سلميا جنبا إلى جنب ، كل واحد منهما يقيد الاخر ويمنعه من الخروج عن نطاق السيطرة . في حين تقوم السلطات المركزية بتدخلات تصحيحية عندما تخطيء السوق ، فإن السوق والدرجة الجزئية من اللامركزية تمنعان الدولة من أن تصبح بيروقراطية بشكل مفرط [28] .

لم يتحقق تكميل رائع كهذا في ظل الاصلاحات السوقية الاشتراكية في اوروبا الشرقية . استمرت اخفاقات السوق : الوفورات أو التأثيرات الخارجية الضارة (تلوث المياه والهواء ، الضرر أو الدمار البيئي ، الازدحام) ، والوضع الاحتكاري للمنشآت الضخمة المملوكة للدولة ، والتوزيع غير العادل للدخل . في الوقت نفسه ، اخفقت السوق في كسب قوة لأنه تم خنقها من جانب البيروقراطية والتي تدخلت حتى حيث لم تفشل السوق .

3. هنالك اوهام كبيرة كثيرة بخصوص امكانات " تصميم النسق " و " هندسة النسق " . يعتقد البعض بأنه يمكن تطبيقهما على صعيد وطني ، وليس فقط في منشأة معينة أو قطاع اصغر. لا بد من انتاج المخططات المثلى للتنظيم وقواعد العمل بتفكير بعناية بشكل نظامي . وما أن تمتلكها حكومة تتسم بالحكمة وبحب الخير العام ، سترى أنها تنفذ بنجاح .

وهذا هو ما يحدث في الممارسة . تكون القواعد فاعلة فقط إذا كانت منسجمة مع طبيعة الحكومة والمجتمع موضوع الاعتبار . بخلاف ذلك سيتم رفض المزروع . يتم بوضوح ادراك الحاجة إلى الانسجام والتماسك بين العناصر في النسق ، إلا أن تفسيرا تفصيليا ما يزال غير متوفر . ومع أن الابحاث الاقتصادية والرياضية في انسجام الحوافز واعدة ، فإنها ما تزال في الاطوار الأولية من سبر غور المشكلة . تظل مؤقتا مرتبطة بشكل غير كاف بالدراسات التجريبية غير الرسمية لقيام المجتمع بوظائفه وللسلوك الانساني .

إن نسبة عالية من المؤسسات الاجتماعية تظهر إلى الوجود ***بالتطور التدريجي*** (Evolution) . مجددا ، هنالك عملية انتقاء طبيعي . تظهر تغيرات أساسية كثيرة ، مع اثبات بعض المؤسسات والقواعد الجديدة التي تظهر أنها تملك فرص النجاح أو قابلة للحياة ، في حين تختفي اخرى . ويتمثل احد مواطن الضعف المتأصلة لاشتراكية السوق في أنها بناء مصطنع ، مخلوق بنائي (Constructivist) النزعة ، باستخدام مصطلح Hayek [29] . وايضا ليس فقط أن الموديل النظري، ولاحقا المخطط التفصيلي ، كانا زائفين ، لأنه ايضا فرض تدخلات حكومية كثيرة على الناس .

وكتوضيح ، دعوني أشير إلى واحدة من المشكلات التي نوقشت في الجزء الاول من الدراسة. تستند اشتراكية السوق إلى مسلمة أن المنشآت ستسلك ***كأنها*** معظمة للربح . إذا كان

ذلك على النحو المشار إليه آنفا ، فيمكن حثها لتفعل ما يريده المركز بواسطة إعانات محدّدة بدقة وتنازلات أو امتيازات ضريبية واسعار إدارية تضمن هامش ربح مرتفعا وتسليفا بمعدلات فائدة امتيازية أو مخفضة . في الوقت نفسه يمكن اقناع المنشآت بطريقة مماثلة بالعدول عن افعال يعارضها المركز بضرائب محدّدة معينة ، وبتعيين اسعار لا تكون لما فيه مصلحة المنشأة ، وبمعدلات فائدة رادعة . صحيح ، بل لممارسة هذا التأثير ، أن كل وكالة بيروقراطية تبني نسقها الخاص بها للحوافز وللروادع أو العوائق . وحوالي نهاية التجربة الهنغارية مع اشتراكية السوق، كانت المنشآت المملوكة للدولة خاضعة للكبح أو للحث من حوالي 200 نوع من ضرائب واعانات خاصة . وكان الناتج فيما يتعلق بتأثير أي مخطط أن يتم إلغائه أو ابطاله من جانب المخططات الاخرى .وفشلت المنشأة في الاستجابة كدمية مطيعة عندما كانت خيوطها تجذب من اتجاهات مختلفة لأنها كانت متشابكة في كتلة مشوّشة . وهذا عنى ايضا أن دافع الربح توقف عن أن ينطبق نظرا لأنه يتم تخفيف التأثير المالي لنجاح ولاخفاق السوق بواسطة الضرائب والاعانات والتدخلات في الاسعار والشؤون المالية للمنشأة والموضوعة لغرض معين . بدلا من بيئة طبيعية ذات عقود حرة ، عملت المنشآت في بيئة مصطنعة من مراسيم بيروقراطية .

لا تتضمن هذه المجادلات ضد نتاجات مصطنعة كهذه أن الدولة والحركات السياسية يجب أن تكونا متفرجتين تراقبان التطور التدريجي للمجتمع . إن نشاطهما مطلوب ، طالما يعزز ميولا صحيحة قائمة تظهر في طريقة طبيعية ولا تفرض بنى زائفة على المجتمع .

الاختيار الديمقراطي للنسق الاقتصادي

وذلك يوصلنا إلى مسألة *اختيار* النسق . لقد تم إقامة تمييز في المدخل بين السعي إلى ادخال اشتراكية السوق بدلا من الرأسمالية والسعي إلى ادخالها بدلا من الاشتراكية الكلاسيكية . يملك كل السياسيين والاقتصاديين حقا ذاتي البرهان للتوصية باشتراكية السوق كبديل للرأسمالية أو كطريقة لاصلاحها ، إذا كان ذلك ما يعتقدونه ، بشرط أنهم يسعون إلى ذلك بوسائل ديمقراطية برلمانية . يمكن أن يخوض حزب يقترح ادخال اشتراكية السوق الانتخابات ، وإذا فاز يستطيع أن ينجز التشريع الضروري بانسجام مع الدستور الديمقراطي . وحقيقة أنني لن اصوت لحزب كهذا هي غير ذات صلة لمجادلتي ــ ادرك تماما شرعية تشكيل حزب كهذا ونشاطه السياسي .

إلا أن مسألة " من أين وإلى أين " أو " البداية والمصير " لا بد من إثارتها مجددا في حالة اوروبا الشرقية . إن فكرة اشتراكية السوق لم تكسب سطوة أو هيمنة من خلال منافسة حرة

للافكار. والذي حدث هو أن المجموعة التي اتفق أنها نالت القوة في الحزب الشيوعي اعتنقت هذه الفكرة ومن ثم قامت بفرضها على المجتمع . وبالرغم من أن الطرق التي استخدمت كانت أقل وحشية من المصادرة السابقة للمصانع والتجميع الواسع وفقا لمبادئ الجماعية ، تم ادخال هذه الطرق ، بالرغم من ذلك ، بمرسوم حكومي . ومجددا كانت مسألة " سعادة قسرية " . تعتبر المجموعة الحاكمة أن هذا سيكون لصالح الناس ، لذلك دعوهم يحصلون عليها .

ولفترة طويلة من الزمن لم يأخذ اقتصاديو اصلاح كثيرون هذا الجانب من المسألة بعين الاعتبار . وبدى أنه ذاتي الدليل أن النخبة الحاكمة في الحزب ــ الدولة يجب أن تقرّر . ويتوجب أن تقتنع النخبة (أو تبدّل عضويتها) لكي تسود افكار الاصلاح . وأحد العيوب الاكثر اهلاكا في المخطط التفصيلي لاشتراكية السوق يتمثل في اخفاقه في الاستعلام عما إذا كانت هي ما يريده الناس فعلا .

وما زال الوقت مبكرا جدا لصنع تنبؤات عامة . فازت الاغلبيات في انتخابات هنغاريا والمانيا وبولندا بواسطة احزاب رفضت اشتراكية السوق وسعت إلى ادخال اقتصاد سوقي خاص. وما يحدث في الانتخابات في البلدان الاخرى التي تحولت إلى الديمقراطية البرلمانية يظل يترتب معرفته . وحدسي هو أنه إذا اعلن حزب عن رأيه لصالح اشتراكية السوق ، فإنه سيفشل في انتخابات حرة في أن يفوز بالاغلبية المطلوبة لتطبيق افكاره .

وبالمناسبة ، فإن هذا الخط من المجادلة يدعم بشكل قوي نقطة انفصال أو ابتعاد أساسية في هذه الدراسة : الاختلاف الحاد بين المواقف الاصلية في الشرق وفي الغرب . إن اولئك في بلد غربي متطور والذين يفضلون اشتراكية السوق يكونون مرهقين بمعضلات اخلاقية وسياسية . إنهم يودون الحفاظ على فعالية اقتصاد السوق ، ولكنهم ايضا يطالبون بتوزيع اكثر عدالة للدخل ولفرض الضرائب ــ مساواة اكبر . سواء بشكل صحيح أو خاطئ ، فإنهم يأملون أن شكلا معينا من اشتراكية السوق سينتج تسوية افضل بين مجموعات متنازعة من القيم . والمسلمة المفهومة ضمنا وراء هذا الخط من التفكير في اوساط اقتصاديين غربيين ، هي قبول بديهي بالديمقراطية والاحترام للحقوق الانسانية بما في ذلك الحق بالملكية الخاصة .

وكان الجدل في الشرق بشأن شيء آخر ؛ لقد تم ايلاء انتباه أقل نسبيا لمعضلة " الفعالية مقابل العدالة " . ولفترة طويلة تجادلت الاطراف المتعارضة وحسب بخصوص أي نوع من الاشتراكية هو اكثر فعالية ، معتبرة كبديهة غياب الديمقراطية ونسق الحزب الواحد والانواع الاقسى أو الانعم للحكم الشمولي أو للتوتاليريانية . وما أن تم وضع هذه البديهية موضع التساؤل والقي بظلال الشك على شرعية البنية السياسية ، شهدت بداية النهاية لهذا النسق .

المرشدون : خيبة أمل وصدمة

من فحص لافكاري ودوافعي ومشاعري وايضا من حوار مع اصدقاء وزملاء ، استطيع أن اعلن بأن اولئك الذين في مرحلة معينة من حياتهم قاموا بتغيير أرائهم في المواضيع المناقشة في هذا الدراسة ، لم يكونوا متأثرين لفعل ذلك بكتب أو بمقالات . يتأثر التفكير وبقوة بعوامل ميتاعقلانية : القيم والعواطف والتحيزات والامال . وهذه تعمل مثل بوابات أو على الاقل مثل فلترات ، إما تتلقى تأثيرات معينة أو ترفضها .إما أن يكون عقل وروح الفرد منفتحين أو مغلقين في وجه فكرة .

لقد قرأت Mises و Hayek قبل ثلاثين سنة ورفضت اعتراضاتهما على اشتراكية السوق. ولاحقا قرأتهما مجددا في اطار مزاج مختلف ، وفجأة اصبحت متسما بتقبل مجادلاتهما . لقد تلاشت المقاومة من نفسي القديمة ، " الاصلاحي الساذج " الذي اعتبر بديهيات معينة متعلقة بالاشتراكية الاوروبية الشرقية كغير قابلة لوضعها موضع تساؤل وسعى وحسب إلى لامركزية اكبر بدلا من المركزية المفرطة .

إن الأمر الذي بدل كثيرا من افكارنا كان سلسلة من صدمات سياسية وتحرر سياسي من اوهام أو خيبات أمل سياسية . وفي حالة خبراء محترفين مثل الاقتصاديين ، لم تسدد الضربة الحاسمة في حالات كثيرة بواسطة تجارب سلبية في ميادينهم الخاصة للاختصاص . ربما أن التعديل جاء لاحقا . أولا : انهارت ***أسس فلسفتهم*** عن الحياة ، عادة تحت تأثير حدث معين مزلزل أو ذي أهمية أساسية : رؤية الدبابات الروسية في بودابست أو براغ أو افغانستان ، أو التجارب التي يتم سردها من جانب صديق والمتعلقة باطلاق سراحه من السجن . وما أن حدث هذا التنور ، بشكل مفاجئ أو تدريجيا ، كنتيجة لتجارب قاسية نفسيا ، ينفتح الذهن فورا للمجادلات العقلانية ايضا . ويظهر للوجود شغف بالقراءة وإعادة القراءة . وتظهر الاعمال ، التي ارتدت افكارها بالرفض على جدران التحيز ، مقنعة فجأة . وبشكل اكثر اصطناعا أو اكثر عمقا ، يقتلع الناس جذور فكرهم الخاص بهم ، منقحين فلسفاتهم ومبادئهم المهنية . إن حراثة التربة مطلوبة قبل أن يستطيع اقتصادي كان يملك ايمانا اعمى أن يبدأ التفكير بشكل جدي بخصوص قضايا مهنية مثل الدخول الحر واسعار السوق المتسمة بتعادل الطلب والعرض .

إن هذا النوع من الاستبطان عملية مؤلمة تعلّم التواضع والاعتدال الفكريين . بيد أنه يمكن ايضا الشعور بالقليل من الاعتداد بالنفس أو بالافتخار بتذكر أننا ملكنا القوة على الأقل للصراع مع تحيزاتنا الخاصة بنا ، ولفتح الابواب الفكرية ومساعدة الآخرين لفتح ابوابهم .

ولكن في حين نعترف بالسمة الاخلاقية في استيقاظ تدريجي كهذا ، يتوجب أن يسأل المرء ما إذا كان الامر يستحق السعي بشكل مؤلم وراء إجابة على اسئلة قليلة جدا إن كانت تلك الاجابة معروفة فعلا . أنا متأكد أنها كانت تستحق : كان هنالك معنى وقيمة في البحث .

وهذا يرتبط بحدود القوة التنبؤية في العلوم الاجتماعية ، وهي مسألة جرى ملامستها في القسم عن الانسجام مع التفكير الوالراسياني ولا بد من التحول إليها هنا . إن العلوم الاجتماعية قادرة فقط على اعطاء تنبؤات يمكن التعويل عليها بشكل نسبي لاحداث " صغيرة " تظهر بشكل متكرر . لا يمكن اعطاء تنبؤ قوي ***بوسائل علمية*** فيما يتعلق باحداث " كبيرة " لا تعاود الظهور أو لا تتكرر . إن تحذيرات Mises أو Hayek بشأن اشتراكية السوق هي تخمينات لامعة ، إلا أنها غير مثبتة بشكل علمي ***مسبقا*** أو قبل وقوع الحدث . لقد تم مواجهة رؤية بتخمين ، وليس فرضية علمية بانكار علمي لها . لقد تم الآن بلوغ موقف ***فعلي*** أو بعد وقوع الحدث ؛ لقد تراكم جسم كبير بشكل كاف من المعرفة لاثبات التأكيدات . إن علماء الاقتصاد في بلدان تم فيها تجربة اشتراكية السوق هم الآن في وضع لصياغة تصريحات مبنية على تجربة مباشرة . إن للتقارير من شهود عيان وضحايا أهمية خاصة في أية محاكمة . ليس نفس الشيء أن تجادل بخصوص اشتراكية السوق في لندن أو شيكاغو في 1930 مثل أن تجادل بخصوصها في بودابست أو وارسو أو موسكو اليوم . إن للجدل الثاني الاهمية الخاصة ؛ إنه اعظم واغنى وبطرق كثيرة اكثر اقناعا من الجدل في 1930s .

لقد تحدثت للتو عن حدود القناعات العقلانية والتحيزات التي تعوق الافكار . ولكن هذا لا يعني أنه يتوجب ترك الناس وشأنهم لعبور عمليتهم الخاصة من التعلم والتحرر من الاوهام . تظل المشكلة قائمة . لا تزال على الاجندة حيث يستمر النسق الاشتراكي ، وهو ليس جزءا صغيرا من العالم ، بما في ذلك على سبيل المثال الصين وفيتنام ، وهما بلدان يستمر فيهما تجريب اشتراكية السوق على مستوى وطني .

بالإضافة إلى ذلك ، هنالك معركة دفاعية خاصة يتم شنها للدفاع عن افكار اشتراكية السوق في البلدان ما بعد الاشتراكية حيث تم ادخال الديمقراطية البرلمانية . وهذا المعتقد الغريب ، والذي قد يطلق عليه اسم " اشتراكية السوق المناهضة للبلشفية " ؛ يمكن تلخيصه مثل التالي :

"لم يستطع الشيوعيون بنجاح إدارة المنشآت المملوكة للدولة . والأن ، فإننا ، كخلفاء في السلطة للشيوعيين ، سنبين أننا قادرون في إدارة قطاع الدولة ايضا ، مهما قد يكون كبيرا . وهكذا يتم الاحتفاظ بملكية الدولة على امتداد حقل اوسع مما يكون مبررا اقتصاديا ، ويتم إعادة ادخال المركزية البيروقراطية في إدارة قطاع الدولة ، ويتم تعيين المدراء التنفيذيين لها لاسباب سياسية

بدلا من مهنية . وهذه ظواهر مألوفة من فترة النسق الاشتراكي ، وسيكون تأثيرها مدمـــرا الآن كما كان تحت قيادة الحزب الشيوعي .

وهكذا تستمر المشكلة وهو الأمر الذي يفسر لماذا يكون جديرا الاستمرار فـــي معالجتـــها . ربما الآن هنالك أناس متنورون بشكل محتمل والذين سيستمعون إلى ما لدى اولئك الذين كـــانوا في خضم تجارب اشتراكية السوق . أود أن أمل أن التجربة في اوروبا الشرقية ســـتجعل مـــن الاسهل بالنسبة لهم تجنب الحلفاء الذين لا يملكون البصيرة وأن يختاروا المسار الصحيح .

2 الصلة بين اشكال الملكية واليات التنسيق [1]

يشهد العالم جيشان عظيم في بلدان اشتراكية ، حيث حدثت وتحدث احداثا دراماتيكية منذ 1988. تركز الورقة الحالية على تقييم التجربة السابقة بأمل أن فهما صحيحا للماضي سيساعد في استنباط سياسات سليمة للمستقبل . بالطبع ، فإن عدد البلدان الاشتراكية التي انخرطت في اصلاح الماضي ؛ إن هذا العدد صغير ، ولا يزال الوضع في كل البلدان الاشتراكية أو الاشتراكية سابقا غير مستقر الى حد بعيد . وما يمكن محاولته ليس اكثر من موجز لتخمينات أو تحزرات والتي سيتوجب فحصها مقابل تطورات تاريخية مستقبلية .

إن للقضايا التي ستتم مناقشتها في الورقة عواقب سياسية كثيرة . وبالطبع ترتبط ، وبقوة ، القرارات المتعلقة بالملكية واليات التنسيق بالمسائل المتعلقة بالسلطة وبالمؤسسات السياسية وبالايديولوجية . بالإضافة إلى تلميحات موجزة قليلة ، فإن هذه الورقة لا تصف بالتفصيل الجوانب السياسية لهذه المواضيع [2] .

الاشتراكية الكلاسيكية مقابل الاشتراكية الاصلاحية ، الاصلاح مقابل الثورة

إن بعض التوضيح المفاهيمي مطلوب . وفيما يلي ، أميز بين نموذجين للاشتراكية . الاول منهما هو ***الاشتراكية الكلاسيكية*** ، أي الشكل من الاشتراكية الذي ساد في عهد Stalin و Mao Zedong واتباعهما في بلدان اخرى . والثاني هو ***الاشتراكية الاصلاحية*** ، أي الشكل الجديد من الاشتراكية الذي تطور تدريجيا ، مثلا ، في ظل Tito في يوغسلافيا ، و Kádár في هنغاريا ، و Deng Xiaoping في الصين ، و Gorbachev في الاتحاد السوفياتي (بالترتيب زمنيا) ؛ ويمكن ذكر بلدان اخرى ايضا [3] . لقد قامت البلدان الاشتراكية الاصلاحية بخطوات معينة صوب التحرر في الميدان السياسي ، واضفت طابعا لامركزيا نوعا ما على السيطرة أو الرقابة على القطاع المملوك للدولة ، وسمحت بمدى اكبر نوعا ما للقطاع الخاص . في الوقت نفسه ، ما تزال هذه البلدان تحتفظ بالخصائص الأساسية للنسق الاشتراكي : لا يتقاسم الحزب الشيوعي

السلطة مع أية قوة سياسية اخرى ، وما زال القطاع المملوك للدولة يلعب دورا سائدا أو مهيمنا في الاقتصاد ، والمنسق الرئيس الوحيد للنشاطات الاقتصادية هو البيروقراطية المركزية ، مع أن التنسيق تأثر بمساعدة أدوات اقل جمودا وقسوة .

ويتوجب ايضا أن نميز بين ***الاصلاح*** و ***الثورة*** . إن الاول يستهدف تغيرات رئيسة في النسق الاشتراكي القائم ، إلا أنه يحتفظ بصفاته المميزة الرئيسة . ويبدأ الثاني تحولا ينقل البلد موضوع الاعتبار بعيدا عن الاشتراكية في نهاية المطاف . وهكذا ، فإن الفرق بين الاصلاح والثورة لا يكمن في طريقة التحول (تغير عنيف مقابل تغير غير عنيف) ، وليس في السرعة (عملية بطيئة مقابل انفجار مفاجئ) . يتمثل معيار التمييز فيما يلي : هل يلغي التحول احتكار السلطة للحزب الشيوعي ؟ في هذا المعنى ، في 1989 ، بدأت ثورة هنغاريا وبولندا والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا (بترتيب زمني) . لقد تفادت كل من المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا طور الاصلاح وقامت بقفزة ، بالوثب مباشرة من الاشتراكية الكلاسيكية إلى تحول نظامي .

في هذه الورقة ، اهتم بالاشتراكية الاصلاحية ولا اناقش مشكلات التحول النظامي الثوري "ما بعد الاشتراكي " [4] . وفي وقت كتابة النسخة النهائية من الورقة ، ما تزال الاشتراكية الاصلاحية النظام السائد في البلدين الاكبر من غيرهما : الاتحاد السوفياتي والصين ، وفي بلدان قليلة اصغر ايضا ، مثل منغوليا أو فيتنام . وبالنسبة لاوروبا الشرقية فإنه تاريخ ، مع أنه ما يزال قريبا جدا بالنسبة للحاضر بحيث أنه يملك تأثيرا قويا إلى حد بعيد جدا ليس فقط على الشروط الاقتصادية الأولية لعملية التحول ولكن ايضا على الفكر السياسي والمجادلات الفكرية . لذلك ، فإن موضوع الورقة ، دروس عامة من الاشتراكية الاصلاحية ، يجب أن يكون اكثر من في الوقت المناسب ، بما أنها قد تقدم توجيها معينا في غمرة التغيرات المثيرة في العالم الاشتراكي .

التحويل بدون استراتيجية

إذا نظرنا إلى تاريخ البلدان المذكورة ، نجد بدون استثناء أن المخططات التفصيلية للاصلاح كانت متداولة قبل الفترة الحقيقية للاصلاح . وفي حالات كثيرة ، تم اعداد هذه المخططات من قبل علماء اكاديميين . في الحقيقة ، بالنسبة للمثال الاول عن اقتراح اكاديمي للتحول ضمن اطار الاشتراكية يستطيع المرء أن يعود إلى الوراء إلى الاقتراح المشهور لـ Oscar Lange المتعلق باشتراكية السوق وإلى الجدل الذي اثارته فكرته في 1930s . وايضا تم اعداد بعض المخططات

التفصيلية من جانب القيادة المسؤولة ، أي من قبل الحزب ورسميي الحكومة في يوغسلافيا وهنغاريا والصين وفي الاتحاد السوفياتي وبلدان اخرى . أخيرا ، كانت هنالك امثلة ، ايضا ، عن برامج منشورة بشكل غير قانوني أو شبه قانوني من جانب سياسيين منشقين ، مثل تلك من جانب مؤلفين قريبين من نقابة العمال غير الحكومية ، التضامن ، وايضا من جانب مفكري معارضة في هنغاريا والاتحاد السوفياتي .

وفي حين أن جميع هذه المقترحات الاصلاحية وثائق تاريخية مهمة ، وفي حين أن بعضها مارس تأثيرا معينا على مسار الاحداث ، فإن واقع البلدان المنخرطة في الاصلاح لم ينسجم أبدا مع المخططات التفصيلية . في الحقيقة ، حتى المقاصد العلنية رسميا للحزب وللحكومة لم تتجسد أو تتحقق عادة بشكل متسق ، واحيانا كانت الانحرافات عن البرنامج الاصلي كبيرة جدا بحيث أنها لم تشبه الخطوط الهادية . بالطبع يبقى التاريخ شاهدا على حالات اخرى للتعارض بين القصد والناتج : إن مصير الثورة الفرنسية يعكس قليلا من الافكار التي ناقشها ***الموسوعيون*** بالاضافة إلى روسو Rousseau في اعمالهم ، ولقد ثبت أن الاتحاد السوفياتي في 1930s بلد يختلف تماما عن البلد الذي تصوره Marx أو المشاركون في ثورتي 1917 .

من السخرية أن يلاحظ ، مع ذلك ، أن التحولات الرئيسة في الاقتصاديات المخططة مركزيا تجري بدون أن تكون مبنية على خطة مركزية . هنالك قول مأثور صيني يتحدث عن " عبور النهر بالسير بخفة فوق الصخور " . إن عملية الاصلاح في الاقتصاديات الاشتراكية تنسجم مع هذه الصورة : مجتمعات باكملها تمضي قدما لعبور المياه العميقة بدون معرفة دقيقة بخصوص الوجهة النهائية بواسطة عملية الانتقال من صخرة إلى اخرى . يتسم واقع الاصلاح في بلدان اشتراكية بتسويات تاريخية بالتحرك إلى الوراء وإلى الامام ، وبفترات من الشعور بالنشاط والهمة والتفاؤلية متناوبة مع فترات من اوهام يائسة واحباطات . ايضا ، يثبت غالبا أن بعض التغيرات ، بالرغم من احسن الجهود ، لا يمكن الحفاظ عليها . احيانا يتعلم الناس حدود قابلية الاصلاح بالتعارض مع عائق ، متحدثين مجازيا . في أية حالة ، يمكن بدقة قياس أو تقدير حدود قابلية التحول لمجتمع فقط عندما يشرع المرء في تحويله .

في ظل ظروف كهذه يصبح مهما إلى حد بعيد جدا ملاحظة ما ينشأ ويتطور ***عفويا*** في عملية التحول . ولقد استخدم ماركس المصطلح الالماني " naturwüchsig " (كنامية في الطبيعية) لوصف العمليات التاريخية العفوية . وهذه هي الظواهر التي لا تظهر كعاقبة لاوامر حكومية أو ضغط إداري ولكنها تتبع الارادة الحرة لمجموعات اجتماعية معينة .

إن دراسة التغيرات " النامية طبيعيا " مهمة جدا نظرا لأن الحرية الفردية في الاختيار تزداد كعاقبة للاصلاح . وصحيح في ظل النسق الاشتراكي الاصلاحي أن قيودا معينة مفروضة من جانب محظورات غير قابلة للتغير ، تظل قائمة . بالرغم من ذلك ، تعكس التغيرات العفوية إلى حد معين القرارات الطوعية والتفضيلات المفصح عنها لمجموعات اجتماعية شتى .

وبالضبط فإن هذه المقاربة تميز الدراسة الحالية عن دراسات كثيرة اخرى . إن معظم العمل عن الاصلاح في انساق اشتراكية يعالج القضايا المعيارية ، وحتى في مملكة التحليل الايجابي تتم مناقشة مقاصد وافعال القيادة والجهاز . وتود هذه الدراسة أن تجذب الانتباه إلى وجهة نظر اخرى ليست أقل أهمية : ما الذي يحدث عفويا وليس بأوامر المجموعات القائدة أو حتى بالرغم من أوامرها .

التطور التدريجي للقطاع الخاص

في هذا المسعى ، يتوجب أن يكون تركيزنا الاول على التطور التدريجي للقطاع الخاص . ودعونا نذكر انفسنا بشكل مختصر بالفترة التي تم فيها استنباط مقترحات الاصلاح الاولى . عندما ، على سبيل المثال ، بدأت أن أشارك في التفكير الاوروبي الشرقي في الاصلاح في اعوام 1956 ,1955 , 1954 ، كان جميع الاكاديميين أو العلماء الذين شاركوا في الجدل مهتمين بشكل حصري تقريبا بمسائل الاصلاح باعتباره منطبقا على القطاع المملوك للدولة [5] . لقد تمحورت المناقشات حول قضايا كيفية منح استقلال اكبر وحوافز اقوى مبنية على الربح للمنشآت المملوكة للدولة ، كيفية اضفاء طابع لامركزي على الادارة التنفيذية الاقتصادية في حين في الوقت نفسه الاحتفاظ بملكية الدولة في كل القطاعات ما عدا القطاعات الاكثر هامشية في الاقتصاد . لقد كانت هذه افكار الاصلاحيين في تلك الايام .

وبالأخذ بعين الاعتبار وثبة ثلاثين سنة في التاريخ ، يثبت أن التاريخ ، بالانسجام تماما مع القسم السابق من الدراسة ، اتخذ مسارا مختلفا تماما عن المسار الذي جرى وصفه في المخططات الاصلية التي خطها اقتصاديون أكاديميون . وفي كل الاقتصاديات الاشتراكية التي تملك فيها الاصلاحات وقتا كافيا لأن تتطور ، وخصوصا في هنغاريا والصين وبولندا ، فإن انبثاق قطاع خاص هام هو النتيجة الاكثر أهمية للاصلاح في الاقتصاد .

يظهر غزو النشاط الخاص الاكثر صلة ، في المجتمعات الاشتراكية ، من خلال الزراعة الخاصة . توجد تشكيلة من الاشكال . إما أنه أعيد خصخصة الارض ***فعليا*** أو في الواقع (على

سبيل المثال كما في ظل " نسق مسؤولية العائلة " الصيني) أو أنه لم يتم اطلاقا الغاء الزراعة الخاصة وصمدت في وجه كل انواع التغيرات السياسية كما في يوغسلافيا وبولندا على سبيل المثال . في هنغاريا ، ايضا ارتفع دور القطعة العائلية الصغيرة والزراعة الخاصة في صحوة الاصلاح . بالإضافة إلى ذلك ، يوجد ايضا نموذجيا نوع معين من شبه التعاقد العائلي داخل إطار التعاونية الزراعية .

بالإضافة إلى هذه النشاطات الزراعية الخاصة وشبه الخاصة ، نجد مؤسسات خاصة قانونية تدفع ضريبة في قطاعات اخرى شتى . لقد انبثق ، ومن المتوقع أن يتكرر ذلك ، قطاع خاص هام في فروع مختلفة من قطاع الخدمة والنقل والبناء ؛ وتعمل المؤسسة الخاصة إلى مدى أقل في التصنيع ايضا [6] . وتظهر اشكال مختلفة من الدخل مستمدة من الملكية الخاصة على سبيل المثال من تأجير المنازل الخاصة في المدن ، أو من بيت ثان مملوك بشكل خصوصي في مناطق الاستجمام .

بالإضافة إلى القطاع الخاص الرسمي ، تظهر انواع اخرى من " عمل آخر " غير رسمي ؛ غير مرخصة وربما غير قانونية ، ولكن مع ذلك تزداد اعداد نشاطات مجازة في الخدمات والتجارة والنقل وقطاعات البناء [7] . وايضا تشهد الاقتصاديات الاصلاحية زيادة هامة في توسع النشاطات التي يقوم بها الاشخاص انفسهم بدون توظيف عاملين ، مثل بناء المنزل الخاص بالمرء مع مساعدة مهني أو مهنيين وبعض الاصدقاء .

في بعض البلدان ، وفي بعض القطاعات مثل السكن والزراعة ، يحدث أن يتم بيع أو تأجير الملكية المملوكة من جانب الدولة أو منظمة اجتماعية اخرى إلى افراد [5] . عمليا ، مع ذلك ، يحدث القسم الاكبر من نمو القطاع الخاص كنتيجة للمبادهة مبادرية مبنية احيانا على ادخارات خاصة ولكن احيانا على مدخل (input) العمل للفرد بشكل حصري .

ولا بد من التشديد على أن الحكومة غير مضطرة لاقناع مواطنيها لدخول القطاع الخاص بواسطة حملة دعائية . عادة بعد التخلي عن حالات حظر معينة على النشاط الخصوصي ، يبدأ القطاع الخاص في النمو بشكل عفوي تماما مع ظهور المشاريع الفردية مثل الفطر بعد هطول المطر . ويكون تفجر النشاط الخصوصي ملاحظا جدا لأنه غالبا يتبع فترة من القمع الوحشي لأي شكل من المشاريع الخاصة . وما أن يزال القمع ضد النشاط الخصوصي في البلدان الاشتراكية الاصلاحية ، يبدأ القطاع الخاص فورا في التوسع باسلوب عفوي بشكل فعلي . لا يكون ضروريا التزلف إلى الناس أو اجبارهم من اجل اختيار هذه الطريقة للحياة [9] . في الحقيقة ، إنهم ينجذبون فورا بالمكاسب العالية بصورة اكبر ، وبالصلة المباشرة اكثر بين الجهد

والمكافأة ، وبالاستقلال الذاتي الاكبر الموفَّرة من جانب القطاع الخاص . وللسبب الثالث ــ بالتحديد فرصة استقلال ذاتي اكبر في النشاط الخاص ــ جاذبية قوية بشكل خاص .

تخلق النشاطات الخاصة دخلا اعلى نسبيا لأنها قادرة على تلبية الطلب غير المشبع أو غير الملبى من جانب القطاع المملوك للدولة . نموذجيا يكون الحرفي أو مالك مخزن تجاري صغير أو مالك مطعم صغير ، في مجموعة الدخل المتوسط في اقتصاد مشاريع خاصة رأسمالي . ولكن هنا ، في بيئة اقتصاد عجز مزمن فإن نفس النشاطات تطلق هؤلاء الناس إلى مجموعة الدخل الاعلى ليس لأنهم اذكياء أو جشعون بشكل خاص ، ولكن بسبب ندرة الخدمات التي يقدمونها . ويكون السعر الذي يحصلون عليه مقابل ناتجهم هو بالضبط ***السعر*** " المنظِّف " للسوق أو ***المتسم بتعادل العرض والطلب*** في الجزء الصغير من الاقتصاد ، حيث تعمل سوق حقيقية . وبامكانهم أن يكونوا ممتنين للقطاع المملوك للدولة وللنسقين المالي أو الضريبي والانفاقي والنقدي اللذين يخلقان شروط أو ظروف العرض والطلب المؤدية إلى اسعار سوق حرة اعلى بشكل مهم من الاسعار الرسمية أو الحكومية في القطاع المملوك للدولة .

وتكون ابعاد هذا النمو للنشاط الاقتصادي الخاص حتى ملحوظة اكثر إذا اخذ المرء بعين الاعتبار حقيقة أنه لا بد أن يتكيف القطاع الخاص للبيئة المعادية للاقتصاد الاشتراكي الاصلاحي المفتقر للحماس . وبالرغم من تحسينات معينة ، فإن الحياة اليومية للاعمال التجارية الخاصة ما تزال متسمة بوفرة من تدخلات وقيود بيروقراطية . يملك القطاع الخاص سهولة وصول ضئيلة إلى عرض المواد ، وتقريبا ليس بامكانه الوصول إلى القروض وإلى الصرف الاجنبي (Foreign exchange) أو العملات الاجنبية . ويتم غالبا الحصول على المواد والتسليف والصرف الاجنبي أو العملات الاجنبية بطرق غير قانونية أو شبه قانونية .

وتتمثل علامة اخرى للعداء في غيرة الناس الذين يكونون مرتابين من نمو التفاوتات في الدخل. وهذا الحسد لافراد يصلون فجأة إلى كسب اكثر من اخرين ، في حين أنه يظهر في كل الانساق ، من المحتمل أن يكون مسبِّبا للخلاف والشقاق بصورة اكبر جدا في مجتمع تربى الناس فيه على اعتبار المساواة أنها رغبة اجتماعية رئيسية . أخيرا ، إن غياب مؤسسات قانونية للحماية المستمرة للملكية الخاصة ولتنفيذ العقود الخاصة ، وايضا عدم كفاية الحركات والتجمعات السياسية المكرسة لربط مصالح القطاع الخاص ؛ إن ذلك كله يتسبب في صعوبات إضافية . وهذا يؤدي إلى الجوانب الايديولوجية للقضية .

هل يستطيع المرء بشكل مبرر افتراض أن هذا النشاط الخاص صغير المدى يؤدي بشكل لا مفر منه إلى الرأسمالية ؟ لو كنا في الاتحاد السوفياتي في اجتماع عقد لاتخاذ قرار في المسألة

البراغماتية المتعلقة بكم من التراخيص يترتب منحها إلى مالكي سيارات الاجرة الخاصة ما استطعنا اطلاقا الاعتراض على المجادلة بأن سيارات الاجرة الخاصة ليست مشاريع رأسمالية حقيقية وأن الاشتراكية السوقية لن تتعرض للخطر إذا تم السماح بسيارات اكثر قليلا كهذه في الشوارع . بالرغم من ذلك ، إذا أردنا أن نكون موضوعيين ، فمن غير الممكن صرف النظر عن المسألة اعلاه بسهولة جدا .

والان باستخدام اللغة الاصطلاحية للاقتصاد السياسي الماركسي ، يمكن أن نصنف الجزء الأساسي من نشاطات القطاع الخاص في اقتصاديات اشتراكية كانتاج سلعي صغير . وبالتحدث بشكل تقريبي ، فإن التميز الحاسم بين انتاج سلعي صغير ورأسمالية حقيقية بالمعنى الماركسي ، هو أن الاول يستخدم فقط مدخل العمل لفرد واحد ، وربما بالإضافة إلى مدخل عمل اعضاء عائلته ، في حين تستخدم الأخيرة العمل المأجور بشكل منتظم وبذلك تصبح استغلالية بما أنها تسعى إلى انتزاع الفائض من العاملين . في هذا السياق ، تأثرت الايديولوجية والممارسة في البلدان الاشتراكية بالقول المأثور لـ Lenin والمستشهد به كثيرا جدا : يولِّد الانتاج الصغير الرأسمالية والبرجوازية بشكل مستمر ويومي وكل ساعة وبشكل عفوي وعلى نطاق عام ((Lenin P.8 [1920] (1966)) . وحسب اعتقادي ، كان Lenin محقا بشكل مطلق . إذا سمح مجتمع بوجود عدد كبير من صغار منتجي السلع وإذا كان يأذن لهم بمراكمة رأسمال وأن ينمو عبر الزمن ، فستنبثق عاجلا ام اجلا مجموعة حقيقية من الرأسماليين . ولتقدير هذه الحقيقة مطلوب من القارئ أن يتخيل للحظة ما الذي كان من المتوقع أن يحدث لو كان صغار المنتجين يستطيعون الوصول إلى التسليف وإلى كل انواع المدخلات مثل المشاريع المملوكة للدولة في اقتصاد اشتراكي ، ولو تم ايضا معاملتهم بشكل متساو من جانب نسق الاعانات والضرائب . بدون شك ، من المحتمل أن تبدأ الاعمال الخاصة الاكثر نجاحا في المراكمة وفي النمو . وهكذا، يتم فعليا التنبؤ بالاجابة السلبية على السؤال المتعلق بما إذا كان الانتاج السلعي الصغير ينتج الرأسمالية ، في مناقشات براغماتية لحالات معينة ؛ يتم فعليا التنبؤ بهذه الاجابة السلبية على أساس المسلمة التي مفادها أن الحكومة لن تسمح للعمل التجاري الخاص بالنمو إلى ما وراء حد حرج معين ، بكلمات اخرى لا يتم فقط إعاقة نمو القطاع الخاص في اقتصاد اشتراكي ، بالروتين المفرط لبيروقراطية كلية الوجود والسلطة ؛ إن النمو المستديم للاعمال التجارية الخاصة يتعارض مع المقدمات المنطقية للنسق الاشتراكي ، ولذلك يكون ممنوعا من التقدم من قبل الحزب الحاكم والحكومة واللتين لا ترغبان في المصادقة على قطاع رأسمالي مهم .

في ظل الاشتراكية الاصلاحية توجد طرق مختلفة لفرض قيود على قدرة القطاع الخاص في النمو . احيانا ، تتخذ هذه القيود ببساطة شكل قيود قانونية (مثل ، على سبيل المثال ، شكل حد اعلى على عدد الناس الذي قد يوظف في مشروع خاص قانوني ، أو شكل حد على مبلغ رأس المال الذي يستثمر في اعمال خاصة) . وايضا يمكن أن تكون العوائق أمام النمو مدموجة في النسق الضريبي . يمكن أن يتغير أو يتفاوت ، وبشكل جوهري تماما ، مدى فرض الضريبة لنشاط معين في نقطة معطاة من الزمن ، وهكذا يزود السلطات باداة اخرى لابقاء القطاع الخاص تحت السيطرة . مثلا ، بإمكان الحرفيين والتجار تعيين المستوى الدقيق لفرض الضريبة الذي من المتوقع أن يكونوا قادرين على مستواه أن يدعموا المشروع ، وإلى ما وراء نطاقه من المتوقع أن يضطروا إلى التخلي عنه والعودة إلى العمل في القطاع المملوك للدولة . بالطبع ، يمكن أن تتباين عتبات التقييد الحرجة هذه من قطاع إلى آخر ، ومن فترة إلى اخرى ، ومن عمل تجاري إلى آخر . إلا أنه من المهم ملاحظة أنها توجد وأنها تفرض حدودا أو قيودا مؤسسية على بقاء المنشأة الخاصة . ويتمثل القيد الاعلى الاقوى على التراكم في عدم التأكد والخشية من التأميم والمصادرة في المستقبل . إن ذكريات القمع الماضي ما زالت حية ، وقد يخاف الفرد أنه يوما ما يتم وصمه هو واطفاله "كبرجوازي" أو "ككولاك" .

وكعاقبة لهذا الوضع ، لا يمكن التمتع باقتصاديات الحجم بفعل القيود على تراكم رأس المال. وقد يكون معقولا اكثر بشكل فردي في المناخ الايديولوجي والسياسي المعطى تبديد ارباح المرء بدلا من وضعها في استخدام انتاجي . في تفسيرات تاريخية للاقتصاديات الرأسمالية نعتاد أن نقرأ بخصوص تقشف مؤسسي الاعمال التجارية العائلية الذين يسعون إلى توريث ثروتهم إلى اجيال مستقبلية . وبانسجام مع الصورة المرسومة في رواية Buddenbrooks , لـ Thomas Mann ، نبدأ في ربط التبديد فقط بالجيل الثاني والاجيال اللاحقة لخط عائلي من الرأسماليين. وبالعكس ، غالبا يبدأ التبديد في الاعمال التجارية العائلية في البلدان الاشتراكية الاصلاحية في اليوم الاول بالذات لوجودها ، بالتسليم بأنه غير مؤكد بشكل تام ما إذا كان المشروع سيملك وجودا معمِّرا حتى ضمن نطاق الحياة الخاصة بالمؤسس .

ايضا تؤدي البيئة الاجتماعية للقطاع الخاص إلى سلوك يتسم بقصر النظر . نموذجيا لا تكون المنشأة الخاصة مهتمةببناء شهرة لمنتوجاتها أو خدماتها بالنسبة لزبائنها ، نظرا لأن المالكين لها يشعرون بأنهم قد لا يظلون حتى في العمل السنة القادمة . وهكذا ، في ابعد حد ، قد تكون المنشآت الخاصة غير صادقة مع زبائنها من اجل أن تجمع المبلغ الممكن الاكبر من ربح لمرة واحدة بالتسليم بالبيئة العامة لسوق البائعين . وإلى مدى أن الزبائن يكونون معتادين على

الطوابير وحالات العجز في القطاع المملوك للدولة ، يكون عموما من السهل بالنسبة للمنشأة الخاصة الاحتفاظ بزبائنها ، بالرغم من أن العاملين لديها قد لا يكونون اكثر استعدادا للمساعدة واكثر كياسة من العاملين لدى نظيرها في القطاع المملوك للدولة ، إذا كان يوجد . وبدلا من رفع المقاييس العامة للخدمة للبائعين في ظل ملكية الدولة في اتجاه تلك لسوق المشترين ، فإن مقاييس أو معايير المشروع الخاص الصغير تهبط إلى تلك للبائعين في اقتصاد عجز مزمن .

وتضطر المشاريع الخاصة للتكيف مع استخدام الرشوة ، ايضا ، في الحصول على المدخلات الضرورية . ويكون الغش ضروريا ليس فقط للحصول على مدخلات ولكن ايضا للدفاع عن العمل التجاري ضد الدولة . إن كثيرا من الافراد المنضمين إلى القطاع الخاص لا يكونون مبادرين ولكن مغامرين . وهذه هي عملية الانتقاء الطبيعي في ظل الشروط المعطاة .

وتعيِّن هذه الظروف الفخ للوضع الاجتماعي للقطاع الخاص . إن التجربة اليومية توفر مجادلات للديماغوجية " المعادية للرأسمالية " ولشعارات شعبية ضد جني ارباح ضخمة وضد الجشع والغش [10] . وتغذي أو تدعم دعاية كهذه قيودا وتدخلات إضافية تؤدي إلى تشويه إضافي : إلى الرأسمالية في اسوأ حالاتها .

لذلك فإننا نواجه حلقة مفرغة . يحتاج النسق الاشتراكي الاصلاحي إلى المساهمة النشيطة للقطاع الخاص ، وبخلاف ذلك لا يكون قادرا على توفير السلع للناس . لقد وصلت الاشتراكية بشكل ظاهر إلى طور في التاريخ عندما لا تكون قادرا على البقاء في نمطها المحض غير الرأسمالي ولا بد أن تتعايش مع عدوها الرئيس ، المعترف به ، ليس فقط على صعيد العالم ولكن داخل حدودها الخاصة بها ايضا .

استمرار البيروقراطية

لقد كانت الفكرة المركزية في مخططات الاصلاح الاصلية تتمثل في الغاء الاقتصاد الموجَّه أو اقتصاد الأوامر ــ بكلمات اخرى ، إزالة ارقام الناتج المستهدَفة الالزامية والكوتات الالزامية للمدخلات . وكانت كل من يوغسلافيا وهنغاريا البلدين اللذين قاما تقريبا بتنفيذ هذه المقترحات بشكل متسق في إطار اشتراكية الاصلاح . وفي البلدين الاشتراكيين الاصلاحيين الأكبر ، الصين والاتحاد السوفياتي ، تم تجسيدها بشكل جزئي فقط .

لقد كان التوقع الاولي للاصلاحيين يتمثل في أنه سيكون هنالك فراغ مؤقت سيتم عندئذ ملئه بآلية السوق ، ما أن تم إزالة النسق الاداري التنفيذي . بكلمات اخرى ، سيتم فورا احلال إشارات

سوقية محل أوامر بيروقراطية . وتتمثل المسلمة الأساسية لهذا الموقف في التكاملية البسيطة بين اليتي التنسيق ، بالتحديد التنسيق البيروقراطي والسوقي [11] . ولكن ، اثبت في النهاية أن هذا التوقع ، الذي كنت أشارك فيه في 56-1955 ، ساذج . والذي حدث فعليا أن الفراغ الذي تركه الغاء الأوامر البيروقراطية ، وبذلك الغاء التنسيق البيروقراطي ***المباشر*** ، تم سده ليس بالسوق ولكن بأدوات اخرى ***غير مباشرة*** للتنسيق البيروقراطي [12] .

يزداد ، بالطبع ، دور السوق ، والذي لم يتم إزالته بشكل كامل حتى في ظل نسق التخطيط الاشتراكي الكلاسيكي ، في صحوة الاصلاح . لكن ، يستمر دور البيروقراطية في يكون متغلغلا، ويتم تأكيده بطرق مختلفة كثيرة [13] . ونلخص ما سبق بالقول بأن دور البيروقراطية يظل ذا سلطة عليا في انتقاء وترقية المدراء وفي سلطة صنع القرار بالعلاقة بدخول وخروج المنشآت . وفي حين أن البيروقراطية خفضت أو هجرت بشكل كامل السيطرة الادارية التنفيذية المباشرة على كميات الناتج والمدخل للمنشآت المملوكة للدولة ، فإنها تستطيع مع ذلك السيطرة عليها من خلال أوامر حكومية رسمية وطلبات غير رسمية ، وايضا من خلال تحديد اداري للاسعار ومن خلال الاعتماد المالي القوي للمنشأة على أدواتها الأعلى منزلة . وهكذا فإن المنشآت المملوكة للدولة تظل معتمدة بقوة على الفروع المختلفة للبيروقراطية ، وعلى الوزارات المسؤولة عن الانتاج ، وعلى سلطات التجارة الاجنبية ، وعلى مكتب ضبط أو السيطرة على الاسعار ، وعلى الهيئات المالية ، وعلى الشرطة وغير ذلك . ايضا تتدخل تنظيمات الحزب وبشكل منتظم في شؤون المنشآت . لقد حدث تغير في الشكل ، ولكن ليس في شدة الاعتماد .

في وصفنا للقطاع الخاص ، استخدمنا مصطلحي "عفوي" و"نام بشكل طبيعي" . وهنا ، سنقوم بالتشديد على أن البيروقراطية هي ايضا ثمرة عفوية وطبيعية للنسق [14] . لا تكون اللجنة المركزية ، أو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، مضطرة أن تقرر الاحتفاظ من البيروقراطية بقدر ما يكون ممكنا خلال عملية الاصلاح . بالعكس ، يمكن أن تنمو البيروقراطية ***بالرغم*** من المحاولات لتخفيضها ، وفي وجه حملات دراماتيكية للتخلص منها ، مثل تلك التي حدثت ابان الثورة الثقافية في الصين . لقد حددت ***البيروسترويكا*** السوفيتية كهدف لها تخفيض حجم البيروقراطية ؛ بالرغم من ذلك ، لا تسمح لنا التجربة بوضع ثقة كبيرة بامكانية كبح النمو الطبيعي للبيروقراطية ، حتى إذا تم توظيف طرق متطرفة . ويمكن ملاحظة إعادة انتاج ذاتي للبيروقراطية بمعنى أنه إذا تم إزالتها في مكان معين وفي شكل معين فستعاود الظهور في مكان آخر وفي شكل معين آخر .

ويتم تفسير هذا التجديد الدائم للسيطرة البيروقراطية بعوامل كثيرة . وأحد هذه العوامل هو ، بالطبع ، كل المزايا المادية المرتبطة بالوظائف البيروقراطية ، بالتحديد منافع مالية ، وامتيازات وسهولة وصول إلى منتوجات وخدمات يوجد عرضها في عجز . واكثر أهمية هو جاذبية القوة أو السلطة . وهنا نصل مجددا إلى قضية سياسية بشكل كبير . إن الحصتين النسبيتين للدور الذي يتم القيام به من قبل التنسيق البيروقراطي والسوقي ليستا ببساطة مسألة اكتشاف تقسيم العمل الاكثر فعالية بين شكلين حياديين للسيطرة . إن البيروقراطية تحكم الاقتصاد الاشتراكي . والسماح بالعمل الحقيقي للسوق يعني التنازل عن قسم مهم من قوة أو سلطة البيروقراطية .

وتتمثل العواقب الاكثر أهمية لهذا الوضع في القيود أو الحدود المفروضة على قابلية اصلاح القطاع المملوك للدولة من جانب الميل الخاص للنسق لاعادة انتاج البيروقراطية . وقد نكون قادرين على تقدير هذه المسألة بشكل اوضح بفحص مسألة جمهور المؤيدين للاصلاح . في حالة تسامح اكبر للدولة حيال النشاط الاقتصادي الخاص ، يكون هذا الجمهور كبيرا ومحدّدا بوضوح . إنه يتألف من كل مواطني بلد اشتراكي الذين يختارون أو على الاقل يودون أن يكونوا قادرين على أن يملكوا الفرصة للعمل في القطاع الخاص ، كمبادرين أو كعاملين .

من الجانب الاخر ، لا يكون احد فائزا بشكل مطلق في اضفاء لامركزية بعيدة الاثر على القطاع المملوك للدولة . إن كل شخص يكون مرتبطا بالقطاع المملوك للدولة يكسب وايضا يخسر كنتيجة لاضفاء حقيقي للامركزية . يمكن أن يكسب كل عضو في الجهاز البيروقراطي استقلالا ذاتيا اكبر ***تجاه*** الاعلى منزلة منه ، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن يخسر سلطة على الخاضعين له . إن تخفيضا في نزعة وظريقة الابوية وتشديدا مصاحبا لقيد الميزانية [15] يستتبعان مزايا وايضا مساوئ للمدراء وايضا للعمال في المنشآت المملوكة للدولة . إنهم يكسبون فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي ، ولكن في الوقت نفسه يخسرون فيما يتعلق بالحماية . وفي حين أنه صحيح نموذجيا أن الناس لا يفضلون حماية الآخرين ، أو في احسن الاحوال يكونون متسمين بنظرة سواء بالعلاقة بذلك ، فإنهم عادة يرغبون أن يكونوا انفسهم محميين . وفي اقتصاد رأسمالي يكون هذا الشعور المتضارب ازاء الحماية منعكسا بالشكل الاحسن في الموقف المعقد ازاء التجارة الحرة التي يتم تقييمها بشكل مؤيد عندما تتيح للشركة تسويق منتوجاتها الخاصة بها في اسواق اجنبية مع تعرفات دنيا فقط ، ولكن يرحب بها بشكل أقل تلهفا عندما تؤدي إلى منافسين اجانب يدخلون الاسواق المحلية للشركة . وفي اقتصاد اشتراكي ، ليس فقط المدراء بل كل فرد يعمل في القطاع المملوك للدولة يشعر بهذه المشاعر الانفصامية فيما يتعلق بالقيد المتساهل للميزانية ، وبطريقة ونزعة الابوية وبالحماية . وفي حين تكون ضرائب عالية

مكروهة، يمكن أن تكون الاعانات مفيدة في المستقبل حتى إذا لم تكن المنشأة تتلقاها الآن ، ولذلك لا يمكن معارضتها بشكل ثابت تماما . إن العجوز في حين أنها تزعج المنشأة كمشـــتر ، فإنـــها تلائمها كبائع .

وهكذا يثبت في النهاية أنه ليس سواء البيروقراطية في المستوى العالي أو المدراء أو بالواقع العمال ، يكونون مشايعين متحمسين للمنافسة أو اضفاء طابع سوقي على القطاع المملوك للدولة . يمكن أن يصل موظفو حكومة متنورون ومفكرون إلى استنتاج أن تشديد قيد الميزانية وتخفيـــض نزعة وطريقة الأبوية مطلوبان من اجل تحسين أداء الاقتصاد . لكن ، بقدر ما يكون الجمهور موضوع الاعتبار ، لا تكون هنالك اضرابات أو تظاهرات في الشوارع لصالح زيـــادة الفعاليـــة الاقتصادية أو تخفيض حماية الدولة .

كنتيجة ، لا توجد حركة أساسية لاضفاء اللامركزية على القطاع المملوك للدولة . من جهة نظرا لوجود باعث قوي للاحتفاظ بمواقع بيروقراطية ، ومن الجهة الاخرى ليس هنالك جمـــهور واضح ضد الاحتفاظ بها ، فإن النتيجة النهائية تتمثل فـــي إعـــادة الانتـــاج المســـتمرة للتنســـيق البيروقراطي .

اشكال بديلة للتنظيم الاجتماعي

بعد هذه المناقشة المتعلقة بالقطاع الخاص والقطاع المملوك للدولة ودور البيروقراطية والســـوق في ظل الاشتراكية الاصلاحية ، دعونا ندنو من الفكرة الرئيسة لهذه الدراسة من وجهة نظر اكثر عمومية نوعا ما . تأمل الشكل 1.2 .

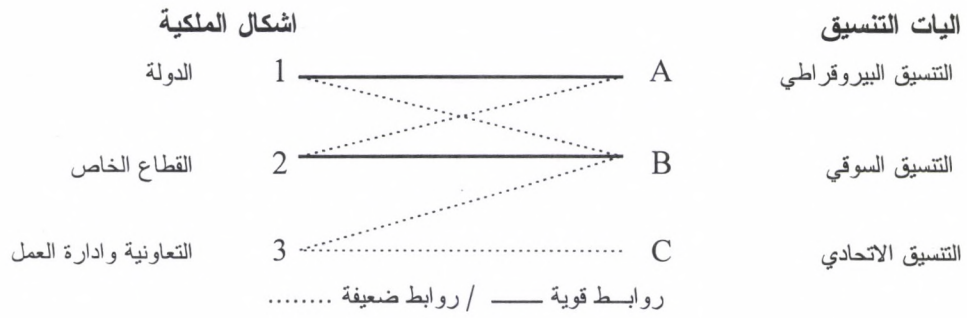

الشكل 1.2

روابط قوية وضعيفة

عندما نشير إلى ملكية الدولة 1 ، يكون في ذهننا الحالة الكلاسيكية لملكية الدولة المركزية البيروقراطية ، 2 هي ملكية خاصة ، في حين يشير كل من A و B إلى التنسيق البيروقراطي والسوقي على الترتيب .

توجد رابطتان ***قويتان*** بين شكل الملكية والية التنسيق : الاقتصايات الاشتراكية الكلاسيكية ما قبل الاصلاح التي توحّد بين ملكية الدولة والسيطرة البيروقراطية ، والاقتصاديات الرأسمالية الكلاسيكية التي توحّد الملكية الخاصة مع سيطرة السوق . وقد يكون ينظر إلى هاتين الحالتين البسيطتين كموديلين هاديين تاريخيين . ويبدو أنه طبيعي تماما ، عندما تعمل الوحدات الاقتصادية المبنية على الملكية الخاصة في السوق كبائعين وكمشترين ، أن تكون محفّزة بحوافز الكسب المالي وتكون حساسة إلى حد بعيد للتكاليف وللاسعار . بالمثل ، تكون الوحدات الاقتصادية تحت سيطرة الدولة مشغلة من قبل البيروقراطية ، باستخدام أدوات بيروقراطية .

وبالعكس ، نستطيع أن نلاحظ أن القطاع الخاص ، في الاقتصاديات الاشتراكية الاصلاحية، في حين يكون مسيطرا عليه بشكل رئيس من جانب السوق ، يكون خاضعا ايضا للسيطرة البيروقراطية ، كما يشار إلى ذلك بالخط المنقط من 2 إلى A . إن هذه المحاولة لفرض سيطرة بيروقراطية على النشاطات الخاصة لا تعمل ولا يمكن أن تعمل بشكل سلس بفعل تنافر هذا الثنائي.

بالإضافة إلى ذلك ، توجد محاولات اخرى وايضا غير متسقة لتنسيق القطاع المملوك للدولة بواسطة التنسيق السوقي (الخط المنقط من 1 إلى B) . وهذه هي الفكرة في مركز المخطط التفصيلي لاشتراكية السوق . لكن ، ثبت في النهاية أنه مستحيل تخفيض التأثير السائد للبيروقراطية . إن تأثير السوق على تنسيق المنشآت المملوكة للدولة متخم بالخلافات أو بالاحتكاكات ، كما رأينا بالفعل في الاقسام السابقة من هذه الدراسة . بالرغم من جهود الاصلاحيين لتقوية الرابطة 1 إلى B ، فإن هنالك نزعة لتجديد الرابطة من 1 إلى A : التنسيق البيروقراطي يتغلغل ويدفع خارجا تأثير السوق .

ونلخص ما سبق : يمكن وصف العلاقات بين الزوجين الاخيرين ــ بالتحديد العلاقة بين 1 و B و بين 2 و A ــ كرابطتين ***ضعيفتين*** .

إن فكرتي رابطتين : " قوية " و " ضعيفة " لا تتضمنان حكما قيميا ولا تشيران إلى أي تفضيل من جانبي . إنهما مقولتان وصفيتان . وبانسجام مع الفلسفة العامة للدراسة ، فإن الرابطة بين شكل الملكية والية التنسيق تكون قوية إذا ظهرت عفويا وسادت بالرغم من المقاومة والاجراءات المضادة . إنها مبنية على صلة طبيعية وتماسك طبيعي بين انماط معينة من اشكال

الملكية وانماط معينة لاليات التنسيق على التوالي . إن الصفة " ضعيفة " ، تشير إلى روابط ، والتي تكون إلى مدى معين مصطنعة وغير قوية بشكل كاف لمقاومة تأثير رابطة اقوى . يتم دفع الروابط الضعيفة جانبا من قبل الروابط القوية بشكل متكرر ، سواء كان القادة السياسيون الفكريون للاشتراكية الاصلاحية يودون ذلك ام لا [16] .

ما هو الحال فيما يتعلق بالاشكال الاخرى للتنظيم الاجتماعي ؟ أولا ، دعونا نعود إلى مسألة الملكية . في الصف 3 ، حيث يشير الشكل 1.2 إلى تعاونيات وإدارة عمالية ، لا بد أن نشدد على الطابع غير الخاص ولكن ايضا البيروقراطي للملكية الاجتماعية ، مثل ذلك الذي يوجد في كومونات حقيقية او في امثلة لادارة عمالية حقيقية [17] . إن فكرة الاشتراكية التعاونية هي جزء من التفكير الاشتراكي منذ زمن طويل . وبالنسبة لالية التنسيق من النمط C ، فإن المصطلح اليات اتحادية هو الاسم الجماعي لمجموعة من الآليات المحتملة . ومن المحتمل أنه الاسهل تعريف المجموعة بطريقة سلبية ، مثل أية آلية تنسيق تعمل ليس من خلال البيروقراطية وليس من خلال السوق ، ولكن تكون مبنية على ادارة ذاتية أو على تجمعات حرة ، أو على التبادلية ، أو على الايثارية أو على توافق طوعي متبادل . إن الادبيات عن الاشتراكية غنية بالمقترحات التي تقترح أن يكون المجتمع الاشتراكي مبنيا على ملكية تعاونية وتنسيق موحّد غير سوقي وغير بيروقراطي . وبالاشارة إلى هذا التقليد في الفكر صاغ Marx المصطلح الازدرائي نوعا ما "الاشتراكية الطوباوية " . وكان اوائل الممثلين لهذا الخط من التفكير هم Proudhon ، Fourier (إلى حد ما) ، Owen وغيرهم .

ولا توحّد الادبيات دائما شكل الملكية للتعاونيات والادارة الذاتية [3] والاليات الموحّدة أو الترابطية [2] . ويشدد بعض المؤلفين على 3 ، واخرون على C ، في حين في بعض الحالات يتم اعتبارهما معا . وتظهر افكار كهذه بشكل متكرر في سياق مناقشات الاصلاح في بلدان اشتراكية [18] . إن كامل التجربة اليوغسلافية تؤلف محاولة ، وإن تكن محاولة ناقصة ، لابعاد الاشتراكية عن الاعتماد الحصري على الدولة أو الملكية الخاصة وعلى البيروقراطية أو على السوق ، بكلمات اخرى ، في اتجاه الصلة 3+C . ويمكن النظر إلى الثورة الثقافية الصينية كمحاولة لتحطيم البيروقراطية والمضي إلى نمط غير بيروقراطي من الاشتراكية بدون ادخال عناصر سوقية . ولكن لا تقود أية تجربة من هاتين التجربتين التاريخيتين الضخمتين إلى نتائج قاطعة . في الحالتين تم فرض التحول على المجتمع من جانب القيادة السياسية وبالرغم من أنه في البداية كان للخطوة التمهيدية من الاعلى دعم متحمس في اوساط قسم من السكان على الاقل ، تم لاحقا مأسستها وفرضت ، بدون تشجيع أي انحراف عن الخط المركزي للحزب . لذلك ، فإن

حقيقة أن شيئا يشبه الشكل 3 للملكية كان الشكل السائد في يوغسلافيا أو أن رطانة الثورة الثقافية لـ Mao اعادت التشديد على مبادئ مماثلة لالية التنسيق C ؛ إن هذه الحقيقة لا تسمح لنا بأن نصل إلى أية استنتاجات تتعلق بالقوة الحقيقية لهذه الاشكال .

دعونا بدلا من ذلك أن نطبق المعيار المقترح سابقا وأن نمعن النظر فيما إذا كانت الملكية التعاونية والتنسيق الموحِّد أو الترابطي ينموان ***بشكل عفوي وطبيعي*** خلال عملية الاصلاح للانساق الاشتراكية . إن هذا السؤال ذو معنى نظرا لأن إقامة تعاونيات طوعية حقيقية وترتيبات طوعية واشكال اخرى من التنسيق الموحِّد أو الترابطي ، غير محظورة في هذه البلدان . ويتم التساهل حيال التعاونيات الصغيرة بشكل افضل بكثير من جانب النسق مما حيال النشاطات الاقتصادية الخاصة وبالطبع فإن الايثارية والتبادلية غير التجارية تكونان قانونيتين في أي نسق .

لكن ، نستطيع أن نلاحظ أنه في حين أن الشكلين 3 و C يوجدان ووجدا حتى في ذروة المركزية البيروقراطية ، لم يشهد هذان الشكلان نموا مثيرا بعد الغاء النسق القائم على الأوامر . عندما تم السماح لاشكال اخرى بالوجود إلى جانب ملكية الدولة المركزية ، فقط الملكية الخاصة كسبت اساسا أو ارضية بسرعة . وفي حين ترك الغاء السيطرة البيروقراطية المباشرة فراغا مؤقتا ، تم سد هذا الفراغ بشكل رئيس بسيطرة بيروقراطية غير مباشرة ، وايضا بشكل معين من التنسيق السوقي . على الاكثر تلعب الملكية التعاونية والتنسيق الموحِّد دورا مساعدا فقط [19] .

دعونا نلخص ***استنتاجاتنا العامة*** المتعلقة بمواطن قوة أو ضعف اشكال التنظيم الاجتماعي . في حين أن شكلي الملكية 1 و 2 قويان ، فإن الشكل 3 يملك مؤيدين قلائل . بالمثل ، في حين أن شكلي التنسيق A و B مطبقان على نطاق واسع ، فإن C يعمل فقط في منطقة شؤون مقيَّدة نوعا ما. وعلى العكس من الرابطتين القويتين بين 1 و A وبين 2 و B ، فإن كل الروابط المحتملة الأخرى من 1 و 2 و 3 في جانب الملكية إلى A و B و C على جانب آلية التنسيق تكون ضعيفة . (يبين الشكل 1.2 ، في حالة الخطوط المنقطة ، فقط اربع روابط ضعيفة بشكل محتمل. بالطبع هنالك اخرى) .

إن صحة حالات التخمين المتعلقة بضعف أو بقوة اشكال معينة للملكية وبضعف قوة اليات التنسيق والروابط بين اشكال الملكية والية التنسيق ؛ إن صحة هذه التخمينات هي مسألة ***تجريبية***.وكما أشرت إلى ذلك في الفقرات المدخلية ، فإن الدراسة الحالية لا توفر أدلة تجريبية . لكن ، دعوني اذكر أنه يمكن فحص صحة الاستنتاجات العامة المذكورة اعلاه . ويمكن قبول هذه التخمينات أو تعديلها أو رفضها بواسطة الاستدلالات من دراسات تجريبية المعلن عنها في الادبيات المتوفرة أو التي سيتم القيام بها في المستقبل . في أية حالة ، لا بد تماما من فصل

مسألة صحة أو مشروعية التخمينات القابلة للفحص تجريبيا عن القضية المعيارية التالية : التفضيلات السياسية والاخلاقية المتعلقة بمجموعة الاشكال البديلة للملكية واليات التنسيق.

ولا بد من الاعتراف بأن الملاحظات أو المشاهدات المتعلقة بضعف بعض الاشكال والروابط ، مشتقة من عينة صغيرة ملاحظة على امتداد فترة قصيرة . وربما بعد عشرين أو ثلاثين سنة من الآن ، قد يكون الباحثون قادرين على ملاحظة أن هذا الميل توقف عن الوجود وأن التاريخ سلك مسارا بديلا . إن التاريخ دائما غير قابل للتنبؤ . ولكن طالما لم يتم تقديم دليل معاكس من جانب التجربة ، فإنه جدير تذكر الملاحظات المتعلقة بضعف وبقوة الاشكال البديلة للملكية واليات التنسيق البديلة.

ومفهوم تماما أن مجموعات اجتماعية مختلفة وتيارات فكرية مختلفة تدافع عن دور اوسع لشكل الملكية 3 ، ولالية التنسيق C وروابطهما المختلفة . ويمكن أن تكون لهذه الجهود منافع مفيدة ، بشرط أن اولئك الذين يطرحون مقترحات كهذه لا يغذون امالا زائفة ولا يكافحون من اجل سيادة الملكية غير الخاصة وغير الحكومية ، وتنسيق غير سوقي الطابع وغير بيروقراطي . سيكون اخفاء ضعف هذه الاشكال امرا غير صادق وغير أمين فكريا وهذا ينطبق ايضا على اخفاء ملاحظة أنها تستطيع أن تلعب على الاكثر دورا مساعدا إلى جانب الاشكال القوية .

بخصوص دلالات معيارية

لا يتيح أي بحث عن شكل ثالث للملكية و/ أو عن شكل ثالث لالية التنسيق ، تجنب الخيارات الحقيقية القاسية . من ثم ، فإننا نحتاج حقا إلى اتخاذ قرار بخصوص ما ستكون الاهمية النسبية للشكلين القويين للملكية ــ ملكية الدولة مقابل الملكية الخاصة . وسيكون الاختيار المتعلق بالحصتين النسبيتين لاليتي التنسيق القوتين مرتبطا بشكل وثيق بهذا الأمر السابق الذكر : التنسيق البيروقراطي مقابل التنسيق السوقي .

وهنا يكون ***تحذير*** مطلوبا , في المناقشات بخصوص افكار الاصلاح تم بشكل غير نادر ملاحظة أن الفرضيات الحاسمة المولّدة بالتحليل الايجابي (الوصفي) لنسق اشتراكي قائم اكتسبت ***تحريفا معياريا*** . والبنية المنطقية لهذا التحريف المعياري هي كما يلي : " إذا قلت أن للظاهرة A تأثيرات مؤذية ، فإن ذلك يتضمن حكما قيميا واقتراحا ارشاديا ايضا : يتوجب إزالة الظاهرة A ، لان إزالة الظاهرة A تزيل التأثيرات الضارة " . وهذا النظام من التفكير زائف منطقيا وخطير ايضا . وحتى إذا استطاع المرء اثبات أن للظاهرة A تأثيرات ضارة ، ***فلا*** يتبع

من هذه الفرضية أن (1) إزالة الظاهرة A يكون ممكن التحقيق أو واقعيا في أية حالة في ظل الشروط المعطاة ، و(2) أن الغاء الظاهرة A شرط كاف لالغاء العواقب الضارة .

والأن نستطيع التحول إلى الافكار التي يتم وصفها بشكل تفصيلي في الدراسة الحالية . وأود أن أتفادى التحريفات المعيارية في تحليلي الايجابي . إن الجمل الايجابية (الوصفية) المتعلقة بتأثير أن كلا من ملكية الدولة والملكية الخاصة هما شكلان قويان ، وأن كل واحد منهما يملك رابطة قوية إما بتنسيق بيروقراطية أو سوقي ؛ إن ذلك ***لا*** يتضمن موقف سياسة اقتصادية واضحا من هذين الشكلين . إن هذه الجمل أو العبارات الايجابية لا تتضمن أن المجتمع الاشتراكي الاصلاحي لا بد أن يتخلى عن ملكية الدولة وأن يتحول إلى الملكية الخاصة ، أو الاقتراح المقابل ــ التخلي عن الملكية الخاصة وتأسيس أو إقامة سيادة ملكية الدولة . وايضا ، لا تقترح الدراسة أننا نواجه نمط " إما ــ أو " لخيار ثنائي بين شكلين متنافرين بشكل متبادل : ***إما*** ملكية الدولة والتنسيق البيروقراطي ، ***أو*** الملكية الخاصة والتنسيق السوقي .

يمكن ، بالرغم من ذلك ، تأويل الافكار المطروحة في هذه الدراسة على أنها تستتبع التالي :

1. يمكن أن تتعايش الملكية الخاصة وملكية الدولة ضمن إطار نفس المجتمع . مع ذلك ، فإن هذا ليس تعايشا سهلا ، متخما بسمات اختلال وظيفي كثيرة ، في البيئة السياسية والاجتماعية والايديولوجية للاشتراكية الاصلاحية .

2. إن الموقف بخصوص الحصتين الفعليتين للملكية الخاصة وملكية الدولة ، والموقف المصاحب بخصوص التوليفة من التنسيق السوقي والبيروقراطي ، يعتمدان على ***نسق القيم*** لاولئك الذين يتخذون الموقف (كانوا افرادا أو حركة أو حزبا أو جمعية) . إن موقف المرء نحو ملكية الدولة أو نحو الملكية الخاصة لا يكون مبنيا على اعتبارات فعالية أو اقتصادية دقيقة . أنه يكون وبقوة متأثرا بحالات جاذبية أو كراهية سياسية وايديولوجية واخلاقية وعاطفية .

ولا تعلق الدراسة على هذه الاحكام القيمية ، وايضا لا تعلق على المعايير السياسية والاخلاقية التي تكمن في أساس الاختيارات الممكنة [20] . إن ما تحاول هذه الدراسة أن تقوم به هو اكثر تواضعا بكثير : إنها تقدم ***تنبؤات مشروطة*** مبنية على تخمينات نظرية بخصوص مواطن قوة وضعف روابط ممكنة مختلفة بين اشكال الملكية واليات التنسيق .

إن هذه الدراسة تحذر لاغير : دعونا لا تكون لدينا اوهام وتوقعات زائفة . ما أن يصل المرء إلى حصة كبيرة لملكية الدولة ، فإنه يحصل على " صفقة حزمة " ، وعندئذ فإن هذه الحزمة تحتوي بشكل لا مفر منه على جرعة كبيرة من التنسيق البيروقراطي . وتحذير آخر يكون ايضا : إذا اراد المرء حقا حصة اكبر ونامية بشكل مستمر للتنسيق السوقي ، فلا بد للمرء

بحكم طبيعة الحالة نفسها أن يقبل حصة اكبر للملكية الخاصة وللنشاطات الفردية . إلا أن آليـــة التنسيق المرغوب فيها (مثلا السوق) لا تحدث بدون مساعدة مهمة من شكل ملكية ملائم (مثلا الملكية الخاصة) . بالمثل ، لا يستطيع المرء أن يحصل على شكل الملكية المرغـــوب (مثـــلا العامة) بدون الحصول على الشكل المصاحب له مثلا التنسيق البـــيروقراطي . وهـــذا هـــو ***المفهوم السياسي*** للاصلاحات والتغيرات الاجتماعية ــ الاقتصادية في النسق الاشتراكي .

إن اشتراكية السوق هي وهم . إن الشعارات المعتادة التي تطالب بملكية دولـــة وبالســـوق تستتبع سوء فهم أو تولد توقعا زائفا ساذجا والذي من المؤكد أنه سيدحض بالسجل القاسي لطريق التجريب مع انصاف اصلاحات . وقد نقول حتى أنه في بلدان اشتراكيـــة اصلاحيـــة مختلفـــة ، استخدم بعض الاقتصاديين وصناع السياسة هذه العبارة المشهورة كأداة تأثير واســـع النطـــاق أو جماهيري ، أو لتطبيق صيغة أقل ازدرائية كأداة تعليمية . (" بعد فترة من قول 2 X 2 = 8 ، فإنه معقول قول اولا 2 X 2 = 6 . واعلان فورا أن 2 X 2 = 4 تتسبب في صدمة كبيرة جدا"). ولكن عندئذ ، هل لا بد أن يجتاز كل بلد اشتراكي المسار المؤلم للتحرر التدريجي من الوهـــم ؟ هل حقا يكون عبثا توقع أن اولئك الذين ينخرطون لاحقا في عملية الاصلاح قد يتعلمـــون مـــن خيبات أمل اولئك الذين انخرطوا فيها قبلهم ؟

3. يتعين على اولئك الذين يريدون حقا دورا اكبر للسوق ، أن يفسحوا مجالا اكبر لنشاطات خاصة رسمية وغير رسمية ، وللدخول الحر وللخروج ، وللمنافسة ، وللمبادرة الفردية وللملكية الخاصة . فقط توسيع راديكالي للقطاع الخاص يخلق شروطا مؤاتية لاضفاء الطابع السوقي على الاقتصاد برمته . إن الحركة في ذلك الاتجاه ــ بالتحديد في اتجاه توسيع القطاع الخاص ــ هـــو المحك الاكثر أهمية للاصلاح الاقتصادي . وبدون حركة كهذه تكون شعارات الاصلاح تملقا أو ولاء كاذبا فقط لاضفاء الطابع اللامركزي والتنسيق السوقي .

اعتقد أنه على الرغم من تغير النسق الذي يحدث في اوروبا الشرقية ، فإنه ما زال في أوانه إعادة التفكير في المسائل المحللة اعلاه . توجد اوهام قوية بشكل متطـــرف بخصـــوص افكـــار اشتراكية السوق في اوساط اشخاص مؤثرين كثيرين ، خصوصا في اوســـاط قـــادة اقتصـــاديين واقتصاديين اكاديميين . ويأمل الكثيرون أنه يمكن ، في النهاية ، تحويل المنشآت المملوكة للدولة إلى تنظيمات متوجهة نحو السوق . اعتقد أن Gáspár Miklós Tamás كان محقا في الإشارة إلى أن هذه الفكرة هي نوع من الانواع المختلفة من معتقدات الطريق الثالث [21] . واعتقـــد أنـــه فقط اولئك الذين يواجهون فشل الاشتراكية الاصلاحية ، وايضا تفســـير اعمـــق لـــهذا الفشـــل ، يستطيعان صياغة افكار غير متحيزة بخصوص مهام السياسة الاقتصادية العملية لتغيير النســـق

وبخصوص الانتقال إلى النسق الجديد . ويتمثل عنصر في هذا التفسير الاعمق في إعادة التفكير بالاسئلة : ما هي اشكال الملكية وآليات التنسيق المنسجمة مع بعضها البعض والتي لـــــها صلـــة ايضا مع بعضها البعض ، وأي هي التي لا تكون منسجمة بشكل رئيس .

3 طريق الاتحاد السوفياتي إلى اقتصاد حر : تعليقات مراقب خارجي [1]

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق مهمة صعبة بشكل لا يصدق . يمكن فقط أداء المهمة ، ويمكن حل المشكلات الضخمة التي تظهر في كل بلد ، من جانب اولئك الذين يعيشون ***في*** المجتمع موضوع الاهتمام . وامر محتوم أنه يمكن فقط فهم الوضع إلى مدى محدود من جانب انسان ***خارجي*** . وذلك يحذرني لأكون متواضعا ؛ لا يستطيع أحد أن يكون متأكدا ما إذا كانت نصيحته أو نصيحتها قابلة للتطبيق أو تتجه في الاتجاه الممكن الاحسن . واذكر ذلك بشكل مشدَّد منذ البداية ، ولكن لن أضيف تحذيرات أو تحفظات مكررة لمقترحاتي لاحقا . وينطبق التعليق العام على كل التوصيات في دراستي بحيث أنه تؤخذ بعين الاعتبار بشكل انتقادي ؛ لا بد أن يصوغ الاقتصاديون السوفيت افكارهم الخاصة بهم على أساس معرفتهم المحلية بصورة اكبر إلى حد بعيد.

لست " متخصصا في الشؤون السوفيتية " . وبمحاولة استيعاب مشكلات الاتحاد السوفياتي والخيارات التي يواجهها فإنني اعتمد على نوعين من المصادر .

كهنغاري فإنني درست كل ما حدث في بلدي عن كثب . إن هنغاريا بلد صغير مقارنة بالاتحاد السوفياتي ، ولكن يمكن وبشكل صائب اعتبارها مختبرا جرى فيه القيام ببعض الاختبارات الهامة . وبهذا الصدد فإنها تسبق الاتحاد السوفياتي في العقود الأخيرة . لقد حدثت اولى التجارب المترددة والتي تمت مقاطعتها وكبحها بدون رحمة ، في الفترة 56-1953 ، وكانت هذه التجارب تستهدف تحويلا راديكاليا للمجتمع . بعد ذلك تم التوصية ، في 1968 ، بتفكيك اقتصاد الأوامر ذي الطراز القديم . أخيرا ، جاءت نقطة الانعطاف السياسي الكبير في 1989 مع صياغة مؤسسات الديمقراطية السياسية ، وتبع ذلك انتخابات حرة وانتقال معلن علنا نحو نوع اقتصاد السوق الذي ستصبح فيه الملكية الخاصة شكل الملكية السائد . واعتقد أن معرفة

جيدة مباشرة بالتجربة التاريخية لهنغاريا هي امر منور لكل البلدان التي تسعى إلى التقدم في نفس الاتجاه [2] .

وينجم جزء آخر من حقيقة أنني تخصصت في مقارنة الانساق الاقتصادية ، وأتعامل بشكل رئيس بمقارنة الشرق والغرب ، الرأسمالية والاشتراكية . وهذا امر لا افعله فقط بدراسة الادبيات المتخصصة والاحصائيات . لقد انفقت نصف وقتي في العقد الأخير في العالم الاشتراكي (العالم ما بعد الاشتراكي في وقت احدث) . وأحد أماكن عملي هو الاكاديمية الهنغارية للعلوم ، والأخر هو جامعة Harvard الامريكية . وهذا النمط " المتغير " أو " المتنقل " للحياة أتاح لي اكتساب خبرة بالنسقين كليهما ***من الداخل*** بالعيش في ظلهما .

في 1989 ، قبل اتمام التغير السياسي والانتخابات العامة ، كتبت كتابا عن هنغاريا تحت عنوان A Passionate Pamphlet in the Cause of Economic Transition . وظهر هذا الأخير في انكلترا في شكل موسع نوعا ما تحت عنوان The Road to a Free Economy (1990a) [3] . وشعرت بالسرور ، ايضا ، لأن الكتاب اصبح متاحا للقراء في روسيا [4] . واعتقد بقوة أن كثيرا من رسالة الكتاب ينطبق ايضا على حالة الاتحاد السوفياتي ، حتى تم تعديلها ، بالطبع ، استجابة للظروف هنالك . وترتبط هذه الدراسة بالكتاب . ألخص محتوياته بشكل موجز أو مكثف ، وأضيف افكارا قليلة اوحت بها التجربة المكتسبة منذ كتابته [5] . وأود أن أشدد بشكل خاص على المقترحات التي اعتبرها ذات أهمية رئيسة من وجهة نظر الممارسة السوفيتية الحالية .

تتألف الدراسة من جزءين . واول قسمين يحتويان على تحذيرات : يناقشان أية مسارات ضيقة غير واضحة يتوجب تفاديها حسب اعتقادي . وتقدم الاقسام الباقية من الدراسة الحالية مقترحاتي .

الاشتراكية الاصلاحية

أقيم تمييزا بين " مخططين تفصيليين " للنسق الاشتراكي . ولجعلهما اكثر نبضا بالحياة ، الصق بهما اسماء قادة الحزب . الاول منهما هو ***الاشتراكية الكلاسيكية*** ، اشتراكية Stalin و Brezhnev (الاتحاد السوفياتي) ، Mao Zedong (الصين) ، Honecker (المانيا الشرقية) ، Husák (تشيكوسلوفاكيا) ، و Ceausescu (رومانيا) . والاخر هو ***الاشتراكية***

الاصلاحية : اشتراكية Tito (يوغسلافيا) ، و Kádár (هنغاريا) ، (China) Deng Xiaoping، و Gorbachev (الاتحاد السوفياتي) [6] . [...]

إن الاصلاح هو جهد لتوحيد الاشتراكية والرأسمالية إلى مدى معين . والفكرة هي من اجل بقاء الوجوه التالية للاشتراكية الكلاسيكية : (1) الدور الحاكم للحزب الشيوعي ، ولكن نوعا ما بتخفيف القمع والسماح بدرجة من الحرية لوجهات نظر بديلة ؛ (2) الدور المتغلغل لسيطرة الدولة وخضوع الاقتصاد للبيروقراطية ؛ (3) سيادة ملكية الدولة . ويتعين أن تظهر بشكل متزامن العناصر التالية من الرأسمالية : (4) التنسيق السوقي باعتباره الموحِّدات الرئيسة (أو واحدا من الرئيسة) للاقتصاد ــ وهذا ينطوي على لامركزية بعيدة الاثر ، ودرجة عالية من الاستقلال الذاتي للمنشآت ، وتحرير جزئي من القيود السياسية للاسعار ؛ (5) تطور القطاع الخاص ، بالرغم من أنه مقتصر داخل حدود ضيقة جدا . [...]

كان للاصلاح عواقب مفيدة ، إلا أنه اخفق في بلوغ اهدافه الأساسية ؛ كان غير قادر فيما يتعلق بنتائج اقتصادية جيدة ودائمة ومقنعة . [...]

لم يكتسب ***الاقتصاد على الصعيد الجزئي*** (Micro) طابعا اقتصاديا سوقيا حقيقيا . ويرتبط هذا بظواهر ***اقتصادية كلية*** (Macro) عديدة غير مؤاتية . هنالك انطلاق بسرعة خاطفة للاجور الاسمية . وبالرغم من أن المنشأة غير مستقلة ذاتيا بالفعل ، فإن استقلالها الجزئي كاف لانتاج ارتفاع طائش في الاجور منفصل عن نمو الانتاجية . ويوزع النسق البنكي القروض بشكل غير مسؤول ولا يصر على تسديدها . وفي الحقيقة يصبح التسليف واحد من الأدوات الرئيسة لانقاذ المنشآت الواقفة على حافة الانهيار المالي . ويتم اضعاف الانضباط أو الضبط المالي . من جهة، يكون هنالك نمو في الاعانات للانتاج والصادرات اللذين يتكبدان خسائر واعانات سعر لمنتوجات ولخدمات استهلاكية متنوعة . في غضون ذلك ، هنالك تمويل سخي بشكل غير مبرر لاستثمارات الدولة التي تعطي عائدا ضعيفا أو خسارة فعلية . ويتم استهلاك مبالغ ضخمة في الحفاظ على القوات المسلحة وعلى التسليح . ومن الجانب الاخر ، هنالك ارتخاء في جمع عوائد الدولة . ويزيد التفاوت الكبير بصورة اكثر والمستمر بين النفقات والعوائد عجز الميزانية والذي يغطى بقروض اجنبية أو بطباعة النقود ، أي بوسائل تضخمية .

وتظهر ثلاث ***حالات عدم توازن كلي*** خطيرة : عجز مزمن يزداد سوءا ، وتضخم متسارع ومديونية متنامية . وتظهر هذه المشكلات الثلاث بنسب متفاوتة في كل بلد وفترة . وجرت العادة على تسمية المشكلة الثلاثية " بالمرض البولندي " لأنها هنالك ظهرت في شكلها الاكثر تطرفا . إلا أن بولندا تشرع في تغيرات راديكالية منذ ذلك الحين . وحاليا يكون ملائما اكثر تسميتها

"بالمرض السوفياتي" نظرا لأنه في الاتحاد السوفياتي تتطور المشكلات السلبية الثلاث بشكل متواز وباندماج إلى الدرجة الثقيلة الوطأة اكثر من غيرها .

لقد انهت ***البيروسترويكا*** القمع الوحشي للاشتراكية الكلاسيكية ، بل إنها ايضا اضعفت انضباطها وتماسكها الشديدين . في غضون ذلك اثبتت أنها غير قادرة على خلق انضباط سوقي حقيقي مكانها ، والذي كان مطلوبا من اجله قوانين مجازة من جانب برلمان شرعي ومنافسة سوقية . ما هو مطلوب يتمثل في وجود مالكين خصوصيين حقيقيين ينظرون إلى التكاليف والربح بشكل جدي لأنهما يؤثران في جيوبهم والذين ليس بامكانهم الاعتماد على انقاذ الدولة لهم بشكل ثابت من أية صعوبة مالية .

لقد كانت تجربة الاشتراكية السوقية ، التي حدثت حتى الآن في الاتحاد السوفيلتي ، غير كاملة وغير متسقة ، نظرا لأنها لم تكن مدعومة بتغير راديكالي ، سواء في المسرح السياسي أو في علاقات الملكية . إنها نسق يخفق في أن يكون أحد البديلين : إنه ليس اشتراكية تملك فرص النجاح أو قابلة للحياة (لأنه لا يستطيع العمل بشكل مستمر بدون قمع ثابت وتقييد للحريات المدنية) وإنه أيضا ليس اقتصادا سوقيا رأسماليا حديثا . إن الاخفاق حتمي .

الطريق الثالث الرومانتيكي

إن اشتراكية السوق ، كما ذكر سابقا ، هي نفسها محاولة من نوع الطريق الثالث ؛ لقد تم تجريبها في بلدان عديدة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ولم تنجح . لكن ، هنالك ميل فكري آخر قد يدعوه المرء بالطريق الثالث الرومانتيكي لم يتم ابدا محاولته في أي مكان . وهو يظهر فقط في الكتابات أو بشكل اكثر انتظاما في الحوار بين كتّاب وسياسيين وعلماء اجتماعيين بشكل رئيس . وهنالك ايضا بعض الاقتصاديين الذين يمكن وضع افكارهم هنا .

وبالرغم من أن الميل غير موحَّد ، سأحاول أن أتناول سمات مشتركة قليلة في افكارهم .

لا بد من رفض كل انواع الانساق الاشتراكية التي يحكمها الحزب الشيوعي ــ ليس فقط الاشتراكية الكلاسيكية ، ولكن ايضا الاشتراكية التي تجرب اصلاحات السوق . لا بد من نبذ الرأسمالية ايضا ، بما في ذلك اشكالها الغربية الحديثة ، نظرا لأن جني ارباح طائلة والنزعة التجارية والاخلاقية المنحلة ، التي تزدهر في ظلها ، هي امور بغيضة .

اذن ما نوع المجتمع الذي لا بد من استهدافه ؟ إن الاجابة تتغير وفقا لجذور ونظرة المجيب:

- لا بد أن تكون هنالك عودة إلى الحياة الطبيعية النقية للقرية .

- لا بد من خلق حياة جماعية حقيقية . وهذا يستتبع ملكية جماعية . ويتم طرح نسخ كثيرة جدا عن هذه في المناقشات : مجتمع القرية ، مجتمع الفلاحين ، ملكية تعاونية طوعية بشكل فعلي، وغير ذلك .
- وبالرغم من أنه يمكن اعتبارها نسخة عن البند السابق ، لا بد من ذكر بشكل خاص فكرة أنه لا بد من تأسيس مجتمعات عمالية وأن تمنح لهم ملكية المصانع . ويرتبط بهذا الأمر الطلب لادارة عمالية ذاتية .
- يتوجب أن تكون هنالك علاقة مباشرة بين المنتجين والمستهلكين ؛ ولا بد من إزالة اولئك الذين يجنون ارباحا كبيرة باستغلال الصعوبات والمضاربين .
- يتوجب أن يكون هنالك انضباط ، ولكنه يجب أن يرتكز إلى التقليد ، على أوامر أو وصايا الدين . ويريد البعض حاكما اوتوقراطيا ــ ملكا أو قيصرا ــ لفرض النظام بانسجام مع تقليد موجود لزمن طويل . البعض الاخر يعارضون الحكم الاوتوقراطي ، رافضين فكرة الانضباط المبني على الاحترام والاكراه . وتقترب افكارهم كثيرا من الاشكال القديمة والحالية من الفوضوية (Anarchism) ومناهضة السلطة المتطرفة للدولة على المواطن الفرد (Anti - etátism) ، مدافعين عن انضباط طوعي مكمل بنوع من " ديمقراطية مباشرة " تتفادى اشكال النزعة البرلمانية الغربية الحديثة والنسق المتعددة الاحزاب .

واخشى أن القائمة المطروحة للتو هي منهجية جدا.في الواقع ، هنالك كتلة متشابكة من افكار غير موضحة وملهمة عاطفيا بدلا من أن تكون منظّمة عقلانيا .

دعوني أحاول أن أقيم بدون تحيز هذه الافكار . في الحقيقة ، فإن وجهة النظر الوحيدة التي ارفضها على أسس ***أخلاقية*** هي الحكم الاوتوقراطي : الانضباط لا يستحقها ***بذلك السعر*** . إن الحرية والحقوق الانسانية هي أمور ذات قيمة بحيث لا يمكن أن تكون خاضعة أو تابعة لرغبات اخرى ــ مثلا ، مطلب النظام والانضباط .

وليست التطلعات أو الطموحات الاخرى بغيضة حسب اعتقادي ؛ احترم رغبة الناس في الصدق أو الامانة وحياة الجماعة والحرية من البيروقراطية ومن جني ارباح طائلة باستغلال الصعوبات التي تواجه الناس . واعتراضي الرئيس هو اعتراض براغماتي : يبدو أننا نواجه فقط تشكيلة من الرغبات وليس برنامجا بناء واقعيا . لم يتم فرض النسق الاول على الناس بواسطة قوة الدولة . لم يكن هنالك مكتب سياسي او حكومة لتعلن في قرون ابكر : " لتكن هنالك رأسمالية " . لقد تطور اقتصاد السوق الرأسمالي تطورا تدريجيا باعتباره الموحّد لملايين القرارات الطوعية الفردية . وبالرغم من أن الدولة شجعت ، وتشجع ، هذا التطور التدريجي

بقوانينها وجهازها ، فإنه يتم اساسا بناء الاقتصاد الرأسمالي " من اسفل " ؛ إن " المبادرين " يتخذون قرارات بخصوص التراكم وتوسع الانتاج .

وكان الوضع يختلف فيما يتعلق بالنسق الثاني الذي تم فرضه بقوة الدولة . وكل مؤسسة من مؤسساته ظهرت إلى الوجود " من اعلى " .

ويحتاج المشايعون للنسق الثالث إلى فحص الأمر التالي : لماذا لا تظهر اشكال وانماط السلوك التي يفضلونها أو يؤيدونها على نطاق جماهيري وأن تسود ؟ وإذا لم يختار الناس هذا الطريق الثالث حتى في اماكن توجد فيها حرية الاختيار حتى الآن ، فلماذا يتوقعون أن يختار الناس في منطقتنا بالضبط هذا الطريق ؟ أو إذا لم يختاره الناس بشكل طوعي ، فهل يتوجب أن يكون النسق المفروض عليهم في هذا الوقت ؟

لقد قال Churchill أن الديمقراطية نسق سيء إلا أن أحدا لم يكتشف بعد نسقا افضل . ويمكن قول نفس الشيء بخصوص الاقتصاد السوقي الرأسمالي : أنه نسق سيء إلا أن أحدا لم يكتشف حتى الآن أي شيء افضل . هنالك عدة نسخ منه : الموديل الامريكي الشمالي الفردي النزعة والموديل الاسكندنافي الاكثر مساواتية يختلفان عن بعضهما البعض ، إلا أنهما يشكلان اقتصاد سوقيا رأسماليا وهذا النسق يحتاج ايضا إلى تصليحات أساسية من خلال الاصلاحات ، ولكن مهما تم اصلاحه فإنه سيكون بعيدا عن الكمال . إن ***الاختيار الحقيقي*** هو بين النسق الاشتراكي الذي وجد حتى اليوم والنمط الغربي للاقتصاد السوقي الرأسمالي . ولا بد من القيام بالاختيار بدون اوهام : لا يمكن فعليا تصليح النسق الاشتراكي ، وسيكون للنسق الرأسمالي سمات بغيضة كثيرة حتى في شكله المصلَّح . مع ذلك ، لا بد أن نختار هذه الايام ، وبشكل أساسي ، الافضل نسبيا منهما . إن وجهات نظر الطريق الثالث هي محاولة لتجنب هذا الاختيار، ولكن لا اعتقد أنها توفر طريقا يمكن اتباعه أو بديلا يمكن تجسيده .

الاصلاح والثورة

بسبر غور المسارين الضيقين غير الواضحين ، دعونا نتحول إلى الطريق الذي يفضي إلى اقتصاد حر . وقبل أي شيء يكون مطلوبا توضيح موجز للمصطلحات متعلق بالتمييز بين الاصلاح والثورة . هنالك تعريفات حالية مختلفة كثيرة ، ولكن من جانبي فإنني استخدم في هذه الدراسة وفي اعمال اخرى التعريف التالي : في حين ينتج الاصلاح تغيرات هامة فإنه يحتفظ

بأساسيات النسق المعني . في الجانب الاخر ، تغير الثورة الأساسيات بشكل راديكالي ، وبذلك تحدث ***تغير النسق*** .

وهكذا فإن التمييز بين الاصلاح والثورة في مجموعة المفردات التي استخدمها ، ***ليس*** هو ما إذا كان الأمر يحدث ببطء وبشكل ثابت أو مستقر أو بشكل سريع وغير مستقر أو انفجاري . قد يكون الاصلاح سريعا ومفاجئا ، والثورة قد تكون تدريجية . ايضا ، ***وليس*** التمييز هو أن الاصلاح سلمي والثورة عنيفة ودموية . قد يتم ايضا حث عملية اصلاح بتمردات دموية ، ويمكن أن يستخدم اولئك الذين يعيقونها العنف ضد الاصلاحيين ؛ من الجهة الاخرى ، يمكن أن تحدث ثورة بدون اراقة دماء . إن الاختلاف يكمن في إلى أي مدى يكون التغير عميقا أو مصطنعا . وباستخدام تعبير هيجلي ، تحدث الثورة تغيرا نوعيا . وبتطبيق هذه التعريفات ، يمكن قول أن ***البيروسترويكا*** لم تكن ثورة ولكن اصلاحا ، بالرغم من التأكيدات الكثيرة المعاكسة في المجادلات السوفيتية بخصوص المسألة . وما هو مطلوب الآن في الاتحاد السوفياتي هو ثورة حقيقية ، تغير في الصفات الأساسية للنسق . إذا لم يظهر ذلك ، ستسوء المشكلة وستستمر الازمة وتتعمق أو تتفاقم فعليا .

وواضح من هذه التعريفات أن ما أدافع عنه يتمثل في الحاجة إلى ثورة ، وليس سرعة انفجارية للتغير . لا اوصي بتمرد أو أي عمل عنيف آخر . وبقدر ما تحدث بشكل اكثر سلمية وسلاسة بقدر ما يكون افضل . ومن منظور احكامي القيمية ، فإن الحل الاكثر جاذبية هو النوع من " ثورة ناعمة " الذي حدث في براغ . إن الثورة بمفرداتي تعني هذا وفقط هذا : تكون مطلوبة احداث راديكالية لا تقدم تنازلات وتغير بشكل متسق ومستمر أسس النسق . إنها تعني ***فقط*** هذا ، ولكنها ليست شيئا ضئيلا بالطبع . إن مواطني البلد يحتاجون إلى نسق جديد إذا أرادوا أن يزدهروا .

إن عنوان دراستي يحتوي على تعبير " اقتصاد حر " ، وليس ببساطة على تعبير اقتصاد سوقي . نظرا لأن الاول اكثر شمولا وينطوي على عناصر اكثر . ودعوني ألخص بشكل موجز أو مكثف " المعايير " (Criteria) لاقتصاد السوق .

- نسق سياسي يتسم بمنافسة حرة للافكار وحرية التعبير وحرية الصحافة ، وحرية التجمع ، وحرية اجراء أو تنظيم اجتماعات . وهذه الحريات تنطوي بنفسها على ازالة نسق الحزب الواحد ، وحرية تنظيم احزاب بديلة ، وانتخابات برلمانية حرة .
- نسق اقتصادي يضمن حق المشروع الحر وحرية الدخول إلى الحياة الاقتصادية .

- حرية الملكية تنتمي إلى الحريات التي يكون مطلوبا احترامها . ولا بد من حماية الملكية الخاصة ؛ لا بد من منح ضمانات قانونية بأنه لن يتم مصادرتها . ولا بد من توجيه الاقتصاد نحو علاقات ملكية تكون فيها الملكية الخاصة شكل الملكية السائد .
- لا بد من تقليص دور الدولة ، مع خضوع السلطات للسيطرة من جانب القانون والبرلمان والعلنية .
- لا بد أن تكون السوق المنسِّق الرئيس (ولكن ليس الوحيد أو الحصري) للعمليات الاقتصادية .

العهد السياسي الجديد : اجماع ديمقراطي

يتمثل شرط جوهري لحل المشكلات الاقتصادية في تغير أساسي في النسق ***السياسي*** . إنني اقتصادي ، ولكني مضطر للتشديد على أن المشكلة الرئيسة هي سياسية وليست اقتصادية .

ولا أقوم بالتعليق على الوضع الحالي أو على ما الذي يحدث في الايام القادمة . لا اشعر أنني مؤهل لفعل ذلك . وسأصف بدلا من ذلك وضعا سياسيا افتراضيا ، بداية عهد ***سياسي جديد*** . وستكون العوامل الرئيسة هي التالية :

1. تشكل احزاب عديدة وتتنافس مع بعضها البعض . وتحدث حملة انتخابية منصفة ، يتبعها انتخاب متعدد الاحزاب عادل . وينزل للعمل برلمان شرعي جديد . وتشكل حكومة جديدة وبامكانها الاعتماد على دعم برلمان قوي .

2 . يتم التوصل إلى اتفاقية مرضية بين التنظيمات الفيدرالية والجمهوريات ، والتي تقبل بها هذه الأخيرة . ويتطور تعاون قابل للحياة بين الجمهوريات . ويتم تحديد بشكل واضح تقسيم مجالات الصلاحية أو السلطة والحقوق والواجبات . وربما تنسحب عدة جمهوريات . ويمكن افتراض أن معظم الحدود الحالية للاتحاد السوفياتي ستستمر في أن تشكل منطقة اقتصادية في المستقبل .

3 . يتم التوصل إلى اتفاقية بخصوص دور الجيش الذي يصبح تحت اشراف مدني .

4 . تحظى إعادة البناء وبرنامج الانتقال إلى اقتصاد سوقي بدعم على نطاق واسع . ويتطور اتفاق اجماعي في الرأي بمعنيين . من الجهة الاولى ، هنالك دعم اغلبية ساحقة في البرلمان للبرنامج الاقتصادي ، وفي الجهة الاخرى يحظى بدعم كل من العاملين ومستخدِمي العمال ، وتشتمل الفئة الاخيرة على المبادرين في القطاع الخاص ايضا .

ومنذ الآن فصاعدا سأدعو الموقف السياسي الملخص بالنقاط الاربع المذكورة اعلاه ***بالاجماع الديمقراطي*** .

وستملك حكومة الاجماع الديمقراطي أسسا سياسية وقانونية واخلاقية لمخاطبة الناس كما يلي : نريد فتح فصل جديد في تاريخ البلد . لا نستطيع أن نعد بأن حياة كل شخص ستتحسن بشكل سريع أو ملحوظ . يمكن توقع صعوبات كبيرة ، مع معاناة شديدة لأناس كثيرين . إلا أننا قادرون على قيادة البلد في اتجاه نسق افضل والذي في سنوات قليلة سوف يبدأ في ظله نمو عبر مسار افضل موفّرا تحسنا في مستويات المعيشة .

واعتبر ما وصفته للتو كفرصة تاريخية غير متكررة بشكل منتظم ، ولكن ليس ***باعتباره من المرجح أن يحدث*** ، نظرا لأنه غير مؤكد على الإطلاق أن الوضع سيتطور بهذه الطريقة فعليا . ما اطرحه هو ***رغبة*** : هذا هو كيف أود أن يتطور الوضع السياسي لهؤلاء الناس الذين يعانون منذ زمن طويل . وبالرغم من أن متاعب كثيرة جدا وحرمانا شديدا سيصحبان ايضا هذا الوضع المرغوب ، فإنه يستتبع معاناة أقل نسبيا من أي وضع أخر ويحدث حلا للازمة الاقتصادية في وقت اقرب نسبيا .

هنالك فرصة تاريخية غير متكررة بانتظام ، ولكن يمكن تضييع هذه الفرصة . ويمكن أن يصبح الوضع اكثر سوءا : يمكن أن تندلع صراعات دموية ، ويمكن أن تتم إعاقة التغيرات ، وقد تتفاقم المتاعب بنزاع سياسي محلي وغياب الاتفاق بين الاحزاب المعنية . وقد يتم تأجيل الاجراءات المؤلمة ولكن الأساسية أو الحيوية من جانب قيادة تكون معارضة للتضحيات وتحاول المراوغة بدلا من ذلك . ومقاسة بشروط تاريخية ، فإن هذا سيؤخر فقط الانعطاف الراديكالي ، ولكنه لا يقهره ، بل أن المماطلة التي تستمر سنوات عديدة لا تكون مرغوبة لأنها ستتطلب تضحيات ربما امكن تفاديها .

وتلخص بقية الدراسة المهام الاقتصادية مقدما ، والتي يتم الصاق نعت بكل واحدة منها .

وتكون بعض المقترحات ***مشروطة*** . وهذا يعني أن قابليتها للتحقق تكون معتمدة وبقوة على الوضع السياسي ؛ ولكي تنجح بشكل كامل لا بد من تطور اجماع ديمقراطي .

والمقترحات الاخرى ***غير مشروطة*** . وحتى إذا اخفق اجماع ديمقراطي في التطور ، فما تزال هنالك فرصة لتحقيقها وستظل تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي .

ويبين هذا التصنيف أنني لا أجادل من اجل استراتيجية " كل شيء أو لا شيء " . ولا ازعم أنه ***إما*** أن الشروط السياسية المثلى تتحقق وهي الحالة التي يمكن فيها تنفيذ كل شيء ، ***أو*** أن الوضع في الجبهة السياسية يكون اسوأ من المرغوب ، وهي الحالة التي يكون فيها كل شيء

ميئوسا منه . يمكن إجراء تغيرات مفيدة كثيرة في أية حالة ، إلا أن عهدا سياسيا جديدا يكون مطلوبا لتجديد حقيقي .

وتصنف مقترحاتي تحت ثلاث افكار رئيسة : (1) الاستقرار على الصعيد الكلي والتحرر من القيود السياسية ، (2) تحويل علاقات الملكية ، و (3) سياسة رفاه اجتماعي .

لم أحاول أن اجعل مقترحاتي " اصلية " بمعنى أكاديمي . ولا انتج علاجا سريا سحريا إلى الان لكل الامراض . إن الاقتصاديين يناقشون هذه المسائل لفترة طويلة من الزمن في كل مكان من العالم . وفيما يتعلق بمعظمهم لا يوجد اتفاق عام ، ولكن أود على الاقل أن أبلغ أية وجهات نظر بديلة هي التي اشترك فيها .

الاستقرار على الصعيد الكلي و تحرير الاقتصاد من القيود السياسية

أنا مقتنع بالحاجة إلى حزمة على نطاق واسع للاجراءات لجعل الاقتصاد السوفيتي مستقرا ولتحريره من القيود السياسية [7] . وهذا أمر ضروري بشكل مطلق : حسب وجهة نظري فإنه مستحيل وضع الاقتصاد السوفيتي في حالة ملائمة بدون حزمة كهذه .

وفي هذا السياق فإن التعبير " العلاج بالصدمة " واسع الانتشار . إنه تعبير سيء الحظ ، وإلى الدرجة التي يلحق فيها الاسم ضررا فمن المؤكد أن هذا الاسم فعل ذلك بارعاب أناس كثيرين . ولقد اخذ الاسم من الطب العقلي (Psychiatry) ، حيث يعتقد أن الصدمة نفسها سيكون لها تأثير شاف . بالرغم من ذلك ، ففي الاستقرار الاقتصادي الكلي لا تملك الصدمة شيئا من هذا القبيل . وبالبقاء مع التناظر الطبي ، ليست الصدمة العلاج الحقيقي ، لأنها غير مرغوب فيها، ولكنها في بعض الحالات اثر جانبي لا مفر منه . إذا كان يمكن انجاز العمل بدون تطبيق " صدمة " على الناس ، فيكون ذلك مفيدا عموما . إنه جدير استهداف تخفيض الالم والجيشان إلى الحد الادنى .

وفي الحقيقة اوظف استعارة طبية في كتاباتي مدافعا عن جراحة في سبيل الاستقرار . وهذا، حسب اعتقادي ، طريقة افضل لتبليغ أن هذا تدخلا راديكاليا سريعا سيتم استهلاله بمعالجة جراحية سلفا تليها متابعة معالجة أو عناية .

إن التعبير "حزمة " ينقل أنها تتألف من مجموعة اجراءات معتمدة على بعضها البعض . إن يتم فصل اجراءات منفردة عن الحزمة وتوضع موضع الاستعمال لوحدها باستقلال عن أي شيء، ستكون النتيجة مشكوكا فيها وربما حتى مؤذية . إنه شرط للنجاح أن يتم استعمال

الاجراءات في الوقت نفسه تقريبا ، أو أن تركز في فترة قصيرة وتتم مناغمتها مع بعضها البعض بشكل تفصيلي .

ويجب ، حسب اعتقادي ، أن تكون المكونات الرئيسة للحزمة ما يلي :

1 . إزالة عجز ميزانية الدولة . وهذه مهمة معقدة بحد ذاتها والتي سيتم فقط الإشارة إلى عناصر قليلة منها هنا .

لا بد من اتخاذ خطوات فاعلة صوب إزالة الاعانات (سواء الاعانات السعرية أو الاعانات للمنشآت الخاسرة) . وحتى إذا لم يكن من الممكن إزالة كل الاعانات في مرحلة واحدة ، لا بد من تحقيق تفكيك جزئي على نطاق واسع للاعانات فورا في المرحلة الاولى وتنفيذ خطة واضحة ذات جدول مواعيد لاكمال إزالتها .

ويتمثل إجراء حيوي آخر في اقتطاع كبير في الانفاق العسكري .

في الوقت نفسه ، لا بد من زيادة العوائد الضريبية . اجلا أم عاجلا سيكون من الضروري استنباط نسق ضريبي حديث يتضمن ضريبة قيمة مضافة وضريبة دخل شخصي . لكن ، اشعر أن الخطوة الاولى يجب أن تكون توحيد ضرائب مبيعات على كل المنتوجات والخدمات (Turnover taxes) وزيادة معدلها المتوسط .

ولا يمكن في ظل أية ظروف تغطية عجز الميزانية ، بعد الآن ، بواسطة قروض من البنك المركزي ، نظرا لأن ذلك يدعم باستمرار التضخم . وإذا ثبت أن الاجراءات المدرجة اعلاه غير فعالة ، ستكون القروض الاجنبية أو المحلية ضرورية .

2 . تكون سياسة نقدية متشددة ومقيِّدة مطلوبة ، مع مراقبة شديدة على التسليف . إذا استمر النسق البنكي في توزيع القروض بشكل غير تمييزي ، سيتعرض الاستقرار للخطر بشكل مهلك .

3 . لا بد من توجيه الاهتمام لضمان ضبط أو انضباط الاجور . إنه مهم إلى حد بعيد جدا للعاملين وللنقابات التي تمثلهم أن يتصرفوا بطريقة مقيَّدة ذاتيا ومسؤولة . وهذه واحدة من الاشياء التي كنت افكر فيها عندما تحدثت بخصوص الحاجة إلى الاجماع الديمقرطي . ولكن لا بد من إضافة أنه لا يمكن أن يعهد مصير الاستقرار إلى تقييد ذاتي بشكل حصري . لا بد من فرض ضرائب تأديبية ، باستخدام صيغة مالية أو ضريبية ــ انفاقية ملائمة ، على المنشآت التي تخفق في فرض انضباط أو ضبط الاجور ، مسببا انطلاق الاجور الاسمية بسرعة بالمقارنة مع الميل المتعلق بالانتاجية .

4 . لا بد من تحرير كل الاسعار . ولا بد من منع فرصة إساءة منشآت معينة لوضعها الاحتكاري بتشريع مضاد للاحتكار وباشراف ملائم من قبل الدولة .

5 . لا بد من تخفيض قيمة الروبل بشكل شديد . ولا بد من تحديد معدل صرف ينسجم بشكل واقعي مع معدل التحويل السوقي بين العملات الصعبة والروبل ويمكن بالتالي الحفاظ عليه خلال فترة اطول .

إن استقرار عملة متزعزعة يستتبع بشكل ثابت تغيير كل سعر وكل معدل صرف ومعدل فائدة وكل اجرة والقيمة الاسمية لكل رقم قياسي كمي فورا . ولا بد من أن تكون هنالك " نقطة ثابتة " معينة للتمسك بها . وبسبب هذا تستخدم الادبيات عن الاستقرار تعبير " المرساة الاسمية "؛ إنها شيء يمكن بها ربط سفينة الاقتصاد التي تتقاذفها الامواج . ويمكن أن تظهر تشكيلة واسعة من الكميات الاقتصادية كمرشحات في انواع شتى من الاستقرار ــ مثلا ، عرض النقود ، أو مستوى الاجرة المتوسط أو معدل صرف اجنبي ثابت . وأشاطر وجهة نظر اقتصاديين اخرين التي فحواها أن المرشح الاحسن للمرساة الاسمية خلال عملية اضفاء الاستقرار في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي حاليا يتمثل في معدل صرف اجنبي مقرّر سلفا . وهذا الأمر سيسهل بشكل متزامن المهمة رقم 4 ، تحرير الاسعار . وعلى الاقل بالنسبة للمنتوجات وللخدمات التي تكون موادا للمتاجرة الاجنبية في السوق العالمية ، فإن نقطة البداية للحساب لا بد أن تكون سعر السوق العالمية مضروبا بمعدل الصرف الاجنبي المستقر . ويمكن أن يختلف السعر المحلي عن هذا بسبب العلاقات بين العرض والطلب ، إلا أنه حساب يمكن البدء منه ، بحيث لا يكون ضروريا استنباط النسق السعري الجديد من الفراغ .

6. إن مسألة متى وكيف يتوجب جعل العملة المحلية قابلة للتحويل تخضع للجدال . ويتمثل اقتراحي ، باتفاق مع اقتصاديين آخرين كثر ، في أن حزمة الاستقرار الاولى يجب أن تشتمل فعليا على خطوات جوهرية في اتجاه قابلية التحويل ، حتى إذا لم يكن من الممكن فورا تلبية كل "المعايير" (Criteria) المعقدة ، في كل جانب . وسأقوم بايلاء انتباه خاص لمقياسين مرتبطين بشكل متبادل . الاول يتمثل في اضفاء طابع قانوني على الصفقات الخاصة المتعلقة بالعملات الاجنبية . إن ابقاءها سرية هو امر خطير ولا حاجة إليه . يجب أن يكون الجمهور قادرا على حيازة العملة الاجنبية كودائع في حسابات عملات اجنبية بدون تقييد أو استعلامات تتعلق بمصدر المال . ويتمثل الاجراء المطلوب الاخر في تعهد من النسق البنكي التابع للدولة لتحويل العملة الاجنبية بدون قيد بمعدل الصرف الاجنبي المستقر . وهذا بالضبط ما يحول هذا المعدل إلى "مرساة " . إن كل واحد ــ المنشآت المملوكة للدولة ، والقطاع الخاص ، والافراد وأناس اعمال تجارية اجنبية ــ يفهم أن النقود تملك قيمة مستقرة ، نظرا لأن هذه الاطراف تستطيع دائما أن تحصل على عملة صعبة مقابل النقود المحلية بمعدل صرف ثابت .

هنالك شروط كثيرة يترتب تلبيتها ، بالطبع ، قبل أن يكون من الممكن تطبيق قابلية التحويل في الواقع ، لم يتم مجرد الاعلان عنها . وبعضها سيذكر لاحقا ، ولكن هنالك شرط آخر يرتبط بالمهمة 5 اعلاه : معدل الصرف الاجنبي الصحيح . من الصعب تقدير القيمة . إذا لم يكن من الممكن الحيلولة دون " الاخفاق " ، فإنه من الافضل تخفيض قيمة العملة المحلية بدلا من زيادتها. لنجعل المستوردات مقدارا ضئيلا مكلفا جدا والصادرات مربحة بشكل غير تناسبي ؛ وبالرغم من أن هذا يلقي بعبء اكبر على كاهل الجمهور ، فإنه يعزّز تأثير اضفاء الاستقرار .

7. ومهمة أخيرة هامة جدا تتمثل في تحرير التجارة الاجنبية ، بما في ذلك المستوردات . إن المنتوجات الاجنبية التي تتدفق إلى البلد تحسّن العرض ، في حين تشجع المنافسة المنتجين المحليين على الأداء بشكل افضل . وما هو اكثر من ذلك ، يتم استيراد الاسعار الاجنبية بمصاحبة المنتوجات الاجنبية ؛ كما ذكر سابقا ، فإن هذا مهم إلى حد بعيد في وضع حيث يتوجب بشكل سريع احلال نسق واقعي لاسعار السوق محل نسق سخيف وغير عقلاني للاسعار سابقا .

هنالك مجموعة كاملة من المتطلبات لنجاح عملية الاستقرار .

قبل أي شيء لا بد أن يكون هنالك تحضير يتسم بالكد . لا بد من انسجام الإجراءات أو المقاييس الجزئية مع بعضها البعض ؛ لا بد من استخدام حسابات دقيقة لتحقيق التناغم بين قلة من الارقام القياسية الاقتصادية الاكثر أهمية .

وتضفى أهمية رئيسة على خلق الشروط السياسية المطلوبة ، وهي الحالة التي جرى الاشارة إليها سابقا كاجماع ديمقراطي . من بين العوامل التي تكمن خلف التضخم التوقعات التضخمية ؛ بكلمات اخرى ، يتوقع المشاركون في الاقتصاد أن يستمر التضخم . وهذا التوقع نبوءة تحدث الشروط التي تتسبب في تحقيقها . ولا بد أن يتم تبديدها وأن يحل محلها توقع جديد، بحيث أن الجمهور والمنشآت والقادة الاقتصاديين يعتقدون أن الوضع سيتغير وأنه سيتم كبح التضخم . ومن اجل أن يتم التمسك بهذا الاعتقاد ، لا بد أن تكتسب كلمات السياسيين ووعود الحكومة مصداقية ، والتي هي ليست شيئا يخلق بالاوامر ؛ لا بد أن تبنى على شرعية وثقة سياسيتين . بدون ثقة كهذه واجماع كهذا ومصداقية كهذه ، سيتلاشى برنامج الاستقرار تحت تأثير الاعاقة وازمة الثقة .

وايضا مطلوب من البداية قطاع خاص في حد ادنى على الاقل . ولا بد أن يكون قطاع خاص رسمي وغير رسمي ناشطا أو يعمل وقادرا ، في اسابيع التغير من نسق إلى آخر ، على سد الفجوات المتروكة من جانب قطاع الدولة في العرض للجمهور العام ، وأن يوفر مواد السلع الرئيسة من المنتج إلى المستهلك . وسنعود إلى هذا الأمر لاحقا .

وتكون الاحتياطيات مطلوبة . من جهة ، لا بد من وجود احتياطيات من المنتوجات ، وقبل كل شيء في المواد الغذائية التي تظهر في المخازن في الساعات الاولى من عملية الاستقرار وتولد الثقة في مستقبل افضل . وفي الجانب الاخر ، لا بد من وجود احتياطيات اجنبية لضمان أنه يمكن الحفاظ على قابلية التحول . وايضا هذه تتيح جلب مستوردات مساعدِة سريعة إذا كانت هنالك مشكلات في العرض .

لا بد أن تستند عملية الاستقرار بشكل أساسي على الموارد الخاصة بالبلد ، ولكن من المرغوب فيه الحصول على مساعدة غربية جوهرية لتخفيف العبء . ويتمثل الشكل المفضل اكثر من سواه لهذه المساعدة في مساهمات لاضفاء الاستقرار على احتياطي العملات الاجنبية ومساهمات لمخزونات المنتوجات في شكل قروض استيراد .

وحتى إذا تم تلبية كل هذه الشروط وقررت الحكومة انجاز جراحة الاستقرار ، سيظل هنالك جيشان ضخم . من جانب ، يمكن تحقيق نتائج مهمة . ويمكن توقع (بعد موجة من ارتفاع الاسعار) أنه سيتم كبح معدل التضخم المتنامي حاليا ، وأنه ستتم ازالة أو التغلب على اعتلال من الاعتلالات المزمنة الخطيرة للنسق الاشتراكي ــ العجز أو النقص في العرض ــ في مناطق واسعة من الاقتصاد . من الجانب الاخر ، بمرافقة النجاحات الجزئية ، لا بد من توقع صعوبات ضخمة : مع هبوط في الانتاج في قطاعات كثيرة وظهور البطالة التي تستمر في النمو لفترة زمنية معينة . وحتى عندما تحقق ، سيكون من الصعب جدا الدفاع عن انجازات الاستقرار .

لسوء الحظ ، هنالك سيناريورات ممكنة اخرى لا يمكن تجاهلها : قد لا تتوفر شروط كثيرة من تلك المدرجة . واخشى أنه مستحيل هنا اعطاء أية وصفة بسيطة . إذا تم ادخال بعض العناصر ، في "الحزمة" الملخصة تحت العناوين السبع اعلاه ، بشكل فردي (أو بشكل بطيء) ، فيمكن أن تلحق ضررا اكثر مما تجلب خيرا . لا يمكن منح السياسيين الاقتصاديين صلاحية كاملة بدعوتهم أن يباشروا أية مهمة يريدون من المهام السبع ، بأية سرعة وأي ترتيب ، من اجل فقط جعل الاشياء جارية . إن ذلك من المحتمل أن يكون لعبة خطرة يمكن ايضا أن تفقد خط الاستقرار مصداقيتها [8] .

ولكن لا اقول ايضا أنها حالة " كل شيء أو لا شيء " . ونضرب فقط مثالين : إن أي تقدم في تخفيض عجز الميزانية أو كبح وضبط عرض التسليف ، يمكن أن يكون مفيدا . وكل ما يستطيع المستشار فعله هو وزن المزايا أو الفوائد ونواقص مقاييس جزئية مفردة على أساس حالة حالة . وحاليا يوجد الاتحاد السوفياتي ، في أية حالة ، في وضع حيث لا يمكن أن يحل أي مقياس أو اجراء جزئي محل حزمة كبيرة وقاسية من الاجراءات أو المقاييس .

تحويل علاقات الملكية

إن الاتجاه الرئيس للتغيرات واضح : إنه صوب بناء اقتصاد تنشأ فيه غالبية الانتاج الاجتماعي في مشاريع تكون ملكية خاصة . دعوني اقول بضع كلمات قبل أي شيء عن الوضع النهائي .

يمكن توقع أن القطاع الخاص لن يكون الحاكم المطلق ، إلى درجة اكبر مما في البلدان الغربية المتطورة . ستبقى حصة اصغر من المنشآت في الملكية العامة (ملكية الدولة أو المجلس البلدي) . وما يزال مبكرا جدا لتقرير أين سيرسم الخط الفاصل بالضبط . سيظهر ذلك من المنافسة بين اشكال الملكية المختلفة ، مع ايلاء اهتمام للخبرة الدولية . وهنا مجددا ، لا بد من ممارسة إرادة الجمهور من خلال البرلمان ؛ ولا بد من تقرير ما الذي سيبقى في ملكية الدولة وما الذي ستتم خصخصته بالتشريع .

وكما في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، لن يمثل القطاع الخاص صورة موحدة . ستعمل منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وحتى عملاقة جنبا إلى جنب . ومن المؤكد أنه ستكون هنالك زيادة في الوزن النسبي أو الاهمية النسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، نظرا لأن الانتاج في الاتحاد السوفياتي ، كما في البلدان الاشتراكية الاخرى ، ممركز بشكل مفرط .

ستوجد جنبا إلى جنب منشآت خاصة من انماط مختلفة من منظور شكلها القانوني : شركات اسهم تكون فيها كل أو معظم الحصص في ايدي خاصة ومسجلة في سوق تداول الاسهم، شركات محدودة المسؤولية (لا تكون مسجلة في تداول الاسهم) ومشاريع فردية ، وغير ذلك . ويجدر أن شركات الاسهم ــ مع استثناء الولايات المتحدة وبريطانيا ــ المسجلة في سوق الاسهم في معظم البلدان المتطورة تفسر فقط النسبة الاصغر من الانتاج الكلي ، بالرغم من دورها الكبير .

ولا يمكن للانتقال أن يحقق هذا الوضع النهائي في فترة قصيرة من الزمن . وعن هذه المسألة ، اتجادل مع كثير من زملائي الاوروبيين الغربيين والشرقيين ، الذين يستحثون "خصخصة سريعة " . وليكن هنالك أي عدم سوء فهم ــ أريد انا ايضا أن تحدث العملية باسرع ما يمكن . ولكن إن الرغبة أو الامنية هي شيء ، والفرصة الواقعية لتحقيقها هي شيء آخر . يمكن أن تقرر الحكومة بخصوص قابلية التحول أو تعديل معدل الصرف أو التبادل الاجنبي وتعقد العزم على تحقيق ذلك في فترة قصيرة من الزمن . إلا أن الحكومة لا تستطيع أن تقرر "ادخال الرأسمالية" ؛ إنها لا تستطيع تعيين مبادرين بواسطة اصدار مرسوم . وتلقي الكلمة نفسها ضوءا على المسألة : يفترض المشروع الخاص أن الناس يأخذون على عاتقهم استثمارا ذا مخاطرة بشكل طوعي بأمل جني الربح . وما أن يفعلوا ذلك ، سيتعرض بعضهم للافلاس ، في

حين يجمع أو يراكم البعض الاخر ثروة ويتوسعون في مشاريعهم . بكلمات اخرى ، إن هذه هي عملية تطورية تدريجية يمكن أن تسرعها اجراءات حكومية حصيفة ويمكن أن تجعلها اجراءات غبية أو لامبالاة بطيئة . ومهما كانت الحالة ، فإنها ستستغرق سنوات عديدة لتمضي إلى نهايتها ، أو تتطور كالمعتاد .

وباستخدام التعديل المذكور سابقا ، فإن تطور القطاع مهمة غير مشروطة ، على العكس من الاستقرار على الصعيد الكلي الذي هو مهمة مشروطة (على الاقل في شكلها الاكثر مؤاتية "كحزمة") . وبالتحول إلى المهام الجزئية ، فإن معظمها يمكن الشروع فيه في أي وقت ، حتى إذا كانت بعض الشروط للاجماع الديمقراطي غير متوفرة . وستكون فكرة جيدة إن تم تحويل بعض الطاقات المنفقة حاليا في معارك سياسية إلى هذه المهام بدلا من ذلك . وهذا ليس ، بالطبع، انكار أن تغيرا سياسيا راديكاليا وخلق الاجماع الديمقراطي سيدعمان تطور القطاع الخاص ايضا .

دعونا نطرح قائمة المهام الأساسية :

1. لا بد من خلق " البنية التحتية القانونية " لعمل الاقتصاد الخاص . وهاكم بعض الامثلة عن التشريع المطلوب بشكل لا مفر منه : قانون للعقود ، قانون للشركات ، قانون بخصوص الاستثمار الاجنبي ، قانون افلاس ، وقانون للعمل . وحتى إذا كانت هذه المواضيع مغطاة بقوانين ومراسيم سابقة ، فلا بد من إعادة اعداد التشريعات بالانسجام مع متطلبات الاقتصاد السوقي الحديث .

2. من المرغوب فيه أن تترافق التغيرات في القوانين مع إعادة تثقيف الرأي العام . لا بد من تطور التقدير والاحترام للملكية الخاصة ومشروعات الاعمال التجارية ، وإزالة التحيزات . وهنا يعتمد الكثير جدا على السياسيين وعلى الصحافة والتلفزيون .

3. لقد كان نشاط العمل التجاري الخاص محظورا إلى حد بعيد في وقت ابكر ، وحتى منذ بدء الاصلاحات يسمح بالمشروع الخاص فقط في ظل ظروف استثنائية داخل حدود ضيقة . لقد اجبر قسم هام من القطاع الخاص على العمل " تحت الارض " و "كاقتصاد ظل " . لقد حان الوقت لتغيير النسب بين ما يكون مسموحا به وما يكون مقيدا وما يكون محظورا . إن نقطة الانفصال يجب أن تكون الحرية لمتابعة كل نشاط خاص ؛ يتوجب أن يصبح " المشروع الحر " حقا أساسيا . ويمكن عندئذ تقييد هذا الحق ، ولكن فقط حيث تملي ذلك مصالح عامة هامة . ويتوجب أن تعلن التقييدات في تشريع معد بشكل اولي بشكل حريص ، غير خاضع لنزوات أو لاهواء ولمكر أو لحقد البيروقراطيين .

4. ويتبع من النقاط السابقة أنه لا بد من توقف ازعاج أو مضايقة المبادرين الخصوصيين من قبل البوليس والسلطات والمنظمات السياسية . لا يمكن توقع أن يراكم القطاع الخاص ما لم يشعر أن ملكيته تكون محمية وآمنة تماما .

5. لا بد من تشجيع تأسيس المشروعات الخاصة . وبالاضافة إلى محفّزات سياسية واخلاقية ، فإنها تحتاج إلى القروض بشروط ملائمة ؛ يتوجب على الدولة تلطيف أو تيسير مهمة نسق الاقراض أو التسليف بواسطة منح ضمانات لقروض " البداية " هذه ؛ ويتوجب ايضا منح تنازلات ضريبية للاستثمارات الخاصة .

6 . تضفى اهمية كبيرة على ما يعرف في بلدان اوروبية شرقية عديدة باعتباره " خصخصة على نطاق صغير " . وهذه تشمل بيع مخازن ومطاعم وفنادق صغيرة ومصانع صغيرة ، ومركبات ومساكن وممتلكات زراعية صغيرة لمالكين خصوصيين ، سواء لافراد أو شراكات . لقد ذكرت فقط صفقات يمكن أن يباشرها مشتر بمخزون قليل نسبيا من رأس المال . ولا بد من استنباط مخططات تسليف طويل الاجل ومخططات تسديد خاصة ، ولا بد من جعل تمويل سخي متاحا من اجل خصخصة على نطاق صغير .

وفي حالات كثيرة ، يكون مبررا تقسيم منشأة كبيرة مملوكة للدولة إلى اقسام اصغر ، وبذلك جعلها عرضة لخصخصة على نطاق صغير . وبالطبع لا يكون صائبا فعل ذلك عندما من المحتمل خسارة مزايا الانتاج على نطاق واسع ، اقتصاديات الحجم الموفرة من جانب مصنع كبير . ولكن ، كما ذكر سابقا ، فإن الاقتصاد الاشتراكي ممركز إلى حد بعيد جدا ؛ إن حجم كثير من المنشآت العملاقة غير مبرر اقتصاديا . وسيكون لتقسيمها إلى وحدات اصغر التأثير المفيد .

إن المهمتين 5 و 6 مرتبطتان بشكل وثيق . ويمكن فعليا أن تبدأ منشأة خاصة الحياة بشراء موجود (Assets) مملوك للدولة ، أو يمكن أن تشتري منشأة خاصة ، ظهرت إلى الوجود بوسائل معينة اخرى ، ملكية دولة في مرحلة لاحقة من تطورها كطريقة لتوسيع مصنعها .

7 . حقوق الملكية في المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة التي (a) لا يكون مستحسنا الابقاء عليها في ملكية الدولة ، و (b) لا يكون مرغوبا فيه تقسيمها إلى وحدات اصغر ، و (c) وتكون قابلة للحياة اقتصاديا ؛ لا بد أن تحول إلى ايدي خاصة . وهنالك جدل كثير بخصوص الطريقة الاكثر فعالية لانجاز ذلك .

وفي رأيي ، يتوجب أن تكون الاداة الرئيسة هي تحويل هذه المنشآت إلى شركات ذات اسهم ***وبيع*** اسهمها . وقد يكون المشتري إما محليا أو اجنبيا . ويمكن أن يثبت أنه مفيد أن يشارك

المدراء والعاملون في برنامج الخصخصة ؛ أنه امر جدير أن يتم تشجيعهم ليشتروا نسبة من الاسهم أو الحصص بواسطة تقديم مخططات تسليف مناسبة ، مثلا . وما أن يتم جعل اقتصاد السوق منتظما ، فإن نسبة كبيرة من الجمهور سترغب في اقتناء بعض الادخارات في شكل اسهم. وايضا سيتم شراء اسهم مطروحة للاكتتاب من جانب مؤسسات كبيرة مختلفة (مثلا، شركات تأمين ومؤسسات خاصة) .

ويؤيد أناس كثيرون فكرة التوزيع ***المجاني*** للحصص أو للاسهم ، إما إلى العاملين في المنشآة المعنية أو إلى السكان كلهم من خلال نسق كوبونات أو ايصالات ذات قيمة نقدية معينة . ومن جانبي لا اعتبر أن هذا الحل مفيد للمشكلة . على الاكثر من المحتمل أن امنح الملكية بدون مقابل لمؤسسات معينة (مثلا ، صناديق تقاعد لامركزية) كطريقة لتزويدهم برأس مال عامل أولي . إن وصفا مفصلا للمجادلات لصالح ذلك وضده ، يتجاوز حدود هذه الدراسة ، وهكذا سأوجه لا غير انتباه زملائي السوفييت إلى الادبيات عن الموضوع [9] . في أية حال ، فإن تخطيطا صائبا للخصخصة السوفيتية سيتم جعله اسهل بجعل التجارب المبكرة في اوروبا الشرقية متاحة عندما تصبح الخصخصة على الاجندة . تختلف الاستراتيجيات من بلد إلى آخر : تميل كل من المانيا وهنغاريا إلى حالات البيع ، في حين يتم تحضير توزيع مجاني على نطاق واسع في تشيكوسلوفاكيا وبولندا . وستكون مقارنة النتائج امرا يمنحنا معلومات مفيدة .

8 . ترتبط كل المهام ، المذكورة حتى الآن ، بتطور قوي للقطاع المالي . هنالك حاجة إلى اللامركزية للنسق البنكي ولتطور صناديق التقاعد الخصوصية ولشركات التأمين (إلى جانب نسق الضمان الاجتماعي) . ويشتمل اقتصاد السوق المعاصر على انواع كثيرة عظيمة من المؤسسات المالية كصناديق الاستثمار وملكية حافظة اوراق مالية مدارة بشكل محترف أو مهني (Mutual Fund) ، وصناديق رأس مال مغامر يمكن أن يمول مشروعات جديدة ذات مخاطرة عالية ، ومؤسسات مالية متخصصة في الاستثمارات في المساكن ، وغير ذلك .

في حين أقوم بالتأكيد على تعددية الأدوات والمسارات ، أود أن أتناول من المهام الجزئية الكثيرة مهمة واحدة اعتبرها أنها الاكثر أهمية من بينها جميعها : ***النشوء والتطور التدريجي لطبقة متوسطة جديدة*** ، ظهور أو انبثاق ملايين المبادرين على نطاق صغير ومتوسط . وبدخول القطاع الخاص ، فإن هذه الطبقة ، إلى جانب العاملين لديها ، التي ستصبح مكاسبها أو عوائدها بشكل ممكن ادراكه اعلى بشكل طبيعي ايضا ؛ تستطيع أن تصبح حصن النسق الجديد في المدن والريف ايضا . وسأقيس سرعة الانتقال بشكل رئيس بواسطة المعدل الذي تنمو به هذه الطبقة .

ايضا ، فإن الدرجة التي يتم إليها تعزيز نمو طبقة المبادرين ، تؤلف أحد المقاييس الرئيسة للنجاح الاقتصادي للحكومات الديمقراطية الجديدة .

سياسة الرفاه الاجتماعي

لا بد أن يكافح جميع المشاركين النشطاء في العهد الديمقراطي الجديد ، ومنذ اليوم الاول ، من اجل انجاز مهام الانتقال بطريقة انسانية . وهذا ايضا من بين " المهام غير المشروطة " ؛ وسواء انبثقت ام لم تنبثق الشروط التي تعمل لصالح التغيرات ، لا بد أن يفعل كل المؤمنين بالنظام السياسي الديمقراطي الجديد وباقتصاد سوق فعال ، كل شيء يستطيعون فعله في ميدانهم الخاص لتلطيف المشكلات والمعاناة المهلكة التي ترافق تحويل المجتمع .

يستطيع السياسيون كسب شعبية برطانة شعبية النزعة (Populist) لفترة من الزمن على الاكثر ، حتى يظهر أنهم لا يفعلون شيئا ليساعدوا فيما يتصل بالمشكلات . ولا أريد أن احجب حقيقة أن تحقيق أو انجاز البرنامج الموصوف في الاجزاء السابقة ، ترافقه تضحيات من أنواع كثيرة . يهبط الانتاج في قطاعات كثيرة ، منتجا البطالة . ويتم إعادة تعديل الاسعار والاجور النسبية ، مخفِّضة الدخل الحقيقي لأناس كثر . وسيلحق الأذى بكتل من الناس من جانب الاسعار المحررة والضرائب المرتفعة ويتم تعويضهم مقابل ذلك جزئيا فقط . وعندما تصبح السوق الفعلية سائدة في الاقتصاد ، يزداد ايضا عدم الامان أو عدم الاطمئنان في جوانب كثيرة : ويحدث ذلك كله في وقت عندما يكون البلد في حالة مهلهلة ، ويتم استنزاف احتياطياته .

وهكذا ، ما هو الحد الادنى الذي يمكن ولا بد من ضمانه حتى في ظل هذه الظروف ؟

قبل كل شيء ، لا بد من الاعتراف علنا بالبطالة كحالة دائمة مصاحبة للحياة . وهذا يعني وضع نسق من تعويضات للبطالة ، بعد الأخذ بعين الاعتبار بشكل مسؤول الامكانات المالية للبلد ، معزَّزا بتنظيم افضل لوكالات التوظيف وبمخططات إعادة تدريب .

بالإضافة إلى ذلك ، لا بد من انشاء نسق رفاه ليقدم مساعدة مؤقتة ، على الاقل ، لاولئك اصحاب الحاجة الذين يستغرق إعادة دمجهم زمنا ، ودعما مستمرا لاولئك غير القادرين على مساعدة انفسهم .

في ظل الاشتراكية ، كانت هنالك انساق كبيرة وممركزة بشكل مفرط ومرهقة لاعادة التوزيع سارية المفعول ؛ وهذه هي السكن المخصص والرعاية الصحية الممنوحة ومعاشات التقاعد . وهنالك حاجة كبيرة إلى اللامركزية في هذا الميدان ، وايضا إلى مؤسسات خاصة

لتشارك في التزويد إلى جانب مؤسسات الدولة . ولكن ، لا بد من انجاز التحول بطريقة لا تسبب صدمة اخرى لاناس مزعزعين فعليا خلال عملية اضفاء الاستقرار . وهنا ، فإن مقاربة أو طريقة تدريجية لبقة جدا تكون مطلوبة .

الاحظ أنه يتم ابعاد سياسة الرفاه الاجتماعي إلى الخلف في بلدان اوروبية شرقية عديدة ، والتي تعيق نمو تطور الاجماع الديمقراطي . وآمل بشكل صادق ومخلص أنهم في الاتحاد السوفياتي سيتعلمون من هذه التجربة ويحاولون تفادي اقتراف نفس الخطأ .

وليست الحاجة هي إلى إجراءات منظّمة (Regulations) حكومية ومؤسسات جديدة فقط ، بل الى اخلاقية جماهيرية أو عامة جديدة . لقد تم القيام بدور كبير جدا في حياتنا السابقة من جانب دولة كانت قمعية وأبوية النزعة (Paternalistic) على حد سواء ؛ توقع الناس أن ترعاهم . ومع مجيء اقتصاد السوق ، تصبح افكار الحرية والاستقلال الذاتي الفرديين مركز نسق القيم . وتتمثل الوصية الأساسية لكل الناس النشطاء في أن يساعدوا انفسهم ، وعدم انتظار الدولة بشكل كسول لتقرر بدلا منهم وأن تفعل شيئا بالنيابة عنهم . ولكن هذا الأمر الملح الرئيس يتوجب اكماله بآخر : لا بد أن يساعد المجتمع اولئك اصحاب الحاجة إلى المساعدة ، بواسطة تضامن منظّم طوعيا وتلقائيا وبواسطة وسائل حكومية على حد سواء .

4 مبادئ الخصخصة في اوروبا الشرقية [1]

هنالك جدل جار يغطي مواضيع كثيرة بخصوص الخصخصة في اوروبا الشرقية ، في المنطقة نفسها وخارجها على حد سواء ، بين خبراء غربيين . وبالطبع لا يقتصر الجدل على رجال ونساء العلم . ونظرا لأن الخصخصة هي من بين القضايا الأساسية للانتقال ما بعد الاشتراكي ، لا بد أن تتخذ الحكومات والاحزاب والمنظمات الدولية وعالم الاعمال موقفا بخصوصها . لقد تم التعبير حتى الآن عن وجهات نظر مختلفة عددها غير محدَّد وتم طرح وتقديم برامج محدَّدة مختلفة غير محدَّدة العدد لحل المشكلات في التطبيق [2] . ولا أحاول هنا صياغة برنامج آخر ، بالرغم من أنني اطرح وجهات نظري الخاصة بي [3] . ويتمثل غرضي الرئيس في مساعدة القراء في القيام بتحليل ينجز بطريقة نظامية للمشكلة . وارسم الخطوط العريضة أو اصف بشكل مختصر بنية فكرية تتيح للناس حشد قوام المعلومات التي في حوزتهم ومواجهة وجهات النظر البديلة ، التي تقابل بعضها البعض ، قبل صياغة موقف خاص بهم .

تستخدم الكلمة " خصخصة " ، البارزة في العنوان ، بمعنيين . بالمعنى الضيق فإنها تحويل الموجودات (Assets) المملوكة حتى اليوم للدولة إلى ايدي خاصة . ويغطي التأويل الاوسع علاقات الملكية في الاقتصاد ***ككل*** ، بحيث أنه يتعين فهم خصخصة الاقتصاد على أنها تعني أن حصة القطاع الخاص تنمو حتى يصبح اخيرا القطاع الاقتصادي السائد . وتهتم هذه الدراسة بمفهوم الخصخصة بذلك المعنى الاوسع .

ويذكر العنوان اوروبا الشرقية ، وأساسا تتناول الدراسة مجموعة البلدان الصغيرة التي تشرع في طريق الانتقال ما بعد الاشتراكي . لكن ، اعتقد أن معظم المشكلات التي تجري مناقشتها في الدراسة تشبه المشكلات في الاتحاد السوفياتي ايضا .

وينكب الفصل الاول على القيم المترعرعة خلال الخصخصة ، والثاني على الطبيعة التطورية التدريجية للتحول ودور الدولة . والثالث والرابع على الاشكال الرئيسة للملكية الخاصة. أخيرا ينكب الفصل الخامس على معدل تقدم الخصخصة .

I القيم

إن بعض اولئك الذين يشاركون في الجدل العالمي يطرحون اقتراحاتهم العملية بخصوص الخصخصة بدون تقديم اجوبة وبشكل واضح على اسئلة حاسمة : ما هي الغايات التي يريدون أن تخدمها العملية ؟ ما هي القيم التي يسعون حقا من اجل تحقيقها ؟ ما هي " المعايير " (Criteria) التي يقصدون حقا أن يطبقوها على القرار ؟

وأشارك في فلسفة اولئك الذين يجادلون أنه لا بد من تمييز الغايات والوسائل بشكل واضح في أي تحليل لمهام عملية [4] . إن توضيحا جليا لمعايير الاحكام يكون مطلوبا لأي تقييم لاحق للعمليات بعد أن تكون قد ظهرت . وبدلا من محاولة تفصيل كل القيم المأخوذة بعين الاعتبار ، سأذكر فقط القيم التي اعتبرها الاكثر أهمية بالنسبة للموضوع . وأصنف هذه القيم تحت اربعة ***مظاهر*** :

1 ***المظهر السوسيولوجي في آجال تاريخية اطول*** . ما هو اتجاه حركة الديمقراطية الجديدة في مجتمع موروث من النسق الاشتراكي ؟

لقد انشات الاشتراكية في شكلها الكلاسيكي الستاليني مجتمعا كان محكوما بشكل بيروقراطي ومنظّما بشكل هرمي . وامتد التأميم إلى ما وراء المنشآت في الانتاج ليشمل عمليا كل نشاط ، بحيث أن كل شخص قادر جسمانيا ، مع استثناءات قليلة ، بات موظفا للدولة .

وفي بلدان مثل بلدي ــ هنغاريا ــ حيث بدأت الاصلاحات قبل سنوات كثيرة مضت ، كانت هنالك حركة ابتعاد عن ذلك الشكل الاخير ***للسلطة المفرطة للدولة على الأفراد*** (étatism) قبل مجيء الديمقراطية في 1990-1989 . ولن أتناول هنا حالات انتقالات كهذه ، ولكن أتحول مباشرة إلى الفرص في الامد الاطول المطروحة من جانب العملية .

a-1 . سيكون مرغوبا فيه فيما يتعلق ببنية المجتمع أن تشبه في سماتها الرئيسة البنية الموجودة في البلدان الرأسمالية الاكثر تطورا . ويتوجب أن تنبثق طبقة واسعة من المبادرين ورجال الاعمال المستقلين ذاتيا . وبدلا من أن تكون الغالبية الضخمة من الملكية ممركزة في ايدي مجموعة صغيرة فقط ، يتوجب ايضا أن تكون هنالك طبقة متوسطة عريضة تشتمل على جماهير مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم . يتوجب أن يخضع المجتمع ***للبرجزة***[5]. ويتوجب على نطاق واسع أن يحل تراصف في فئات تبعا للملكية محل التراصف البيروقراطي والهرمي . بكلمات اخرى ، يتوجب تقليص دور الدولة المفرط في النمو والنشاط في الاقتصاد ، بالرغم من أن النشاط الاقتصادي للدولة سيظل هاما .

ويتوجب أن يقترن كل هذا التحويل في بنية المجتمع باضفاء طـــابع عصـــري علـــى ، أو بتحديث الانتاج والنشاطات الاخرى للمجتمع، مـــن خـــلال انتشـــار انمـــاط أو أســـاليب حيـــاة وتكنولوجيات حديثة .

ويعتبر هذا التصور " الغربي النمط " للمجتمع كهدف قابل للتحقيق مـــن جـــانب اوروبيـــن غربيين كثيرين الذين يمعنون النظر في فرص نجاح تحويل المجتمع ، إلا أنه بالطبع ليس المسار الوحيد المتصور ، حتى في اوساط اولئك المعارضين لمفهوم مجتمع اعتنقه النســـق الاشـــتراكي السابق .

b-1 . ينفر بعض الناس في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية الحديثتين الحاليتين ، مـــن عقليـــة العمل التجاري فيهما ، ونزعتهما التجارية ، وتعاملهما بالارباح ، ومدنهما الحديثة المفرطة فـــي الحجم والمزدحمة ، والضرر البيئي المسبب بالحضارة الصناعية ، ونواقص كثـــيرة اخـــرى . وهكذا بدلا من ذلك فإنهم ينزعون بشكل رومانسي إلى تصور لمجتمع آخر غـــير ملطَّـــخ . إن اولئك المشاركين في هذا النوع من ***فلسفة*** الطريق الثالث يكونون منجذبين بقرب الطبيعـــة فـــي القرية ، وبسلام المدينة الصغيرة ، وببساطة الاقتصاديات الصناعية والزراعية صغيرة الحجم .

c-1 . هنالك تصور " طريق ثالث " عن المجتمع حيث يكون القصد مـــزج الرأســـمالية بافكـــار اشتراكية وعامية . ويصبح الهدف " راسمالية الشعب " التي تحوّل كل المواطنين إلى مالكين .

ولكل هذه التصورات عن مجتمع مستقبلي دلالات لطريقة الحكم على عملية الخصخصـــة . ومن جانبي ، افضل توجها نحو البنية الاجتماعية من النمط الغربي a-1 ، بالرغم من أنني ادرك أنها تتسم بسمات سيئة كثيرة . وأنا مستعد لشجب هذه السمات الرديئة وأن أدافع عـــن جـــهود لتقليلها ، إلا أنني ادرك ايضا أن هذه السمات السيئة ستظهر بشكل لا مفر منه . ولا بد أن يقبـــل اولئك الذين يؤيدون تطورا اجتماعيا من " النمط الغربي " بهذا التطور بدون حجـــب العيـــوب أو السمات غير الجذابة . وإنني لا اعتبر تصورات الطريق الثالث عن المستقبل المذكور للتو سواء قابلة للتحقيق أو مرغوبا فيها .

2 . ***المظهر الاقتصـــادي*** . لا يشكِّل هذا " معيارا " أحاديا ؛ يمكن الاخذ بعين الاعتبار تشكيلة من المصالح الاقتصادية .

a-2 . يتمثل المعيار الاقتصادي الأهم في رأيي في الوصول إلى اشكال من الملكية تحفِّز الانتاج الفعال . إن سمة من السمات الاكثر ضررا لملكية الدولة البيروقراطية السائدة في ظـــل النســـق الاشتراكي ، كانت منح حافز ضئيل للفعالية وبالواقع شجعت بشكل منتظم التبديـــد . ولا بـــد أن

تكون احدى مهام الخصخصة أن تُحدث رابطة وثيقة وصريحة بين المصلحة المالية المباشرة للمالكين من جانب وأداء السوق والربح من الجانب الاخر .

ودعوني اتناول ثلاثة متطلبات اقتصادية اخرى تستحق ايضا أن تؤخذ بعين الاعتبار .

b.2 . يتوجب أن تساعد عملية الخصخصة في تعزيز أمن الملكية الخاصة .

c.2 . الدافع المالي أو الانفاقي والضريبي : تستطيع الخصخصة أن تساعد في زيادة عائد الدولة من خلال المردودات المتأتية من بيع ملكية للدولة ، وتخفيض نفقات الميزانية لإعانة منشآت الدولة التي تخسر ، والفرص لايجاد مصادر جديدة للعائد الضريبي .

d.2 . الدافع النقدي : إن تأثيرات بعض اشكال الخصخصة تكون غير تضخمية أو مناهضة للتضخم ؛ إنها تساعد في إزالة " التهديد النقدي " للقوة الشرائية غير المنفَقة . وتملك اشكال اخرى بالضبط التأثير النقيض في زيادة الضغط التضخمي .

3 . ***مظهر القوة السياسية*** . بالرغم من أن العلماء المهتمين " بمعايير " العقلانية الاقتصادية أو "بمعايير" أو بمحكات اخلاقية ، قد ينفرون من اعتبار هذا المظهر ، لا بد من مواجهة حقيقة أن الخصخصة من أي نوع هي قضية سياسية . إن المجموعات والاحزاب السياسية الحاكمة تريد تعزيز والحفاظ على قوتها أو سلطتها ، في حين ترى تلك الموجودة في المعارضة القضية من خلال عدسات طموحاتها لتشكل الحكومة . وهكذا ، لا يستطيع المرء تجاهل مشكلة إلى أي مدى سيكون أي برنامج خصخصة شعبيا ، بحق أو بدون حق .

a-3 . من بين العوامل المأخوذة بعين الاعتبار من جانب اولئك الذين يريدون إعادة ملكية مصادرَة من جانب الدولة إلى المالكين السابقين لها ؛ هو الوزن السياسي للمجموعة التي تستفيد من ذلك ، أو : كم من الاصوات يمكن كسبها في الانتخاب القادم .

b-3 . اولئك الذين يدعمون ملكية عاملين يودون أن يكسبوا دعم هذه الفئة العريضة في المجتمع.

c-3 . أخيرا ، يعتمد المدافعون عن منح حصص أو كوبونات مجانية لكل المواطنين على كون الفكرة شعبية في اوساط الجمهور ككل .

وسأعود إلى هذه المسألة لاحقا . ودعوني اقتصر هنا على ملاحظة منفردة . إن اولئك الذين يسعون وراء الشعبية السياسية من خلال مخطط معين أو آخر ينسون غالبا أن يفحصوا بعناية وبشكل نقدي ما إذا كان اولئك الذي يتوقعون استحسانهم ***يكونون*** فعليا متحمسين بخصوص الفكرة. ولم اجد استطلاعا أو مسحا للرأي العام مقنعا بخصوص الموضوع . ومن جانبي ما زالت لدي شكوك ، بالرغم من أنه لا بد لي من الاعتراف بأن تشككي مبني على انطباعات موثوقة بشكل غير كاف . ربما يكون اولئك الذين يتلقون الملكية مخيبي الامل وغاضبين ،

وغير ممتنين سياسيا ، لاكتشاف أن ما يتلقونه هو أقل مما توقعوا ووعدوا به ، وأن العملية بطيئة ومزعجة .

4 . ***مظهر الاخلاقية التوزيعية*** . إن هذا النسق من " المعايير " أو المحكات هو نسق آخر معقد بشكل كبير ، ومتخم بالتناقضات الداخلية . وتقتصر المبادئ الاخلاقية المأخوذة بعين الاعتبار هنا على تلك المرتبطة مباشرة بتوزيع الدخل والثروة .

a-4 . لا بد من ***تعويض*** اولئك الذين عانوا من خسائر في ظل النسق السابق ، عن هذه الخسائر بشكل كامل أو جزئيا خلال الخصخصة . ويتبنى البعض وجهة النظر التي مفادها أنه يتوجب ، حيث يكون ممكنا ، إعادة المواد الفعلية للملكية المصادرَة إذا كانت ما تزال في شكلها المادي الاصلي . ويدعم اخرون فكرة أنه يتوجب أن يكون التعويض في شكل نقود أو اوراق مالية فقط. إن نسخا عديدة عن المقاربة الأخيرة يمكن تصورها ، مع قيود متنوعة على الاصلاح وعلى درجة قابلية التحويل .

تظهر في هذا الصدد مجموعة من اسئلة صعبة . ما هي انواع الاضرار التي تستحق تعويضها ؟ هل يتوجب أن يقتصر التعويض على الضرر الاقتصادي الذي جرى تحمله خلال المصادرة ، أو يتوجب أن يغطي خسائر من انواع اخرى ايضا ، تتراوح من حالات سجن أو اعدام غير عادل إلى اولئك الذين فقدوا وظائفهم أو حرموا من فرصة اكمال تعليمهم أو السفر إلى الخارج ؟ وما هو التاريخ المحدَّد الابكر الذي يتوجب أن يكون ؟ هل يكون عندما جاء الشيوعيون إلى السلطة ، أو هل حان الآن الأوان للتعويض عن الاضرار لاولئك الذين لم يتلقوا أي تعويض في ظل النسق الاشتراكي عن الاضرار التي تم تكبدها في الحرب العالمية الثانية وفترة الحكم النازي ، مثلا ؟

وفي نهاية المطاف ، يريد اولئك الذين يناصرون المجادلات الاخلاقية لصالح إعادة الخصخصة ، أن يطبقوا مبدأ التعويض العادل . ويمكن ايضا طرح مجادلة اقتصادية ، مدرجة تحت b-2 ، في دعم إعادة الخصخصة : احياء أو تجديد علاقات الملكية القديمة هو توضيح ملموس لفكرة أن الملكية الخاصة مقدسة . ولكن يمكن معارضة هذه المجادلة بمجادلة اخرى تستند بالمثل إلى المعيار b-2 : يمكن أن تقوض عملية إعادة الخصخصة التي يتم إطالتها أو تأخيرها أمن علاقات الملكية المبنية على ***الوضع الراهن*** . قد تكون بالفعل بناية أو قد يكون عمل تجاري مطالب به أو بها من جانب مالك سابق في ملكية خاصة .

يمكن ايضا أن تتعارض إعادة الخصخصة مع " معايير " اخرى . إنها تسلب الخزينة دخلا أو تتضمن فعليا نفقة عامة إضافية (" المعيار " c-2) . إذا متح اولئك المخولين باستلام

تعويضات اوراقا مالية يمكن المتاجرة بها ، فإن الكثيرين سيقومون ببيعها من اجل انفاق المردودات مباشرة في سوق المنتوجات الاستهلاكية . وذلك يعني أن هذا الاجراء سيزيد الضغط التضخمي (" المعيار " d-2) .

وهنالك حاجة إلى تعليق إضافي بخصوص البرامج للتعويض من خلال إعادة الخصخصة . وتتم من قبل المؤيدين لها محاولة لاعطاء انطباع بأن ***الدولة*** تقوم بمنح التعويض إلى قطاع معين من الجمهور . ولكن ما هي الدولة في هذه السياق سوى مجموع كل دافعي الضرائب ؟ إن التعويض بطريقة إعادة الخصخصة (إعادة ممتلكات مؤممة إلى الملكية الخاصة) هو فعل يتسم ***بإعادة التوزيع*** يحوّل ثروة إلى المستفيدين من التعويض من جيوب المواطنين غير المستفيدين ودافعي ضرائب . ولا يوجد شك بأن اولئك الذين كسبوا في حينه من المصادرة يعوضون الآن اولئك الذين عانوا من الخسارة بسببها . إن اعضاء الجيل ***الحالي*** غير المتلقين لأي تعويض خسروا ايضا ، ويعانون مثل أي شخص آخر من عواقب الخسائر والعيوب الاقتصادية التي سببها النسق السابق .

b-4 . يمكن المجادلة على أسس حق ***اخلاقي أو مبدئي*** بأن مجموعة معينة تملك الحق بقسم معين من ثروة الدولة أو ثروة جماعية اخرى باعتبار وضعها الاجتماعي . " دع الارض تكون ملكية اولئك الذين يفلحونها " . " دع المصانع تكون ملكية اولئك الذين يعملون فيها " . " دع الشقق المملوكة للدولة تكون ملكية اولئك الذين يعيشون فيها " . وحتى إذا كان الجدل مقتصرا على المستوى الاخلاقي ، يمكن الاعتراض عليه بأن باقي المجتمع ساهموا في خلق هذه الموجودات او الاصول . هل حقا يستحق الذين يفلحون حاليا ارضا جيدة ، أو عمال اليوم في مصنع مربح ، أو المستأجرون الحاليون لشقق جذابة فسيحة ؛ هل يستحق اولئك ملكية اكثر قيمة من اولئك الاقل حظا ؟ وفي نهاية المطاف ، فإن الشعارات المقتبسة هي مبادئ توزيعية تفضل بعض المجموعات في المجتمع على حساب الباقي .

c-4 . هنالك مطالب بالعدالة أو ***بالانصاف*** و***بالمساواة*** . ويتم التعبير عن هذا المبدأ بشكل رئيس من جانب اولئك الذين يريدون تقسيم جزء من ملكية الدولة بين كل المواطنين . وتناقش لاحقا مسالة ما إذا كان هذا البرنامج يتصادم مع " المعايير " الاخرى . ودعونا نبقى حاليا في اطار منطق المجادلات الاخلاقية .

لقد اخفق النسق القديم في تلبية وعوده المساواتية : ترث الديمقراطية مجتمعا موسوما بتوزيع غير متساو للثروة المادية ولرأس المال الفكري . ومقارنة بهذه الشروط الأولية ، فإن القليل يتغير إذا تلقى بالمثل الغني والفقير ، المتعلم جيدا وغير المتعلم ، المريض وغير

المريض، منحة مجانية معتدلة . ايضا سيتم بسرعة بيع المنحة المجانية من جانب اولئك المحتاجين وشرائها برخص من قبل اولئك الذين يكونون اذكياء ويملكون رأس المال لشرائها . ويتوجب أن يشارك المدافعون الصادقون عن توزيع اكثر عدالة للدخل أو للثروة في حملة في ميادين السياسة المالية وسياسة الرفاه ، والتعليم ، وسياسة الصحة والاسكان ، حيث تكون فرصة تأييد اهدافهم اكبر .

يقصد من الخصخصة ادخال اقتصاد السوق الرأسمالي . وبالرغم من تمتع السوق والملكية الرأسمالية بخواص أو بصفات كثيرة مفيدة ، وقبل أي شيء حث النشاط الاقتصادي الفعال ، فإن الانصاف والمساواة ليستا من بين مناقبهما . إنهما لا تكافئان فقط العمل البارع ولكن ايضا الحظ الجيد ، ولا تعاقبان العمل الرديء فقط ولكن ايضا الحظ السيء . وفي حين أنهما مفيدتان للمجتمع ككل بتشجيع استغلال الحظ الجيد ومقاومة الحظ السيء ، فإنهما غير " عادلتين " . واعتقد أن توحيد شعاري الانصاف والمساواة في برنامج خصخصة رأسمالية امر يتسم بالمفارقة اخلاقيا .

لقد تم ذكر سلسلة من " المعايير " أو المحكات التي يمكن أن يخدم تقييمها كقاعدة لبلوغ موقف بخصوص مسألة الخصخصة . والبعض منها منسجمة وتكمل بعضها البعض . ولكن هنالك ايضا قيم تتعارض أو تتنازع مع بعضها البعض في هذا السياق المحدَّد . يمكن أن تتصادم مصالح اقتصادية قصيرة الامد مع المصالح البعيدة الامد وراء تحويل المجتمع . ويمكن أن تواجه اعتبارات اخلاقية متطلبات اقتصادية أو سوسيولوجية .

ظهرت الاحكام القيمية التي تستند إليها وجهة نظري والى حد معين فيما سبق وأن قلته فعليا ، ولكن ساوجزها بشكل مكثف . بالرغم من أنني اقتصادي ، فإن المظهر 1 ، المعيار الاجتماعي طويل الامد ، هو الذي أصنفه كحاسم ، كما أنني ايضا اميل إلى البديل a-1 ، بما أنني اعتبر انبثاق فئة واسعة من المبادرين واناس العمل ***والبرجزة*** الواسعة النطاق على أنهما تتسمان بأهمية سامية . وبناء على ذلك اضع التشديد الاقوى للمجادلات الاقتصادية على a-2 : لا بد من انجاز الخصخصة بطريقة تمنح الحافز الاقوى للانتاج الفعال . ومع أن " المعايير " الاقتصادية الاخرى مهمة ، فإنني أصنفها كخاضعة أو كتابعة " للمعيار " الذي ذكرته . وأقر حقيقة أن مظاهر القوة السياسية تنطبق ايضا ، إلا أنها لا تؤثر في نفسي فيما يتعلق باختياري للقيم . ولست حياديا تجاه المظاهر الاخلاقية للتوزيع ، إلا أنني سأمتنع عن استعمالها في سياق الخصخصة .

وبشكل طبيعي ، احترم حق الآخرين في أن يختاروا قيما تختلف عن قيمي , وما أود أن اوصي به لرجال الدولة ، وللمشرعين ، وللاخصائيين الذين يقترحون التشريع ، وللصحفيين الذين يراقبون وينتقدون الخطط وتنفيذها ، هو ما يلي : دعوهم يحللون ويعلنون اختيار القيم التي تبرر برامج الخصخصة التي يساندونها . ليقبلوا ببسالة بنزاعات القيم و " المفاضلات " بين متطلبات متعارضة ، وأن يعترفوا علنا إذا كانوا ينبذون قيمة لصالح اخرى . ليمتنعوا عن التظاهر بأن الاقتراح العملي الذي يفضلونه هو اقتراح حيادي من المحتمل أن يعزّز بشكل متساو تماما كل القيم المطروحة للاعتبار .

II الطبيعة التطورية التدريجية للتحول ودور الدولة

تتمثل وجهة نظر ، منتشرة على نطاق واسع ، في أن مؤسسات الدولة يجب أن تلعب دورا كبيرا في الخصخصة ، ويمكن اكتشاف وجهة نظر كهذه في دوائر حكومية . مثلا ، في هنغاريا حاولت سلطة مركزية تدعى وكالة ملكية الدولة ، ولزمن طويل ، أن تمركز كل فعل تقريبا يتعلق بالخصخصة في ايديها . ويمكن ملاحظة نوع مماثل من المركزية في المانيا .

هنالك ايضا تشديد قوي على دور الدولة في وجهات النظر المطروحة من جانب خبراء اجانب كثر ، والذين بالتأكيد لا يمكن اتهامهم بأنهم يريدون زيادة قوتهم أو سلطتهم . وأنا نفسي سمعت الاقتراح التالي : يجب على الاتحاد السوفياتي وبسرعة انشاء عشرين صندوق استثمار بمرسوم دولة . ويتوجب تعيين المدراء الذين سيقومون برئاسة هذه الصناديق من جانب الدولة ، مع مشورة خبراء من الخارج . ويتوجب أن تحدّد الصناديق الحصص في المنشآت المملوكة سابقا للدولة ، وبعد ذلك يتوجب توزيع الاسهم في شركات الاستثمار على كل المواطنين مجانا .

اعتقد أن المركزة المغالى فيها من قبل الدولة للخصخصة في هنغاريا وفكرة تشكيل صناديق استثمار ، بمرسوم صادر عن الدولة ، لادارة ملكية خاصة ، هما توضيحان جيدان على ما اطلق عليه Hayek مصطلح تشكيل " بنائي " (Constructivist) [6] . إنهما مخلوقتان بشكل اصطناعي ، في حين أن حيوية التطور الرأسمالي هي نتيجة تتأتى من حقيقة أن مؤسساتها القابلة للحياة تنشأ أو تظهر بشكل طبيعي بدون فرضها .

وخلال فترة اضفاء الطابع الجماعي الستاليني في الاتحاد السوفياتي ، كان ممكنا إزالة طبقة الفلاحين الميسورين ، ***الكولاك*** ، بمرسوم دولة . ولكن لا يستطيع أي مرسوم دولة خلق طبقة فلاحين ميسورين ؛ إن ذلك سيظهر فقط بواسطة عملية تاريخية .تستطيع الدولة أن تقرر تنفيذ

مصادرة ، ولكن ليس بإمكان أي قرار يصدر عن الدولة أن يخلق شخصا مثل Ford أو Rockefeller أو Dupont . إن انتقاء طبقة من المالكين في اقتصاد رأسمالي تحدث بواسطة عملية تطور تدريجي . وإنها عملية تطورية تدريجية هي التي تختار من بين المؤسسات والتنظيمات التي تنبثق ، مسببة ذبول تلك التي لا تعمل بنجاح في ظل الظروف السائدة ، ومختارة كناجحين أو كاطراف تظل على قيد الحياة تلك التي تناسب بشكل حقيقي مهمتها [7] .

ولقد صاغ الاقتصادي البولندي J . Kowalik المصطلح الساخر " الليبرالية المتسمة بالسلطة المتطرفة للدولة على المواطن الفرد " للمدرسة الفكرية الغربية التي تقترح متابعة اهداف ليبرالية (الملكية الخاصة ، الاستقلال الذاتي الفردي ، سيادة المستهلك) بواسطة خلق منظمات بشكل اصطناعي مستنبطة من قبل طبقة الموظفين ، وتستهدف التحكم بتحويل المجتمع بواسطة اكراه حكومي بيروقراطي واجراءات إدارية .

وما يتوجب توقع أن تفعله الدوله بشكل أساسي يتمثل في أن تقف جانبا عن تطور القطاع الخاص وتضمن أن تزيل وكالاتها الخاصة بها العوائق البيروقراطية . وهنالك عدد من اجراءات واقعية للدولة تتخطى ذلك وتساعد بشكل نشيط في عملية الخصخصة ، ويتم مناقشتها لاحقا . ولكن لا يجب توقع أن تحل الحكومات محل عملية النمو العضوي اللامركزي والعفوي للاقتصاد الخاص بواسطة شبكة من اجراءات بيروقراطية ومنظّمة بشكل مفرط وبخلية نشاط متحمس من جانب موظفي الدولة .

III انماط المالكين

A . ***مالكون شخصيون*** . في البداية دعوني أقدم امثلة قليلة بهدف جعل هذا المفهوم واضحا .

1.A . مزرعة عائلية أو مشروع عائلي في فرع آخر في الاقتصاد ، والذي أو التي لا توظف عملا من الخارج بالإضافة إلى اعضاء العائلة سوى احيانا .

2.A . منشأة صغيرة أو متوسطة الحجم حيث لا تكون الملكية والادارة منفصلتين ويظل المالك مسؤولا .

3.A . منشأة مؤسسة حديثا بمعنى شومبتري (نسبة إلى Schumpeter) ، مدارة من قبل المبادر المؤسس لها وتوظف عادة رأس مال مقترضا وليس رأس مال المبادر [8] .

4.A . شركة اسهم من أي حجم والتي يملك فيها فرد أو مجموعة افراد حصة سائدة من الاسهم . وهذه لا يكون مطلوبا أن تكون غالبية الاسهم ؛ إن امتلاك 30-20% يكون غالبا كافيا لمنح

المالك السائد (أو مجموعة مالكين) القول الفصل أو القرار الحاسم في اختيار والاشراف على الادارة وفي المسائل المالية الرئيسة وقرارات الاستثمار [9] . ويمكن أن تنبثق هيمنة من هذا النوع ما دام بقية مالكي الحصص سلبيين أو غير نشيطين بشكل كاف ، ويمكن أن يكون هذا الحال ، مثلا ، إذا كانت ملكية الاسهم مقسَّمة . وقد يكون الوضع مماثلا إذا كانت بقية الاسهم مملوكة من قبل الدولة وتحجم الدولة طوعيا عن تدخل نشيط في شؤون المنشأة .

5.A . منشأة التي يصير فيها الموظف التنفيذي الرئيس السابق ، أو مجموعة من المدراء ، المالكين ، أو على الاقل مالكي اسهم مهيمنين من خلال قيام الادارة بشراء غالبية الاسهم .

لم أقم بتصنيف دقيق لحالات تستبعد بعضها البعض بشكل متبادل ، وفقط ادرجت امثلة ، وهذه قد تتداخل في سمة معينة أو اخرى . ويمكن أن تغطي الامثلة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة بالمثل . ويمكن أن تتخذ اشكالا قانونية تستتبع مسؤولية غير محدودة أو مسؤولية محدودة إلى درجات متنوعة وتتراوح بين مزرعة عائلية إلى شركات اسهم حديثة . اذن ، ما هو المشترك ، في النهاية ، في هذه الحالات ؟ وجود شخص حي " وملموس " " ومرئي" أو مجموعة من اشخاص احياء و "مرئيين " و "ملموسين " على رأس المنشأة . وهذا الفرد ، أو العائلة أو مجموعة الاشخاص تملك ، أو يملك مصلحة ملكية مباشرة وقوية ، بحيث أن حجم ارباح أو خسائر المنشأة تؤثر في جيب المالك . بالإضافة إلى ذلك ، إما أن المالك يدير المنشأة مباشرة أو يلعب دورا سائدا في توظيف وطرد المدراء ويراقب ما يقومون به .

ويمكن أن يدخل ***المالك الشخصي*** طور الاقتصاد ما بعد الاشتراكي بطريقتين . احداهما بتأسيس مشروع جديد تماما . والاخر بشراء قسم من أو كل منشأة قائمة مملوكة للدولة . وغالبا تكون الطريقتان موحَّدتين : يتم شراء موجودات تملكها الدولة من جانب منشأة خاصة قائمة .

واعتقد أن هذا المالك الشخصي سيكون الشخصية البارزة في الخصخصة الاوروبية الشرقية. دعوني اذكر بالفصل الاول من هذه الدراسة ، والذي اختتمته بايجاز انتقائي للقيم . وينسجم مع هذا الانتقاء تأكيد أن ظهور مالكين شخصيين سيضمن إلى الحد الاقصى التحويل المرغوب أو المنشود للمجتمع ، ***البرجزة*** (" المعيار" a-1) ، والحافز للفعالية (" المعيار" a-2) . ايضا ، إذا كان عنصر في هذه العملية هو شراء موجودات تملكها الدولة ، فإنها ايضا تلبي المعيارين المالي والنقدي (c-2 and c-d) . ولذلك ، يمكن قول أنه بمقدار ما يكون المجال الذي تنتقل فيه ملكية وسيطرة إلى ايدي مالكين شخصيين اكبر بمقدار ما ستمضي الخصخصة بنجاح اكبر . وتتمثل سمة ، من السمات الاكثر تشجيعا للتحول في اوروبا الشرقية ، في التقدم المدرَك لهذا التطور التدريجي [10] .

وهنالك معتقد واسع الانتشار مفاده أنه يتم تحديد حد اعلى على الخصخصة ، بواسطة الشراء ، من جانب مبلغ الادخارات المراكمة من قبل الجمهور . وتستخدم مقارنات للادخارات المراكمة في حوزة الجمهور مع قيمة ثروة الدولة بهدف الوصول إلى تكهنات مثيرة للخوف . ويتمثل الاستنتاج الذي يتم الوصول إليه في أنه قد تمضي 50 أو 100 سنة قبل أن ينجح الجمهور في شراء كل أو معظم ثروة الدولة . وهكذا ، ليس هنالك من حل آخر : يمكن فقط تقليص ملكية الدولة بواسطة توزيع موجودات الدولة مجانا وبسرعة .

وفي رأيي ، يستند هذا الخط من المجادلة إلى فرضيات زائفة . يمكن مضاعفة القوة الشرائية المخصصة من قبل الجمهور للاستثمار (بما في ذلك شراء ملكية دولة) ، عدة مرات بواسطة مخططات تسليف ملائمة ودفعات مؤجلة [11] . ويمكن أن تكون نسبة الدفعة الاولية إلى القرض أو إلى الدفعات المؤجلة مقدارا صغيرا يساوي 1:10 أو 1:20 . وهذه النسبة هي ما يقرر توا من البداية كم من ثروة الدولة يمكن شراؤه من جانب اولئك الذين يريدون الدخول إلى ميدان العمل التجاري بالادخارات التي يملكونها اصلا . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تسرع العملية ما أن تبدأ بعض المشاريع التجارية في أن تبدي ربحا وميلا اكبر إلى الاستثمار . وفوق كل شيء يعتمد مجال مخططات التسليف الجذابة والدفعات المؤجلة ، على البنوك المحلية والاجنبية ووسطاء ماليين اخرين . ايضا ، إن الطريقة الرئيسة ، التي تكون حكومات اجنبية ومنظمات اقتصادية ومالية عالمية مستعدة لمساعدتها ، التي تستطيع المساهمة في بناء القطاع الخاص في اوروبا الشرقية هي ببناء مخططات تمويل ودعم من هذا النوع . وإلى حد معين سيكون من الضروري تأسيس مؤسسات " رأسمال مغامر " خاصة ، نظرا لعدم وجود أي انكار لوجود مخاطر معينة تعزى لاقراض النقود للاعمال الخاصة الجديد في اقتصاد ما بعد الاشتراكية . ولكن يمكن تخفيض هذه المخاطر بواسطة نسق رهن أو ضمانات ملائم بهدف ضمان أن تعود الملكية إلى المقرِض إذا كان هنالك اخفاق في الايفاء بالدفعات . بالمقابل ، يمكن أن يكون المقرِض شريك المالك من البداية . وإذا كانت الدولة تريد حقا أن تكون نشيطة فيتوجب أن تشرع في ذلك على الاقل بتقديم ضمانات تسليف جزئية تلطف مخاطرة المقرِض . وفي أية حالة ، فإن غالبية المبادرين الخصوصيين سيكونون مقترضين اكثر ثقة من الكثير من منشآت لا تملك فرص النجاح مملوكة للدولة ، تم بشكل متكرر انقاذها ماليا بالرغم من أنها تخفق في الايفاء بقروضها .

وما دام يتم استنباط مخططات التسليف والدفعات المؤجلة بحذر كاف ، فإنها لن تستتبع مخاطرة تضخم . بالواقع ، ستسحب دفعات الدين والفائدة بعض الانفاق المحتمل للمستهلك بعيدا عن المبادرين (" المعيار " d-2) .

ويجدر ايلاء انتباه خاص لمسألة قيام الادارة بالشراء . إن الجمهور متناقض نحوها . يكون امرا سارا أن خبراء ، وليس هواة ، يسيطرون على المصنع ، ولكن يكون امرا غير سار رؤية اعضاء في " ***النخبة البيروقراطية والحزبية أو الحاكمة*** " في ظل النظام القديم وقد تحولوا إلى رأسماليين ولدوا مجددا . وفي رأيي أنه غير جدير منع بشكل قانوني شيء سيظهر بشكل لا مفر منه . وإنه مفيد اكثر اظهار الحادثة علنا ووضعها تحت اشراف الجمهور ، والقانون ، والسلطات المختصة أو الملائمة . ويكون مطلوبا توضيح القواعد الاخلاقية وقواعد العمل التجاري فيما يتعلق بشراء الادارة ، بما في ذلك الشروط العادية للتسليف . لنسمح لمدير أو مجموعة من المدراء يكونون قادرين أو يكون قادر على شراء ملكية عمل تجاري من الدولة تبعا لهذه القواعد، أن يفعلوا أو يفعل ذلك بوسائل قانونية .

يتوجب ايلاء انتباه خاص لمسالة أن فلاحين يريدون القيام بالزراعة بشكل خصوصي ، وللصناعة وللمتاجرة الخاصتين صغيرتي الحجم ، وللعمل التجاري الصغير بوجه عام . وامر شائع تماما في اقتصاديات السوق المتطورة أن تتلقى هذه المجموعات تسليفا بشروط ملائمة ، وبشكل ممكن تخفيضات أو تنازلات ضريبية اطول أو اقصر آجلا . وهذا امر ملائم ايضا في اوروبا الشرقية ، خصوصا الآن ، عندما يكون الهدف جعل هذه المجموعات تقف على قدميها وتشجيع اعمال تجارية صغيرة على نطاق جماهيري . ويتمثل عامل ، في المعيار a-1 ، في خلق طبقة متوسطة عريضة ؛ وعنصر هام في تلك العملية هو تسريع تطور منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم .

وهذا يرتبط بمدى آخر من المشكلات : كيف يتم التغلب على التشويه في توزيع الحجم للمنشآت . لقد ظهر تمركز مفرط في الاقتصاد الاشتراكي . وفي حين أن نسبة اكبر من التوظيف في معظم البلدان الغربية والبلدان الاوروبية الجنوبية يكون في منشآت بأقل من 500 من العاملين، فإن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، في معظم البلدان الاوروبية الشرقية ، جرى تصفيتها على نطاق واسع أو تم دمجها بشكل مصطنع [12] . إن الحاجة لتوزيع حجم صحي بصورة اكبر هو من بين الاسباب لمنح اعتبار ملائم لطلبات التسليف من الاعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

B . ***ملكية العاملين*** . وافكر هنا في الشكل الذي يتم فيه شراء الحصص في منشأة مملوكة للدولة ، والتي حوّلت إلى شركة اسهم ، من قبل العاملين فيها . والمصطلح الاكثر استعمالا بشكل عام لهذا الأمر في الكتابات الانجلو ــ ساكسون هو خطة ملكية العاملين للاسهم (ESOP) . وتظهر الفكرة في عدد من الاشكال المختلفة ؛ في بعضها يتلقى العاملون كل الحصص ، وفي اخرى يتلقى العاملون نسبة اصغر فقط . وايضا تتفاوت الاقتراحات بخصوص الشروط التي يتلقى في ظلها العاملون الحصص ، متراوحة من توزيع مجاني بالكامل إلى شروط دفع واسعار تكون ملائمة اكثر من شروط السوق . أخيرا ، تم طرح اقتراحات مختلفة وشتى بخصوص الحدود التي يترتب وضعها على بيع الحصص ، مثلا ، بتقييد قابلية النقل أو التحويل إما مؤقتا أو بشكل دائم .

يتأثر صناع السياسة بشكل رئيس " بالمعايير السياسية عندما يأخذون بعين الاعتبار هذا الشكل للملكية . وطالما اقنع السياسيون ذواتهم من خلال بحث يعول عليه في الرأي العام بأن هنالك حقا حاجة لملكية العاملين للاسهم ، وأن العاملين يطلبون فعليا ذلك ، لا أرى خطرا معينا في قبول نسخة معتدلة منها ، بكلمات اخرى ، في تقديم للعاملين وبشروط ملائمة نسبة صغيرة بعض الشيء ، مثلا 20-10 % من الحصص في منشأة يتم ترتيب خصخصتها . وحسب رأيي فإنه اكثر عملية تقديم الحصص للبيع للعاملين بخصم كبير من منحها لهم بدون مقابل .

وفي حالة منشأة اصغر ، من الممكن ايضا تصور أن تنتقل كل الحصص إلى ايدي العاملين، بكلمات اخرى ، من الممكن تصور أن يقترب شكل ملكية المنشأة موضوع الاعتبار من الشراكة أو من تعاونية حقيقية .

يمضي المدافعون الثابتون (وربما يجب قول المتطرفون) عن ملكية العاملين إلى حد ابعد بكثير . إنهم يودون أن تتخذ كل المنشآت المملوكة للدولة (أو بقدر ما يكون ممكنا) هذا الشكل للملكية بشكل كامل ، بغض النظر عن الحجم . ويقرن الكثير منهم هذا الاقتراح بفكرة التحويل أو النقل بدون مقابل . ويطرحون مجادلتين رئيستين لموقفهم . الاولى هي " المعيار " a-2 : سيملك الموظف أو العامل الذي يكون ايضا مالكا حافزا اقوى لكي ينتج بشكل فعال . ومن جانبي لا أرى برهانا على ذلك . بالعكس ، إذا اختار العاملون مدراءهم ، سيكون المدراء معتمدين على التابعين لهم ، وهو الأمر الذي بامكانه تقويض انضباط أو نظام العمل والاجرة . ويتم تقديم أدلة كافية لهذه المسلمة من قبل الخبرة بالادارة العمالية الذاتية في اوروبا الشرقية ، خصوصا يوغسلافيا .

والمجادلة الاخرى المطروحة لصالح ملكية عاملين شاملة هي أن يتم اختيار " المعيار " b-4 من مظهر الاخلاق التوزيعية : لندع المصنع يكون ملكا لاولئك الذين يعملون فيه . وتم التعبير عن مجادلاتي المضادة في الفصل عن " معايير " القيمة .

وأتوقع أن الاشكال المختلفة لملكية العاملين ستكسب وضعا مماثلا للوضع الذي تملكه في البلدان الاوروبية الغربية وبلدان امريكا الشمالية المتطورة عاجلا أو آجلا . بكلمات اخرى ، ستمثل نسبة هامة ، إلا أنها لن تصبح الشكل السائد .

C . ***الملكية المؤسسية*** . يكون مطلوبا تقسيم هذه المجموعة الكبيرة من اشكال الملكية إلى مجموعات فرعية قبل أن اتمكن من التعليق بشكل مناسب على الافكار البديلة المطروحة .

1-C . البنوك ومؤسسات بنكية اخرى . لقد ورثت بعض الاقتصاديات ما بعد الاشتراكية ، من الاقتصاد الاشتراكي ، نسقا بنكيا ذا طبقتين كان توجد فيه فعليا بنوك تجارية بالإضافة إلى البنك المركزي . وما تزال بعض البلدان ما بعد اشتراكية ، والتي ولجت مباشرة فترة ما بعد الاشتراكية ، متخطية فترة الاصلاح في إطار الاشتراكية ؛ ترث النسق البنكي الاحادي ، وهي الآن مجبرة على تأسيس شبكة من البنوك التجارية . ولكن بغض النظر عن أي من اوضاع البداية يكون ذا صلة ، فإن القطاع البنكي يتسم بالصفات التالية في بداية الانتقال ما بعد الاشتراكي :

إن المالك الوحيد للبنوك هو الدولة . وربما تطور ما يعرف " كملكية بينية " , والتي في ظلها تكون منشآت مملوكة للدولة خارج القطاع البنكي تملك حصصا في البنوك ، متقاسمة الملكية مع مؤسسات معينة لهذه المهمة من جانب إدارة الدولة ، وبالعكس يمكن أن يملك بنك حصصا في منشأة تم تحويلها إلى شركة اسهم [13] . ولكن تظل الملكية البينية شكلا غير مباشر من ملكية الدولة لا غير ، وليس بديلا عن الخصخصة .

وتكون المنظمات المختلفة التي تؤلف القطاع البنكي في اوروبا الشرقية ، منخرطة في مدى ضيق تماما من النشاطات . وتملك الاقتصاديات السوقية المتطورة مؤسسات مالية كثيرة جدا لا تكون مؤهلة " كبنوك " تبعا " لمعايير " اقتصادية وقانونية صارمة سارية المفعول ، مثل شركات بطاقة الكريدت (Credit Card) ، شركات رأس المال المجازف ، صناديق الاستثمار ، صناديق الاستثمار في محفظة اوراق مالية (Mutual Funds) ، تنظيمات ادخار واقراض ، وكالات تبادل (Exchange bureaus) وغير ذلك . وهنالك اسباب قوية تفسر لماذا تحتاج اقتصاديات ما بعد اشتراكية إلى انشاء نسق بنكي بمظاهر جانبية متعددة ومختلفة بشكل مماثل .

وبعض هذه المؤسسات الوسيطة المالية المماثلة للبنوك (والتي لا يمكن أن تدعى " ببنوك " بالمعنى الدقيق) ، يمكن أن تظهر في شكل ملكية خاصة من البداية . ويمكن أن يتم القيام بدور رئيس في تطور المؤسسات شبه البنكية الجديدة من جانب رأس مال اجنبي .

ويبدو تطور بنوك خاصة حقيقية ، خصوصا بنوك خاصة كبيرة ، اكثر صعوبة ، بالرغم من أن نشاطها يكون بوضوح أساسيا للاقتصاد السوقي الحديث . من الجانب الاخر ، يمكن توقع أن تقوم بنوك اجنبية بفتح فروع في بلدان اوروبا الشرقية ، وبالطبع ستكون هذه البنوك بنوكا خاصة حقيقية . ومن الممكن أنه قد يتم تحويل مؤسسة أو مؤسستين تؤديان أو تؤدي وظائف شبه بنكية ، سابقا كانت موجودة في ملكية الدولة ؛ إلى بنوك حقيقية . بالإضافة إلى هذه التطورات ، ستحدث خصخصة للبنوك التجارية المملوكة حاليا للدولة . وخصوصا في البداية ، فإن ذلك فقط سيعني بشكل محتمل ملكية خاصة جزئية وانخراطا اجنبيا بشكل رئيس .

لن تحدث كل خصخصة القطاع البنكي ، بالمعنى الواسع ، فورا . أنها ستستغرق وقتا معينا قبل أن تصبح الملكية الخاصة شكل الملكية السائد . وستلعب عوامل عديدة دورا في ذلك .

ويتمثل عائق في النقص في الاطلاع الواسع والخبرة والادوات التقنية الحديثة . ويتوجب على المرء أن يتذكر فقط أن هذه هي بلدان يتعين فيها أن ينتشر حتى الدفع بواسطة الشيك في اوساط السكان وفي التجارة والخدمات . ومثال آخر على التخلف هو أنه يتم استخدام التسليف للمستهلك بشكل متقطع فقط في هذه الاقتصاديات .

ومتطلب آخر للتطور هو خلق تشريع مطلوب أو ضروري ، والنجاح ، إلى جانب ذلك ، في بناء نسق حكومي للتنظيم الاجرائي (Regulation) والاشراف على القطاع البنكي . وسيكون من المرغوب فيه أن لا يكون تدخل الدولة بدرجة بحيث تعيق المبادرة الفردية ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن ترك القطاع لادواته الخاصة به .إن كلا من حماية المودعين والاستقرار المالي للبلد يتطلبان ضمانات قانونية وضمانات تأمين ورقابية .

لقد كان الموضوع حتى الآن هو خصخصة القطاع البنكي نفسه . لكن ، يرتبط هذا وبشكل وثيق بخصخصة اجزاء اخرى في الاقتصاد . وغالبا تتم الإشارة ، من جانب المتجادلين حول الموضوع ، إلى مثالي المانيا (المانيا الغربية سابقا) واليابان ، حيث توجد نسبة ضخمة من اسهم صناعية في ايدي بنوك كبيرة . وعلى هذه الأسس يتم تقديم التوصية التي مفادها أن قسما هاما من الحصص في المنشآت المملوكة للدولة ينبغي أن تكون بالفعل قد نقلت إلى البنوك الاوروبية الشرقية .

لن يتم تحقيق الكثير ، حسب رأيي ، إذا طبقت هذه الفكرة بشكل غير ناضج وبتهور ؛ ستكون غير فاعلة بشكل رئيس من منظور " المعيارين " a-1 و a-2 ، واللذين اعتبرهما الاكثر أهمية . لن تنتج مالكا حقيقيا مع مصلحة قوية في زيادة الفعالية . وهنالك حالات كثيرة حاليا حيث تكون منشآت كبيرة مملوكة للدولة تحقق خسائر ثقيلة ، مرتبطة ببنك كبير مملوك للدولة والذي قد يكون مالك حصص فيها وعادة يكون مقرضها الرئيس . وإذا كان ذلك هو الحال ، يشترك البنك والمنشأة مصلحة في رؤية أنه يتم اسعاف المنشأة ماليا ويتم الحفاظ عليها بشكل مصطنع . ويتمثل الخطر في أنه إذا كان البنك ، في ظل علاقات الملكية الحالية ، مالك حصص في شركات اسهم كبيرة ، فسيخفق في تطبيق " معايير " العمل التجاري بشكل واف بالمراد .

وخطر آخر هو أن البنوك المملوكة للدولة ستظل المؤسسات " المنظّمة سياسيا " التي كانت سابقا . وفي أي وقت ، ستعاملها الاحزاب الحاكمة باعتبارها الفناء الخلفي لها ، وتحاول أن تغرس أناسها في وظائف رئيسة . وهذا ايضا تحذير ضد الخطة لتحويل البنوك في حالتها الحالية إلى مالكي مصانع ، من خلال عمل هبة من جانب الدولة ، بالرغم من أن البنوك نفسها مملوكة من قبل الدولة .

ووجهة نظري هي أنه سوف يكون مرغوبا فيه في مرحلة لاحقة أن تتطور علاقات الملكية بالطريقة المحدّدة التي ذكرت للتو بالارتباط مع المثالين الالماني والياباني . وبقدر ما يزداد وزن أو أهمية الملكية الخاصة المحلية والاجنبية بين مالكي بنك أو مؤسسة شبه بنكية [14] ، فإنهم يستطيعون أن يصبحوا مالكين جزئيين لمنشآت غير مالية مملوكة للدولة سابقا . وبقدر ما يعمل بنك أو مؤسسة مالية شبه بنكية ، على أساس تجاري حقيقي ويكون مهيمنا عليه بملكية خاصة ، بقدر ما يمكن أن يكون اكثر توقعا بأن يلبي " المعيار " a-2 : أن يمارس سيطرة كاملة على المنشأة التي يملكها وأن يتخذ موقف مالك حقيقي . بكلمات اخرى ، بقدر ما تتقدم خصخصة القطاع البنكي كعملية عضوية ، كذلك ايضا وبنفس المعدل يمكن أن تنتقل إلى ملكية البنوك كل مجموعات الحصص وتشكيلات المقتنيات في منشآت شتى كانت سابقا مملوكة من جانب الدولة . مثلا ، يمكن أن تشكل مجموعات وتشكيلات كهذه جزءا من مساهمة رأسمال الدولة في مشاريع مشتركة (Joint Ventures) بشكل مؤقت مكونة في القطاع البنكي .

C-2 . صناديق التقاعد . اصبحت صناديق التقاعد أحد المالكين الرئيسين للحصص في الشركات في العديد من البلدان الرأسمالية المتطورة . والجدير بالذكر هنا هي بريطانيا ، حيث يوجد اكثر من نصف الحصص في ايدي نسق التقاعد [15] . ويوصي مشاركون كثيرون في جدل

الخصخصة بأن تتولى صناديق التقاعد في اوروبا الشرقية دور ملكية مماثل . وهكذا لا بد من مناقشة المشكلة بتفصيل اكثر قليلا .

لقد كان توفير اموال التقاعد مهمة الدولة في ظل النسق الاشتراكي . وكانت مساهمات التقاعد تدفع كضريبة وكانت اموال التقاعد من المطلوبات (Liabilities) في ميزانية الدولة . وحتى حيثما كان توفير التقاعد في ايدي مؤسسة مستقلة وحيث كان يتم بشكل اسمي التعامل مع مساهمات التقاعد كصندوق اموال مستقل ، كان عمليا يتم توظيف المال الفائض من جانب الدولة وكانت تغطي أي عجز ، وبالرغم من أن القيمة الحقيقية لاموال التقاعد كانت عادة منخفضة تماما، ويتم تخفيضها إلى حد ابعد بتأثيرات التضخم ، كان المبلغ أو المجموع الاسمي مضمونا بالقانون . ولم يعمل أي نسق تقاعد لامركزي آخر في الاقتصاد الاشتراكي .

وطرح تعديل راديكالي فيما يتعلق بنسق التقاعد على الاجندة خلال الانتقال ما بعد الاشتراكي ، ولكن يتعين ، بالرغم من ذلك ، تطوير الاشكال النهائية التي ستتخذها في بلدان اوروبية شرقية كثيرة . وليست انساق التقاعد في البلدان الرأسمالية المتطورة موحّدة في أية حالة، ولم ينبثق أي اجماع ، في اوروبا الشرقية ، بخصوص أي نمط غربي سيتم اتباعه .

وعاجلا أو اجلا ينبثق نسق مزيج . أحد اقسامه هو مخطط دولة مع مهمة ضمان تقاعد على مستوى الكفاف ، على الأقل ، لاولئك المؤهلين له . وبالطبع ، يمكن وضع تقاعد مضمون من جانب الدولة اعلى من هذا المستوى الادنى بالقانون ، ولكن لا بد من انجاز ذلك فقط بالاعتراف بأن المصدر المالي الأخير هو فرض الضرائب ، أو مساهمات ضمان اجتماعي يتم جمعها بنفس الطريقة مثل الضرائب .

ويكون القسم الاخر من نسق التقاعد خصوصيا في طبيعته ، ويكون مصدره الرئيس للتمويل هو دفع مساهمات طوعية . ويتم تقاسم تكاليفها بين العاملين ومستخدِمي العاملين وفقا لشروط قانونية ولعقود العمل . وتكون شبكة اموال أو صناديق التقاعد لامركزية ، ويمكن أن تشارك فيها منظمات لا تسعى إلى الارباح ، والتي تكون مهمتها الوحيدة هي تزويد اعضائها باموال تقاعد ، وشركات تأمين متوجهة إلى الارباح ، والتي تأخذ على عاتقها دفع مبالغ سنوية مدى العمر تشبه التقاعد .

ويستند عائد ونفقة القسم الحكومي إلى شروط قانونية الزامية . وفي الجانب الاخر ، تكون العضوية في القسم الخصوصي طوعية . يكون العاملون ومستخدِمو العاملين احرارا لتقرير الاشتراك أو عدم الاشتراك . وفي حالة نسق تقاعد لامركزي متطور ، يستطيع كل عامل أو موظف أو مستخدِم عاملين أن يختار بين انواع مختلفة من مخططات تقاعد خصوصية .

ولا توجد طريقة للقول بشكل مسبق ما الذي سيكون عليه بالضبط نسق التقاعد في اوروبا الشرقية، ولكن يبدو أنه واقعي تماما افتراض أنه سيشبه النسق الذي تم وصفه للتو . وواضح ايضا أن الانتقال إلى نسق مزيج (يحتوي على قسم خصوصي) يمكن فقط أن يكون تدريجيا ، نظرا لأن نقطة البداية تختلف بين الاجيال . إن اولئك الذين يوجدون على التقاعد أو يدنون من عمر التقاعد لا يملكون خيارا ؛ لا بد من تزويدهم بتقاعد مضمون . وبقدر ما يكون العمر المتوقع للافراد اطول ، بقدر ما يكون ممكنا اكثر ، في هذا الجانب ايضا ، بلوغ تزويدهم بحرية الاختيار . يمكن أن يقرروا على مسؤوليتهم ما إذا كانوا سيكرسون ام لا قسما من ادخاراتهم لمخطط تقاعد خصوصي معين أو لاخر . ومن الواضح أنه سيمضي وقت طويل قبل أن ينشأ ويتطور قطاع الصندوق التقاعدي اللامركزي والمسؤول والناضج . وهذا ينتمي ايضا إلى نمط العملية التي اطلقت عليها اسم التطور العضوي (Organic development) .

ودعونا الآن نتحول إلى مسألة الحصص أو الاسهم . تقوم صناديق تقاعد خصوصية كثيرة، في الغرب ، باستثمار رأس المال المتراكم من المساهمات في اسهم واوراق مالية اخرى [16] . وتوظف الصناديق مدراء متخصصين أو مهنيين يحاولون بناء تشكيلات أو محافظ الاستثمار الاكثر ملائمة ، مولين انتباها عن كثب لمصالح اعضائها . وبالرغم من أنها قادرة على السيطرة على كل المشتريات والمبيعات لهذه الثروة الضخمة ، فإنها تستطيع أن تؤكد تأثيرها بشكل غير مباشر فقط بواسطة شراء اوراق مالية معينة وبيع اخرى . وتؤثر صفقاتها في اسعار السوق والتي تنعكس بالتالي في تقييم الشركات . وهذا الأمر يملك في نهاية المطاف تأثيرا انضباطيا على مدراء الشركات ، بما أن هبوطا حادا في تقييم شركتهم يسلط ضوءا سيئا عليهم ، في حين أن ارتفاعا واضحا في التقييم يكون دليلا ، ذا دقة متفاوتة ، على نجاحهم . وفي كل الحالات ، فإن هذا النوع من الملكية يلبي بشكل جزئي فقط " المعيار " a-2 : توفير حافز لمدراء الشركة وسيطرة فاعلة عليهم .

وبالبدء من فرضيات القيمة المطروحة في الفصل الاول ، فإن الاستنتاجات بالعلاقة بالخصخصة واضحة : يستحق الأمر استهداف تحويل صناديق التقاعد اللامركزي إلى حملة اسهم. ليست هنالك حاجة إلى الاعتماد كليا على القسم المستثمر من مساهماتها المتراكمة في اسهم في زمن مستقبلي معين . يمكن مساعدة تأسيس صناديق تقاعد خصوصية لا تسعى وراء الربح ، في المقام الاول ، إن تم تخصيص حافظة استثمار في اوراق مالية من اسهم مملوكة للدولة سابقا لكل واحد منها كعنصر مكون من رأسمالها الاصلي . ويمكن أن يكون التحويل

حتى مجانيا ، نظرا لأن هنالك ما يقابله بشكل ضمني : إنها تضطلع ببعض التزامات التقاعد والتي كانت حتى اليوم تتحملها ميزانية الدولة .

وبالطبع ، يكون التشريع ضروريا لوضع الشروط المتعلقة بتحويلات كهذه . ولا بد من العناية لتوفيرها مع محافظ من اسهم يمكن توقع أن تكون لها مردودات ايجابية . وبخلاف ذلك ، ستكون الصفقة احتيالا ، نظرا لأن اولئك الذين يعانون سيكونون متلقي التقاعد الذين تتضمن توقعاتهم بخصوص التقاعد المردود المأمول من مقتنيات صناديق التقاعد من الاسهم .

ايضا ، لا بد من جعل الفرق بين اموال التقاعد المتأتية من الدولة واموال التقاعد المتأتية من القسم الخصوصي ، واضحا للاعضاء الطوعيين في انساق التقاعد اللامركزي . وهنالك درجة من الانكشاف في كل حالة . يكون متلقو التقاعد في القسم الدولتي تحت رحمة اولئك الذين يستنبطون ويطبقون التشريع بخصوص شروط توفير التقاعد ، في حين يكون متلقو التقاعد في القسم الخاص ، عرضة لتقلبات سوق الاوراق المالية ولدرجة نجاح مدراء صندوق التقاعد الخصوصي في إدارة اوراقه المالية .

وايضا ، تبين فرضيات القيمة ما هي الخطط التي يتوجب رفضها . ويطرح على بساط البحث فكرة أن نسق التقاعد الحكومي يتوجب أن يتلقى اسهما قبل أن تحدث أية خصخصة أو لامركزية لنسق التقاعد . في هنغاريا ، مثلا ، بدأ التحويل فعليا . وهذه في رأيي ، خطوة زائفة لا يمكن توقع أية فائدة منها . إن النسق الحكومي للتقاعد هو فرع من بيروقراطية الدولة ، ويتوجب أن يكون هكذا . ولكن إذا كانت وظيفته هي تقديم تقاعد مضمون بالقانون ، فيتوجب أن لا تكون مصادر دخله معرضة لتقلبات سوق الاسهم أو الميول ذات الحظ السعيد أو غير السعيد في ارباح الشركات .

C-3 . شركات التأمين . هنا ، فإن الوضع مماثل إلى حد بعيد لحالة نسق التقاعد ، وبذلك بالامكان استنباط الاستنتاجات مباشرة بالاشارة إلى النقطة السابقة .

ما دامت شركات التأمين كبيرة ، مؤسسات تتسم باحتكار القلة مملوكة بشكل حصري من جانب الدولة ، فإنه اجراء زائف أن يتم تحويل اسهم إليها . وتكون النتيجة فقط شكلا آخر من "الملكية البينية" التي جرت مناقشتها سابقا ، نظرا لأن مؤسسة مملوكة للدولة تصبح مالكة مؤسسة اخرى مملوكة للدولة .

إن الفرضيات القيمية التي طرحتها تقترح أنه جدير تقديم دعم لخصخصة جزئية لنسق التأمين . وقد يشتمل النسق على قسمين : خصوصي وحكومي يعملان جنبا إلى جنب ، ويشتمل الاخير على مؤمّنين يسعون وراء الارباح واخرين لا يسعون وراءها . ويتوجب تشجيع شركات

التأمين الخاصة على استثمار بعض رأسمالها المتراكم في اسهم . ومع ضمانات قانونية ملائمة واشراف ملائم ، بامكان الدولة نقل محافظ اسهم إلى اطراف مؤتمنين خصوصيين لا يسعون وراء الربح، حتى مجانا ، كطريقة لتشجيع تأسيسها واندماجها . ومجددا هذا نوع من تحويل الملكية حيث يوجد ما يقابله بشكل ضمني : إن قطاع التأمين الخاص الذي ينبثق بعملية تطور عضوي ، يستطيع بشكل ثابت أن يضطلع ببعض التزامات نسق التأمين المضمون الحكومي [17].

4-C . المؤسسات الثقافية ، الجمعيات والمنظمات الخيرية ، الكنائس . تحتوي هذه القائمة على نوع المؤسسات التي ، في اقتصاد متطور ، يمكن أن تستثمر بعض ادخاراتها المتراكمة في اسهم أو في اوراق مالية اخرى . وبدون شك سينطبق نفس الشيء في اوروبا الشرقية . وبقدر ما تكون الروابط التي تربط قادة مؤسسة كهذه بالمؤسسة نفسها بقدر ما تكون تقاليدها اقوى ، وبقدر ما تكون المسؤولية التي يشعرون بها نحو أداء وظائفها ووضعها المالي ، بقدر ما يمكن الاعتماد أو التعويل عليهم ليكونوا امناء جيدين على الثروة الموضوعة في مسؤوليتهم . ولكي يحدث ذلك ، لا بد أن تجد مؤسسات كهذه مدراء ماليين يستطيعون أداء مهمة إدارة اوراقها المالية بشكل مهني .

هنا ، مجددا ، يكون لدينا مجموعة من المشترين المحتملين لملكية الدولة : يمكن توقع أن تشتري هذه المؤسسات اسهما . ولكن يمكن تسريع العملية ايضا . ولا تقدم فرضياتي القيمية أية حجة أو مجادلة ضد مؤسسات كهذه تتلقى محافظ اسهم حتى مجانا . وتتمثل المتطلبات الوحيدة في ضمانات تشريعية ورقابية مناسبة . ولا بد ، بالطبع ، أن يتحقق المرء من وجود الشروط الاجتماعية الحيوية لضمان أن المؤسسة التي تتلقى هبة ملكية دولة ستكون فعليا أمينة أو حارسة عليها ، نظرا لأن مصالح المؤسسات التي يديرونها تكون في وجدانهم .

5-C . الحكومات المحلية . من المرجح أن يتم تحويل بعض ثروة الدولة التي كانت تدار سابقا مركزيا إلى ايدي سلطات حكومية محلية . وهذا ميل ضروري ومرغوب فيه ، لأنه يشجع اضفاء طابع لامركزي على السلطة أو القوة ، إلا انه ، وبشكل واضح ، لا يعني الخصخصة . يشكل المجلس البلدي جزءا من الدولة ، وهكذا مرة اخرى ، تنقل الملكية من يد إلى يد اخرى للدولة . ومن الجدير ذكر ذلك ، لأنه في الجدل يتم خلط الحالات المشمولة بـ 1-C إلى 4-C ، والتي يمكن فعليا أن تتضمن الخصخصة ، مع الحالة 5-C ، والتي هي مجرد اضفاء طابع لامركزي داخل إطار الدولة وليست خصخصة اطلاقا [18] .

وبالوصول إلى نهاية المناقشة لاشكال مؤسسية للملكية ، يترتب طرح ملاحظات عامة اخرى . إنه امر غير مستحسن أن تخلق فورا كل الاشكال المؤسسية لملكية خاصة حقا بطريقة

بيروقراطية ، بمرسوم دولة . وبالاضافة إلى كونها غير مفيدة ، لا تكون عادة ممكنة في أية حالة . ستنبثق مؤسسات كهذه من خلال عمليات تطور تدريجي . وتعتمد سرعة تطورها على عوامل عديدة ، مثلا على نزوع رأس المال الاجنبي والمحلي إلى الاستثمار فيها (1-C , 3-C) وعلى توفر طاقم مهني محلي واجنبي قادر على إدارة محافظ اسهم مؤسسية (1-C , 2-C , 3-C , and 4-C) . بيد أنها تعتمد ايضا على نشاطات مشرّعي الدولة وجهاز الدولة التنفيذي : على بأية سرعة تتطور الاطر القانونية الصحيحة والمؤسسات الرقابية المناسبة، وإلى أي مدى تبدي البيروقراطية روح المبادرة في ايجاد المؤسسات الجديدة المطلوبة، وأخيرا إلى أي مدى يكون هنالك تحويل مجاني لملكية دولة بهدف خلق رأس المال الأولي للمنظمات التي تخدم باعتبارها مالكين مؤسسيين .

D . ***حملة اسهم مجهولو الاسماء*** . يتم لعب دور هام في الرأسمالية المعاصرة الناضجة من جانب حملة الاسهم غفل الاسماء والذين انفسهم لا يملكون رأسمالا كافيا لجعل انفسهم مسموعي الكلمة مباشرة في الاجتماع العام لشركة اسهم ، ولكنهم قادرون على ابداء رأيهم بشراء أو بيع اسهم . إذا لم يكن لديهم ثقة كافية في الربحية المستقبلية لمنشأة بالمقارنة مع ربحية استثمارات بديلة ، يقومون ببيع اسهمهم ، أو في الحالة العكسية يشترون اسهما . ومن ثم يمارس الميل في الطلب والعرض على الاسهم وفي اسعارها ، تأثيرا غير مباشر على حملة الاسهم الرئيسين الممثلين في الاجتماع العام وعلى إدارة الشركة معا . وينطبق هذا التأثير غير المباشر من خلال شبكة واسعة من الوسطاء : سوق الاسهم ، السماسرة ، والبنوك ومؤسسات مالية اخرى تتعامل بشراء وببيع الاسهم .

وتشرع هذه المؤسسات للملكية في الظهور في اقتصاديات اوروبا الشرقية ايضا . وتعمل حاليا اسواق اسهم في عواصم بلدان قليلة ، وتصدر تقارير عن اجمالي الحركة أو الصفقات والاسعار اليومية للاسهم المتاجر بها علنا . إلا أن ذلك كله ما زال في المرحلة الاولى من نموه. ويستغرق الأمر زمنا قبل أن يصبح هذا الشكل للملكية ، إلى جانب السوقين الرئيس والثانوي للاوراق المالية ، واسع الانتشار بعملية تطور عضوي . وتكون مطلوبة اشياء كثيرة عظيمة لحدوث ذلك : الاطلاع الواسع والروتين ، الثقة ، جسم ضخم من طاقم عاملين يتسمون بالكفاءة ، الاجراءات المنظّمة القانونية المناسبة ، الاشراف الحكومي الفاعل ، وغير ذلك .

دعونا نلقي نظرة إلى المستقبل البعيد بصورة اكبر . يمكن أن يتوقع المرء أن يتطور دور الشركات الاسهمية وتوزيع ملكيتها في اتجاه مماثل للاتجاه في البلدان الرأسمالية المتطورة . وهكذا ما هي الصفات المميزة للوضع هناك ؟

في مجموعة من البلدان الاوروبية حيث يعمل الاقتصاد السوقي الرأسمالي باستمرار ، بدون المقاطعة أو الاعاقة من جانب النسق الاشتراكي ، فإن جزءا فقط من الثروة الانتاجية الاجمالية يعمل في قطاع الشركات ، المؤلف من شركات اسهم ، وفقط نسبة من قطاع الشركات تكون مفسّرة بشركات تتم المتاجرة علنا باسهمها [19] . وهذه النسبة هي اصغر في القارة الاوروبية مما في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة .

إن بعض الناس مستعدون بشكل طوعي لاستثمار ادخاراتهم في اسهم . إلا أن أخرين لن يتقبلوا المخاطرة المصاحبة ويفضلون انواعا اخرى من الاستثمار . في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، بينت لجنة Securities Exchange Commission أن 87 % من السكان في المستوى المنخفض بصورة اكبر لتوزيع الدخل يملكون فقط 1% من الاسهم ، في حين أن اولئك الذين في فئات دخل اعلى يملكون 99% . وداخل هذه المجموعة ، يملك الـ 1% الاغنى ما يعادل 80% من الاسهم ، والاغنى جدا الذين يمثلون 0.1% يملكون 40% من الاسهم [20] .

وهكذا ، فإن الرأسمالية الفعلية ليست " رأسمالية الشعب " . وفي ضوء الارقام الامريكية ، يبدو أنها فكرة غريبة أن يتم تحويل كل المواطنين إلى مالكي اسهم بين عشية وضحاها بواسطة توزيع مجاني للاسهم . وباستعمال ، مجددا ، اللغة الاصطلاحية لـ Hayek ، فإن هذه فكرة "بنائية" ، زائفة ، وغير أصيلة ، ولذلك فإنها مناقضة تماما للتطور الحقيقي للرأسمالية . ولا اعتقد أن كل السكان يملكون رغبة داخلية أو جوهرية في أن يملكوا قطعة صغيرة من رأسمال سهمي. ايضا ، هنالك خطر مفاده عدم وجود أو غياب المؤسسات وهيئة العاملين الصادقة والخبيرة والمشرف عليها بشكل ملائم والمطلوبة للسوق الرئيسة والثانوية للاسهم لمثل هذا المدى العملاق[21] .

ومن جانبي ، استطيع فقط توقع أن تتأتى منفعة واحدة من حملات توزيع جماهيرية للاسهم، وهذه الفائدة هي تخفيض كبير جدا في نسبة ملكية الدولة . وهذا يمكن أن يسهل توسيع المجموعة السائدة داخل شركة اسهم ، نظرا لأنها لن تواجه ملكية دولة سائدة . ولا يتوجب التقليل من أهمية هذه الميزة بحد ذاتها ، إلا أن المرء لا يستطيع توقع الكثير منها ايضا . إن ملكية اسهم أو توزيع كوبونات لكل مواطن لن تفعل سوى القليل لتعزيز الغايتين اللتين قمت بالتشديد عليهما بشكل خاص في الفصل عن " معايير " القيمة : نشوء وتطوير فئة واسعة من المبادرين وأناس العمل التجاري (الهدف a-1) ، وتقوية الحافز نحو الفعالية (الهدف a-2) . وفي الوقت نفسه ، اخشى أنه ستكون هنالك تأثيرات سلبية فيما يتعلق " بالمعايير " الاقتصادية الاخرى . تخسر خزينة الدولة ، التي تعاني من ضائقة مالية في أية حالة ، الدخل المحتمل من مبيعات ("المعيار"

C-2) . إن بعض متلقي الهبة يتنازلون بسرعة عن اسهمهم أو كوبوناتهم ويظهروا في سوق المستهلكين مع المردودات ، وهو الأمر الذي يزيد من الضغط التضخمي ("المعيار" d-2) . وفي كل الاحوال ، فإن هذه هي مفاضلة يتم فيها معارضة مزايا تسريع الخصخصة بعيوب تستحق الاخذ بعين الاعتبار بشكل جدي .

ويبدو أنه لن يكون هنالك توزيع عام مجاني للاسهم أو الكوبونات في المانيا الشرقية أو هنغاريا ، إلا أن تحقيق افكار كهذه متقدم إلى حد بعيد تماما في بولندا وتشيكوسلوفاكيا . ويمكن أن تدحض التجربة التشكيك المعبر عنه اعلاه ، وأنا في هذه الحالة مستعد لمراجعة أو لاعادة فحص موقفي .

وكما ذكرت سابقا ، فإن التبريرات المطروحة لصالح مخططات توزّع اسهما أو كوبونات على كل المواطنين مجانا ؛ إن هذه التبريرات تتضمن مجادلات مبنية على اخلاق توزيعية ايضا: يعتبر ذلك بداية للرأسمالية الجديدة المنصفة والتي توفر فرصا متساوية (الهدف c-4) . ولقد سبق وأن طرحت بعض مجادلاتي المضادة . وأود الآن أن أضيف ملاحظة إضافية بعد اجراء مسح لاشكال مؤسسية للملكية . إن اولئك الذين يريدون حقا أن يحسّنوا مساواة الفرص ويصادقوا على توزيع ملكية دولة مجانا ، يتوجب أن يلحوا على منح اسهم ، تغل ارباحا فعليا ، للاعمال الخيرية ولمعاهد صحية وتعليمية ومنظمات توفر منحا دراسية ولمؤسسات اخرى مماثلة مستقلة وغير تابعة للدولة . وهذا من المتوقع أن يساعد فعليا في تحسين موقف اولئك المرهقين في اسفل سلم التوزيع للدخل وللثروة ، ومن المتوقع أن يفعل ذلك بشكل اكثر فاعلية من اعطاء اسهم أو كوبونات للغني وللفقير على حد سواء .

وعند هذه النقطة ، يجدر اجمال رأيي بشكل موجز بخصوص التوزيع المجاني ، والذي تمت ملامسته في نقاط عديدة في هذه الدراسة . هنالك ، في رأيي ، حجة لصالح تحويل مجاني لجزء من الثروة التي كانت سابقا مملوكة من جانب الدولة إلى مالكين خصوصيين . ويمكن شمول ما يلي من بينهم : مؤسسات التأمين والتقاعد الخاصة غير الساعية وراء الارباح ، مؤسسات ثقافية وتعليمية ، تجمعات خيرية ، وكنائس . وفعليا ، يتضمن ، ايضا ، السعر المخصوم لاسهم مشتراة من قبل عاملين على عنصر هبة . ويتوجب القيام بهذه التحويلات فقط تحت شروط محدَّدة . (لقد ذكرت الشروط في هذه الدراسة) . ولا أرى مسوغا لأي توزيع للهبات يتجاوز نطاق ذلك [22] .

IV الملكية المحلية والاجنبية

إن السؤال المثار فيما يتصل بكل اشكال الملكية والمؤسسات المناقشة حتى الآن ، هو بخصوص ما إذا كان المالك محليا أو اجنبيا . ودعوني اولا أن اطرح وجهتي نظر متطرفتين . احداهما هي موقف تعصب وطني وخوف وكراهية من كل ما هو اجنبي ، يتسم بضيق الافق ، والذي يريد انصاره استبعاد كل المستوردات الاجنبية من رأس المال التي ينظر إليها باعتبارها تهديدا للاستقلال الوطني والطابع الوطني الخاص للاقتصاد المنبثق .

وحسب رأيي ، يلحق هذا الموقف اذى جديا . لاوروبا الشرقية حاجة ضخمة إلى دعم اجنبي في كل الاشكال . ومن المهم بشكل خاص أن يكون هنالك استثمار اجنبي مباشر في كل قطاعات الاقتصاد ، ولكن على الاكثر في القطاع المالي . ويكون مرغوبا فيه أن يشارك رأس مال اجنبي في شراء المنشآت المملوكة للدولة قبل ذلك . وحيثما يتم شراء الملكية من جانب منشأة اجنبية جادة ، فإنها تدخل كمالك حقيقي ، ملبية متطلبات المعيار a-2 والذي مفاده أنه يتوجب أن يكون هنالك حافز نحو الفعالية وسيطرة كاملة على الادارة .

وايضا لا اتفق مع وجهة النظر المتطرفة الاخرى : الموقف الذي مفاده أن نسبة رأس المال الاجنبي في أي قطاع هي امر غير هام تماما . يشتمل الاقتصاد على اعمال يكون مناسبا الاحتفاظ بها في ايدي وطنية ، نظرا لأنها لا غنى عنها للسيادة . ويجدر ضمان ، من خلال سياسة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب ، أن لا يكون مصدر كل استثمار رأس المال من الخارج ممركزا في بلد واحد ، ولكن موزّعا بين بلدان شتى . وهذا يمنح البلد المتلقي فرصة أو مجالا اكبر للمناورة وبذلك يعزّز استقلاله . بالإضافة إلى هذه الاعتبارات ، هنالك حاجة إلى أن يشارك مواطنو البلد في تشكيل طبقة اعمال تجارية كبيرة ، بما أن ذلك سيقوي القاعدة المحلية لاقتصاد السوق المؤسس على الملكية الخاصة . ومن بين متطلبات " المعيار " a-1 ، أي تحويل المجتمع في اتجاه ***البرجزة*** ، أنه يتوجب أن تضرب الرأسمالية جذورا في التربة المحلية أساسا .

V سرعة أو معدل تقدم الخصخصة

يتم سؤال اولئك الذين يشاركون في المجادلات بخصوص الخصخصة ، وبشكل متكرر ، ما إذا كانوا يوصون بخصخصة سريعة أو بطيئة . واعتقد أن السؤال معبر عنه بالطريقة الخطأ . من غير المتوقع أن يدعو أي انسان نفسه بمدافع عن البطء . وإذا امكن أن اضيف هنا تعليقا ذاتيا ، فإنني نفسي انزعج بشكل خاص إذا دعاني الناس بمدافع عن خصخصة بطيئة .

وما يتوجب أن يكون الجدل حوله يتمثل ليس في السرعة وانما في اختيار القيم ، والدور المخصص للدولة ، وتقدير أهمية الاشكال المختلفة للملكية وانماط المالك . وما أن يتخذ أي شخص موقفا بخصوص هذه المسائل موضوع النقاش ، فإن السرعة التي سيتم توقعها تظهر ***كنتيجة*** لذلك القرار .

وأود أن اعلن أنني اؤمن بعملية خصخصة تمضي باسرع ما يمكن . ولكن ، لا اعتقد أنه يمكن تسريعها بواسطة حيلة مصطنعة معينة . لا اعتقد أن إيجاد شكل تنظيمي ملائم معين بالاضافة إلى عدوانية بيروقراطية في التنفيذ هما شرطان كافيان لخصخصة سريعة .

وحسب رأيي ، فإن القضية الأساسية ليست السرعة التي يتم بها تحويل الملكية ، التي كانت حتى الآن مملوكة للدولة ، إلى ايدي خاصة . إن الأمر الاكثر أهمية هو السرعة التي ينمو بها القطاع الخاص ، (i) في شكل منشآت مؤسسة حديثا ، أو (ii) من خلال تحويل ثروة الدولة ، أو بواسطة توليفات من هذين الشكلين كليهما .

ومن السهل فحص الحساب التالي . دعونا نفترض أنه في بداية عملية الخصخصة أن قطاع الدولة يفسر أو مسؤول عن 75 % من GDP الحقيقي والقطاع الخاص عن 25 % [23] . بعدئذ يرتفع الإنتاج من جانب القطاع الخاص بـ 25 % سنويا ويهبط الانتاج بواسطة قطاع الدولة بـ 10 % سنويا . في ظل هذه الشروط ، سوف يسود القطاع الخاص في الانتاج في نهاية السنة الرابعة . إن الخصخصة بالمعنى الاوسع تعتمد على الفرق في السرعة بين العمليتين ، وقبل أي شيء حيوية القطاع الخاص ، وليس على بأية براعة يمكن إيجاد طريقة لتحويل حصص مملوكة للدولة إلى ايدي خاصة [24] .

هنالك اسباب للتفاؤل هنا بذلك . في نهاية المطاف لا يتم تحديد مسار الخصخصة بالحكمة أو بالغباء ، أو بقوة أو ضعف حكومات اوروبا الشرقية ، أو بقوى المعارضة ، أو بحكومات اجنبية ، أو بمنظمات دولية ، أو بمستشارين في الوطن أو في الخارج . على الاكثر ، إن ذلك يمكن أن يبطئ أو يسرع الاحداث . إن العملية موجّهة بقوة داخلية غير قابلة للمقاومة : الدافع المتأصل للمالكين الخصوصيين الحاليين والمستقبليين .

5 الانتقال ما بعد الاشتراكي والدولة : تأملات في ضوء المشكلات المالية الهنغارية [1]

أتناول هنا مشكلة واحدة فقط من المشكلات الكثيرة جدا التي تنشأ خلال تحول البلدان ما بعد الاشتراكية : دور الدولة في الاقتصاد . وتبنى معالجتي على خبرات هنغاريا ، ولكن اعتقد أن المشكلات التي أناقشها هي عامة تماما وستنشأ عاجلا ام اجلا في كل البلدان ما بعد الاشتراكية ، بالرغم من أنها يمكن أن تتباين في الشدة والشكل . وبالرغم من أن توضيحاتي مستمدة من هنغاريا ، لا يقصد من الدراسة أن تقدم مسحا عاما للاقتصاد الهنغاري . إن سمة واحدة ربما تكون جديرة بالذكر : في حين أن بلدانا عديدة في المنطقة تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة وربما تكون مهدَّدة بفوضى (Chaos) ، يحدث الانتقال في هنغاريا في ظل ظروف أو شروط منظَّمة جيدا ، وهنالك علامات تطور اقتصادي واعد .

I الاقتراحات في كتابات غربية

بالطبع ، إن الرحلة الاولى التي يرغب الاقتصاديون الأكاديميون ، مثلنا ، في القيام بها في البحث عن ارشاد ، هي إلى المكتبة ، حيث بالتأكيد تتوفر الكتابات عن تقسيم العمل بين الدولة والسوق بغزارة ، حتى بشكل مربك .

ينزع اقتصاديون كثيرون في منطقة ما بعد الاشتراكية ، الذين يشعرون بالاحباط نحو التخطيط المركزي ، إلى الاعجاب بشكل غير انتقادي واسطوري بالسوق . وأحد العلاجات الفاعلة لهذا الاعتلال يتمثل في قراءة الكتابات عن نواقص آلية السوق . إنها تثبت بشكل مقنع وجود مشكلات أساسية عديدة والتي لا تملك السوق لوحدها حلا معقولا لها : على سبيل المثال ، الحفاظ على التوازن الكلي للاقتصاد ، وضمان توزيع منصف للدخل ، وتفسير تأثير الوفورات الخارجية ، توفير أو عرض كمية ملائمة من المنتوجات العامة ، وتقييد قوة الاحتكارات

(Monopolies) . ويقترح الكتّاب أنه حيثما يظهر اخفاق السوق يتوجب على الدولة أن تتدخل [2] .

وهنالك اتجاه آخر في الادبيات الغربية ، بالرغم من ذلك ، والذي يبين بشكل مقنع كيف أن الفعل السياسي والسياسيين والبيروقراطيين ، وربما حتى بشكل اكثر أهمية من السوق ؛ يمكن أن يخفقوا في تنسيق الاقتصاد . وقد حث هذا الشك الذي اعلنته منذ زمن بعيد المدرسة النمساوية والذي اعيدت صياغته في مجادلات نظرية الخيار العام ؛ لقد حث هذا الشك علماء الاقتصاد لاعادة فحص المشكلة [3] . هل يقصد اولئك الذين يتدخلون في الاقتصاد باسم الدولة خدمة المصلحة العامة فقط ؟ وهذا السؤال يثير تعاطف اولئك الذين عاشوا في ظل النسق الاشتراكي . وامر ذو صلة بالمثل هو التحليل الحاسم بالنسبة لدولة الرفاه لفرض مستوى عال من إعادة توزيع توهن الحافز للاستثمار وللتجديد أو الابتكار وللانخراط أو القيام بمشاريع صعبة تحتاج إلى الشجاعة وحب المغامرة [4] .

لكن ، حين يخرج الاقتصادي الاوروبي الشرقي من المكتبة ، يصيبه الاضطراب ؛ يود أن يعتمد على الادبيات المتخصصة ، ولكن يبدو للوهلة الاولى أنها تعطيه اتجاهات متنازعة بشكل قوي . ما الذي يتوجب عليه أن يكافح من اجله في نهاية المطاف : دولة اكثر أو اقل نشاطا ؟

ويمكن احتواء هذا الارتباك إلى حد معين بدراسة الادبيات بشكل اشمل . ودائما تكون الاقتراحات المعيارية التي يترتب استنباطها من الادبيات النظرية ***مشروطة*** . ويتم الاعلان عن الشروط التي تنطبق في ظلها المجادلات إما بشكل صريح أو ضمني . إن أي خبير غربي يعطي نصيحة لاقتصاد ما بعد اشتراكي أو أي اقتصادي في بلد ما بعد اشتراكي يستخدم ادبيات غربية عندما يصل إلى موقفه ، من واجبه توضيح هذه المسلمات بشكل حريص قبل الاستشهاد بكتابات اقتصادية غربية " مرجعية " . ودعوني اذكر فقط مسلمتين نموذجيتين .

1 . تشير الادبيات المستشهد بها إلى سوق ناضجة ودولة ديمقراطية مستقرة ومترسخة وذات جذور عميقة تعمل في البلدان الرأسمالية المتقدمة في زمننا . إن المشكلة هي أن السوق والدولة ، في هنغاريا والبلدان ما بعد الاشتراكية الاخرى ، تختلفان عن هذا الوضع بعدة وجوه : ما زال القطاع الخاص غير ناضج ، والمؤسسات الديمقراطية ضعيفة وغير متطورة بالكامل حتى الآن .

2 . تعيِّن الادبيات ادوارا للدولة وللسوق مفترضة نسقا رأسماليا بمؤسسات تتغير ببطء أو دائمة وتنشط في ظل قواعد سلوك قوية . بالمقابل ، يوجد النسق ما بعد الاشتراكي في وسط تحول ثوري : تختفي مؤسسات بسرعة فائقة ، واخرى تأخذ في الظهور لا غير ، ويتغير النسق

القانوني بمعدل سريع جدا بمقاييس تاريخية ، ويستمر سلوك كل لاعب ، في الاقتصاد ، في التغير بناء على ذلك . وبذلك ، يكون مطلوبا نوع خاص من التحليل الديناميكي .

II المجالان الحكومي والسياسي في هنغاريا ما بعد الاشتراكية

دعوني أصف بشكل موجز ، باسلوب تلغرافي تقريبا ، السمات المميزة للمجال السياسي والحكومي في هنغاريا حاليا [5] . ولا أقدم وصفا مماثلا للحالة الحالية للسوق هنا ، نظرا لان ذلك سيظهر في الجزء اللاحق من هذه الدراسة .

بالرغم من أن اجراء للتحرر السياسي بدأ بشكل ابكر ، فإن نقطة الانعطاف في هنغاريا ظهرت في 1990-1989 . انتهى احتكار الحزب الشيوعي للحكومة ، وبانت احزاب اخرى حرة في أن تنظّم ، واجريت انتخابات حرة للمرة الاولى في 43 سنة . وتشكلت حكومة باغلبية برلمانية . وتم بهذا التغير الراديكالي إزالة ، في بنية السلطة ، العائق الرئيس في وجه تطور اقتصاد السوق ، الهيمنة السياسية للحزب الشيوعي الذي اضعف أو سعى إلى اضعاف الرأسمالية.

لقد كانت الهيئة التشريعية والادارة التنفيذية والقضاء مستقلين شكليا في ظل النسق الاشتراكي. بالواقع ، كان يتم اختيار كل الرسميين العموميين ، لاشغال كل المناصب في كل فرع، من جانب الحزب الشيوعي الذي كان يوجِّه نشاطاتهم . وبات استقلال فروع سلطة الدولة ممأسسا بعد نقطة الانعطاف السياسي فقط .

إن البرلمان الآن يسيطر على دوره الجديد . لقد تطورت القواعد ، التي لا تعد ولا تحصى، المطلوبة لدولة مؤسسية ، في الديمقراطيات المتطورة عبر فترة تاريخية طويلة ، في حين يتم في هنغاريا صياغة القوانين الاكثر أساسية بسرعة قسرية أو اضطرارية . إن البطء والتأخير الثابت اللذين تصوغ بهما الحكومة التشريعات والمعدل الذي يستطيع به البرلمان أن يدير بنجاح مسؤوليته التشريعية الثقيلة ؛ إن ذلك من العوائق المزعجة أو المسبِّبة للمعاناة في التقدم نحو اقتصاد سوق حديث . إن معظم اعضاء البرلمان هم من المبتدئين : لا يملكون الوقت الكافي أو طاقم عاملين كبير بشكل كاف من الخبراء والمستشارين للقيام بدراسة شاملة لمشاريع القوانين، ناهيكم عن تقديم اقتراحات تشريعية خاصة بهم . لذلك ، لا يمكن فعليا قول أن البرلمان يقوم بالاشراف عن كثب على عمل الادارة . وايضا ، إن المحاكم غير ذات خبرة في فرض أو تنفيذ القانون والنظام فيما يتعلق باقتصاد سوق .

قبل حلول نقطة الانعطاف السياسي ، كانت القوى المعادية للشيوعية موحَّدة في وجه العدو المشترك . وحلت مصادمات سياسية قاسية بين الاحزاب الحاكمة والمعارضة وحتى داخل التحالف الحكومي ، محل هذا التعاون بينها . وليس هنالك ما هو مفاجئ بخصوص ذلك ، بما أن نفس الظاهرة تظهر في ظل كل الانساق البرلمانية . لكن ، إن غياب اتفاق سياسي واسع يمنع تقريبا امكانية حل المشكلات الخطيرة المطروحة على الاجندة ، مثل كبح التضخم ، واحداث استقرار في الميزانية وإعادة تنظيم الانتاج ، نظرا لأنها جميعها تستلزم اجراءات غير شعبية تتطلب تضحيات جدية . وعندما يصبح التنافس على السلطة حادا ، فإن السياسيين يستهدفون تعظيم فرصهم الانتخابية ، وليس " دالة رفاه اجتماعي " .

وتبعا للنظرية المعيارية عن الديمقراطية الكلاسيكية ، يتوجب أن يكون هنالك خط فاصل أو يعيِّن الحدود بين السياسيين المسؤولين مباشرة امام الهيئة الانتخابية والبيروقراطية التي تخدم باخلاص كل حكومة دستورية متعاقبة ، بغض النظر عن البرنامج السياسي . ويتوجب تمييز التعيينات السياسية ووظائف " الخدمة المدنية " بشكل واضح ، بالقانون أو بعرف ذي صلة . وفي النسق السياسي ما بعد الاشتراكي ، لم يتم بعد طرح هذا التمييز بشكل غير مبهم : تعلمت الاحزاب الحاكمة في الوقت الحالي وبشكل مجتهد شعار Lenin المستشهد به كثيرا : إن مسألة السلطة أو الحكم هي المسألة الأساسية . إن الاخلاص السياسي " معيار " أو محك اكثر أهمية بكثير من الكفاءة عندما يتعين اشغال مناصب مهمة كثيرة .

إن البيروقراطية تملك تجربة اكبر في هنغاريا من البيروقراطية في بلدان ما بعد اشتراكية اخرى نظرا لأن الاصلاحات الجزئية التي استهلت في 1968 حثت البيروقراطية على التكيف لمتطلبات اقتصاد السوق . مع ذلك ، فإنها لا تملك شيئا يماثل المعرفة أو الخبرة المطلوبة لأداء مهام إدارية في اقتصاد رأسمالي حديث . ايضا ، إن تغير النسق يعرِّض احتمالات البيروقراطية للخطر : من يعلم من سيفصل ومتى ؟ ينتشر الخنوع . ويترك كثير من المتخصصين الاكثر موهبة خدمة الدولة إلى وظائف اكثر آمنا ومربحة اكثر في القطاع الخاص . ويكون انضباط الدولة متسما بالانحلال ويكون هنالك احتكاك ضخم في عملية تنفيذ القوانين واجراءات الدولة المنظِّمة [6] .

ولا نتعامل سواء مع الفيلسوف ورجل الدولة لـ Plato الذي يرتفع فوق كل " المعايير " ، أو مع بيروقراطية Max Weber ذات الخبرة المطيعة للقانون الحريصة على اتباع الاوامر . وايضا ، لا نتعامل مع صناع القرار السياسي الموصوفين في دراسات اقتصاد الرفاه ، الذين يخدمون بشكل حصري المصلحة العامة . لذلك ، فإن أي اقتصادي يجادل بأنه يتوجب تقليص

قوى السوق ، لا بد أن يعتبر وبشكل رزين أن ***هذا*** هو نوع الدولة التي يرغب الآن في أن يعيِّن لها وظيفة ، وأن هذا هو نوع الدولة الذي سيظل لفترة معينة قادمة .

إن مكونات الدولة التي تم حتى الآن مناقشتها هي فقط منظمات الدولة والاحزاب السياسية . ولا بد من ذكر ظاهرتين هامتين يمكن أن تؤثرا في عمل كل من الدولة والسوق .

اولا : إنه مهم بشكل يتعذر تثمينه أن وسائل الاعلام ، التي تدعى غالبا بالذراع الرابع للحكومة في آلية الوسائل الدستورية لمنع إساءة استخدام السلطة ، هي الآن حرة في هنغاريا [7] . إن أي شخص يحاول أن يسيء استعمال سلطة أو قوة الدولة أو أن يسيء ادارة مال الدولة يتعرض لمخاطرة أن يفضح في وسائل الاعلام .

ثانيا : إن ما يسميه علماء السياسة " بالمجتمع المدني " ، قدرة الجمهور على تنظيم نفسه ، يأخذ في الاستيقاظ بشكل ثابت . يتم تباعا تشكيل منظمات تجسِّد فئات ومجموعات ومهنا معينة ، وتقوم باسماع صوتها . إن مجموعات مصالح خاصة كهذه يشار إليها غالبا باستخفاف في الولايات المتحدة وتستطيع بشكل مؤكد أن تلعب دورا مؤذيا ايضا ، إلا أن مواطني بلد ، حيث كانت كل انواع التجمع التلقائي والطوعي مضطهَدة ، يكونون في وضع افضل لتقدير ميزة حرية الناس في التجمع وتطبيق ضغط سياسي . ولا بد من إضافة أن التعبير عن مجتمع مدني ، في المجال الاقتصادي ، يظل باهتا . إن الأفعال المعوّقة التي تقوم بها الاتحادات التي ظلت على قيد الحياة من النظام السابق ، موحَّدة مع ضعف الاتحادات الجديدة ، تترك العاملين بدون نسق تمثيل ناضج وفاعل . إن منظمات مستخدِمي العمال غير ناضجة ايضا . بكلمات اخرى ، إن نوع الجمعيات التمثيلية خارج البرلمان القادرة على التغلب على المصالح المهنية الضيقة والتفاوض مع بعضها البعض بشعور من المسؤولية نحو الامة ؛ إن هذا النوع يتوجب يوما أن يتطور أو أن يكسب القوة . لذلك ، هنالك خطر أن تكسب منظمات شعبية النزعة (Populist) تأييد اعداد كبيرة من الناس وتعوق عملية التوحيد أو الدمج السياسي والاقتصادي . وهذه هي واحدة من المسائل الحساسة في الديمقراطية الجديدة ، نظرا لان حركات شعبية النزعة كهذه يمكن أن تمنع ابرام " عقد اجتماعي " بين طبقات واسعة من المجتمع ترغب في أن تظهر اعتدالا من اجل المساعدة في التغلب على الصعوبات الاقتصادية [8] .

إن موقفي العام بخصوص تقسيم العمل بين الدولة والسوق يحظى بالدعم بشكل قوي من جانب الوضع الحالي في الميدان السياسي والاقتصادي في هنغاريا . (بالواقع ، بامكاني أن اطلق عليه تحيزي ، نظرا لأن رأيي مبني بوضوح على حكم قيمي) . وأنا مستعد أن اطلب تدخل الدولة طالما يكون من الواضح في الحالة موضوع الاعتبار أن السوق المتروكة وشأنها ستقرر

بشكل سيء وأن هنالك احتمالا قويا جدا بأن تدخل الدولة سيحسن الامور . ويتعين أن اقتنع أن الصلاحية موضوع الاهتمام توجد في ايدي خبيرة وأمينة أو صادقة ونزيهة ، وأنه في هذه الحالة المعينة يكون من الممكن فعليا ضمان تدقيق أو فحص عام سيجبر الدولة على التصرف بحكمة . لكن ، إذا كنت اشك بخصوص لمن يترتب ترك القرار ، لسوق تعمل بشكل سيء أو لدولة تعمل بشكل سيء ، وكنت استطيع فقط أن اقوم باختيار عشوائي ، فإن غرائزي تخبرني أن اختار السوق . ومن المؤكد أن عاملا هنا هو أنني اوروبي شرقي ، بالنسبة لابناء وطني ، واحبطت غالبا من جانب الدولة ، ومن غير الممكن احياء ثقتنا بسهولة . وهذا التفضيل سيكون الفلسفة الأساسية لباقي هذه الدراسة .

III اربع مشكلات مالية أو انفاقية وضريبية

لقد اتسمت الاشتراكية قبل الاصلاحات بسلطة توتاليتارية أو شمولية (Totalitarian) ، بكلمات اخرى ، بدولة ناشطة على نحو مفرط والتي سعت إلى التحكم بكل نشاط في المجتمع . ومع أن عملية الاصلاح الجزئي التي بدأت في 1968 انتجت بعض التخفيض في دور الدولة في جوانب كثيرة ، ما زال النسق الجديد يرث " حكومة كبيرة " [9] .

ويمكن قياس الوزن أو الاهمية والحجم النسبي للدولة بطرق عديدة ، وأحد المقاييس الاكثر أهمية هي نسبة ميزانية الحكومة إلى GDP . ويبين الجدول 1.5 أن الحكومة في هنغاريا تسحب وتعيد توزيع اكثر من 60 % من GDP ، في حين تعادل النسبة النموذجية في اوروبا الغربية 45 - 40 % ، وهي حتى أقل ، بالواقع ، في بلدان ذات مستوى تطور مماثل لمستوى تطور هنغاريا . ولا يسجل الجدول 2.5 أي ميل قابل للادراك بوضوح نحو هبوط هذه النسبة ، والتي توجد بشكل مزمن عند حجم قريب من 60 % [10] .

وكما يقترح العنوان الفرعي لهذا الفصل ، فإنني مهتم بشكل رئيس ، هنا ، بمسائل مالية أو انفاقية / ضريبية . ما هي السياسة التي من المحتمل أن تكون مطلوبة من اجل تخفيض نسبة الانتاج الذي تسحبه وتنفقه الدولة ؟ بالتسليم بشروط سياسية واجتماعية واقتصادية ، فما هو احتمال سياسة تنتج " حكومة اصغر " ؟ ولاسباب تتعلق بالحيز ، لا انوي بالتأكيد أن اغطي المجال كله للمشكلات المالية [11] . وسأناقش المواضيع الاربعة التالية : النفقات الادارية ، المساعدة للمنشآت التي تحقق خسائر ومستحقات البطالة ، فرض الضرائب على القطاع الخاص، ونفقات الرفاه . وبالرغم من أن كل المواضيع الاربعة ترتبط بالميزانية ، أود أن امضي إلى ما

الجدول 1.5

تلخيص لعمليات حكومية عامة : مقارنة دولية

Country	Year	Revenue (as a percentage of GDP)	Expenditure
Austria	(1988)	46.9	49.7
Canada	(1989)	40.3	43.9
Denmark	(1989)	59.6	59.4
France	(1989)	46.2	47.8
Greece	(1988)	32.7	46.3
Netherlands	(1989)	51.1	56.6
Portugal	(1988)	40.7	45.0
Spain	(1987)	35.0	38.6
Sweden	(1988)	59.1	56.9
United States	(1988)	34.3	36.5
West Germany	(1989)	45.7	45.9
Hungary	**(1989)**	**61.3**	**63.7**

المصدر : Compiled by G. Kopits and L. Muraközy , basd on International Fund (1990) .

ملاحظة : تشير المعطيات إلى عوائد ونفقات حكومية موحَّدة (أي ، تتضمن عوائد ونفقات حكومات مركزية ومحلية واموال ميزانية اضافية) .

الجدول 2.5

تلخيص للعمليات الحكومية العامة الهنغارية

Year	Revenue	Expenditure (as a percentage of GDP)	Deficit (-) or surplus (+)
1981	61.0	63.9	-3.2
1982	59.1	61.2	-2.1
1983	60.9	62.0	-1.1
1984	60.8	59.4	1.4
1985	60.0	61.2	-1.1
1986	63.2	66.0	-2.9
1987	60.3	64.1	-3.9
1988	63.7	63.6	0.0
1989	61.3	63.7	-2.5
1990	57.9	57.4	0.5
1991	55.3	57.8	-2.7

المصدر : Compiled by L. Muraközy . Figures For Period 1981-1990 are based on International Fund (1990) ; 1991 : Data given by Ministry of Finance , Hungary

ملاحظة : تشير المعطيات الى العوائد والنفقات الحكومية الموحَّدة (لتفسيرها انظر الملاحظة للجدول 1.5)

وراء مجال المالية العامة بالمعنى الضيق وأن افحص كل مشكلة في سياقها السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي العام ؛ وإلى ذلك المدى فإن موضوع دراستي يقع تحت مقولة أو فئة ***الاقتصاد السياسي*** .

A . النفقات الادارية

يتم سماع المطالب لاجراء تخفيضات في الانفاق الاداري في كل جدل يتعلق بالميزانية في كل برلمان في العالم . وهي في محلها في هنغاريا ، حيث كان الانفاق على الخدمات الجماهيرية العامة والسلامة والنظام العامين في 1990 ، يعادل 8.8 % من الـ GDP ، وهي نسبة عالية بشكل غير مقبول . ومن اجل المقارنة ، كان نفس البند يساوي 5.5 % من GDP في 1988 في المانيا الغربية ، و 5.1 % في تشيلي ، و 4.4 % في الدانمارك [12] . وتعد حكومة الديمقراطية الجديدة أن تخفِّض نفقات كهذه سنة بعد سنة ، وتطالب المعارضة ، وبشكل صائب ، بتخفيض اكثر قوة بكثير في الحجم الكلي للميزانية .

ويمكن ملاحظة ميلين متعارضين . في الجانب الاول ، كفت عن الوجود أو انخفضت نفقات إدارية ابكر ، في حين ، في الجانب الاخر ، ظهرت نفقات إدارية جديدة . واسمحوا لي أن اقدم اربعة امثلة .

1 . تم تسريح البيروقراطية الضخمة للحزب الشيوعي ، والتي ضاعفت تقريبا جهاز الدولة من حيث الحجم . في نفس الوقت ، تم تشكيل جهاز سياسي محترف جديد ، مؤلف من العاملين من كل الاحزاب ومن طاقم يساعد كل اعضاء الجمعيات التشريعية المحلية والوطنية .

2 . يتم الغاء كثير من مؤسسات الاقتصاد المخطَّط المركزي ؛ على سبيل ، تم اغلاق مكاتب التخطيط والتسعير ، وتم دمج عدة وزارات كانت سابقا تسيطر على الانتاج ، مع طاقم عاملين موحَّد اصغر . لكن ، يتطلب النظام الجديد بعض الوكالات الجديدة : مكاتب للخصخصة ، وللتنظيم القانوني أو الاجرائي للبنوك وللتأمين ، ولمراقبة التقيد بتشريع مناهضة الاحتكار ، ووكالة تتعامل مع العمل التجاري الصغير ، ومكتب مدقق حسابات عام لمراقبة الشؤون المالية لبيروقراطية الدولة وغير ذلك .

3 . جرى تسريح البوليس السري وهو دعامة للنسق القديم ، ولكن هنالك طلب على قوة بوليس اكبر لمقاومة الزيادة المروعة في الجريمة العامة . ومن بين الاسباب التي تفسِّر موجة انحلال الشبكة الوطنية من المخبرين ، تخفيف واجب تسجيل التغيير في السكن في قسم الشرطة ، وفتح

الحدود الذي جعل تهريب المخدرات اسهل . بكلمات اخرى ، تفسَّر الزيادة في الجريمة وبشكل جزئي بالتأثيرات الجانبية المؤذية لعملية صحية ، بالتحديد الغاء الدولة البوليسية .

4 . في ظل النسق القديم ، تمت تسوية منازعات أو خلافات كثيرة بشكل تعسفي من جانب سكرتير الحزب أو تنظيم إداري معين ، بيد أنه في دولة دستورية يصبح ذلك مهمة المحاكم بشكل رئيس . وبقدر ما يزيد القطاع الخاص وتزيد هيبة القانون ، بقدر ايضا ما ترتفع اعداد الدعاوى في المحاكم [13] . وسيستمر تراكم القضايا أو الدعاوى غير المنجزة في النمو ما لم يتم توسيع الطاقم الحالي للمحاكم .

والخص النقطة A . لا بد من بذل جهد لتقليص نفقات إدارية ، ولكن لا يمكن أن نأمل كثيرا من هذا الجهد بالمساهمة في تخفيض جوهري لنسبة الميزانية إلى GDP في المستقبل القريب .

B . تقديم العون للمنشآت التي تحقق خسائر ولمستحقات البطالة

واضح من الجدول 3.5 أن الاعانات والتحويلات ، إلى منشآت في هنغاريا ، تبدي ميلا إلى

الجدول 3.5

الاعانات والتحويلات للمنشآت : مقارنة دولية

Year	Bulgaria	Czechoslovakia	Hungary
	(as percentage of GDP)		
Total current expenditures:			
1985	48	51	53
1989	52	55	57
Subsidies and transfers to firms:			
1985	13	15	21
1989	15	19	16

المصدر : G. Kopits (1991 , PP. 22-23) .

ملاحظات : تتضمن الاعانات والتحويلات للمنشآت اعانات سعرية لمنتوجات معنية ، اعانات ضمنية لمعدل الفائدة ، وخدمة الدين بالنيابة عن مؤسسات ومنشآت . وتشكل الاعانات والتحويلات عنصرا واحدا من النفقات الاجمالية الجارية (أي المعطيات في اول صفين من الجدول) .

الهبوط لفترة طويلة (على العكس من تلك في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، المبينة ايضا في الجدول، حيث مالت إلى النمو قبل التغيرات السياسية) . لكن ، يحدِث تفكيك إضافي اكثر قوة للمساعدة بعض المشكلات الحساسة التي تتطلب تحليلا تفصيليا .

لقد خلق النسق الاشتراكي ظاهرة غريبة والتي اطلقت عليها في كتاباتي السابقة اسم اعراض ***القيد المتساهل للميزانية*** [14] . في هذا الوضع ، لا يكون انفاق المنشأة مقيَّدا بشكل صارم بواسطة وضعها المالي أو ، في النهاية ، في سياق ديناميكي ، بواسطة عوائدها . وحتى إذا امكن أن تقع في صعوبات مالية ، وأن تحقق خسائر مستمرة وتصبح غير قادرة على الايفاء، فإنها تستطيع الاعتماد على المساعدة من الدولة . وستمنح منشأة كهذه تنازلات ضريبية أو سيسمح لها أن تؤجل دفع ضرائبها ، أو ستتلقى إعانة ، أو ستكسب وصولا سهلا إلى قروض سهلة . ويكون آمنا تماما بأن تأخذ بعين الاعتبار في توقعاتها المساعدة المالية من قبل الدولة لضمان بقائها . ويتسم عدم تشدد أو تساهل قيد الميزانية بعواقب مهلكة ، من بينها عاقبة تفضي إلى التسامح حيال عدم الفعالية ، وتأجيل او تأخير التكيف استجابة للطلب ، واتخاذ قرارات استثمار خاطئة .

وفكرة مقبولة على نطاق واسع تتمثل في أن هذه الظاهرة المؤذية غير منسجمة مع اقتصاد السوق ، لذلك يتعين اخيرا في فترة الانتقال ما بعد الاشتراكي ، تشديد قيد الميزانية المتعلق بالمنشآت المملوكة للدولة . والسؤال هو : إلى أي مدى سيتلقى هذا المتطلب موافقة لفظية فقط والى أي مدى سيتم العمل وفقا له ؟ لا يمكن اعطاء جواب واضح ، نظرا لأنه حاليا هنالك نزعات متعارضة سارية المفعول ، ومن غير الواضح أية نزعة منها سوف تسود .

يتباين وضع المنشآت ، وكذلك ايضا سلوكها [15] . لقد تحركت بعضها نحو الخصخصة ، محولة نفسها إلى شركات اسهم أو تخطط لفعل ذلك في المستقبل القريب ، وتفاوضت ، وقد يتكرر ذلك ، مع مالكين خصوصيين اجانب ومع مالكين هنغاريين خصوصيين محتملين . لكن ، ارغب أن اركز الانتباه ، هنا ، على منشآت لم تتخذ بعد أية خطوات عملية نحو الخصخصة . وبعض هذه تكيفت بنجاح تماما للوضع الجديد ، إلا أن اخرى تواجه مشكلات خطيرة ، وفي الحالتين الاخيرتين فإن الموقف النموذجي يتمثل في المحاولة وتحقيق الغاية بالرغم من ذلك . وذلك يعني في الجانب الحقيقي أو المادي للانتاج أنها تستغل المخزونات المكتنزة في ظل اقتصاد العجز بدون استبدالها ، متجاهلة الصيانة والتجديد ، وربما تتخلص بالبيع بسعر منخفض من مصنع أو مبنى إدارة . هنالك تقليص مستمر للاستثمار ؛ بكلمات اخرى ، تأكل المنشأة نفسها باستهلاك موجوداتها الخاصة بها . وتظهر ظواهر مماثلة في الجانب النقدي ، حيث تزيد الخسائر

المستمرة مديونية المنشأة . ولا تعود تقوم بدفع دفعات كاملة أو في وقتها للضرائب المترتبة عليها ولمساهمتها للضمان الاجتماعي ، أو الفوائد على قروضها أو للمبالغ المخصصة لتسديد ديونها للبنوك التجارية [16] . والاكثر شيوعا ، تتوقف المنشأة عن دفع فواتير المنشآت التي تزودها بمدخلاتها . وليس هنالك أي عقد كريدت أو تسليف طوعي في أية حالة من هذه الحالات : يقوم المدين باجبار الدائن على اقراضه برفضه الدفع . وهذا يجعلني اطرح الجانب الاخر للمشكلة : كيف يستجيب الدائن لهذا النوع من السلوك من جانب المنشأة [17] .

إن جعل قيد الميزانية متساهلا يعني فعليا أن الدائن غير الطوعي يجيز فشل المدين في الايفاء . وفي هنغاريا ما بعد الاشتراكية فإن الوضع الحالي متناقض أو متأرجح ، كما ذكر سابقا، نظرا لأن التسامح المعتاد يستمر في الظهور في بعض الحالات ، بيد أن العكس يحدث ايضا . وفعليا توجد ، وإن يكن بشكل غير متكرر ، امثلة على اتخاذ سلطات الضريبة أو الضمان الاجتماعي أو البنوك اجراءات لتصفية منشأة مدينة . وبشكل اكثر شيوعا ، يبادر المزودون برفع دعاوى ضد منشآت لا تكون قادرة على دفع الفواتير المطلوبة منها [18] .

وبالرغم من أنه تمت تصفية منشآت سابقا ، فإن ذلك شكّل ***اختيارا إداريا*** ، نظرا لأن الحكم بالموت أو تأجيله يأتي من البيروقراطية . والان يستطيع المرء رؤية العلامات الاولى على ***اختيار أو انتقاء طبيعي*** . وهذا الأخير ، ما أن يتطور فعليا إلى اقصى حد ممكن ، سيحدث كعملية سوق لامركزية . وبدلا من أن يتم تقرير مسائل الحياة والموت من جانب ذراع للدولة ، سترفع دعاوى ضد المدينين ، الذين يفشلون في الايفاء ، من جانب دائنين يعملون لما فيه مصلحتهم المالية الخاصة بهم الاحسن .

بالواقع ، كان هنالك في هنغاريا تشريع تصفية في مجموعة القوانين لفترة من الوقت ، وايضا كان يوجد الإطار القانوني لرحيل أو لخروج المنشأة غير القادرة على الايفاء ، فيما يتعلق بجوانب اخرى . ولم يتم الاستفادة منها سابقا ، ولكن يبدو الآن كأن هنالك حركة لفعل ذلك . ويتوقع موجة من التصفيات في القطاع العام في 1992 ، وإذا حدثت ، فإنه سيكون دقيقا قول انه تم تشديد قيد الميزانية .

وكيف يتوجب تقدير هذا التغير هو موضوع جدل كثير . ومن جانبي ، اعتبره مؤلما ولكنه صحي . ودعوني اذكر المفهوم المشهور لـ Joseph A. Schumpeter المسمى بـ ***الهدم الخلاق*** [19] . عادة يرافق تجديد وإعادة تنظيم الانتاج ، والتقدم التقني والابتكار أو التجديد ، هدم لخطوط المنتوج القديمة وللتنظيمات والمؤسسات القديمة . ويكون هذا التنظيف أو التطهير جوهريا للتطور . ولعدد من الاسباب ، لم يكن النسق الاشتراكي قادرا على القيام به . لقد بقيت

على قيد الحياة الديناصورات الصناعية القديمة والعمالقة المنتفخون وغير البارعين والبليدون ، وخدم تسهيل قيد الميزانية كآلية مالية لتفادي الهدم الخلاق ؛ إلا أن الهدم قد بدأ الآن ، في شكل اجراءات تصحيحية متنوعة . ويمكن الاستشهاد بخمس عمليات مترابطة بشكل وثيق :

1 . إن سياسة نقدية مناهضة للتضخم تستتبع وبشكل لا مفر منه تقلصا في الانتاج . وفي بعض الحالات يعني هذا اغلاق منشآت بشكل نهائي ، وفي حالات اخرى يعني تقليص الانتاج . ويبدو لي أن تفسير Schumpeter للدورة التجارية مبرر في هذا السياق ؛ يسرِّع ركود على الصعيد الكلي انتقاء طبيعيا والهدم الذي يمهد للخلق أو للابداع . لم يكن يستطيع الاقتصاد المخطَّط في أية حالة ، مع دافعه لتوسع مستمر ولنمو مفروض ، أن يحقق هذا الانتقاء .

2 . هنالك إعادة تشكيل لبنية التركيب القطاعي للانتاج . تهبط حصة التصنيع في الناتج الاجمالي، وترتفع حصة الخدمات . وهذا يتضمن توقفا أو تخفيضا في نشاط منشآت تصنيعية معينة .

3 . وإعادة تشكيل بنية الصادرات ترتبط بشكل وثيق بالعملية السابقة . لقد تسبب انهيار سوق الكوميكون في مشكلات رهيبة للمنشآت التي تخصصت في تزويدها وتثبت أنها غير قادرة على تلبية الطلب في الاسواق الجديدة .

4 . تحدث إعادة تشكيل البنية فيما يتعلق بتوزيع الحجم للمنشآت . لقد كان هنالك تمركز مفرط في ظل النسق الاشتراكي في هنغاريا ، كما كان الحال في البلدان الاشتراكية الاخرى . لقد كانت المنشآت مفرطة الحجم ، حتى في فروع حيث لم تكن هنالك أية اقتصاديات حجم لتبريرها . ايضا، جرى الغاء المشاريع الصغيرة بشكل كامل تقريبا في ظل الاشتراكية الكلاسيكية ما قبل الاصلاح ، وترك مجال ضئيل جدا للمنشآت متوسطة الحجم . ويتألف جزء من العملية التصحيحية من اغلاق منشآت كثيرة جدا تضخمت من حيث الحجم إلى النقطة التي اصبحت غير قابلة للحياة ولا يمكن تقسيمها إلى وحدات اصغر .

5 . لقد عملت غالبية المنشآت ، المملوكة للدولة والمسيطر عليها بيروقراطيا ، في ظل النسق الاشتراكي ، بمستوى منخفض من الفعالية . وكانت البطالة في العمل منتشرة . ويتعين أن تتحسَّن الفعالية كنتيجة للعملية التصحيحية . وحتى لو ظل حجم الانتاج نفسه لأمكن تحقيقه بقوة عمل أقل بكثير .

وللعمليات التصحيحية الخمس جميعها تأثيرات جانبية جدية أو خطيرة : يتم الغاء الوظائف على نطاق واسع . لكن ، تقوم بعض هذه العمليات (ذات الارقام 4-2) بالبناء وايضا بالهدم أو التدمير : توفر وظائف جديدة ، بشكل رئيس في القطاع الخاص ، وأساسا في الاقسام الصغيرة

وذات الحجم المتوسط . وستتم مناقشة ذلك لاحقا مرة اخرى . وكل ما يكون مطلوبا أن يقال مسبقا يتمثل في أن خلق وظائف جديدة يفشل في أن يتطور بنفس معدل خسارة الوظائف الاخرى. لذلك ، ترتفع البطالة . وهذه تجربة مرهقة للاعصاب في ظل أي نسق ، بيد أنها مؤلمة بشكل مضاعف في ظل ما بعد الإشتراكية ، نظرا لأن الناس في هنغاريا اعتادوا ليس فقط على التوظيف الكامل ، بل على الامن الوظيفي المطلق وحتى على عجز مزمن في العمل لفترة طويلة. ويقدم الجدول 4.5 سلسلة زمنية قصيرة (Time-Series) . وكان May سنة 1990 اللحظة المعينة في التاريخ عندما تجاوز عدد العاطلين عدد الوظائف الشاغرة للمرة الاولى ، وتغير سوق العمل من حالة طلب فائض إلى حالة عرض فائض . وبلغ معدل البطالة 7.3 % في November 1991 ، وهو معدل مرتفع حتى لبلدان اعتادت على البطالة . ولسوء الحظ ، ووفق التوقعات ، يمكن توقع زيادة أخرى في البطالة [20] .

ما الذي يجب أن تفعله الحكومة في ظل هذه الظروف ؟ وقبل محاولة تقديم إجابة على هذا السؤال اسمحوا لي أن اقول فقط كلمات قليلة بخصوص ما الذي يجب أن **لا** تحاول أن تفعله . وحسب رأيي ، لا يجب أن تستسلم للضغط لارخاء السياسة النقدية على الصعيد الاقتصادي الكلي ولاستخدام وبشكل عرضي قروض مشتّتة واعانات تصدير ومداخيل اسمية مرفوعة بشكل مستعجل واستثمارات ضخمة مموّلة من الميزانية لتحضير ، وبسرعة ، طلب اجمالي خصوصا خارج قطاع الدولة . إن معدل التضخم الهنغاري ، الذي تم كبحه بصعوبة وما يزال موجودا حول 35% في 1991 ؛ إن هذا المعدل من المحتمل أن يرتفع بشكل مفاجئ ، مع عواقب مرعبة.

وهنالك حاجة إلى تحذير آخر ، يتعلق بالمستوى الجزئي . الان ، في غمرة العلامات الاولى على أنه يتم تشديد قيد الميزانية فيما يتعلق بالمنشآت ، لا يتوجب على الحكومة أن ترتد إلى تسهيله أو تخفيضه مجددا . وأنا مقتنع أن القبول بشكل علني بالمشكلة الجدية للبطالة (ومنح مساعدة فاعلة ، بالطبع ، لاولئك الذين يخسرون وظائفهم) افضل من الاستمرار في سياسة محاولة اخفاء المقدار غير الضروري من اماكن عمل كثيرة غير فعالة بالاحتفاظ بشكل مصطنع بمنشآت مريضة بشكل مميت وتأبيد البطالة في الوظائف أو عمل . إن خطر الارتداد إلى فرض القيد المتساهل للميزانية السابق ، يستمر حتى في ظل الشروط الحالية . إن صورة سياسي يتدخل لانقاذ منشأة تواجه متاعب مالية ؛ إن هذه الصورة معروفة في الولايات المتحدة وكذلك ايضا مشهد مجموعات مصلحة تضغط من اجل سياسة حمائية لتفضيل أو العمل لصالح قطاع معين أو آخر . وخطر آخر يتمثل في أن بعض البنوك قد تكون مستعدة لمنح قروض سهلة ، بشكل غير

الجدول 4.5

الشواغر والبطالة في هنغاريا

Months		Number of registered vacancies	Number of registered unemployed persons
1990			
	January	37,711	23,426
	February	38,335	30,055
	March	34,048	33,682
	April	35,191	33,353
	May	37,938	38,155
	June	37,859	43,506
	July	36,222	50,292
	August	33,732	51,670
	September	26,969	56,115
	October	22,763	60,997
	November	17,150	69,982
	December	16,815	79,521
1991			
	January	12,949	100,526
	February	14,721	128,386
	March	13,583	144,840
	April	16,478	167,407
	May	14,919	165,022
	June	14,860	185,554
	July	15,186	216,568
	August	14,124	251,084
	September	15,351	292,756
	October	15,389	317,692
	November	13,021	351,285

المصدر : تقارير National Labor Centre , Hungary , 1990-1991 .

مسؤول ، معتبرة أن بقاءها سيكون مضمونا في كل الظروف الممكنة ، حتى في الملاذ الاخير ، على حساب دافع الضرائب . وهذا الموقف ، الملاحظ مؤخرا في قطاع الادخارات ــ الاقراض وفي اقسام من النسق البنكي في الولايات المتحدة ، يسود ومتجذر بشكل عميق في الاقتصاد ما بعد الاشتراكي وميدانه المالي .

ومن المرغوب فيه لاسباب كثيرة أنه يتوجب نقل ملكية الغالبية الساحقة من المنشآت المملوكة للدولة سابقا إلى ايدي خصوصية ؛ ولكن لا يعتقد أي شخص أن المشكلة التي وصفت للتو ، " مهمة الهدم الخلاق " ، يمكن حلها بشكل مريح بالخصخصة . لا يشتري أي مشتر ، محلي أو اجنبي ، وبشكل ارادي منشأة غير قادرة على الايفاء بشكل ميئوس منه ، مع التطلع إلى مواصلة عملياتها . وعلى الاكثر سيوجد مشتر للموجودات المادية ولرأس المال البشري العائدين للمنشأة . وفي بعض الحالات الاخرى ، لن يكون واضحا من البداية ما إذا كان للمنشأة التي تم خصخصتها أية فرصة لاسترداد العافية المالية . إذا لم تنجح فإن المالكين الجدد (سواء كانوا مالكي اسهم فرديين أو صناديق استثمار في الاوراق المالية أو مالكين مؤسسيين اخرين) ، سيقومون ، بدون شك ، باغلاقها ما أن يصبح واضحا أن المنشأة لا تستطيع أن تعمل بربح . وهذا أمر يكون القبول به مرا لاولئك المعنيين بشكل ليس اقل ، وقد يكون حتى مؤلما اكثر ، مما في حالة أن تسبق التصفية الخصخصةَ . وامكانية اخرى هي أنه بعد الخصخصة يمكن أن يبدأ مستخدِمو العاملين والعاملون معا بانقاذها بالتأثير في الروابط التي قاموا ببنائها في ظل النظام الجديد . وتعيدنا هذه الامكانية إلى نقطة البداية ، تسهيل أو تخفيض قيد الميزانية .

واتحول الآن إلى الاجراءات التي تستحق التوصية بها . يمكن منح إعانة ***مؤقتة ولمرة واحدة*** أو قرض مؤقت ولمرة واحدة لمنشآت ترغب الحكومة في منحها فرصة أخيرة ، بسبب امكانية أنها تستطيع التكيف لشروط سوقية فعلية في النهاية . لكن ، لا بد وبشكل صارم اشتراط أنه يتعين تجزئتها وأن القرض لن يتكرر إذا لم ينجح التكيف . واشعر احيانا بعدم يقين معين بخصوص إثارة هذه الامكانية في أية حالة ، لأنه يظل هنالك خطر أن كل الظواهر التي انبثقت بالارتباط مع قيد الميزانية المتساهل يمكن أن تظهر هنا ايضا .

لا بد أن تؤسس الدولة نسقا ملائما للتأمين ضد البطالة . ويتوجب أن يوفر هذا إعانة مؤقتة لتخفيف الصدمة ، ولكن لا يتوجب السماح له باضعاف حافز الشخص الذي يكون بدون عمل على البحث عن عمل وأن يكون مستعدا للتكيف للطلب على العمل . وتتمثل سمة ملائمة للتحول الاقتصادي ، في هنغاريا ، في أن تنظيم التأمين ضد البطالة بدأ في وقت ابكر بكثير مما في

بلدان ما بعد اشتراكية اخرى . من ناحية ثانية ، يترك النسق الحالي الكثير كي يتمنى ؛ إن مقدار وامد وشروط الانتفاع جميعها قابلة لان تكون موضع تساؤل .

لا بد أن يصاحب التأمين تنظيم وكالات للتوظيف وإعادة التدريب . وبدون شك فإن هذه مهمة هي للدولة . وأمر يستحق التقدير أنها بدأت في هنغاريا ، بالرغم من أن الأداء حتى الآن يفسح مجالا كبيرا للتحسين .

اخيرا ، هنالك المهمة الاكثر أهمية : خلق وظائف ، بشكل خاص في القطاع الخاص .

ونلخص النقطة B . إن سياسة تشديد قيد الميزانية تنصب ***فخا ماليا*** أو انفاقيا / ضريبيا . من جانب ، تخفض ميزانية الدولة النفقات بسحب الاعانات لمنشآت مملوكة للدولة غير قادرة في البقاء على قيد الحياة . ويمكن أن يحدث الانضباط المالي ، الصارم بصورة اكبر المطبق على المنشآت المملوكة للدولة ، ارتفاعا في العوائد الضريبية ، بافتراض أن المنشآت ستكون قادرة على دفع الضرائب في أية حالة . في الجانب الاخر ، يمكن أن يتسبب تشديد قيد الميزانية في انكماش النشاط الاقتصادي بشكل اكثر حدة ، وبذلك تخفيض القاعدة الضريبية ولذلك عوائد الميزانية . في غضون ذلك ، يمثل الانفاق على مستحقات أو مخصصات البطالة عبئا متناميا على الميزانية [21] . ولا توجد طريقة للتنبؤ بالنتيجة الصافية لهذه الميول المتعارضة : هل ستؤدي إلى تحسينُ ام إلى مفاقمة الوضع المالي العام ؟ واعتبر أن التدهور هو الناتج المحتمل بصورة اكبر في السنوات القليلة القادمة ، إلا انني ، بالرغم من ذلك ، اعتقد أنه لا بد من القبول بالنواقص الخطيرة قصيرة الامد من اجل كسب المزايا الدائمة ذات الامد الاطول : التطور المتوقع من " الهدم الخلاق " .

C . ضرائب القطاع الخاص

ربما أن الميل الاكثر أهمية في عملية الانتقال هو النمو السريع جدا في نشاط القطاع الخاص . لقد ذكر في القسم السابق الجانب الهدام من " الهدم الخلاق " لـ Schumpeter . ربما يشكل الارتفاع السريع في المشاريع الخاصة الجديدة التجلي الاكثر بروزا أو الاوضح للجانب الاخر ، الخلق . إن القطاع الخاص هو المصدر الاكثر احتمالا لخلق وظائف على نطاق واسع ، ولاستخدام التجديدات ، وتوفير عروض افضل للمستهلك ، وللفوز باسواق تصدير جديدة .

ولسوء الحظ ، بالتسليم بنسق السجلات الاحصائية في هنغاريا (وفي البلدان ما بعد الاشتراكية الاخرى) ، فإنه حاليا من المستحيل قياس توسع القطاع الخاص [22] . وتتباين

تقديرات الخبراء ، إلا أن معظمها يقع داخل مدى 35-25 % فيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في GDP [23] .

ويعمل قسم من القطاع الخاص داخل نطاق الإطار المعلن في القانون . وكان لدى السلطات الضريبية سجلات لـ 111,700 منظمة اقتصادية في August 1991 [24] . ومن اجل المقارنة، يتوجب أن يتذكر المرء أنه قبل عقد مضى من الزمن كانت توجد 3,000 منشأة كبيرة مملوكة للدولة والف من التعاونيات الزراعية شبه الحكومة الكبيرة الاخرى . وبالتأكيد ارتفع عدد المشاريع الخاصة المسجلة بسرعة كبيرة .

وبشكل خاص ظهرت الاعمال التجارية الخاصة باعداد كبيرة في قطاع الخدمات وفي التجارة المحلية والاجنبية . ويتم دعم الملاحظة الأخيرة بواسطة الجدول 5.5 . ومن الجدير بالذكر ظهور اكثر من 4,500 مصدِّر بين 1989 و 1991 لم يقوموا بالتصدير اطلاقا في 1989. ويكون التغير اكثر بروزا ، مع ذلك ، إذا اجريت مقارنة مع الفترات السابقة . في الاقتصاد الاشتراكي الكلاسيكي ما قبل الاصلاح ، كانت دورة التجارة الخارجية الاجنبية محتكرة

الجدول 5.5

المنشآت الهنغارية المنخرطة في صادرات بعملات قوية

Size classes	Number of firms		Volume of trade (million $)	
	1989	1990	1989	1990
> $10 million	136	158	4,422	5,268
$0.5-10 million	668	1,115	1,700	2,554
< $0.5 million	1,899	5,108	172	347
Total	2,703	6,381	6,294	8,169

المصدر : K. Lányi and G. Oblath ,eds. (1991 , P.76) , based on the Figures drawn From the data bank of KOPINTDATORG

من قبل حوالي دزينتين من المنشآت العملاقة للتجارة الاجنبية المملوكة للدولة .

بالإضافة إلى المشاريع الخاصة القانونية هنالك قسم شبه قانوني واسع جدا . ولقد وجد هذا الاقتصاد غير الرسمي حتى في ظل الاشتراكية ما قبل الاصلاح ونمى بسرعة كبيرة خلال عملية الاصلاح . وبتعريف الجريمة كأسود والمشاريع التي تطيع كل القوانين والتنظيمات الاجرائية أو القانونية كأبيض ، فإن الميدان الذي أود أن اذكره هنا يمكن وصفه كاظلال متنوعة من الرمادي. ومنذ نقطة الانعطاف أو التحول السياسي ، هنالك توسع مهم " للقسم الرمادي " الذي تنتمي إليه تشكيلة من انواع النشاط . وهذه تتضمن نشاط الناس الذين ما تزال لهم قدم في قطاع الدولة ، ولكن الذين خطوا إلى داخل القطاع الخاص بالقدم الاخرى . وهنالك آخرون يتم انفاق كل وقت عملهم في القطاع الخاص ، ولكنهم يتفادون الاجراءات المنظّمة القانونية . وتعمل مشاريع خاصة كثيرة مسجلة رسميا في القسم الابيض جزئيا وفي القسم أو القطاع الرمادي جزئيا [25] .

ولكن مهما قد تكون اشكال النشاط الرمادي متفاوتة ، فإنها تتسم بسمة مشتركة : إنها تشتمل على ***عوائد غير مرئية*** لا تكون السلطات الضريبية قادرة على الوصول إليها . وهذا الأمر يدفعني إلى الجانب المالي أو الانفاقي / الضريبي للمشكلة .

لقد كان سهلا نسبيا ، في ظل النسق الاشتراكي الكلاسيكي ، للسلطات المالية أن " تصل إلى وتستخدم " أية منشأة كبيرة مملوكة للدولة . وكان يتم بسهولة فحص حسابات المؤسسة ، وكان البنك الوحيد يقوم ببساطة باقتطاع المبلغ المستحق للميزانية من حساب المنشأة . وحاليا ، كما ذكرت ، ليس من السهل جباية المال حتى من منشآت مملوكة للدولة . وبقدر ما يكون القطاع الخاص معنيا ، فإن القسم " الرمادي الغامق " منه يتملص بالكامل من التزاماته الضريبية ، ويتفادى القسم " الرمادي الفاتح " منه بعض هذه الالتزامات على الأقل . وهذا غير مقتصر على ضريبة الدخل الشخصي وضريبة ارباح الشركات ، نظرا لأنه يمتد إلى تملص كامل أو جزئي من ضريبة القيمة المضافة والمساهمات في الضمان الاجتماعي وكل الانواع الاخرى من ضريبة دخل الاجور والرواتب (Payroll tax) . ويبدو أنه بقدر ما تتحرك هنغاريا صوب اقتصاد سوق يتبنى المواطنون والسلطات موقفا يتسم " بالطابع أو بالاسلوب الايطالي " ازاء الضريبة ، بدلا من طابع الماني أو سويدي والذي يدفع الناس به ضرائبهم بشكل مطيع .

إن هذا الاضمحلال للعوائد الضريبة يشكل واحدا من العوائق الاكثر خطورة لتوازن الميزانية . ومن ناحية ثانية ، يتحول هذا الوضع الى الانتهاك الاكثر جدية للمبدأ الذي مفاده أنه يتوجب أن تكون الضريبة منصفة . والعامل الرئيس في تصاعدية الضريبة ليس الصيغة او المعادلة المستخدمة في تقرير معدلات الضريبة على العوائد الملموسة او المرئية . وتنجم

الدرجة الاعلى من تنازلية الضريبة (Regressively) من حقيقة أن الاعباء المباشرة للضريبة تلقى على كاهل العوائد المرئية ، في حين تتملص العوائد غير المرئية من الضريبة اطلاقا .

وفي ظل هذه الشروط ، فإن مهمة هي بوضوح تحسين فعالية جمع أو جباية الضرائب ، وهو الامر الذي يتضمن اشياء كثيرة جدا : الفحوصات او المعاينات في موضعها الصحيح ، وتدقيقات محاسبية منتظمة وشاملة ومتطلبات محاسبية منتظمة وشاملة ، واجراء قانونيا عندما يتم خرق القواعد [26] . وتخلق هذه المهمة احدى المعضلات الاقتصادية والسياسية الكبيرة . من جانب ، يتطلب كل من المعيارين المالي والانصاف او العدالة جباية ضريبية نشيطة ، ولكن ، في الجانب الثاني ، لا بد من ادراك وبشكل براغماتي أن نسبة كبيرة من اناس الاعمال التجارية الجديدة ينتقلون إلى العالم المتسم بعدم التأكد " للرأسمالية المبكرة " غير المعتادة . ولن يتم كسب أي شيء هنا بواسطة الاجراءات القاسية او الانهاك ضد المبادرين الخصوصيين . إن من شأن ذلك فقط أن يدفع بعض الناس إلى عمق اكبر في النشاط غير القانوني ويثني اخرين عن المشروع الخاص ايضا .

ولا بد أن تكون الاجراءات المتخذة ضد اولئك الذين يخرقون القانون صارمة ولكن في إطار حدود الشرعية او القانونية ومعايير (Norms) دولة دستورية متحضرة ، وكأمر مكمل لا بد أن يكون هنالك مدى من التغيرات لجعل التصرف بانسجام مع او وفق القانون ***امرا مفيدا*** . ولا بد من توجيه نسبة متنامية من القطاع الخاص الى الاتسام بالقانونية بواسطة توليفات من الترغيب والترهيب ، كما في الامثلة اللاحقة عن حوافز ملائمة [27] .

إن شخص عمل تجاري يفكر في الخروج من حالة شبه قانونية إلى قانونية ، قد يعتبر خياره كنوع من " الصفقة " . إن الخدمة التي يتلقاها هي حكم القانون والسعر الذي يدفعه هو الضريبة . ويتمثل أحد العوامل فيما يتعلق بنمو القطاع الخاص ، في السرعة المثيرة للانطباع التي يتطور بها النسق القانوني . لقد تمت المصادقة على مجموعة من القوانين الجديدة ، بما في ذلك قوانين الشركات والافلاس والعمل البنكي والمحاسبين . ويتم وضع سلسلة مسودات لقوانين اخرى ، ولكن من المرغوب فيه تسريع العملية . ودعونا نأمل أن يرافق دعم المحاكم وتسريع عملها هذه العملية التشريعية . سينجذب المبادرون الخصوصيون إلى الحالة القانونية إذا كان ذلك الطريقة الوحيدة التي باستطاعتهم بها الحصول على الحماية القانونية لملكيتهم . وايضا سيكونون قادرين على أن يعولوا على المعاملة العادلة لشكواهم امام المحكمة إذا دخلوا في نزاع مع البيروقراطية .

إن اضفاء طابع قانوني على صفقات الاعمال التجارية يساعد في تنفيذ العقود الخاصة . وهذا الامر يفيد المبادر والطرف الاخر في العقد على حد سواء ، ويوفر أسسا للأمل بأن الدولة

تستطيع ايجاد حلفاء بين الناس . ومن ناحية ثانية ، يواجه ، هنا ، كل اطراف أي عقد معضلة . واسمحوا لي أن اقدم توضيحين .

إن معدل ضريبة القيمة المضافة مرتفع جدا حاليا . إذا لم يتم تقديم وصل بالدفع من قبل البائع ولم يطلب من جانب المشتري ، فإن الطرفين كليهما يستطيعان الكسب على حساب الدولة . لكن، لا يملك المشتري الذي يريد تقديم شكوى لاحقا ، مثلا ، بسبب انخفاض النوعية ؛ لا يملك المشتري أي سبيل قانوني . بقدر ما ستكون الحماية القانونية للمشتري اكثر قوة وفاعلية في المستقبل بقدر ما سيصبح اكثر شيوعا بالنسبة للمشتري أن يطلب ايصالا ، حتى إذا كان ذلك يعني دفع سعر اعلى، يشمل ضريبة القيمة المضافة .

وبالنسبة للمثال الثاني ، اعتبر أنه ليس في أي مكان اخر من العالم يكون العامل او الموظف ومستخدِم العاملين مضطرين معا لدفع مبلغ اعلى للضمان الاجتماعي وللمساهمات للتقاعد وتأمين البطالة مما يكونون مضطرين إلى ذلك في هنغاريا . أن هذا المبلغ يعادل 55 % من الاجور الاجمالية ، وهنالك خطط لزيادته إلى حد ابعد بهدف تغطية النفقات المتزايدة على مخصصات البطالة [28] . إذا اخفق مستخدِمو العاملين او ارباب العمل تسجيل العاملين او إذا كانت الاجور غير معلن عنها بالكامل ، فعندئذ يستطيع ارباب العمل والعاملون أن يقتسموا بينهم التوفير في المساهمات الالزامية ذات الصلة بالاجور . في حالات كثيرة ، لا يخسر العاملون كثيرا عن طريق ذلك ، نظرا لأنه يمكن أن يظلوا مؤهلين او مستحقين لمنافع اجتماعية كثيرة [29] . لكن ، إن اعتمدت نسبة اعلى من المنافع الاجتماعية على المساهمات الخاصة برب العمل والموظف ، يمكن أن يصبح العاملون حلفاء الخزينة في اضفاء طابع قانوني على التوظيف .

وترتبط جميع هذه القضايا بمسألة علاقات المواطنين بالقانون وبالدولة . إن المشاعر المتسمة بالشك وبالحيادية وحتى المتناقضة نحو الدولة والسائدة جدا في اوساط المواطنين ؛ إن هذه المشاعر هي ارث من النظام القديم . ولا يعتبر قسم كبير من السكان التهرب الضريبي على أنه أمر غير اخلاقي [30] . ولفترة طويلة كان تحدي الدولة شكلا للشجاعة المدنية ، ولا يمكن تبديل ذلك الموقف بتصريحات احتفالية لوحدها . على التجربة أن تبرهن أن الدولة ستكون القيم الجيد على مال دافعي الضرائب ؛ يتعين أن تكسب ثقة الجمهور بافعالها [31] .

سيتم دفع القطاع الخاص نحو القانونية إذا كان يمكن أن يتوقع ***فوائد او مزايا اقتصادية*** اكبر إلى حد بعيد من المزايا الحالية . وهنا اسمحوا لي أن اذكر مثالا واحدا فقط : الوصول إلى التسليف القانوني وسوق رأس المال . تعامل البنوك التجارية الكبيرة ، مثلا ، المنشآت الخاصة الصغيرة بشكل غير سمح ، نظرا لأنها إعتادت أن ترتبط بالمنشآت الكبيرة المملوكة للدولة ،

المتصلة بها بشكل وثيق ، ولأنها تعتبر اقراض القطاع الخاص امرا ذا مخاطرة اكبر . إذا تغير سلوك القطاع المالي ، وابدت البنوك استعداد اكبر لتوسيع التسليف او الكريدت إلى اعمال تجارية خاصة قانونية ، بما في ذلك مشاريع جديدة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ؛ فسيملك أناس العمل التجاري الخاص سببا آخر ليكونوا قانونيين [32] .

ونلخص النقطة C . يضع الانتقال ***فخا ماليا*** آخر ايضا . بمقدار ما تكون حصة القطاع الخاص في الانتاج اكبر بمقدار ما تصبح جباية الضرائب اكثر صعوبة . وبصياغة الامر بكلمات اخرى ، بمقدار ما يكون تحويل علاقات الملكية اكثر نجاحا بمقدار ما يكون خطر المصاعب او المتاعب للميزانية اكبر . ولا بد من استخدام كل الحوافز التي تساعد في زيادة الوزن النسبي للقسم المطيع للقانون والذي يدفع الضرائب داخل القطاع الخاص ككل . ويمكن أن يحدث ذلك ارتفاعا في عوائد الضريبة . وللاسف ، لا استطيع أن استبعد امكانية أن يتم تأخير العملية ومن ثم أن تبتلى بمشكلات مالية حادة مسبّبة بخسارة عائد للميزانية في غضون ذلك .

D . نفقات الرفاه

إن أحد البنود الاكبر في الميزانية الموحّدة ، التي تتضمن لاغراض احصائية اموالا شتى تعالج بشكل منفصل ؛ هو " النفقات الرفاهية " ، والتي يمكن تحتها تصنيف ما يلي : (1) منافع نقدية مثل اموال تقاعد لكبار السن ، اموال للاعاقة ، بدل امومة ورعاية الطفل ، وتعويض عن البطالة؛ (2) منافع عينية ، مثل الرعاية الصحية ، الادوية ، التعليم العام ، التدريب ، مدارس تمريض ومراكز لما بعد المدرسة ، بيوت رعاية تمريضية وخدمات لسوق العمل موفرة مجانا او باسعار مخفضة ؛ و (3) إعانات سعرية على خدمات ومنتوجات استهلاكية ، بما في ذلك اسعار (وريوع) السكن [33] . وتشير معظم الملاحظات في هذه الدراسة إلى انفاق رفاهي ككل ؛ لا يوجد مجال لمعالجة او للانكباب على مشكلات خاصة مطروحة من جانب التعليم والثقافة والسكن.

ويستخدم الجدولان 6.5 و 7.5 مقارنات دولية لتبيان أن النفقات الرفاهية عالية جدا في هنغاريا . وباعتبار فقط الارقام الاجمالية كنسبة من GDP ، فإن انفاقا كهذا ، في هنغاريا ، يتجاوز المستوى في بلدان قريبة من هنغاريا من منظور التطورة الاقتصادي (اليونان ، اسبانيا ، والبلدان ذات الدخل المنخفض في OECD ككل) . وبالرغم من أن النسبة اقل مما في " دول

الرفاه " المتطورة (السويد او الدانمارك) فإنها تقترب من تلك في بلدان اوروبية متطورة مثل المانيا الغربية او ايطاليا ، والتي لا تدرج عادة في فئة " دولة الرفاه " .

ويمثل الجدول 8.5 سلسلة زمنية (Time-Series) هنغارية توضح أن النفقات الحكومية على برامج الضمان الاجتماعي تنمو باستمرار . في غضون ذلك ، يسمع المرء شكاوى كثيرة من الجمهور الهنغاري ، وقسم جوهري منها مبررة تماما . على سبيل المثال ، بالرغم من أن عدد الاطباء والاسرة في المستشفيات للفرد الواحد مرتفع جدا ، هنالك مشكلات خطيرة فيما يتعلق بالرعاية الطبية مثل العمر المتوقع المنخفض والوفيات المرتفعة بشكل تراجيدي للاطفال. وفي حين أن نسق اموال التقاعد لكبار السن يقطع شوطا بعيدا في بعض الجوانب ، فإنه يتم بشكل جزئي فقط ربط معاشات التقاعد بالمستوى العام للاسعار ، وبذلك يواجه المتقاعدون في اوقات تضخم سريع صعوبات مدمرة . ايضا ، تنمو عدم المساواة : يتيح الانتقال ما بعد الاشتراكي لبعض السكان أن يصبحوا اغنياء ، ولكن البعض الاخر يتعرض للافقار او ينزلق فعليا إلى فقر مد قع ، والاجراءات المنظِّمة والمؤسسات الموجودة إلى الان غير كافية لايقاف عملية الهبوط . وربما يمثل هذا الوضع المتسم بالمفارقة واحدا من المعضلات الاكثر خطورة من كل المشكلات التي يتم مناقشتها في هذه الدراسة .

لقد ولدت دولة الرفاه الهنغارية " قبل الاوان " . وهنالك عموما درجة ارتباط (Correlation) ايجابية وثيقة بين مستوى التطور الاقتصادي للبلد ونطاق خدماته الرفاهية . ليس التطور العامل الوحيد ، ولكنه بدون شك من بين العوامل الحاسمة . لقد سبقت هنغاريا نفسها في هذا الجانب . وإلى مدى معين ، اندفع النسق الاشتراكي الكلاسيكي ما قبل الاصلاح بتهور عندما التزم دستوريا بأنه سيلبي عددا من الحاجات الأساسية مجانا أو مقابل تعويض بالحد الادنى. لقد ادخل الخدمات الطبية المجانية والتعليم المجاني ومخطط تقاعد يغطي تقريبا السكان جميعهم ، وقدم إعانات لاسعار المواد الغذائية ، وعين ريوعا لاسكان الدولة عند مستوى شكلي تقريبا ، وغير ذلك . ولاحقا برهن على أنه غير قادر على الوفاء بوعوده . وظهر طلب فائض مزمن على الخدمات المجانية او ذات الاسعار الرخيصة بشكل غير واقعي ، وكانت نوعيتها ضعيفة جدا غالبا .

وأضيف إلى الوعود المنكوث بها للنسق الكلاسيكي التنازلات الجديدة التي ادخلت خلال عملية الاصلاح التي بدأت في 1968 . وسمة من سمات الاصلاح الهنغاري ، واحيانا كان يشار اليه " كشيوعية الجولاش " (Goulash Communism) ، أنه حاول أن يدير ظهره للسياسة السابقة للتصنيع الاجباري وتكريس انتباه اكبر لحاجات الجمهور . لقد ترافق اجراء التحرر مع

الجدول 6.5

النفقات الاجتماعية : مقارنة دولية

Country	Government expenditures as a percentage of GDP					
	Total social expenditures		Health		Pensions	
	1980	1986	1980	1986	1980	1986
Greece	12.6	19.5	3.6	3.7	5.8	10.6
Italy	23.7	26.4	5.6	5.2	12.0	12.2
Norway	24.2	24.8	6.5	6.6	7.9	8.8
Spain	15.6	17.0	4.3	4.3	7.3	7.6
Sweden	33.2	32.0	8.8	8.3	10.9	11.4
United States	18.0	18.2	3.9	4.5	6.9	7.2
West Germany	26.6	25.2	6.3	6.3	12.1	11.4
Hungary	**21.8**	**24.4**	**3.3**	**4.1**	**7.8**	**9.1**

المصدر : (C. Kessides et al (1991 , P.7 . الاحصائيات المتعلقة ببلدان OECD مبنية على مصادر بنك OECD للمعلومات ؛ والمعطيات الهنغارية مستخرجة من كتب الاحصائيات الرسمي ، Statistical Yearbooks ؛ معلومات موفرة من جانب إدارة الضمان الاجتماعي والموظفين الحكوميين ومقدرة من جانب طاقم في البنك الدولي .

ملاحظات : بانسجام مع تعريفات OECD ، فإن المعطيات الهنغارية عن النفقات الاجتماعية لا تتضمن اعانات السكن والاعانات للمستهلك .

الجدول 7.5

ضريبة التأمين الاجتماعي الصافية والتحويلات : مقارنة دولية .

Statistic	(As a percentage of GDP)		
	OECD lower-income states[a]	OECD welfare states[b]	Hungary
	1986	1986	1989
Total social insurance contributions (employees + employers)	8.3	12.0	15.2
Total social expenditures	21.0	31.0	25.4[c]

المصدر : (C. Kessides et al (1991 , P.13 . للاطلاع على معلومات اكثر تفصيلا بخصوص المعطيات في هذا الجدول ، انظر مصادر الجدول 6.5

a . متوسط اليونان ، ايرلندا ، برتغال ، اسبانيا وتركيا . b . متوسط بلجيكا ، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا ، هولندا ، نرويج والسويد .

c . بالانسجام مع تعريفات OECD ؛ انظر هامش الجدول 6.5

الجدول 8.5

برنامج ضمان اجتماعي رئيس في هنغاريا

Year	Expenditure on benefits	
	Billions of forints	As percentage of GDP
1985	167.0	16.2
1986	181.5	16.7
1987	200.3	16.3
1988	255.2	18.1
1989	317.1	18.6
1990	414.7	19.9

المصدر : Organization For Economic Co-Operation and development (1991 , P27) .

ملاحظات : تصنف معطيات الـ OECO وفقا لتعريف للضمان الاجتماعي اضيق من التعريف الذي في أساس احصائيات البنك الدولي المطروحة بالجدولين 6.5 , 7.5 . بالرغم من ذلك ، يكشف كل من هذين الجدولين عن ميل مماثل في نفقات اجتماعية متزايدة .

نمو في النفوذ السياسي للقوى المعروفة " بالمدافعين عن "مستوى المعيشة " . لكن ، ظلت الهوة بين الوعود وتحقيقها قائمة وبالواقع توسعت بسبب التباطؤ وبالتالي الجمود في النمو الاقتصادي . وتم منح تنازلات جديدة في حين تم سحب اخرى.

واخيرا جاءت نقطة الانعطاف السياسي ، وتوقع السكان ــ وبشكل مفهوم من وجهة نظر سيكولوجية ــ أن ينفذ النظام الجديد الوعود المطروحة من جانب النظام القديم ولكن غير المحققة. إن الناس ساخطون من تدخل الدولة في حياتهم الخاصة ومضايقة الافراد ، الا أن الكثير منهم ما زال يريد دولة عناية وذات نزعة أبوية ايضا .

وهكذا ، ما الذي يمكن فعله ؟ يوافق كل شخص على أنه يتعين اصلاح مؤسسات السياسة الرفاهية والضمان أو الامن الاجتماعي . ويمكن ايضا أن يكون هنالك تحسن جوهري في استغلال الموارد وفي الفعالية التوزيعية للموارد [34] . ويمكن بشكل جوهري تحسين حوافز مقدمي الخدمات ، ويمكن تخفيض التكاليف الادارية . وتم تحضير اقتراحات مفصلة ، ويتم توسيعها إلى هذه التفاصيل وإلى خارج نطاقها . وربما أنها تستطيع جميعها تحقيق تخفيضات معينة في التكاليف . لكن ، من المحتمل أنه خطأ نقل انطباع أنه يمكن حل المشكلة عن طريق تحسين الفعالية الادارية.

وايضا تم تقديم بعض الاقتراحات الراديكالية لتقليص دور الدولة في هذا المجال بشكل سريع وكبير ، على الأقل إلى النطاق الموجود ، مثلا ، في الولايات المتحدة المعاصرة . وتتم المجادلة بأن معدل سريع للامركزية وللخصخصة يجب أن يحدث في كل من الرعاية الصحية ونسق التقاعد ، باستثناء نطاق ضيق ممَّول من جانب الدولة .

ولا اشعر أنها مهمتي في هذه الدراسة أن أقوم بالتعليق على الوضع الامريكي . هنالك جدل يجري ، مثلا ، بخصوص ما إذا كان يتوجب أن تكون هنالك خدمة صحية وطنية او ما إذا كان يتوجب أن تستمر الرعاية الصحية لغالبية السكان في أن تكون معتمدة على تأمين خصوصي. وكل ما أود أن أشدد عليه هنا ، بروح الفصول الاولى من الدراسة ، هو ما يلي : من المهم إلى حد بعيد جدا تذكر من أين ينطلق المرء وإلى أين . إنه امر أن يتم تقرير ما إذا كان يتوجب أن تمنح الدولة مواطنيها حقا لم يتمتعوا به سابقا ، وامر آخر أن يتم تقرير أن يسحب منهم حقا اكتسبوه واصبح مألوفا ومعتادا . ويمكن هنا رؤية ***تأثير مسننة مؤسسية*** (Institutional ratchet effect) غير معتادة . إن العجلة المسنَّنة للتطور التاريخي تسير في اتجاه واحد ، ولكنها لا يمكن أن تعود إلى الوراء في الاتجاه المضاد . لو لم تكن بريطانيا تملك خدمة صحية وطنية بالفعل ، بالتأكيد ما كانت حكومة Thatcher تقترح ادخال واحدة ؛ ولكن بما أنها كانت موجودة قبل وقت Mrs. Thatcher ، لم تقترح حكومتها اغلاقها .

يعاني مواطنو المجتمع ما بعد الاشتراكي من حالات عدم تأكد كثيرة لم يتعرفوا عليها سابقا. ولقد ذكرت بالفعل تجربة البطالة . إن شعور أناس كثيرين بالامن سيتزعزع إن بالاضافة الى ذلك انهارت من حولهم الرعاية الصحية ونسق التقاعد وخدمات رفاهية اخرى مضمونة من جانب الدولة .

هنالك معارضة كبيرة لفكرة اقتطاع قاس سريع في الخدمات الرفاهية التي تقدمها الدولة ، بالاضافة إلى اضفاء اللامركزية والخصخصة على مخصصات رفاهية . بالواقع ، تضيف المشكلات الاقتصادية للانتقال نفقات جديدة للقائمة ايضا . لقد تم فعليا ذكر منافع أو مستحقات البطالة . بالاضافة إلى ذلك لا بد من قول أن التحول العظيم للمجتمع يرافقه إعادة توزيع للمداخيل ، وهنالك اقسام كثيرة من المجتمع تدمَّر شروط معيشتها المادية بسرعة . ويتوقعون على الاقل أن تنقذهم شبكة الضمان او الحماية الاجتماعية من الانهيار إلى الحضيض . لسوء الحظ ، توجد ثقوب أو ثغرات كبيرة في الشبكة ، ومن اجل حياكة شيء ملتز، من المتوقع أن يولِّد المرء مطالب اضافية فيما يتعلق بميزانية الدولة في وقت تكون فيه مطلوبة بشكل شديد الاقتطاعات الكبيرة جدا في انفاق الميزانية .

لا يوجد مهرب سهل من هذه المعضلة ، وستتطلب صبرا وبراعة لتصير اقرب إلى وضع مقبول اكثر . ويتوجب أن يكون المرشد الاهم مبدأ ***الطوعية والاختيار الحر*** [35] . واسمحوا لي أن أقدم توضيحات قليلة عن كيف يمكن تطبيق هذين المبدأين في هذا الميدان .

إن انبثاق وتطور ، وبشكل تدريجي ، شبكة لامركزية من شركات التأمين الساعية وغير الساعية وراء الربح وصناديق التقاعد التي يستطيع ارباب العمل والعاملون الانضمام إليها بشكل طوعي ؛ لا بد من تشجيعها بشكل مؤكد ، وليس فقط السماح بها . ومن المتوقع أن يكون جديرا استخدام قانون يحدِّد أن هذه المؤسسات الجديدة يتوجب أن تتلقى تشكيلات من الاوراق المالية ، القيِّمة والمولِّدة للدخل بشكل حقيقي ، خلال خصخصة المنشآت المملوكة للدولة ، كمساهمة مجانية لرسملتها الأولية .

لا بد من منح مقدار اكبر من الحرية للممارسة الطبية الخصوصية ولمقدمي خدمات اجتماعية اخرى تتراوح من العناية بالاطفال مرورا بتمريض المرضى إلى العناية بكبار السن . ويتوجب أن يتلقوا معدل مكافأة سوقي مقابل نشاطاتهم [36] .

بكلمات اخرى ، سيكون من الجدير ضمان أن ينمو القطاع الخاص بسرعة في هذا الميدان ايضا، في ظل اشراف حكومي ملائم . واتفق مع وجهة النظر القائلة أن ***الحالة النهائية*** المرغوبة بعد التحويل من المحتمل أن تكون توليفة من ثلاثة اشكال رئيسة : مستوى ادنى من خدمات معينة لا بد من ضمانها كحق مدني ؛ ويتعين توفير خدمات اخرى بالانسجام مع او وفق المساهمات المدفوعة من جانب المستفيدين وارباب عملهم ؛ واخيرا يمكن أن تكون خدمات معينة متاحة للافراد من خلال التأمين الخصوصي أو من خلال فعل شراء مباشر في السوق . ليمنح الافراد قدر ما يمكن من المجال للاختيار بين مخططات تقدم منافع رفاهية . لكن ، من وجهة نظر الشروط الأولية ، يمكن الدنو من هذه الحالة النهائية بشكل تدريجي فقط . إن اولئك الذين لا يملكون اية وسائل لصنع خيار حقيقي لا يمكن أن يهدى لهم ***الامر الواقع*** [37] .

وربما أن شيئا اكثر أهمية من توفير خيار بين اليات متنوعة للخدمات الاجتماعية ، هو منح المواطنين الفرصة للتعبير عن إرادتهم من خلال ***العملية السياسية*** . ويتوجب منح دور اكبر إلى حد بعيد في مراقبة المؤسسات التي توفر خدمات اجتماعية إلى تجمعات طوعية متنوعة لحماية مصالح . بالإضافة إلى ذلك ، لا بد أن يكون للهيئة التشريعية الكلمة الفصل أو النهائية بخصوص الانفاق الرفاهي وفي مسائل التأمين الاجتماعي والمبالغ المفروضة المتصلة به . ولا تستطيع الاحزاب السياسية تجنب هذه المجموعة من المشكلات المترابطة . ولا بد من إقامة صلة اوضح بكثير بين ما يتلقاه المواطنون من الدولة ومنظمات شبه حكومية ومقدار الضرائب التي يدفعونها

مقابلها . وفي هذا الصدد ، ليس الاحتجاج ضد المراوغة الرخيصة وفضح السياسيين الذين يعدون باقتطاع في الضرائب إلى جانب برنامج رفاهي ثابت ؛ إن ذلك ليس الواجب الاصغر من واجبات الاقتصاديين . ويتوجب تخفيض نسبة الانفاق الرفاهي الحكومي إلى الحد الذي *يوافق* عليه ويرغب فيه المقترعون المزودون بالمعلومات او المطلعون ، من اجل تخفيف اعباء الضريبة . بالمقابل ، يمكن فقط الحفاظ على النفقات الرفاهية بالنسبة التي يكون المواطنون مستعدين لتمويلها بضرائبهم .

ونلخص النقطة D . هنالك ايضا فخ مالي في الامام ، وربما يكون شق الطريق فيه هو الاكثر ايلاما . سيجلب تخفيض في الانفاق الرفاهي الحكومي عدم الطمأنينة وعدم الامن وتدميرا خطيرا في نوعية حياة أناس كثيرين . لكن ، سترافق مستويات من الضريبة ، ستحبط المستثمرين ولذلك تكبح النمو الاقتصادي ، الاحتفاظ بالمستويات الحالية للانفاق الرفاهي ، وحتى اكثر من ذلك زيادتها . وحقيقة بديهية قول أن انتاجا اكبر يكون مطلوبا لتغطية الخدمات الرفاهية : يكون من الاسهل تقسيم كعكة اكبر .

ومن الصعب التنبؤ بخصوص النفقات الرفاهية المتوقعة في السنوات القادمة . واعتقد أن الناتج المحتمل اكثر من سواه هو أنه سيتم جزئيا اضفاء طابع لامركزي وسوقي عليها ، ولكن ببطء يسبب صراعا عنيفا .

IV استنتاجات عامة

لقد فحصت اربع مشكلات من خلال تحليل تجارب في هنغاريا . وحاليا هنالك بلدان (مثل دول الجمهوريات التي تشكّلت في حدود الاتحاد السوفياتي سابقا) تصارع مشكلات موجودة اكثر ارباكا وأساسية من هذه ، مثل تقرير ما الذي يترتب فعله لضمان أن يتوفر الطعام للسكان وأن تكون للنقود قوة شرائية حقيقية ، ولوضع حد للهبوط في الانتاج . بالرغم من ذلك ، هنالك أمل أنه عاجلا او اجلا سوف تتخطى كل البلدان ما بعد الاشتراكية الحالة المهلكة من الفوضى (Chaos) والازمة ، وبعد ذلك سوف تجد جميعها المسائل التي ناقشتها في دراستي مدرجة في اجندتها[38].

ويمكن استنباط استنتاجات قاسية من هذه المقالة . حتى حيث تم تقريبا تحقيق المهام الأساسية للاستقرار على الصعيد الكلي (Macro) ، تتم إعادة انتاج مشكلات خطيرة . وحتى حيث هنالك نجاح معين في بلوغ استقرار الميزانية ، يستمر ضغط جدي على الاموال العامة .

في جانب ، ما زال يتم الالحاح على زيادة في انواع مختلفة من الانفاق من جانب تشكيلة من السياسيين والقوى الاجتماعية ، وفي الجانب الاخر تزداد صعوبات جباية الضرائب . وهنا يبقى خطر عجز الميزانية . ويمكن أن تشكل تغطية العجز بقروض من البنك المركزي مساهمة محفوفة بالمخاطر في الضغط التضخمي . ويمكن أن يفلت منا بسهولة أي نجاح في الاستقرار الكلي النقدي . ويمكن أن تخفض تغطية العجز باصدار سندات حكومية الاستثمارات الانتاجية وهو الامر الذي سيعيق النمو .

ويمكن فقط اقتراح أي نوع من الحل الموضوع بتسرع من جانب هواة اقتصاديين او محتالين سياسيين . لقد ذكرت مرارا مصائد محتملة من اجل أن أشدد على أنه لا توجد طريقة سهلة للخروج من أية واحدة من المشكلات التي نوقشت في هذه الدراسة . وما تطرح نفسها هي مفاضلات واختيارات مؤلمة بين ما هو سيء واسوأ .

ولا بد من بذل جهود قوية ومستمرة لكبح النشاط المفرط او غير المرضي السابق للدولة وبهدف تقليص انفاق الدولة في الوقت نفسه ، في حين محاربة الميول البيروقراطية وذات النزعة المركزية والتي تتجدد بشكل ثابت . ومن المرجح أن يظهر التغير ببطء ؛ وسوف تنقضي فترة ملائمة قبل أن تتقلص الحكومة الكبيرة الحالية إلى حكومة في نطاق مرغوب فيه ، اصغر بكثير من الحكومة الحالية .

وبالرغم من أنني لا استطيع أن اطلق تنبؤات متفائلة قصيرة الامد ، فإن المشهد في الامد الاطول يبدو ملائما اكثر او افضل . لقد اطلق التغير السياسي روح الاستقلال الذاتي والحرية والمبادرة ، وهذه هي قوى دافعة للتقدم الاقتصادي . ويبدو أنه مبرر أن يتم توقع أن يتبع ارتفاع في الانتاج النقطة المنخفضة ، وهو امر سيكون له تأثير جعل حل المشكلات المالية المناقشة في هذه الدراسة ، اكثر سهولة . وهذا سيوسع القاعدة الضريبية ، وهو شرط سابق لتخفيض المعدلات الضريبية . وهذا الامر الاخير يحفّز الاستثمار الذي يخلق بدوره وظائف جديدة . وفي نهاية الامر يقلص انخفاض في البطالة اعباء الضمان الاجتماعي للدولة .

وبامكان حكومة حكيمة وفعالة أن تسرع هذا التطور ، وبامكان الاخطاء واللامبالاة الحكومية او الاهمال الحكومي أن يعيقه ، إلا أن الناتج النهائي للانتقال ليس في ايدي الحكومة . في ظل النسق ما بعد الاشتراكي الجديد ، تستطيع الدولة على الاكثر أن تؤثر في الاقتصاد . إنها لا تستطيع أن تدير الاقتصاد والذي يتم حثه أو دفعه بمصالح اولئك المشاركين فيه . وهذه هي واحدة من المزايا الرئيسة لاقتصاد السوق مقارنة بالاشتراكية المدارة مركزيا .

6 التطور التدريجي للانضباط المالي في ظل النسق ما بعد الاشتراكي

يعني الانضباط المالي ، كما افهمه ، تنفيذ اربع قواعد بسيطة :

1 . المشترون : ادفعوا مقابل المنتوجات التي تشترونها .

2 . المدينون : التزموا بعقد قرضكم ؛ سددوا دينكم .

3 . دافعوا الضرائب : ادفعوا ضرائبكم .

4 . المنظِّمون او المبادرون : غطوا تكاليفكم من عوائدكم .

ومهما قد تبدو هذه القواعد ذاتية الوضوح بدون أي دليل في اقتصاد السوق ، فإنها كانت بعيدة جدا عن الوضوح في اقتصاد موجَّه اشتراكي . لقد كان ذلك الاقتصاد مبنيا على نوع مختلف تماما من الانضباط ، والذي تألف أساسا من تنفيذ اوامر التخطيط ، وقبل كل شيء انجاز اهداف الناتج والالتزام بكوتات المدخلات . وكيف يتوجب على المجتمع ما بعد الاشتراكي أن يتعلم ملاحظة النوع الجديد من الانضباط ، هو موضوع الدراسة .

ويستند التحليل على تجارب هنغاريا ؛ ويشار إلى بلدان اخرى في مواضع قليلة فقط . ولكن في وجهة نظري ، فإن ***المشكلات*** المثارة في معرض المناقشة هي مشكلات عامة تظهر بشكل لا مفر منه في بلدان ما بعد اشتراكية اخرى ايضا . وهكذا أحاول في نهاية هذه الدراسة أن استنبط استنتاجات عامة معينة .

I عقد جديد بين الدولة والمشروع

يستلزم تحليل المشكلة إطار مفاهيميا . ودعونا نلقي نظرة على العلاقة بين الدولة والمشروع كما لو كان هنالك ***عقد طويل الاجل*** بينهما . (لا تعالج هذه الدراسة الميادين الاخرى التي يظهر فيها الانضباط المالي ، مثلا ، الانضباط داخل البيروقراطية او داخل المنشأة) . وربما يتم تأويل العلاقة ، فعليا ، كنوع محدَّد ***لعقد التأمين***) .

بموجب العقد القديم الذي كان ساري المفعول في ظل الاشتراكية ما قبل الاصلاح ، غطت شركة التأمين (أي الدولة) الخسائر بالكامل . إذا وجد مشروع أنه يواجه متاعب مالية ، كانت الدولة تسعفه ماليا بشكل غير مشروط . وتم استخدام تشكيلة من التقنيات لهذا الغرض : توسيع

الاعانات المالية ، أو منح اعفاءات ضريبية او تأجيل الالتزامات او التعهدات الضريبية او إعادة جدولة تسديد القروض ، او تقديم قروض جديدة بشروط سهلة . وايضا ضمنت الدولة بقاء المنشآت الخاسرة بشكل مزمن على قيد الحياة . وكل هذه التقنيات تضمنت بشكل ثابت انتهاك القواعد 2 و 3 و 4 للانضباط المالي . وهذه هي مجموعة الظراهر التي اطلقت عليها تعبير تسهيل او ***تخفيف قيد الميزانية*** في اعمالي السابقة . وايضا كان جليا تأثير جانبي معروف بشكل جيد في نظرية التامين : ما يسمى بالمأزق الاخلاقي او بمصدر خطر اخلاقي . إذا كان مالكو بوليصة التأمين يعلمون أن المومِّن سيدفع مقابل كل ضرر ، فإنه لا يستحق الأمر منهم بذل جهود لتفادي الضرر ، وهو الامر الذي يعني في هذا السياق أن المشاريع تكون محفَّزة بشكل غير كاف لتفادي الخسائر بزيادة الفعالية .

يتسم اقتصاد السوق الناضج بنوع مختلف من عقد التأمين بين الدولة والمشروع . وهذه البوليصة تغطي الضرر جزئيا فقط ، مع قيام الطرف المؤمَّن بدفع الحصة الغالبة . لا يمكن أن تكون هنالك مسألة خسائر تتم تغطيتها بشكل اوتوماتيكي وغير مشروط . فقط في قطاعات معينة ذات امتياز (مثل العمل البنكي) ستأخذ الدولة على عاتقها قسما كبيرا من الخسائر التي يمكن أن تظهر . وبغض النظر عما إذا كان دور الدولة " كمؤمِّن " يمتد فقط ليشمل هذه القطاعات ذات الامتياز او ليشمل اخرى ايضا ، فإن التغطية ستنطبق فقط قي ظل شروط استثنائية ، ومحدَّدة بشكل دقيق وصارم . لذلك لا يكون مضمونا بقاء أي من المشاريع على قيد الحياة ؛ عاجلا أو اجلا، سيضطر المشروع الذي يخسر بشكل مزمن إلى الخروج من المسرح الاقتصادي . إن القواعد 2 و 3 و 4 تنفذ بشكل صارم . وباستخدام التعبير المستخدم سابقا ، ***يكون قيد الميزانية متشددا*** .

وهنالك علامات عديدة تشير إلى أن هنغاريا تسير نحو عقد التأمين طويل الامد المميِّز لاقتصاد السوق . ويبدو أن هذا يتأكد بالجدول 1.6 الذي يبين انخفاضا في الاعانات ــ من 12% إلى أقل من 3 % من GDP . ايضا ، يصف كل من الجدول 2.6 و 3.6 قفزة في عدد اجراءات حالات الافلاس والتصفية ، والتي تعني أن عدد عمليات الانقاذ الحكومية هبطت . واسمحوا لي أن اذكر بأن متوسطا يساوي 26 مشروعا في السنة كانت تتوقف عن النشاط بين 1976 و 1982 [(2)] ، وحتى مع هذا العدد البالغ الصغر من حالات الخروج ، كانت هنالك عوامل اخرى ، وليست اسبابا مالية ، وراء هذه الحالات في مناسبات كثيرة . وباجراء مقارنة اخرى ، تم الشروع باجراءات تصفية في شهر واحد من 1991 اكثر مما في سنة كاملة في الفترة 1986-1988 .

الجدول 1.6

التدفقات بين ميزانية الدولة وقطاع المشاريع

Years	From the enterprise sector to the budget	From the budget to the enterprise sector	Net flow to the budget
	(as a percentage of GDP)		
1987	29.6	12.3	17.3
1988	20.4	9.9	10.5
1989	15.4	6.7	8.7
1990	16.2	4.7	11.5
1991	12.4	2.8	9.6
1992	9.8	2.7	7.1
1993	10.0	2.6	7.4

المصدر : L. Muraközy (1993 , PP.25 and 39)

ملاحظات : [تم تنقيح هذا الجدول في سياق تحرير هذا الكتاب . ويشار إليه بالجدول المنقح من الان فصاعدا] . إن الارقام لـ 1993 هي تنبؤات حكومية . ويشمل العمود الأول الارباح الصافية المتخلى عنها من جانب المشاريع المملوكة للدولة للميزانية الحكومية ، وضرائب الارباح المدفوعة من جانب مشاريع مملوكة للدولة وخاصة . ويستثنى الاعانات للمستهلك .

وبالحقيقة ، ليس هنالك عقد مكتوب بين الدولة والمشروع . بيد أن الفرع الواعد من الاقتصاد النظري المعروف " بنظرية العقد " حدَّد حالات لا تعد ولا تحصى يطبق فيها ***عقد غير مكتوب*** ؛ إن العرف والسلوك المعتاد يحفِّزان الاطراف على اطاعة شروط العقد [3] . ويعمل كل طرف ، بالاعتماد على أن يستمر الطرف في السلوك بالطريقة المعتادة ، وفق الشروط غير المكتوبة للعقد . وهكذا ، فإن هذه العلاقة الاجتماعية تستند إلى توقعات طويلة الامد ثابتة [4] .

وفي ظل العقد القديم ، المميِّز للاشتراكية الكلاسيكية ما قبل الاصلاح ، كان المشروع يستطيع أن يكون واثقا بخصوص المساعدة التي سيتلقاها من الدولة فيما يتصل بالتغلب على ازمة مالية . ولكن ما الذي يحدث إذا كان هنالك أساس غير كاف لتوقعات طويلة الامد لأن سلوك طرف واحد (في هذه الحالة الحكومة) تغير بشكل مفاجئ ؟ ولا يقدم سواء علم الاقتصاد او السيكولوجيا معلومات ملائمة يعوّل عليها بخصوص ***التغير*** الدراماتيكي في التفضيلات والعادات

الجدول 2.6

عدد اجراءات الافلاس في 1992 , 1993

Months and years	Number of filings	Number of official announcements by the court
January to March	786	285
April	2,259	205
May	201	465
June	145	482
July	154	300
August	113	69
September	151	104
October	150	190
November	118	225
December	154	175
Total in 1992	**4,231**	**2,500**
Total in 1993	**987**	**887**

المصدر : 1992 ; Ministry of Finance , (1992 , PP 4 and 7) and T. Szalai (1993 , P.79)
1993 : Ministry of Finance , (1994 Table II/3.3)

ملاحظات : [جدول منقح] تسجل الارقام في العمود الاول مبادرات اجراءات الافلاس . وتشير الارقام في العمـــود الثاني إلى تصريحات عامة تتعلق ببدء اجراءات افلاس . وهي مسؤولية المحكمة لنشر التصريح في الجريدة الرسمية

الجدول 3.6

عدد اجراءات التصفية

Months and years		Number of filings	Number of official announcements by the court
1986 to 1988		n.a.	159
1989		n.a.	141
1990		n.a.	233
1991		n.a.	526
1992			
	January to March	2,617	120
	April	1,281	161
	May	837	202
	June	927	166
	July	699	219
	August	701	210
	September	797	482
	October	782	211
	November	751	233
	December	692	223
Total in 1992		**10,084**	**2,227**
Total in 1993		**7,242**	**2,593**

المصدر : الارقام للفترة 1986-1991 : Ministry of Finance , 1992 ; M. Móra (1992 , PP.18-23) . (1992 , PP.5 and 9)

ملاحظات : [جدول منقح] . تبدأ الفترة المغطاة بالرقم الاول في 1 September , 1986 وتنتهي , 1988 December 31 . وتسجل الارقام في العمود الاول بدء (اعداد ملف) اجراءات التصفية . وتشير الارقام في العمود الثاني إلى تصريحات عامة تتعلق ببدء اجراءات التصفية . وكما في حالات اجراءات الافلاس ، فإنها مسؤولية المحكمة أن تنشر التصريحات في الجريدة الرسمية .

والتوقعات . وهذا لوحده يجعل من الصعب جدا إيجاد جواب للمسائل المسبور غورها في هذه الدراسة.

إن الاطار المفاهيمي الذي وصف للتو يوفر بنية مناسبة يتم فيها مناقشة المشكلة . دعونا اولا نتناول الحكومة ومن ثم سلوك أو تصرف المشروع .

II سلوك أو تصرف الحكومة

اهداف متنازعة أو متعارضة

يتمثل المتطلب الرئيس ، قبل أن تستطيع الحكومة تغيير العقد طويل الاجل الساري المفعول سابقا؛ في ***الارادة السياسة*** لفعل ذلك . وهذه وظيفة الاهداف السياسية .عندما تعين الحكومة غاياتها السياسية المتعلقة بالانضباط المالي ، فيتوجب عليها أن تزن المنافع والتكاليف التي يتم توقعها منها . ودعونا ننظر قبل كل شيء إلى منافع تنفيذ الانضباط المالي .

- إن نسق كريدت أو تسليف يعمل بشكل سلس يكون جوهريا لاقتصاد سوق حديث ، بيد أنه لا يمكن أن يظهر بدون تأكيد أنه سيتم الالتزام بعقود التسليف .
- تظهر مشكلات خطيرة جدا خلال الانتقال ما بعد الاشتراكي تتصل بموازنة الميزانية . ويتمثل أحد المتطلبات للتغلب عليها في تحسين جني الضرائب .
- لقد تم تشويه الاسعار النسبية من جانب نسق الضرائب والاعانات غير الموحّدة التمييزية .
- سيطرد انضباط مالي اكثر تشددا المنتجين المحققين لخسائر مزمنة خارج الانتاج . وهذا يصبح مؤاتيا أو في محله ما أن يعطي نسق الاسعار النسبية انعكاسا حقيقيا بشكل كاف للتكاليف والندرات النسبية . بالاضافة إلى ذلك ، يشجع الانضباط المشاريع القديمة التي تبقى على قيد الحياة وتلك المنبثقة حديثا على تخفيض التكاليف وأن تتكيف بشكل افضل للطلب .

ونلخص ما قلناه . يوفر تشديد الانضباط المالي حافزا قويا لزيادة ***الفعالية*** . وايضا تبين التجربة الهنغارية أن بعض المنافع تظهر فورا ، إلا أن منافع اخرى تظهر بعد تأخير فقط .

لقد كانت النتيجة الاكثر اذهالا هي التكيف السريع التي تم من جانب الانتاج الهنغاري استجابة لانهيار الكوميكون . لقد تم التعبير عن التهديد المسلط على المشاريع الهنغارية ، من جانب عضوين من طاقم العاملين في البنك الدولي ، وهما K. Derivs and T. Condon ، في دراستهما سنة 1994 باعتباره " تصديرا ام هلاكا " . ويتم تقديم صورة عن أداء التصدير بالجدول 4.6 . لقد تضاعفت حصة الصادرات الموجَّهةإلى الجماعة الاوروبية في وقت قصير جدا .

وامر أقل وضوحا ولكن مهم إلى حد بعيد جدا هو التأثير الذي يكون لفرض انضباط مالي اكثر تشددا على إعادة تنظيم الانتاج ، وهي العملية المعروفة بإعادة البناء وإعادة التنظيم . ولا تدل الاجراءات القضائية للافلاس على بداية النهاية بالضرورة ، نظرا لأنها توفر ، اصلا ، اشكالا منظَّمة قانونيا لتأجيل تسديد الديون . خلال هذه الفترة ، لا بد من تصحيح امور أو اوضاع

المشروع ، إذا كان ذلك ممكنا . وغالبا تترافق هذه العملية بتغير تام او جزئي في الادارة العليا وتعيين مدراء جدد افضل . وبالطبع ، لا تتسبب كذلك اجراءات التصفية في هدم غير مسؤول لرأس المال المادي والذهني أو الفكري . إنها تشجع بيع اكثر ما يمكن منه ، إذا فقط من اجل ارضاء الدائنين إلى حد ابعد . خلال التصفية ، يتم غالبا تقسيم مشروع ضخم سابقا إلى وحدات اصغر ويتم بيع موجوداته المتنوعة . إن كلا من اجراءات الافلاس والتصفية يمكن أن تخلق شروطا محسَّنة لخصخصة المشاريع الاصلية أو المنشآت الوريثة .

الجدول 4.6

وجهات التصدير

Year	European Community	Countries in transition and non-market economies	Other
	Share of total exports (%)		
1987	20.1	56.5	23.3
1988	22.6	51.2	26.2
1989	24.8	47.3	27.9
1990	32.2	37.7	30.1
1991	45.7	23.6	30.7
1992	49.8	23.3	26.9

المصدر : Central Statistical Office 1993 , P.106

ملاحظة [جدول منقح]

أخيرا ، هنالك التأثير الاقل وضوحا والاكثر تأخيرا ، ولكن الاهم ، لفرض انضباط مالي ، والذي يظهر في تشكيل تفكير الناس . وسأعود إلى هذا الامر لاحقا .

دعونا الان نتحول إلى الجانب الاخر من الميزان ، ***التكاليف*** .

يساهم تشديد الانضباط المالي ، بما في ذلك موجة الافلاس واجراءات التصفية ، في هبوط الانتاج . وهذا ليس السبب الوحيد الذي يفسر لماذا يظهر ركود في كل الاقتصاديات ما بعد الاشتراكية بدون استثناء ، ولكنه بدون شك أحد العوامل التي تكمن خلف انكماش الاقتصاد .

إن اغلاق مصانع بكاملها يتسبب بوضوح في خسارة وظائف . ايضا ، تحاول المشاريع الباقية على قيد الحياة أن تخفض تكاليفها ، ويكون تسريح العمال من ضمن النتائج . ويمثل الجدول 5.6 التغيرات التي ظهرت في سوق العمل . مع ذلك ، فإن عدد الشواغر تجاوز عدد الباحثين عن وظائف قبل May 1990 . ومنذ ذلك الحين تميل كفة الميزان في اتجاه البطالة ، التي استمرت في النمو شهرا بعد شهر . وهذا يولِّد صدمة أو اضرارا خطيرة بشكل خاص في بلد اصبحت فيه قوة العمل معتادة عبر عقود على توظيف كامل ، في الواقع على نقص أو عجز في العمل . إن ظهور ونمو البطالة بلوى كبيرة يتم تخفيفها جزئيا بمستحقات البطالة . في أية حالة ، لا يترتب فقط اعتبار الخسارة المالية المسبَّبة بالبطالة ، ايضا يترتب اعتبار التأثير السيكولوجي المولَّد بخسارة الامن الوظيفي .

ايضا لم يكن المشروع ، في ظل النسق الاشتراكي خصوصا في مرحلته ما قبل الاصلاح ، مستخدِم عاملين ببساطة .لقد كان يقدم خدمات رفاه كثيرة : الشقق أو وسائل الراحة في بيوت الشباب ، وجبات الكانتين أو المقصف ، الاجازات ، المعالجة الطبية ، ورياض الاطفال ومراكز حضانة الاطفال . وعندما يتحول المشروع إلى مستخدِم عاملين محفَّز بالارباح ، فإنه ينحي جانبا وبشكل ثابت هذه المهام . وهكذا يتفسخ الضمان الاجتماعي المقدم على مستوى المنشأة في نفس الوقت عندما يتمّ ضياع الامن الوظيفي .

إن مقابلة المنافع والتكاليف تؤدي إلى اختيار صعب بين غايات متنازعة . يكرس اهتمام كثير في علم اقتصاد الاستقرار الكلي إلى المفاضلة بين التضخم والبطالة . إن كبح التضخم ، الذي يتطلب نظاما مُطاعا بشكل صارم من سياسة نقدية تقييدية ؛ إن هذا الكبح يترافق بشكل منتظم مع ارتفاع في البطالة ، وبالمقابل فإن الاجراءات لتخفيض البطالة تزيد خطر زيادة سرعة التضخم . وتنطبق هذه المفاضلة على الاقتصاد ما بعد الاشتراكي ايضا ، وتثقل كاهله بعبء كبير . لقد هبط نوعا ما المعدل السنوي للتضخم في هنغاريا ، ولكن في 1992 و 1993 كان ما يزال حوالي 22-23 % ، في حين ارتفع معدل البطالة فعليا إلى ما يزيد عن 12 % . ولكن في أساس ذلك هنالك مفاضلة اخرى ما تزال اكثر جدية أو خطورة نظرا لأن لها تأثيرا اكثر عمقا : ***الفعالية*** مقابل ***الامن أو الامان*** . يترافق تحسين الفعالية ، في الامد القصير والمتوسط والطويل ، مع التخلي عن التوظيف التام والامن الوظيفي ، وتآكل الضمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية الناجمة عن خدمات الرفاه المقدمة من جانب المشروع .

وتبين مقارنة دولية أنه من منظور مواجهة هذه المعضلة الخطيرة ، مضت هنغاريا إلى الحد الابعد في فرض الانضباط المالي وتشديد قيد الميزانية ، وبناء على ذلك تشجيع وتحسين في

الفعالية . واتخذت كل من بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ، خطوات في نفس الاتجاه ، ولكن حتى الآن فإنها ترددت ، على سبيل المثال ، بخصوص ادخال قانون افلاس حديث وتطبيقه بشكل ثابت . ونعطي المثال المضاد الاخير ، إن البنك المركزي في روسيا كان يتوسع في مبالغ قروض كبيرة جدا بهدف الحفاظ على مشاريع مملوكة للدولة على شفير الافلاس ، أو على الاقل لضمان أنه يمكنها الابقاء على عمالها ودفع اجورهم .

الجدول 5.6

الوظائف الشاغرة والبطالة

Months	Number of registered vacancies	Number of registered unemployed	Unemployment rate (%)
03/1990	34,048	33,682	0.7
06	37,859	43,506	0.9
09	26,969	56,113	1.2
12	16,815	79,521	1.7
03/1991	13,583	144,840	3.0
06	14,860	185,554	3.9
09	15,351	292,756	6.1
12	11,529	406,124	8.5
03/1992	15,124	477,987	8.9
06	25,346	546,676	10.1
09	25,634	616,782	11.4
12	24,097	663,027	12.3
03/1993	35,760	697,585	13.4
06	30,771	657,331	12.6
09	35,784	669,761	12.9
12	28,089	632,050	12.1
03/1994	33,341	610,994	12.2

المصدر : تقارير 1994 - 1991 (National Labor Centre , Hungary)

ملاحظة : [جدول منقح] . تم تكييف التعريف الاحصائي لمعدل البطالة في January 1992 لتعريف المستخدم في احصائيات العمل الغربية . يتم حساب المعطيات لـ 1991 , 1992 وفق التعريف القديم ، نظرا لأنه لم يتم القيام باعادة حساب . وكان معدل البطالة سيكون اعلى في الفترة على أساس التعريف الجديد .

المصداقية والالتزام

دعونا نتحول إلى مستوى أعم من المناقشة . دعونا نفترض أن لحظة تأتي عندما تقرر الحكومة أنها من الآن فصاعدا ستفرض بشكل صارم الانضباط المالي وتشدد قيد الميزانية للمشروع . ويكون السؤال هو هل ستملك المثابرة لمتابعة هذه السياسة بشكل ثابت ؟ وحتى إذا وعدت بأن تفعل ذلك ، هل سيصدق المشروع هذا الوعد ؟ إن شرطا لتطبيق العقد الجديد المذكور في بداية هذه الدراسة هو أنه يتوجب أن تملك الحكومة ***مصداقية*** ، بتعابير عامة ، وفي السياق المحدد لمناقشتنا مصداقية لالتزامها " بعدم الانقاذ المالي " . تجذب نظرية النزاعات والعقود الانتباه إلى المصداقية بشكل واضح ومحدّد ، وقبل أي شيء إلى الاهمية المركزية لمصداقية التهديدات . وهنا فإن الصورة التي تقدمها هنغاريا غير واضحة إلى حد بعيد ؛ يمكن اكتشاف تضارب لافت للنظر بدلا من ذلك .

اسمحوا لي في هذه النقطة أن اذكر بقصة Ulysses and Sirens [5] . إن الاصوات الساحرة لحوريات البحر ستغري البحارة للتوجه نحوها وتؤدي بذلك إلى غرق السفينة ودمارها . عندما دنت سفينة Ulysses من جزيرة حوريات البحر ، سد آذان رجاله بالشمع واخبرهم أن يربطوه إلى صاري السفينة ، وبذلك لا يكون بامكانه الاستسلام للاغراء . وكلما توسل لهم اكثر لتخفيف قيده ، كلما توجب أن يشدوا وثاقه .

وبالتحول من مجاز الاغراء والالتزام إلى الوضع الحقيقي لهنغاريا ، دعونا اولا نفحص ***الاغراءات*** . هنالك تأثيرات كبيرة كثيرة على الحكومة تغريها لتخفيف الانضباط المالي وتسهيل أو تلطيف قيد الميزانية . تستطيع القوى السياسية التي تقف خلف الحكومة أن تستخدم حالات الانقاذ المالي للفوز بتابعين بواسطة القيام بدور الراعي . وهي تستطيع القيام بتنازلات امام ضغط سياسي ومطالب مجموعات لوبي صناعية أو اقليمية . وستضع بشكل واضح نصب اعينها الانتخابات البرلمانية وانتخابات الحكومات المحلية القادمة ، وهكذا يمكن أن تخدم حالات الانقاذ المالي او النجدات المالية لتكسبها شعبية رخيصة .

وهذا يشكل اغراء سياسيا حقيقيا جدا يمكن فعليا ملاحظة تأثيراته . ونظرا لأن فترة الانضباط المالي ، المتشدد بصورة اكبر ، قد بدأت تم اتباع اجراءات استثنائية في حالات عديدة، والتي في كثير منها افضى التساوم إلى اتفاق . إن مخلفات قيد الميزانية المتساهل ملموسة بشكل جلي . هنالك خطر أن تكرار الاستثناءات سيقوض مصداقية تعهدات الحكومة المتعلقة بالانضباط المالي الصارم .

يتم تأدية وظيفة ***قيود*** Ulysses ، وبشكل رئيس ، من جانب ***قيود*** و ***التزامات مسبقة*** تقيد ايدي الحكومة . لا يمكن توقع تطبيق نظري لمبدأ " اللانجدة المالية " لا يأخذ بعين الاعتبار المشكلات العملية ومطلق ، بسبب المتطلبات الاقتصادية الكلية والجهود لنزع فتيل التوترات السياسية ، ولكن لا بد أن تضمن الحكومة أن تكون النجدات المالية غير متكررة ، بكلمات اخرى أن تظهر فقط في مناسبات نادرة جدا . ولا بد أن تصاغ المعايير والاجراءات المتعلقة بانقاذ المشاريع في قانون ، ولا تترك لعمليات تساومية إدارية ***خاصة*** . فقط يكون مسموحا بإعانة مالية مؤقتة ، ويتعين أن تتبع الاعانة ، مهما كان الشكل التي يمكن أن تتخذه (تأجيل المتأخرات الضريبية ، إعادة جدولة الدين ، إعانة من الميزانية .. الخ) ، جدولا زمنيا واضحا يمد المساعدة إلى موعد نهائي محدّد بشكل دقيق وليس بعيدا جدا . وبدلا من اتفاقيات سرية يتم الوصول إليها وراء ابواب مغلقة ، يتوجب أن تكون هنالك علنية كاملة فيما يتعلق بكل حالة انقاذ ، بحيث تحدث في ظل التدقيق العام للجنة برلمانية ووسائل الاعلام .

وبشكل مؤسف ، يتصرف السياسيون عادة بطريقة مختلفة عن Ulysses of Homer . لا توجد امكانية أن يطلبوا من ملاحيهم أن يقيدوا ايديهم واقدامهم . على العكس ، فإنهم يفعلون كل ما يستطيعون لابقاء ايديهم طليقة ، شاعرين بأنهم يحتاجون إلى فسحة للمناورة والارتجال . إن عدم القابلية للتنبؤ قوة ، كما صاغ Albert Hirschman الامر [6] . إن الغموض او الظلمة تناسب رجال السياسة افضل بكثير من الوضوح .

ويعتمد الناتج بشكل كبير على ما إذا كان الجمهور ، خصوصا مهنة الاقتصاديين ، بامكانه استخراج تعهدات ملزمة من الحكومة وضمان أن تلتزم بها . وبغض النظر عما يحدث ، فإن فحص او اختبار مصداقية وعود الحكومة بخصوص الانضباط المالي ستكون الممارسة التي يتابعها في السنوات القادمة .

الآلية لفرض الانضباط

دعونا الان نفترض وجود الإرادة السياسية لتطبيق الانضباط المالي بشكل مستمر وثابت . وذلك يترك بدون إجابة مسألة ما إذا كانت ***الوسائل*** متوفرة لأداء المهمة .

لقد كان الانضباط المالي في ظل النسق الاقتصادي الاشتراكي يفرض من جانب البيروقراطية نفسها ، وغالبا بوسائل تعسفية ووحشية . لا بد أن يصبح المجتمع ما بعد الاشتراكية ***دولة دستورية*** ، وهذا ينطبق بخصوص الانضباط المالي ايضا .

دعونا نبدأ ***بالتشريع*** . لقد احرزت هنغاريا تقدما مهما : قوانين حديثة للمحاسبة والعمل البنكي والافلاس تلبي متطلبات اقتصاد السوق ، تعمل فعليا . إن العملية التشريعية نفسها هي عملية تجريب تمنح معلومات مفيدة . قد يكون قانون معين متخما بالاخطاء ، ويحتاج عاجلا أو آجلا إلى التعديل ، مما يجعل اكثر صعوبة فيما يتصل بتأثير هذا القانون أن يكون مجسّدا في وعي الفاعلين في الاقتصاد [7] .

ولكن ، بالرغم من أنه تم اتخاذ الخطوات التشريعية الضرورية ، هنالك مشكلة تتصل ***بتنفيذ*** القانون . لقد نمى عبء المحاكم المعالجة لدعاوى اعمال تجارية بسرعة كبيرة . وإن عدد المهنيين أو المختصين المتمتعين بالكفاءة صغير جدا . هنالك عجز ليس فقط في القضاة وفي الحراس القضائيين والمحاسبين المؤهلين والمحامين والمحللين الاقتصاديين والاداريين للاعمال التجارية مع المؤهلات والخبرة لادارة حالات الافلاس والتصفية والمزادات والاندماجات وإعادة التنظيم وانحلال عمل تجاري إلى وحدات مستقلة اصغر [8] .

دعونا نأخذ مثالا اخر ، حيث ينتهك فيه مشروع القاعدة 1 للانضباط المالي : لم يدفع مقابل ما اشتراه . ويطلب البائع من المحكمة اصدار انذار بالدفع . وهذا تحذير يتلوه ، إذا لم يحدث الدفع ، مزاد رسمي . ويبين الجدول 6.6 أن قضايا كهذه تضاعف ست مرات في اربع سنوات . وقد تنقضي فترة من ثلاثة إلى اربعة اشهر قبل أن تصدر المحكمة انذار الدفع وأن يبدأ حاجب المحكمة في طرح الموجودات المهمة للمدين في المزاد .

الجدول 6.6

مذكرات تتعلق بدعاوي دفع في محكمة بودابست في 1992

Years	Number of cases	Total value of claims (HUF bn.)
1988	11,000	6
1989	31,000	19
1990	64,000	45
1991	61,645	43
1992	31,470	38

المصدر : اتصال من جانب S. Piskolti ، الرئيس السابق للمحكمة الاقتصادية في محكمة بودابست .

ليس مفاجئا أن بعض المبادرين يشعرون أنه يتعين عليهم أن ينفذوا القانون بانفسهم . كانت هنالك تقارير في وسائل الاعلام عن وجود منشأة أو منشأتين غير مشهورتين متخصصتين في جباية الدين بوسائل لافتة للنظر : مجموعة من شبان اقوياء قليلي العدد يشبهون الملاكين ، ترسل إلى بيت المدين لتذكيره ، على الأقل بكلمات تهديد ، بالتزامه بالدفع [9] .وايضا كانت هنالك حالات حيث كان يتم تأكيد الرسالة بضرب المدين أو تحذيره بأن ملكيته ستدمر أو ستتم مهاجمة الذين يقوم بإعالتهم . وبذلك لدينا هنا طريقة المافيا لفرض الانضباط المالي ....

وهذا الامر يشير الخوف ولا يطاق . ولكن للاسف ، فإنه يتعين توقع أن تظهر هذه الطرق ايضا ، نظرا لأنه سيمضي وقت معين قبل أن تنشأ وتتطور البنية التحتية القانونية لفرض الانضباط المالي .

وبالرغم من أن الفرض القانوني للانضباط المالي هو جوهري ، فإنه غير كاف اطلاقا لوحده . لا بد أن يعزّز بتغير في الموقف الاخلاقي للجمهور نحو الصفقات المالية [10] . وهذا يفضي إلى الجزء الثاني من الدراسة التي تتعلق بسلوك المشروع .

III سلوك المشروع

مثال : التسليف أو الكريدت القسري بين المشاريع

إن العقد الجديد بين الدولة والمشاريع ، والمحدّد بروح اقتصاد السوق ، يتطلب تغيرا ليس فقط في سلوك الحكومة ، ولكن ايضا في سلوك المشاريع . ولرؤية إلى أي مدى فشل هذا التغير الثاني في الظهور بشكل كاف في العمل التجاري الهنغاري ، دعونا نلقي نظرة على ظاهرة الكريدت القسري بين المشاريع . سلم المشروع B منتوجات للانتاج للمشروع A . لقد استلم المشتري المنتوجات ، إلا أنه لم يدفع حينذاك الفاتورة . وبامكان المرء أن يصوغ الامر كما يلي: يجبر المشروع A المشروع B على منح الكريدت بدون اتفاقية مسبقة ، ومن ثم لا يدفع دينه . وبفعل ذلك ، يقترف المشروع A انتهاكا خطيرا للقاعدتين 1 و 2 للانضباط المالي . وبطريقة مماثلة ، لا يقوم المشروع B بالدفع مقابل منتوجات C وتكون أحد متاعب B أنه لم يدفع له من جانب A . إن تجاهل الدفع وتسديد الدين ينتشر إلى مشاريع اخرى ، ليشكل سلسلة طويلة متشابكة من قروض قسرية [11] . وكانت تنمو بشكل مستمر حتى April 1992 ، كما هو مبين بالجدول 7.6 .

وفي النصف الثاني من 1992 ، انخفض مبلغ القروض القسرية بشكل جوهري . ويبدو أن ذلك يشير إلى أن موجة الافلاسات كان لها تأثير ملائم فعليا على تقوية الانضباط المالي . بالاضافة إلى ذلك ، يتم القيام بمحاولات متنوعة لحل المشكلة بالتعاون مع القطاع البنكي . مثلا ، من المحتمل أن يكون ممكنا أن تسوى بعض الديون المتبادلة ، حتى في سلاسل مختلفة عديدة ، من خلال نسق مقاصة (Clearing System) . يمكن تحويل بعض التسليف التجاري ما بين المنشآت إلى تسليف بنكي . ومع أن القروض القسرية انخفضت بشكل مهم ، فإن عودة ظهور ارتفاع في القروض القسرية لا يكون مستبعدا طالما لا تظهر تغيرات أساسية ودائمة في إطاعة

الجدول 7.6

تسليف قسري

Years	Number of involuntary creditor enterprises	Total forced credit (HUF bn.)
1979	52	7.9
1980	25	3.8
1981	27	4.7
1982	85	15.2
1983	167	33.8
1984	159	38.4
1985	127	28.3
1986	82	14.0
1987	82	14.0
1988	208	45.5
1989	314	72.8
1990	432	90.5
1991	1,017	159.8
Apr. 1992	1,143	197.0
Dec. 1992	642	104.0
Dec. 1993	638	99.0

المصدر : É. Várhegyi and L. Sándor (1992 , P.25) ; 1992 and 1994 : Communication by É. Várhegyi . The Figures based on the data of the Hungarian National Bank. Period 1979-1991

ملاحظة [جدول منقح] . تشير ارقام 1991 إلى معطيات لـ November 30 , 1991 . وتشير كل الارقام إلى حجم التسليف غير الطوعي في December من السنة المذكورة . وتغطي الارقام لحجم الكريدت غير الطوعي تسليفات اكبر من HUF 25mm فقط . ومن المتوقع أن يكون بشكل مفترض ، الحجم الكلي ، بما في ذلك تسليف طوعي على نطاق اصغر ، اكبر بكثير . ولصالح المقارنة ، تأمل حجم الكريدت البنكي القائم الاجمالي لكل المشاريع، ببلايين الفورنت الهنغارية : 144.3 في 1990 و 121.4 في 1991 . وكانت نسبة الكريدت القسري إلى الكريدت البنكي يساوي 63 % في 1990 و 132 % في 1991 .

الانضباط المالي . ولضمان أن يكون التسليف القسري متقطعا على الاكثر ، بدلا من كلي الظهور ، لا بد أن تقبل المشاريع الحظرين التاليين :

" ***المشتري*** : لا تترك المنتوجات من غير أن تدفع مقابلها بدون الموافقة المسبقة للبائع . إذا كان الدين سيظل قائما ، فإنك قد تقع في متاعب قانونية : يمكن أن يلجأ البائع للمحكمة وتصادر موجوداتك . وفيما عدا التعقيدات القانونية ، سيكون هنالك اذى أو افساد يلحق بالسمعة التجارية وبشهرة منشأتك ، وسيهبط تقدير استحقاقك للدين " .

" ***البائع*** : احجم عن تسليم منتوجاتك إلى أن تكون مقتنعا أن المشتري سيدفع مقابلها ويكون مؤهلا لتلقي كريدت " .

ويستحق التحذير الثاني التأكيد بشكل خاص . يتم تصوير مانحي التسليف القسري غالبا "كضحايا بريئة " تطالب بالعدل . وتعتقد أنها تملك حقا لتوقع أن تندفع الدولة لمساعدتها ، كما لو أنها ضحايا كارثة طبيعية . واعتقد أن هذه المجادلة ذات عيوب . ولا بد من قبول أن السوق ليست " عادلة " . إن المبادرين ، كما يوحي اسمهم ، يقبلون بالمخاطرة . إذا مضت الصفقة بشكل جيد ، فإنهم يستطيعون جني مال كثير ، وإذا حدث العكس ، فإنهم سيعانون من خسائر . وإذا حدث أن المشتري لم يدفع ، لا بد أن يحاولوا جمع دينهم بوسائل قانونية . وإذا لم ينجحوا ، فإن تلك تكون مشكلتهم لوحدهم . وإذا لم يعتورهم الاحباط ، سيكونون اكثر حذرا في المرة القادمة بخصوص لمن يعطون منتوجاتهم .

وبهذا الصدد ايضا ، لا بد أن نعتاد على التغير . في اقتصاد اشتراكي ، فإن ما كان مهما هو كم تنجح المنشأة في ***انتاجه*** . وما أن كان يحدث الانتاج كان يمكن الابلاغ عنه إلى مكتب الاحصاءات وكان مقدار المنتوجات يسجل كمساهمة في تنفيذ الخطة . وما الذي كان يحدث للمنتوجات لم يكن مهما بشكل كامل من وجهة نظر المشروع . في اقتصاد سوق ، مع ذلك ، فإن الامر الوحيد المهم هو ما الذي تنجح المنشأة في ***بيعه*** ، كم من المال تستطيع أن تحصل عليه مقابل منتوجاتها .

ومع اعتبار هذا المثال الموحي ، فإنه الوقت لتحليل تصرف المشاريع على صعيد عام اكثر. وهنا فإنه جدير القيام وبشكل منفصل بفحص القطاعين في الاقتصاد : المشاريع الخاصة الجديدة، والمشاريع القديمة المملوكة للدولة .

القطاع الخاص الجديد : " عملية التعلم المبكرة "

لالقاء الضوء على سلوك المنشآت الخاصة الجديدة الذي يظهر خلال فترة الاصلاح الاشتراكي والانتقال ما بعد الاشتراكي ، أود أن استعير مفهوما من البيولوجيا التطورية : تعبير عملية التعلم في المراحل الاولى أو المبكرة من وجود " شيء " [12] . (يعرِّف القاموس هذا التعبير بمعنى عملية غرس امور أو غرس ادراك في الذهن أو خلق انطباع ، وينغرس المعنى المجازي او الرمزي بشكل متعذر محوه في الذاكرة) . إن المشاهدات المتعلقة بالحيوانات توفر أدلة ثابتة على أن العادات المكتسبة في ***المرحلة الاولى والحساسة بشكل خاص من الحياة*** ، يكون لها تأثير قوي إلى حد بعيد جدا . إنها تصبح مغروسة بشكل عميق ومن المتعذر تقريبا محوها من الذاكرة ، وتحث الحيوان المعني على تكرار التجربة [13] .

إنه امر مهم للمنشآت الخاصة الجديدة أن تتعلم من البداية أنه لا بد أن تطيع قواعد الانضباط المالي بشكل صارم . وتظهر معارضة لهذا المتطلب . ويمكن أن يجادل المبادرون بأنه إذا كانت نجدات الدولة ما تزال قائمة للمشاريع المملوكة للدولة فلماذا لا يتم فعل نفس الشيء لهم ؟ واعتقد أنه سيكون خطأ كبيرا الاستسلام لهذا الضغط . وبغض النظر عن استثناءات مبرَّرة فعليا (ذكرت سابقا) ، لا يتعين انقاذ مشاريع خاصة ماليا بمساعدة الدولة . دعها تكافح من اجل البقاء على قيد الحياة . لا يوجد هنالك سبب للخوف إذا حتى توقفت 15-10 % من الاعمال الجديدة ، خصوصا منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ، عن المتاجرة مع بعضها البعض . إن عملية التطور والانتقاء الطبيعية والصحية تتطلب عددا كبيرا من الدخول إلى الاعمال والخروج منها .

قطاع الدولة القديم : التعليم بواسطة الصدمة

إن نفس المجادلة تجعل الناس متشككين بخصوص ما يمكن توقعه من مشاريع مملوكة للدولة إذا ظلت في ايدي الدولة . إن معرفة أنه كان يتخذ موقف متسامح حيال الانضباط المالي الرخو وأن قيد الميزانية كان متساهلا " انغرست " بشكل عميق في عقول اولئك الذين يديرون المشاريع المملوكة للدولة والمستخدَمين من جانبهم . هل من الممكن تبديل هذا الانطباع او الاثر المميَّز في أية حالة ؟

قد يكون ممكنا تغييره ، على الأقل إلى حد معين ، إذا (وفقط إذا) كان طرف العقد الاخر، الدولة " كشركة تأمين " ، صارما ووفيا بخصوص العمل وفق العقد الاقتصادي السوقي الجديد .

لقد اصبحت المشاريع المملوكة للدولة معتمدة على يد المساعدة الابوية النزعة للدولة والتوفير الدائم للنجدة ، بالضبط كما يصبح افراد ذوو إرادة اضعف مدمنين على الشعور بالارتياح المتأتي

من التدخين أو الكحول أو المخدرات . وهذا يستحق التفكير مليا كتناظر . كيف يستطيع اولئك الذين ينجحون فعليا في التوقف عن التدخين أو الكحول أو تعاطي المواد المخدرة ؛ في الاستمرار في التخلي عن عادة ادمانهم ؟ إن الخطوة الاكثر أهمية هي ادراك أن هذه العادة ***خطيرة ومؤذية***. وفي معظم الحالات يأتي الادراك عبر تأثير كتابات أو محاضرات تفسيرية ، في حين في حالات كثيرة تأتي الدفعة الاخيرة من تجربة مزعجة جدا ، مثلا عندما تتسبب العادة السامة في مأساة في الوسط المباشر للذات المترددة ، أو في مرض خطير للمدمن نفسها [14] .

وبين الجدولان 2.6 و 3.6 أن صنع الخسائر المزمن وعدم القدرة على تسديد الديون اصبحا خطرين مميتين لبقاء المشاريع في هنغاريا . وإذا اصبح هذا الضغط دائما ، فإن المدراء سيصلون عاجلا ام اجلا إلى الاعتقاد بأن اطاعة الانضباط المالي مسألة حياة أو موت .

هذا ما ***يمكن*** أن يحدث ، ولكن من غير المؤكد أن الوضع سيتطور بهذه الطريقة . بالواقع ، تبين مراقبة عادات ادمانية كيف يمكن بسهولة أن يتسبب أي اغراء في عودة عادة قديمة . إن كل عودة للسلوك القديم للدولة ــ التسامح مع الانتهاكات للانضباط المالي ، تخفيف قيد الميزانية ــ قد يعتبر من جانب مدراء المشاريع المملوكة للدولة أنه يعني أنهم لا يحتاجون إلى أن يأخذوا المسائل على محمل الجد في أي حال . عندئذ فإنهم سيعودون هم ايضا إلى السلوك القديم .

وهكذا هنالك فرصة لتوقعات جديدة ، مترافقه بسلوك جديد يتسم بالعادة ، تتطور في مشاريع مملوكة للدولة ، ولكن لا يمكن التعويل عليها تماما . وهذا يمكن أن يخدم مجادلة اضافية ، إلى جانب المجادلات الاخرى المشهورة ، لصالح خصخصة ملكية الدولة ، بما أنه يمكن فعليا توقع النوع الجديد من السلوك فقط من مشاريع مؤسسة على الملكية الخاصة ومعتادة على الانضباط من البداية .

IV استنتاجات عامة

ينجم عدد من الاستنتاجات العامة من تحليل الوضع في هنغاريا .

إن فترة تحضيرية طويلة تكون مطلوبة قبل أن تشرع الحكومة والقضاء في فرض الانضباط المالي بيد قوية. وتكون مجموعة من الشروط المسبقة مطلوبة لحدوث ذلك . وهنالك حاجة فيما يتعلق بالقطاع الخاص إلى أن يبلغ حجما أساسيا ، بحيث يستطيع أن يصبح ، كمزود وكمستخدِم عاملين ، قادرا ، على الاقل جزئيا ، على الحلول محل المشاريع المملوكة للدولة ، إن اختفت باعداد كبيرة . وهنالك ايضا حاجة إلى أن تبلغ مؤسسات السوق والبنية التحتية القانونية

حجما أساسيا ، وحاجة إلى جهاز للسيطرة على البطالة ، وقبل كل شيء إلى منظمات لتوزيع منافع البطالة وللتصرف كسوق للعمل .

ولاحقا ، عندما يبدأ تطبيق الانضباط المالي بشكل نشيط اكثر ، لابد من انقضاء فترة اخرى طويلة تماما قبل أن يبدأ الفاعلون في ميدان الاقتصاد الاقتناع بأن سلوك الدولة في هذا الجانب تغير بشكل دائم . وقبل كل شيء ، يتم تشكيل توقعات المدراء بخبرتهم الخاصة بهم وليس فقط بالتعهدات التي تطلقها الحكومة . وما أن يستطيعوا ، ***بالتطلع إلى احداث الماضي*** ، عبر فترة من سنوات ، رؤية أن نظاما متسقا وجديدا ومتشددا من الانضباط المالي ظهر فعليا إلى الوجود ؛ ما أن يفعلوا ذلك فإن سلوك المشروع الجديد يتعزز ايضا .

ويشير الدرسان المستنبطان حتى الان إلى استنتاج عام : إن تعزيز وتقوية الانضباط المالي عملية تطور تمتد عبر سنوات عديدة .

وهذه عملية مؤلمة لا يمكن أن تحدث بشكل سلس أو بدون تكاليف اجتماعية خطيرة . وهذا بشكل رئيس لأنها تملك اثارا جانبية مؤلمة مثل هبوط الانتاج وتسريح عمال ، وايضا بسبب أن الجيشان والصدمة هما جزء من عملية التعليم أو التربية .

إن فرض انضباط مالي اقوى يصبح بشكل لا مفر منه ***قضية سياسية*** .ويمكن انجازه فقط إذا كان هنالك دعم عام كاف يكمن وراءه . وهو يفترض وجود اتفاق على مقياس معين ، على الأقل بمعنى ضمني وغير فعال . بكلمات اخرى ، فإن المتطلب لتطوره هو أن لا تهاجم ، أية قوة مهمة في الميدان السياسي ، سياسة تنفيذ الانضباط من الخلف .

والدرس الأخير هو أن الخطوات القوية المتخذة من اجل انضباط مالي تستتبع ***مخاطرة*** . تتسبب التأثيرات الجانبية و هبوط الانتاج والبطالة واضعاف الامن الاجتماعي في توتر . ويمكن أن يمارس ارتفاع ملحوظ في هذا التوتر تأثيرا يؤدي إلى عدم استقرار ويقوض المؤسسات الديمقراطية التي ما زالت هشة . وتم فعليا سماع اكثر من تحذير في اوروبا الشرقية بخصوص خطر الـ " Weimarization " أو خطر اضفاء طابع المظاهر السياسية لالمانيا خلال الفترة من 1919 إلى بداية الرايخ الثالث في 1933 ، حيث تجد الديماغوجية الشعبية النزعة والوطنية المتطرفة والكراهية العنصرية استجابة في السخط المسبّب بالامراض الاقتصادية .

وأود هنا ، في نهاية هذه الدراسة ، أن اوضح موقفي بخصوص هذه القضية . في حين يظل النزاع نزاعا بين اهداف اقتصادية ورفاهية متنوعة ، فإنني من جانبي اضع تشديدا عظيما على زيادة الفعالية وفرض الانضباط المالي إلى النهاية . ولكن إن كشف تحليل موضوعي متزن أن الديمقراطية مهدّدة من جانب الاجراءات الاقتصادية المتطرفة المتخذة ، فإنني اقبل تقدما حذرا

صوب تعزيز الانضباط المالي من اجل تفادي الخطر . واذا بلغت الامور إلى صراع بين الفعالية وقضية الديمقراطية ، فإنني متأكد أن الدفاع عن مؤسسات الديمقراطية هو المهمة العليا .

7 الركود التحويلي : ظاهرة عامة مفحوصة من خلال مثال تطور هنغاريا [1]

تعاني جميع البلدان ما بعد الاشتراكية بدون استثناء من ركود اقتصادي خطير . ويتم توضيح ذلك بالشكل 1.7 . ويكون مسار الركود نفسه بشكل جلي في كل حالة ، بالرغم من أن هذه هي بلدان تختلف نقاط انطلاقها وظروفها الخاصة بشكل جوهري . إن تاريخ هبوط الانتاج في بولندا ، وهذا البلد هو المثال الرئيس عن " العلاج بالصدمة " ، يماثل تاريخ هبوط الانتاج في هنغاريا ، حيث كان الانتقال تدريجيا . لقد هبط الانتاج بشكل حاد في بلدان بدأت بمصاحبة ديون دولية عالية ، وحدث نفس الشيء في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا (أو جمهورية التشيك وسلوفاكيا) ، اللتين لم تعانيا من هذه المشكلة في بداية الانتقال . لقد هبط الانتاج حيث لم يكن هنالك اصلاح قبل نقطة الانعطاف أو التحول السياسي ، وايضا حيث كانت هنالك عملية اصلاح تحدث عبر سنوات كثيرة . لقد حثني هذا التماثل على أن اركز في هذه الدراسة على العوامل المشتركة لتواريخ هذه المجموعة من البلدان . وبالرغم من أن المناقشة طوال هذه الدراسة هي بخصوص هنغاريا ، آمل أنه سيثبت أن المقارنات التحليلية مفيدة عند فحص بلدان ما بعد اشتراكية اخرى ايضا .

ونظرا لأن الظاهرة تختلف بشكل جوهري عن الحالات المناقشة حتى الان في نظريات التقلب الاقتصادي ، فإن هنالك مسوِّغا لمنحها تسمية مستقلة . وبهدف تمييزها عنها ، اطلقت عليها اسم ***الركود التحويلي*** .

إن الارقام المتعلقة بهنغاريا مبينة في الجدولين 1.7 و2.7 (انظر ايضا الجدول 5.6) . وتجعل هذه الارقام واضحا أن الهبوط في الانتاج الذي تلى فترة طويلة من الركود الحاد أو الهبوط الطويل للدورة الاقتصادية (Stagnation) ، اكبر من الهبوط الذي حدث في الكساد العظيم في اوائل 1930s . لقد هبط الانتاج بـ 19 % بدلا من 7 % حينها ، والانتاج الصناعي بـ 39 % بدلا من 12 % . مع ذلك، كان الركود في هنغاريا حتى الان اكثر اعتدالا من الركود في معظم البلدان الاخرى في المنطقة [2] .

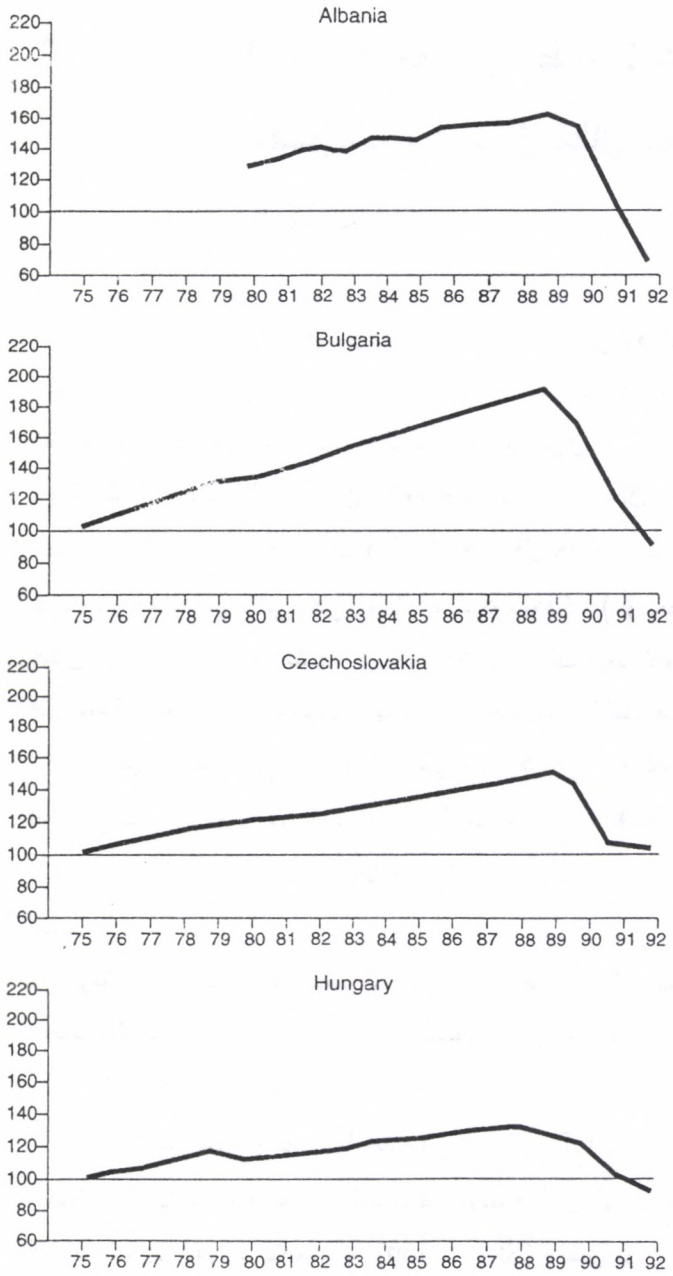

الشكل 1.7

الانتاج الصناعي الاجمالي (ارقام قياسية , 1970 = 100) .

المصدر : Economic Bulletin for Europe , 1992 , Vol.44 , P.29 ، على أســـاس الاحصائيـات الوطنيـة و ECE Secretariat Common Data base .

ملاحظة : تم تقدير تغيرات الناتج الصناعي لـ 1992 من جانب ECE Secretariat

Transformational Recession

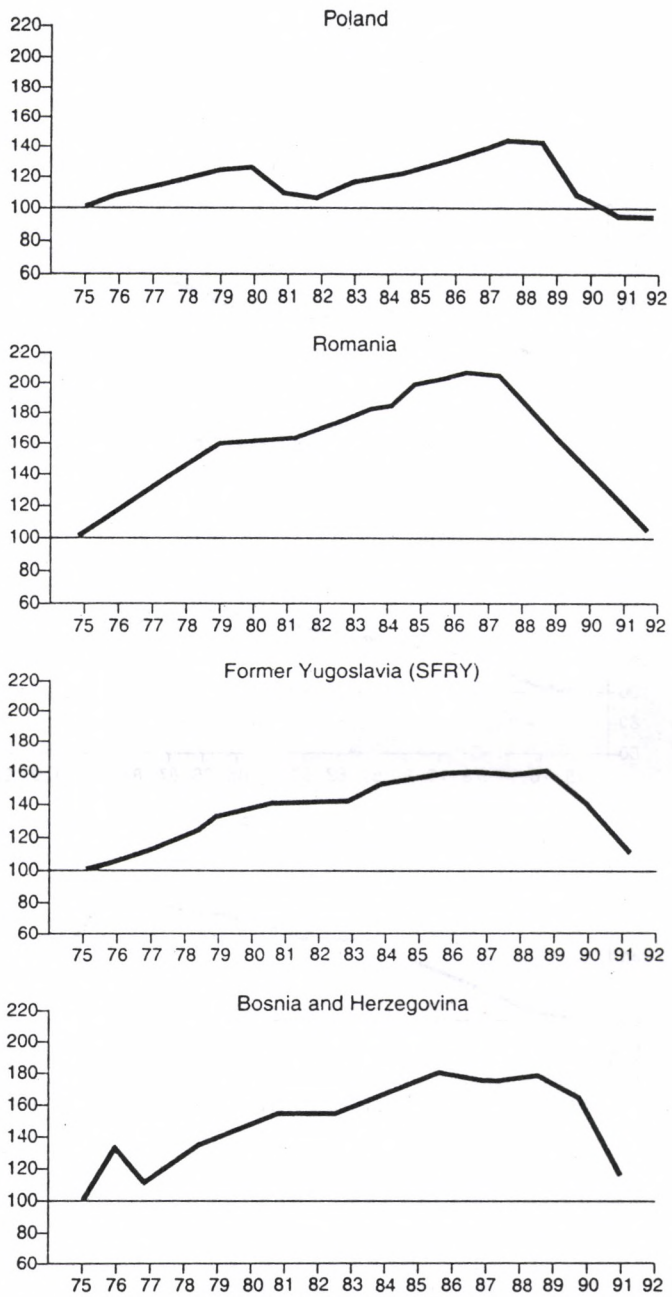

الشكل 1.7 (تابع)

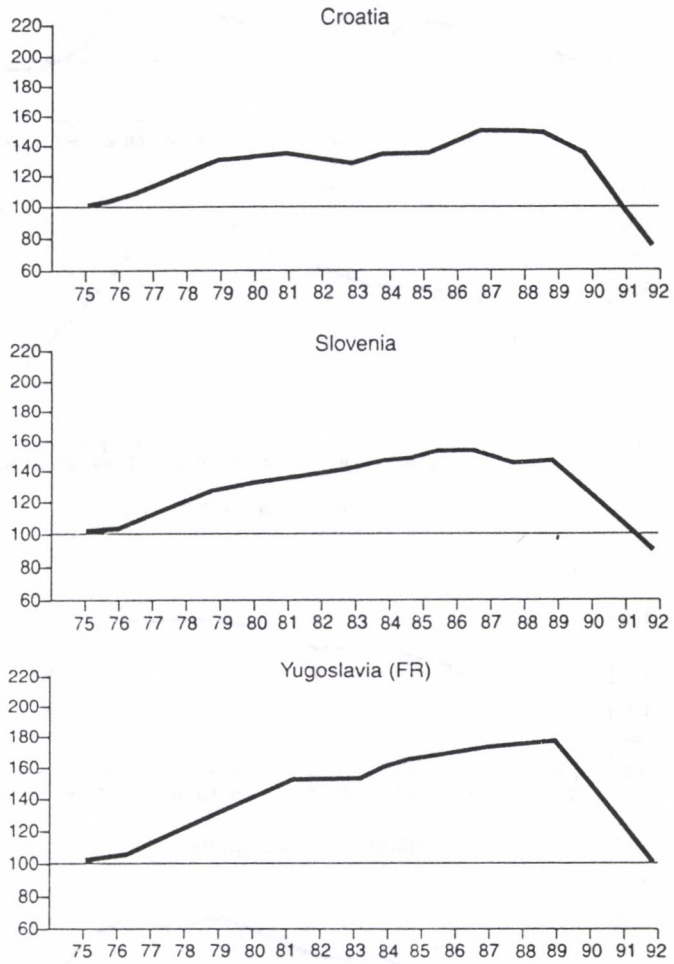

الشكل 1.7 (تابع)

الجدول 1.7

الرقمان القياسيان لـ GDP والانتاج الصناعي في هنغاريا 1992 - 1980

Year	GDP	Industrial production
	(1989 = 100)	
1980	86.3	89.8
1981	88.0	94.3
1982	91.3	98.7
1983	91.9	100.5
1984	94.4	103.2
1985	94.1	100.9
1986	95.5	100.4
1987	99.4	103.6
1988	99.3	102.1
1989	100.0	100.0
1990	96.5	92.3
1991	85.0	75.7
1992	81.2	71.1

المصدر : مكتب الاحصائيات المركزي (1993b , P.71)

وكان من المتوقع عموما أن الانتقال سيترافق مع مجموعة صعوبات ، ولكن حسب معرفتي، فإن قلة من الاقتصاديين قاموا بالتنبؤ بهذا الهبوط على نطاق كبير في الانتاج [3] . إن عددا متناميا من الاقتصاديين يعالجون المسألة منذ ذلك الحين ، إلا أن ، مهنة علم الاقتصاد فشلت في الوصول إلى اتفاق بخصوص كيفية تفسير الظاهرة . ويعزوها البعض لسبب وحيد (أو على الاقل لسبب رئيس وحيد) مثل انهيار تجارة الكوميكون ، بما في ذلك السوق السوفيتية . ولا تبدو نظريات بسيطة كهذه مقنعة في رأيي . وحسب اعتقادي ، فإن هذه ظاهرة معقدة مركبة تتطلب ***تفسيرا سببيا متعددا*** [4] . ويستهدف بحثي المساهمة في تركيب (Synthesis) تفسيرات مختلفة.

ويبين الفصل الاول من هذه الدراسة عوامل ***عامة*** قليلة تحفز الركود . ويفحص الفصل الثاني العوامل ***الخاصة*** التي تتسبب في انكماش او تقلص العناصر الرئيسة للطلب على الصعيد الكلي (الاستثمار ، الاستهلاك ، الانفاق الحكومي ، والصادرات) . ويناقش الفصلان عوامل سببية يمكن تتبع اثرها إلى سبب نهائي مشترك : نفس التحول ما بعد الاشتراكي . ولا اجادل بأنه لا يتم القيام بدور من أي نوع من جانب عوامل غير مجموعة العوامل المرتبطة بعملية التحول . لقد تمت المساهمة في انحدار منطقة ما بعد الاشتراكية ، وبشكل مؤكد ، مثلا من جانب حقيقة أن

الجدول 2.7

الارقام القياسية للاستثمار وللناتج وللتوظيف في هنغاريا في ظل الكساد الكبير

Year	Net national product	Industrial production	Capital formation	Industrial employment
1929	100.0	100.0	100.0	100.0
1930	103.3	94.6	75.6	91.3
1931	101.0	87.4	59.1	82.9
1932	96.2	81.9	54.5	73.0
1933	93.6	88.2	43.5	73.6
1934	102.0	99.2	34.9	79.9
1935	102.7	106.8	34.5	85.9
1936	107.8	118.4	41.8	94.7
1937	115.1	129.5	54.3	104.0
1938	112.5	125.3	60.7	112.3

المصدر : الناتج الوطني الصافي وتشكيل رأس المال : B.R. Mitchell (1976 , P.786) ؛ الانتاج الصناعي والتوظيف : League of Nations (1939 PP.67 , 181) .

العالم الخارجي ، بما في ذلك البلدان الرأسمالية المتطورة ، يعاني من ركود ايضا . وبالاضافة إلى النواقص الاقتصادية المباشرة لذلك (شروط تصدير اقسى ، تدفق أقل لرأس المال إلى الداخل) ، فإن لها تأثيرا اجتماعيا ــ سيكولوجيا غير مؤات . وامر مؤسف أن العالم الاشتراكي سابقا امكنه أن يتحرك صوب الرأسمالية بالضبط في الوقت عندما لم يكن هذا النسق في احسن حال أو شكل . مع ذلك ، فإن هذا العامل غير مشمول في دراستي ، والتي تعالج فقط التأثيرات ***الداخلية*** المتجذرة في التحول نفسه .

وفي الفصلين الثالث والاخير تستنبط استنتاجات من الفحص السببي الموصوف في الفصلين السابقين. والتأكيد في الفصول الثلاثة هو على الوصف والتحليل الايجابيين (Positive) ، بيد أن تحليلات معيارية تظهر ايضا فيها ، وفي معظم الحالات كامثلة توضيحية .

ويجدر قول ما الذي **لا** تعلن الدراسة أنها تفعله . إنها لا تقدم توقعا رقميا ولا تطرح برنامجا تفصيليا للفعل الحكومي . وبدلا من المساهمة في الجدل حول الوضع الراهن للاقتصاد الهنغاري، أود أن أحلل اتجاهات أو ميولا قليلة في السنوات الأخيرة والقادمة القليلة ، وأعلق على بعض المشكلات الاستراتيجية التي ظهرت .

I العوامل العامة المحفِّزة للركود

لا يهبط انتاج كل منشأة وكل منتوج حتى في حالات الركود في اقتصاد رأسمالي ناضج . وحتى بالقرب من النقطة الدنيا من الدورة ، توجد مشاريع ناجحة وتتوسع على الاقل بشكل متفرق . وفي ركود تحويلي ، فإن هذا ليس استثنائيا اطلاقا ؛ إن هذه الازدواجية هي احدى سماته المميِّزة. يمكن ملاحظة التقلص والتوسع ، والاخفاق والنجاح ، ودخول وخروج كبيرين ، جنبا إلى جنب . وباستخدام تعبير Schumpeter المقتبس غالبا جدا هذه الايام ، يحدث " التدمير الخلاق " بسرعة عاصفة . بيد أنه بالرغم من ذلك يمكن الاشارة إلى الركود بالمعنى الكلي نظرا لأن النتيجة الصافية للعمليتين تكون سلبية ؛ وحاليا ، فإن سرعة عملية التقلص اكبر من سرعة عملية التوسع الموازية لها .

وهذا الاقرار يملي أنه لا يتوجب أن يقتصر الفحص وبشكل حصري على العوامل التي تفسِّر الهبوط ***المطلق*** . وتتأثر النتيجة الصافية بين عمليتي التقلص أو الانكماش والتوسع مع اشارتيهما المتضادتين بكل شيء يعزِّز أو يعوق سواء النمو أو الهبوط .

إن لكل دورة تجارية في ظل الرأسمالية سمات خاصة . وحتى إذا كان الحال كذلك ، سأحاول اجراء تجريد ، بمقارنة السمات الفردية للركود التحويلي مع " نمط مثال " ، الركود المعتاد أو النموذجي الذي يظهر في الاقتصاد الرأسمالي الناضج .

من سوق البائعين إلى سوق المشترين

في الحالة الطبيعية للاقتصاد الرأسمالي المعتبر هنا كأساس للمقارنة ، فإن التوازن النقدي على المستوى الكلي ينطبق كميل طويل الاجل : يكون العرض الكلي والطلب الكلي في توازن عند المستوى السائد من الاسعار . وتكون الظواهر المرافقة هي البطالة المطابقة للمعدل الطبيعي ، والطاقات الزائدة أو الفائضة المصاحبة للمنافسة غير التامة التي تحكم القسم الاكبر من السوق ، وعملية ثابتة من الدخول والخروج . ويكون ميزان القوى بين المنتج والبائع من جهة والمشتري من جهة اخرى في هذا النوع من الاقتصاد ؛ لصالح المشتري ، هنالك سوق المشتري التي يتنافس فيها البائعون على مال المشترين ، وإن هذه هي بالضبط احدى المزايا الاعظم للرأسمالية، لأنها تشجع التكيف أو الاستجابة للطلب ، والاحترام لسيادة المستهلك ، والتحسين في النوعية وادخال منتوجات جديدة [5] .

وقارن هذا مع الحالة الطبيعية للاشتراكية الكلاسيكية ، أي اقتصاد العجز المزمن ، حيث لا يكون فيه العرض الكلي والطلب الكلي في توازن عند المستوى السائد من الاسعار . والظواهر المرافقة هي نقص في العمل ، وطلب غير ملبى على خدمات ومنتوجات كثيرة ، طوابير منتشرة، واحلال قسري . ويواجه توسيع الانتاج ، وبشكل منتظم ، اختناقات وقيودا على الموارد المادية [6] . ويكون ميزان القوى بين المنتج ــ البائع والمشتري في هذا النوع من الاقتصاد لصالح البائع . وهذه هي سوق للبائع يتنافس فيها المشترون على المنتوجات المعروضة للبيع .

وحتى في ذروة الدورة التجارية في رأسمالية ناضجة لا تتحول حالة السوق إلى اقتصاد نقص او عجز مزمن عام وشديد . تظل الكرة في نفس نصف الملعب ، بكلمات اخرى تستمر سوق المشترين في السيادة بشكل رئيس ، ويتحرك على الاغلب ميزان القوى بشكل طفيف في الاتجاه الملائم للبائع . وعند النقطة الدنيا من الدورة ، يكون هنالك ارتفاع في البطالة واستغلال للموارد ادنى من المستوى المطلوب ، والذي يزيد من حدة المنافسة حتى بشكل اكبر .

من الجهة الاخرى ، يكون الركود التحويلي موحَّدا مع تغير عميق ***ووحيد*** . تنتقل اللعبة إلى النصف الاخر من الملعب بحيث يتغير الاقتصاد من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين ــ من اقتصاد عرض مقيَّد إلى اقتصاد طلب مقيَّد . وهذه عملية تكون إلى حد معين مسيطرا عليها بشكل واع من جانب السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية والمالية ، وايضا سياسة التسعير) ، وبدون رغبة لوضع حد لاقتصاد العجز . إلا أن مسارها يكون ايضا متأثرا بعدة ظروف عفوية غير مسيطر عليها . هنالك تأثير متبادل معقد بين الركود وتحول " نظام السوق " (التغير من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين) ، بحيث لا يمكن بوضوح قول أن أيا من العمليتين ***تتسبب*** في الاخرى .

وفي البلدان التي تحركت بعيدا عن الشكل الكلاسيكي للاشتراكية قبل نقطة التحول السياسي ــ هنغاريا في المقام الاول ــ بدأ الانتقال إلى سوق المشترين بشكل ابكر . والجدول 3.7 يزودنا بالمعلومات بهذا الصدد ، لأنه يبين إلى أي مدى تم بشكل ثابت ارخاء قيود العرض (حالات النقص في العمل وفي المواد وفي المنتوجات والعناصر شبه النهائية ، مثلا) خلال فترة سبع سنوات . وفعليا فإنه ايضا امر نادر أن تشكِّل قيود الموارد المادية عائقا مباشرا في وجه نمو الانتاج . يمكن اكتشاف التكرار المنخفض الذي يواجه به الانتاج في هنغاريا قيود المدخلات (Input) في أي اقتصاد سوق ناضج ايضا . ويمكن اثبات ، من هذا الجدول (ومن حقائق كثيرة اخرى) ، أن اقتصاد العجز في هنغاريا توقف؛ ليس هنالك بعد اقتصاد عجز عام مزمن وشديد . وبموازاة هذا التغير الأساسي جدا ، ازداد دور قيود العرض . ويبين الجدول بوضوح

الجدول 3.7

عوائق في وجه الانتاج : معطيات مسح هنغارية (بالنسبة المئوية) .

Quarter	Insufficient demand	Shortage of labor	Insufficient supply of raw materials and spare parts			Financing problems
			Domestic origin	Imported from ruble area	Imported from dollar	
1987/1	26.0	22.2	41.2	42.6	31.2	
2	27.4	23.7	42.3	46.7	24.3	
3	21.3	24.1	46.6	50.4	22.1	
4	24.1	15.8	39.4	41.8	20.4	
1988/1	28.0	15.7	50.0	16.6	32.8	32.7
2	28.3	24.7	44.1	17.2	35.3	36.4
3	27.3	23.0	45.3	18.2	64.0	35.0
4	30.7	19.3	38.5	14.9	22.4	40.1
1989/1	38.0	21.5	37.6	14.4	17.9	49.6
2	40.1	22.0	28.7	11.0	11.8	46.1
3	40.4	21.9	27.5	10.3	8.9	46.8
4	51.2	13.4	21.4	8.0	6.3	49.4
1990/1	51.3	12.1	13.8	5.8	3.9	57.8
2	56.1	13.9	13.0	3.4	2.2	45.2
3	51.0	10.3	15.3	4.6	2.6	51.9
4	54.5	4.3	11.3	3.2	3.7	48.7
1991/1	60.6	4.3	9.4	2.3	2.6	53.2
2	70.1	4.0	7.1	1.5	2.4	54.1
3	66.8	3.3	6.2	1.2	2.0	52.7
4	65.9	3.0	7.2	0.5	1.0	47.3
1992/1	65.1	3.3	5.8	0.3	1.0	51.0
2	62.2	7.4	5.9	0.7	1.5	45.9
3	56.1	4.4	10.6	1.7	3.1	47.8
4	54.5	4.8	8.7	0.7	2.3	42.9
1993/1	57.7	2.2	6.1	1.3		45.5
2	68.8	3.0	6.0	3.2		47.3
3	67.9	3.7	7.5	3.1		48.6
4	62.5	4.3	9.4	2.4		47.3

المصدر : KÓPINT - DATORG (1994)

ملاحظة : [جدول معدّل] . يطبق المسح المنهجية التي تم تطويرها من جانب the German research Institute(IFO) واستخدمت في بلدان اخرى عديدة ايضا . وتم سؤال المجيبين أن يذكروا " عوائق امام الانتاج " . وبامكان كل مجيب أن يذكر عوائق بقدر ما يريد . تشير الارقام إلى التكرارات النسبية بالنسبة المئوية [مثلا ، في 1987 ، من بين 100 مجيب ذكر 26 طلبا غير كاف إلى جانب ذكر عوامل اخرى ايضا . وتذكر عوائق اخرى من جانب المجيبين ولكنها غير مذكورة بالجدول . وتشير " منطقة الروبل " إلى البلدان الاعضاء في الكوميكون سابقا. ولم يفصل المسح " منطقة الروبل " ومنطقة الدولار في 1987 , 1993 ؛ وتشير المعطيات إلى غياب المواد الاولية وقطع الغيار المستوردة .

إلى أي مدى أن ذلك هو على الاغلب العائق الذي تواجهه الرغبة لزيادة الانتاج . (ويتم بشكل اضافي القيام بدور مهم جدا من جانب قيود التمويل ، والتي تناقش لاحقا) .

وبهدف التبسيط نوعا ما ، يمكن تقسيم هذه الفترة الانتقالية الطويلة في هنغاريا إلى مرحلتين (الجدول 4.7) . في المرحلة الاولى تحوّل التضخم المكبوح ، الذي شكّل سمة من سمات اقتصاد العجز ، إلى معدل معتدل لتضخم غير مقيَّد أو غير مكبوح . وعمل التحرير التدريجي والمنتشر بشكل متنام للاسعار في هذا الاتجاه ؛ لقد تطور مستوى اسعار امكن أن يصل عنده العرض الكلي والطلب الكلي إلى التوازن . وتم مساعدة ذلك من قبل عوامل عرض ايضا :

الجدول 4.7

الارقام القياسية لاسعار المستهلك في هنغاريا ، 1980 - 1993

Year	Average annual rate of change (in percent)
1980	9.1
1981	4.6
1982	6.9
1983	7.3
1984	8.3
1985	7.0
1986	5.3
1987	8.6
1988	15.5
1989	17.0
1990	28.9
1991	35.0
1992	23.0
1993	22.5

Source: Period 1980–1990: Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office), (1991, p. 218); 1991–1992: Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office), (1993*a*, p. 34); 1993: The data were given by the Central Statistical Office of Hungary.
Note: [Revised table.]

القطاع الخاص ، ارخاء او تسهيل شروط الدخول إلى الانتاج ، والتحرير الجزئي للمستوردات . لقد تسارع معدل التضخم ، ووصل ذروته في June 1991 ، عندما كانت الاسعار اعلى بـ

38.6 % من السنة السابقة . وبشكل مفترض امتصت هذه العمليات القوة الشرائية غير المنفَقة او "التهديد النقدي " . بكلمات اخرى ، كانت هنالك نهاية للوضع الاقتصادي الكلي الذي يصفه بعض الاقتصاديين كطلب عام زائد .

لقد استهلت الجهود ***لتخفيض المستوى العام للاسعار*** للادارة المالية في 1991 وباتت مدرَكة اكثر في 1992 . وبلغ معدل التضخم مستواه الاقل حتى ذلك الوقت في July 1992 ، عندما كان مستوى الاسعار اعلى بـ 20.1 % مما كان قبل عشرين شهرا . ومنذ ذلك الحين ، تقلب داخل مدى يساوي 26-20 % سنويا . وإلى حد معين ضبط الطلب فعليا حتى في زمن ابكر بواسطة السياسة النقدية . وبالرغم من أن أي اقتصاد نقدي ارثوذكسي لن يدعو السياسة المالية لاواخر 1980s واوائل 1990s بالمقيِّدة ، نظرا لأنه ظل وبشكل ثابت هنالك مدى لنمو مهم جدا في عرض النقود ؛ فإن الطلب لم " ينطلق بسرعة " . بالحقيقة ، لقد هبط من منظور الحجم بشكل ممكن تقديره ، وتوسعت بشكل ثابت الفجوة بين الطلب والعرض الاقصى الابكر ، بكلمات اخرى الـ GDP الممكن . وفي النهاية ، انتقل الاقتصاد على الصعيد الكلي من حالة طلب زائد إلى طلب غير كاف .

يمكن توضيح " نظام السوق " بالرسم البياني باستخدام رقم قياسي مركب يبين تركيب المخزونات . في اقتصاد عجز ، تراكم المنشآت بشكل رئيس مخزونات من المدخلات ، في حين يتم شراء النواتج (Outputs) مبكرا من قبل المشترين . وعندما ينتهي اقتصاد العجز ، تتغير النسبتين ؛ لا توجد هنالك حاجة إلى خزن المدخلات ، ولكن يتم تكديس مخزونات الناتج بسبب صعوبات البيع . ويبين هذا التغير في الجدول 5.7 . لقد كان الرقم القياسي في هنغاريا حول 6 سابقا ــ كانت مخزونات المدخلات اكبر بست مرات من مخزونات الناتج وهذا يقارن بقيمة حوالي 1 في الاقتصاديات السوقية المتطورة والناضجة . وتبين القيمة الحالية للرقم القياسي هبوطا دراماتيكيا إلى أقل من 3 ، ولكن مع ذلك يتوجب أن تبلغ الرقم النموذجي أو المعتاد لاقتصاد ناضج . ويمكن من ذلك كله استنباط مجموعة من الاستنتاجات الهامة لموضوعنا وهو الركود.

لا يمكن تفسير الركود من منظور طلب غير كاف لوحده . وحتى الان ، فقط نصف المنشآت تعتبر عدم كفاية الطلب بوصفه العائق في وجه الانتاج [8] . ونواجه حاليا وضعا "نصف كينزي" والذي لمعالجته لا يكون العلاج الكينزي اللاعملي أو النظري ملائما ***لوحده*** . ولكن يتعين اضافة النصف الاخر من التعليق : بالضبط لأن الوضع نصف كينزي فعليا ، فإن الطلب يلعب

دورا بارزا في تقرير الناتج . وهكذا يحلل الفصل الثاني من هذه الدراسة هـــذا الامـــر بشكـــل تفصيلي . في الركود التحويلي ما بعد الاشتراكية ، لم يتم تطبيق " المكبح " بواسطة ضوابـــط

الجدول 5.7

نسبة مخزوني المدخلات والناتج

Countries Periods	Input stocks/ output stocks
Capitalist countries, 1981–1985	
Austria	1.06
Canada	0.92
Finland	1.92
Japan	1.09
Portugal	1.66
United States	1.02
West Germany	0.71
Hungary	
1981–1985	6.10
1988	5.16
1989	4.65
1990	3.50
1991	2.67

المصدر : تم حساب الجدول من قبل A. Chikán

مركزية على العرض ، كما كان الحال عندما تم كبح الاستثمار والانتاج في الاقتصاد الاشتراكي. وبالرغم من أننا لا نواجه ركودا مولّدا ***بشكل حصري*** في جانب العرض ، فلقد تولى الطلب القيام بالدور الرئيس .

عندما سألت نفسي للمرة الاولى ، قبل ثلاث وعشرين سنة ، كيف سيتحول سوق العـــرض المقيّد للبائعين إلى سوق الطلب المقيّد للمشترين ، أملت أن ذلك يمكن انجازه بدون هبـــوط فـــي الانتاج [9] . لقد اعتقدت أن العرض سيستمر في النمو ، في حين سيتباطأ النمو في الطلب (ولكن يظل مع ذلك موجبا) إلى مدى يؤدي إلى ميل الوضع من طلب زائد إلى عرض زائد . وتبيـــن الفكرة ، او بالاحرى الأمل ، الذي كانت لي في ذلك الوقت بالشكل 2a.7 ، المأخوذة من كتـــابي 1971 . لسوء الحظ يحدث الانتقال بشكل مختلف في التطبيق ، لعدد من الاسباب . وبالضبط قبل

تغير النسق في هنغاريا ، تباطأ نمو الانتاج وتلى ذلك فترة طويلة من عدم نمو الناتج . وللانتقال من عرض زائد إلى طلب زائد في ظل هذه الظروف ، فإن كبح نمو الطلب وانخفاضه المطلق (من منظور الحجم) يؤدي بشكل لا مفر منه إلى هبوط العرض ايضا ، وتتفاعل هاتان مع

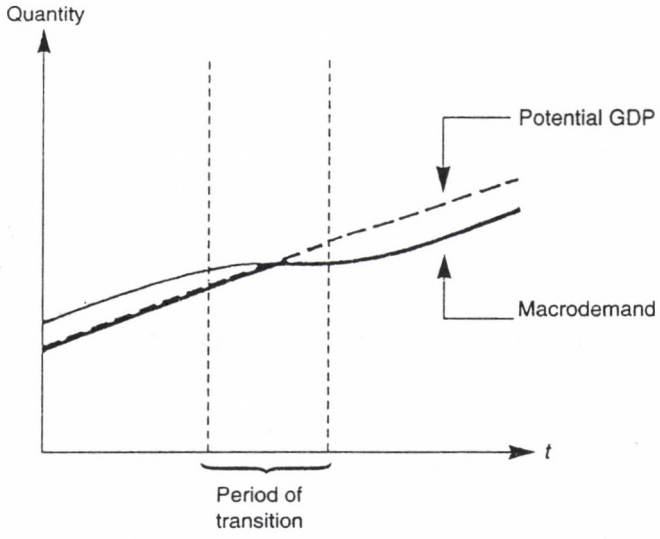

الشكل 2a.7

المفهوم المطروح في 1971

بعضهما البعض في حلقة مفرغة لتعميق الركود . عندما يتحول الاقتصاد ما بعد الاشتراكي من نظام سوق عالمي ، سوق البائعين ، إلى نظام سوق عالمي اخر ، سوق المشترين ، فإنه ينحرف ***إلى حد بعيد جدا*** ، بدلا من الوصول إلى حالة مثالية من التوازن . ويظهر الميل الحقيقي للعرض والطلب في شكل نمطي بالشكل 2b.7 . يهبط الحجم الحقيقي للانتاج بشكل عميق من ذروته السابقة ؛ وتشبه حالة الاقتصاد ، في هذا الجانب ، النقطة الدنيا في التقلب المعتاد للدورة التجارية الرأسمالية [10] .

بالحقيقة ، املك شعورا سيئا بخصوص استخدام التعبيرين الطلب العام الزائد والعرض العام الزائد ، نظرا لأنهما يبسطان وصف الوضع . أنني أشن حملة ، منذ زمن طويل ، ضد الاستخدام الطائش لمقولات اجمالية كلية في ميدان هذا الموضوع . إن المنتوجات غير المباعة توجد ايضا في ظل ظروف أو شروط اقتصاد العجز . ويمكن أن يتعايش ظهور الطلب الزائد والعرض

الزائد على الصعيد الجزئي . يواجه بعض المنتجين قيود عرض في حين يواجه اخـــرون قيـــود طلب . وهذا التحذير في محله او ملائم اكثر الان مما في أي وقت مضى ، إلا أنه يقـــود إلـــى العامل التالي ، تحول البنية الحقيقية للاقتصاد .

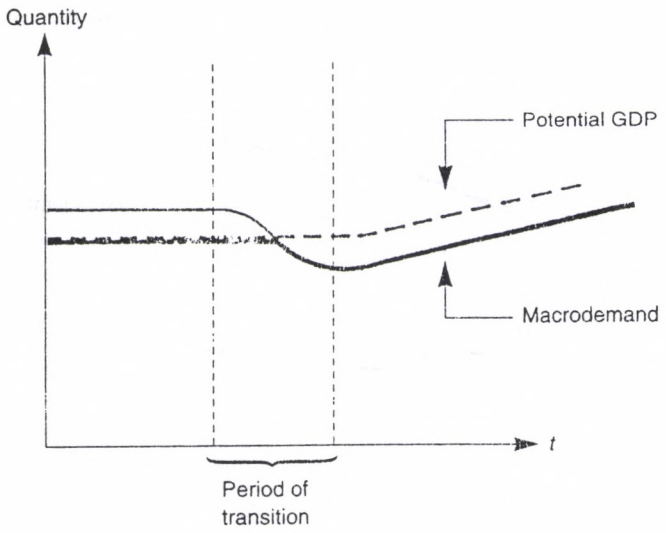

الشكل 2b.7

حقيقة الـ 1990s .

ملاحظة : يمثل الخط الاسود GDP الحقيقي . إن GDP الحقيقي اصغر من GDP الممكن والطلب الكلي . يتطابق المنحنيان في الشكل 2a.7 مع تلك في الشكل 22.2 في (1971) Anti Equilibrium ؛ لقد عدّلـــت فقـــط اســـم المتغيرات من اجل اتباع اللغة الاصطلاحية المستخدمة عموما .

تحول البنية الحقيقية للاقتصاد

عندما كنا ننظر إلى استعادة توازن نقدي كلي للتو ، ترك سؤال واحد بدون اجابة : لماذا يكـــون لتغير نظام السوق ، تطور سوق البائعين إلى سوق المشترين ، تأثيرات ركودية ؟

يتم تحرير الاسعار تدريجيا (أو في بعض البلدان الاخرى بشكل مفاجئ) ، وهو الامر الذي يحدث نسقا جديدا من الاسعار النسبية . وبقدر ما يكون مدى مرافقة ذلك بتحرير التجارة الدولية ، (والذي حدث في هنغاريا بموازاة ذلك إلى مدى أساسي) ، اكبر بقدر ما يكون الشعور بتأثيرات الاسعار النسبية الاجنبية اقوى وفوريا اكثر . يظهر بشكل مفاجئ أن هنالك طلبا غير كاف على مجموعة من المنتوجات والخدمات عند الاسعار العالية السابقة أو عند اسعار أقل بشكل طفيف ، ولكن إذا هبطت الاسعار بسرعة فإن المنشآت التي تنتجها تحقق خسائر . إذا حرمت المنشآت (سواء بشكل تدريجي أو مفاجئ) من الإعانات المالية في نفس الوقت فإنها تجبر على تخفيض انتاجها أو الكف عنه بشكل كامل . في غضون ذلك ترتفع اسعار منتوجات اخرى بسبب ظهور ، حتى الان ، طلب غير ملبى ، لذلك يصبح مربحا انتاجها أو استيرادها . وهكذا تخلق الاسعار النسبية الجديدة وتركيب المنتوجات الجديد المتزامن للطلب ، تعديلا في العرض ، بكلمات اخرى تحولا في البنية الحقيقية للانتاج . ولكن ، عادة يستغرق تكيف الكميات للاسعار الجديدة زمنا ، ولاسباب عديدة يكون بطيئا بشكل خاص خلال فترة الانتقال ما بعد الاشتراكي (ستتم العودة إلى بعض هذه الاسباب لاحقا) .

إن استراتيجية النمو القسري في ظل الاشتراكية أدت إلى بنية انتاج غير متكيفة لمتطلبات المستخدِم ، بما في ذلك الاستهلاك المحلي ، ولكن كان استخدام هذه المنتوجات يفرض على المشترين بواسطة توزيع مركزي والنواقص أو العجوز . وفي فترة الاصلاح ، حدث تغير تدريجي في تركيب المنتوجات للناتج . وتسارع هذا التحول في السنوات الماضية الاخيرة . وعلى مستوى الفرع ، يتألف هذا التحول وبشكل رئيس من هبوط في حصة الانتاج الصناعي وحجمه المطلق ومن ارتفاع في حصة الخدمات وحجمها المطلق (الجدول 6.7) . وضمن نطاق هذه العملية ، تحدث تبدلات تعد بالالاف ، كبيرة وصغيرة ، على المستوى الجزئي في تركيب المنتوجات للناتج (Product Composition of Output) .

وفي هذا الجانب ، يملك الركود التحويلي صفات شومبترية (نسبة إلى Schumpeter) اكثر منها كينزية وإلى حد بعيد . ليس ببساطة أن الطلب الاجمالي غير كاف . لقد هبط الطلب على ناتج بعض القطاعات في الاقتصاد وبشكل دراماتيكي ، في حين لم يهبط مطلقا الطلب على ناتج قطاعات اخرى ، ولكن ربما ارتفع . لقد أدى الطلب المؤجل طويلا إلى تطور انفجاري للاعمال التجارية المهتمة بالكمبيوترات الشخصية والالكترونات والانساق أو النظم الحديثة للمعلومات وبالاتصالات عن بعد ، بحيث شهد هذا القطاع الواسع ولفترة طويلة ازدهارا

ايجابيا في غمرة الركود . وتسبب كل من الاسعار النسبية الجديدة والبنية الجديدة للطلب في ازدهار الصناعة وخدمات تقديم الطعام وغير ذلك المرتبطتين بالسياحة .

ويرتبط التغير في تركيب المنتوجات وبنية الفروع بعمليتين اضافيتين للتغير :

تتبدل علاقات الملكية . ويكون هنالك هبوط في نسبة القطاع الذي يكون ملكية للدولة بشكل تام ، وارتفاع في نسبة القطاع المملوك بشكل خصوصي وقطاع الملكية المختلطة الذي يغطي

الجدول 6.7

تركيب GDP الهنغاري

Branches	Sources of GDP by economic branches (in percent) 1986	1988	1990	1991
Industry	36.7	34.1	31.8	30.7
Construction	6.6	7.7	6.6	6.3
Agriculture and forestry	20.7	16.6	16.2	14.8
Transportation, post, and telecommunication	8.9	8.0	8.2	8.8
Commerce	9.4	10.1	11.5	11.1
Water management	1.4	1.4	1.3	1.3
Other material activities	1.2	1.1	1.3	1.4
Material activities	**84.9**	**79.0**	**76.9**	**74.4**
Personal and economic services	4.6	5.0	5.6	-
Services by financial institutions	-	1.5	2.0	-
Health, social, and cultural services	6.2	8.7	9.4	-
Community, public administration, and other services	4.3	5.8	6.1	-
Non-material activities	**15.1**	**21.0**	**23.1**	**25.6**

Sources: 1986: Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office), (1989, p. 57); 1988 and 1990: Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office), (1992*a*, p. 95); 1991: Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office), (1992*b*, p. 61).

توليفات متنوعة من ملكية الدولة والملكية الخاصة . ويظهر ذلك بطريقة بحيث ينخفض وبشكل مطلق انتاج القطاع المملوك للدولة بشكل تام ، في حين يرتفع انتاج قطاعي الملكية الخاصة والمختلطة .

ويحدث تغير في توزيع الحجم للمنشآت . لقد كانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملغية تماما تقريبا في ظل النسق الاشتراكي الكلاسيكي . وبدأت المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بالعودة في فترة الاشتراكية الاصلاحية بين 1968 و 1989 ، إلا أنها شرعت في التضاعف بسرعة فقط منذ تغير النسق السياسي . وتهبط نسبة والحجم المطلق لانتاج القسم المكون من المنشآت الكبيرة الحجم ، في حين أن نسبة وحجم الانتاج المطلق لقسم المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تأخذان في الارتفاع .

ولا تتداخل بشكل تام هذه الانواع الثلاثة من إعادة البناء ، إلا أنها تتزامن إلى درجة هامة . وليس إلى حد بعيد خطأ القول أن الفاعلين الاكثر تميزا في الاقتصاد ما بعد الاشتراكي هما المنشآت الصناعية الكبيرة والآخذة في التقلص المملوكة للدولة ومنشآت الخدمات الصغيرة الآخذة في التوسع المملوكة بشكل خصوصي . وطريقة اكثر عمومية ودقة لصياغة الامر هي بالاشارة إلى القسمين المتوسع والمتقلص في الاقتصاد ، بدون تعيين ملكيتهما والنطاق واصناف المنتوجات. ولكانت الحالة المرغوبة قائمة لو أن التوسع كان اسرع من التقلص ، بحيث اعطت النتيجة الصافية لهما زيادة أو إضافة ايجابية . والعكس هو الصحيح للاسف : إن تقلص القسم الاول اسرع من توسع القسم الثاني ، ليس لأن أي شخص قصد ذلك ، ولكن بسبب أن هنالك عددا من العوامل التي تعيق توسع القطاع النامي . وسيقال المزيد عن هذه العوامل المعيقة لاحقا.

تحدث عملية " انتقاء طبيعي " مؤلمة ، إلا أن للصدمة تأثيرا صحيا ومطهرا . بالحقيقة ، تظهر عملية مماثلة خلال الدورة التجارية الرأسمالية الطبيعية ؛ وتبرز الفكرة إلى حد كبير في نظريتي الدورة لـ A . Spiethoff and J . Schumpeter [11] . وفي الركود التحويلي ، تكون هذه العملية اكثر شدة واتساعا بكثير . في نهاية الدورة التجارية الرأسمالية ، تتغير البنية الحقيقية للاقتصاد قليلا نسبيا منذ بداية الدورة ، في حين يمكن افتراض أو (او بالاحرى يمكن الامل) أن الوضع بعد الركود التحويلي سيكون قد تبدل بشكل كبير جدا .

انقطاعات في التنسيق

كان لأناس كثيرين الفكرة الساذجة التي مفادها أن الغاء التخطيط المركزي والتنسيق البيروقراطي سيتبعه مباشرة وبشكل تلقائي ظهور وعمل التنسيق السوقي . بالحقيقة هنالك " منطقة حيث ***لم يعد*** التنسيق البيروقراطي يطبق وحيث التنسيق السوقي ***لم يطبق حتى الان*** ، وحيث تتم إعاقة النشاط الاقتصادي بانحلال المنشآت إلى وحدات اصغر وبغياب التنسيق وبالفوضى [12] .

ويتخذ غياب التنسيق اشكالا متنوعة ، والتي منها سأتناول بعضها :

- لقد كفت عن الوجود معايير (Norms) السلوك القديمة للفاعلين الاقتصاديين ، إلا انهم لم يتعلموا بعد السلوك الجديد للتلاؤم مع الوضع الجديد .
- زالت من الوجود مؤسسات سابقة معينة للتنسيق البيروقراطي (منظمات و اجراءات تنظيمية قانونية) ، إلا أن إقامة مؤسسات السوق الجديدة اما أنها لم تبدأ حتى الان ، او أنها تتقدم ببطء شديد . إن شبكة الصلات السوقية ما تزال ضعيفة جدا ، وسيستغرق نسج شبكة كثيفة وقتا .
- لقد انتهت بنية المعلومات للتنسيق البيروقراطي ، إلا أن النسق الجديد للاشارات لم يتطور بعد ، أو أن الفاعلين الاقتصاديين غير قادرين حتى الان لتقييم ومعالجة النوع الجديد للمعلومات .
- لقد وفر التنسيق البيروقراطي ، خصوصا في فترات قوته الكبيرة اكثر قبل الانحلال الاخير، نوعا من النظام وقابلية التنبؤ . وتورط السوق بطبيعتها المشاركين في الكثير من عدم التأكد والمخاطرة (Risk) . من الناحية الاخرى ، فإن هذا يتضاعف في الوضع الحالي غير المسوى . إن معظم الفاعلين في حالة ضياع وضيق وتردد بخصوص قراراتهم .

وتتخذ هذه الظاهرة شكلها النهائي في كثير من الجمهوريات التي حلت محل الاتحاد السوفياتي ، إلا أنها ايضا تلعب دورا رئيسا في بلدان اخرى مثل البانيا وبلغاريا . وهذا في رأيي أحد الاسباب الرئيسة (وبشكل ممكن السبب الرئيس) وراء الركود في هذه البلدان .

وفي هنغاريا ، فإن الحلول محل التنسيق البيروقراطي بدأ مبكرا جدا ، في 1968 ، وتم في اعقابه احراز تقدم تدريجي ، مع انتكاسات متتالية . وهكذا ، فإن الظاهرة التي وصفت للتو تظهر في اشكال أقل دراماتيكية مما تظهر في بلدان قفزت تقريبا مباشرة من الاشتراكية الكلاسيكية إلى ما بعد الاشتراكية ، ولكن يجدر التذكير بأنه كانت هنالك " مناطق خالية " حتى طوال فترة

الاصلاحات الجزئية المنفذة في ظل النسق الاشتراكي ، وهي حالة وصفت حينها من قبل Tamás Bauer كواحدة " لم تكن سواء خطة أو سوقا " [13] .

لم تكتمل عملية التحويل في هنغاريا ايضا . وما تزال تظهر حالات ارتباك أو تشويش في التنسيق وظاهرة " المناطق الخالية " ، من حين إلى اخر على الأقل في فروع معينة ، وتساهم بشكل كبير في الركود . دعونا ننظر إلى مثالين عن ذلك .

احدهما هو الزراعة ، حيث تعرض الانتاج لهبوط حاد . وفي جوانب كثيرة لم يكن فعالا الانتاج التعاوني المبني على ملكية جماعية مكملة بزراعة خاصة في حيازات سكنية صغيرة جدا، وبالرغم من ذلك عمل وسجل بعض النجاحات . لقد كانت كل عناصر التنسيق مكيفة لهذه الاشكال للملكية حينها : الادارة المركزية ، توزيع أو تخصيص الاستثمارات ، ونسق التسليف والضريبة ، وتحديد أو وضع الاسعار ، والعلاقات التجارية بين المنتجين والمستخدِمين وغير ذلك . لقد تزعزعت الاشكال القديمة للملكية ، ولكن لم تظهر مكانها اشكال ناضجة جديدة للملكية. إن كل شيء يوجد في حالة مائعة . وتتوقف المؤسسات والمنظمات القديمة للتنسيق عن العمل في ظل هذه الظروف أو الشروط . إلا أن النسق الجديد المطلوب من مؤسسات تنسيقية ــ شبكة حديثة من تجارة المفرق والجملة لربط المالكين الصغار للارض بالمستهلكين ، ونسق تسليف جديد لاصحاب الحيازات الصغيرة ، وسعر معزِّز للاستقرار ونسق إعانة وفق التطبيق الاوروبي ــ لم يتطور حتى الان . وتعوق كل هذه العوامل ، وبشكل خطير ، الانتاج . وتتم مضاعفتها باخطاء حكومية كبيرة متتالية ، وقبل كل شيء فيما يتعلق بالتعويض عن مالكي الارض المصادرَة سابقا وإعادة تنظيم التعاونيات .

والمثال الاخر هو صناعة البناء ، وبارتباط معها ، بناء المساكن والتخطيط الحضري (Urban planning) . وبالرغم من أنه تم استبعاد وتجاهل هذا الميدان في ظل اشتراكية السوق، فإنه مع ذلك كانت له منظمة وطيدة قائمة ونسق مؤسسات . وكانت هنالك فترات عندما كان الاداء جيدا نسبيا ، على الاقل من منظور عدد المساكن المكتملة البناء ، بالرغم من أن نوعيتها كانت ضعيفة . والآن يوجد هذا الميدان في حالة انهيار ايضا ، بالرغم من وجود طلب كبير على السكن . لم تتطور حتى الان المؤسسات السوقية ، وما زال نسق التسليف الذي يناسب السمات الخاصة لسوق السكن ، يعمل بصعوبة جدا ، وشبكة وكالات الموجودات او الاصول الحقيقية (Real - estate) هي بدائية ، ولم يظهر المطورون القادرون على أن يأخذوا على عاتقهم تطوير كل الاحياء ، وهنالك تشويش أو ارتباك في نسق الريوع والاعانات الاجتماعية . وهنالك حاجة مؤكدة إلى اشراف الدولة على عمليات السوق في هذا المجال ، وإلى التنظيم

الاجرائي للدولة في جوانب معينة ايضا (مثلا في تطبيق التخطيط الحضري و"معايير" أو محكات السياسة الاجتماعية) . بدلا من توليفة متناغمة من التنسيق السوقي والبيروقراطي ، فإن المرء يواجه نزاعات مشوّشة او غير واضحة ومكررة بينهما . وكنتيجة لذلك كله ، تراجع بناء المساكن بشكل خطير ، في حين كان من الممكن أن يكون أحد القطاعات القائدة في الانتقال ما بعد الاشتراكي .

إن تطور التنسيق السوقي يستغرق وقتا ، وهذا هو أحد اسباب لماذا أن الركود يكون طويلا في ميادين كثيرة . ولكن يمكن اختصار فترة التطور بواسطة اجراءات منظمة قانونية ومبادرات للدولة ملائمة . لقد اقترفت الحكومة آثام الاخفاق في فعل شيء في هذا الجانب : لقد تباطأت بخصوص صياغة وتنفيذ التشريع لدعم التنسيق السوقي ، وبخصوص تنظيم وكالات اشراف تنسجم مع اقتصاد السوق ، وبخصوص توفير نسق ضمانات حكومية في ميادين معينة تتطلبه .

الانضباط المالي وتحقيق الفعالية

يمكن ملاحظة تشديد قيد الميزانية للمنشآت في الاقتصاد الهنغاري [14] . ويتمثل التجلي الاكثر ملموسية لذلك في التنفيذ النشيط لتشريع الافلاس ، حتى إذا طرح بعض التخفيف لهذه القطعة الدقيقة جدا اصلا من القانون على الاجندة منذ ذلك الحين . يخضع الكثير من المنشآت غير القادرة على الايفاء لاعادة تنظيم من خلال اجراءات الافلاس ، وتتم تصفية الكثير منها .

تخضع المنشأة الخاصة لقيد ميزانية متشدد منذ البداية . وبالرغم من أن هنالك محاولات لتخفيفه هنا ايضا ، فإن نمو القطاع الخاص يستتبع انتشار قيد الميزانية المتشدد .

ما هي تأثيرات هذه التغيرات على الركود ، الظاهرة المناقشة في هذه الدراسة ؟ تتعرض بعض المنشآت للافلاس وتخرج من العمل ، وهذا يعني تسريح عمال ونهاية طلب المنشأة على مدخلات . وتقوم المنشآت الباقية على قيد الحياة ، والتي هي من الان فصاعدا منشآت معظّمة للربح فعليا والتي تستخدم ادوات السوق للكفاح من اجل الابقاء ؛ إن هذه المنشآت الباقية على قيد الحياة تقوم بالاقتصاد في انفاقها بشكل افضل مما فعلت ، وهذا يعني أن طلبها على المدخلات يأخذ في الهبوط . وتحاول أن تستهلك مخزوناتها المتضخمة من الماضي . وهذا يكون له تأثير تخفيض الطلب . وتقوم بفصل العمال الذين اصبحوا زائدين عن الحاجة . وعادة يخلق العاطلين عن العمل طلبا استهلاكيا أقل من الطلب الاستهلاكي للعاملين .

وحتى إذا سار مدراء المنشآت المملوكة للدولة في اتجاه فصل العمال ، فإنهم يظلون غير ميالين إلى القيام بتخفيض راديكالي للعمل الزائد لديهم . ويبين الجدول 7.7 أن التوظيف في الصناعة يهبط بشكل ابطأ من الهبوط في الانتاج ، بحيث أن انتاجية العمل تتدهور . وبشكل مفترض ما تزال هنالك بطالة في العمل (On Job) كبيرة جدا . وما أن يتم خصخصة ملكية الدولة يتغير الوضع . وتؤكد التجربة في حالات كثيرة ما سيكون متوقعا في النظرية : إن اول شيء يفعله المالكون الجدد هو فصل العمال الذين يحكمون عليهم بأنهم زائدون عن الحاجة .

وتعتبر الخصخصة وبشكل واسع النطاق على أنها الوسائل الرئيسية للتغلب على الركود ولحث النمو ، إلا أن هذا هو فهم مبسط للعلاقة الحقيقية . ***في الامد الطويل*** ، سترتفع الفعالية حقا بانتشار الملكية الخاصة وبخصخصة الموجودات المملوكة للدولة سابقا وبفرض أو تنفيذ الانضباط المالي وبقيد ميزانية متشدد ، في كل قطاعات الاقتصاد ، وسيجعل ذلك ميل النمو اكثر عمقا . ***في الامد القصير*** ، مع ذلك ، يكون للخصخصة تأثير مختلف ، لأنها ، كما وصفنا من قبل ، تزيد البطالة وتخفض الطلب وتساهم بذلك في الركود .

الجدول 7.7

الانتاج الاجمالي والتوظيف وانتاجية العمل في الصناعة الهنغارية 1992 - 1980

Year	Output	Average number of employed (1989 = 100)	Gross production per employee
1980	89.0	116.1	76.6
1981	91.2	113.7	80.2
1982	93.2	111.4	83.8
1983	93.9	109.2	86.0
1984	96.3	108.6	88.7
1985	97.2	107.9	90.2
1986	98.9	107.1	92.4
1987	102.7	104.4	98.4
1988	102.1	101.7	100.5
1989	100.0	100.0	100.0
1990	89.8	94.5	95.0
1991	74.9	84.1	89.1
1992	67.5	73.1	92.5

المصدر : مكتب الاحصائيات المركزي (1993 b , P.95)

ملاحظات : تبنى معطيات الناتج على الانتاج الاجمالي لمنظمات اقتصادية تنتمي لفئة الصناعة . ولا يشتمل الجدول على قطاع الانشاءات أو البناء .

إن الاختيار بين هدف مناهض للركود قصير الامد وهدف النمو في الامد الطويل هو معضلة من المعضلات الخطيرة التي ستتم مواجهتها خلال الانتقال ما بعد الاشتراكي .

تخلف القطاع المالي

إن المشكلة التي ستناقش الان هي بالحقيقة جزء من المشكلتين السابقتين ، ولكنها تستحق معالجة منفصلة نظرا لأهميتها الخاصة . وفقط الان ، عندما اصبح تخلف القطاع المالي أحد عوائق النمو ، يمكن تقدير الاهمية الكاملة للفرق بين اقتصاد رأسمالي نقدي بالكامل واقتصاد اشتراكي شبه نقدي .

واسمحوا لي أن اعود إلى العمود ، في الجدول 3.7 ، الذي يبين نسبة المنشآت التي تعتبر التمويل غير كاف على أنه أحد العوائق في وجه النمو . ويجدر ملاحظة أنه في حين تم الاتيان على ذكر هذا العامل من قبل 30-20% من المجيبين في 1987 ، فإن التكرار هو 50-45 % الان .

لم يعمل النسق البنكي في ظل الاشتراكية الكلاسيكية كبنك حقيقي . لقد كانت وظيفته الفعلية هي توفير خدمة تسجيل الصفقات وأمين الصندوق على نطاق وطني ، مقترنة ببعض مظاهر الاشراف على منشآت المنتجين . وكان المبدأ المرشد له يتمثل في أنه إذا تم الاعلان عن فعل حقيقي اعتبر أنه ضروري من جانب الخطة أو بيروقراطية الدولة ، فإنه سيقدم المال لتنفيذه . وحيث تم الشروع في اصلاح الاقتصاد قبل تغير النسق السياسي ، كما كان الحال في هنغاريا ، بدأ ايضا تحويل النسق البنكي ايضا ، بحيث أنه بات يشبه نوعا ما نظيره في اقتصاد سوقي حقيقي ، بالرغم من أنه بشكل مؤكد لا يمكن اعتبار التطور كمكتمل .

ولا تعلن هذه الدراسة القيام بتحليل شامل للقطاع المالي ، وبذلك فإنه ستتم معالجة او الانكباب على مشكلات قليلة فقط ترتبط مباشرة بموضوع الركود والنمو .

وتتمثل احدى المشكلات في الطريقة غير المسؤولة والطائشة التي يتم بها تقبل مخاطر التسليف عندما تكون مدفوعة باعتبارات غير تجارية . وما تزال هذه المشكلة ، المرتبطة بالمسألة التي نوقشت في القسم السابق ، أي الانضباط المالي ؛ تظهر بشكل حاد جدا في الدول الوريثة للاتحاد السوفياتي . تتم المحافظة على الاف المنشآت التي تحقق خسائر حية بواسطة القروض البنكية ، وهذه الطريقة تدعم التضخم وتعيق تنفيذ الانضباط المالي . ولا تظهر هذه المشكلة على نطاق واسع في هنغاريا ، نظرا لأننا تجاوزنا هذه المرحلة . ولكن حتى في هنغاريا

لم تنقطع العلاقة الخاصة للبنوك التجارية المملوكة للدولة والمنشآت الكبيرة المملوكة للدولة ايضا. إن مالك الطرفين هو الدولة ، وبمعنى ما ينطبق " اتحاد شخصي " . واحيانا تكون البنوك اكثر تساهلا مع زبائنها القدامى مما تكون مع زبائنها الجدد ، المبادرين الافراد أو مجموعات افراد ، عندما يحين أوان التأكيد على مطالباتها . واحيانا يمكن ايضا رؤية محاباة مماثلة في منح تسليف جديد [15] . وكانت تسوية هذا الوضع بقروض غير مغطاة توجد زمنا طويلا جدا . وهذا السلوك " اللطيف " من جانب البنوك نحو قطاع المنشآت المملوكة للدولة يعوق عملية الانتقاء الطبيعي الموصوفة سابقا . ويفاقم الوضع إلى حد ابعد بحقيقة أنه من حين إلى اخر ستتدخل شخصية من مرتبة عالية في الحكومة والحياة السياسية ، وعادة بطريقة غير رسمية ، في نشاط البنوك التجارية المملوكة للدولة ، ممارسة ضغطا ضخما على قراراتها المتعلقة بمنح التسليف .

وفي بعض علاقات التسليف يكون هنالك عدم اعتبار للمخاطر ، وفي اخرى يكون هنالك حذر مفرط وجبن حقيقي بخصوص منح قروض ، خصوصا عندما يكون الطرف المقدم للطلب منشأة أو وحدة عائلية صغيرة أو متوسطة الحجم . ولا بد من الاعتراف بأنه هنا توجد معضلة . تشرع البنوك للتو في الاعتياد على فكرة أنه يتعين عليها متابعة نشاط ***تجاري*** ، والذي معتبرا ككل سيولّد ارباحا . ويتوجب عليها أن تتعلم أن البنك ليس مؤسسة لتوزيع النقود على أساس اوامر من اعلى أو توصيات ودية من سياسيين . وقد يكون ذلك على النحو المشار إليه انفا ، إلا أنها الان تطبق الدروس التي تعلمتها بحماسة متلهفة أو متوقدة وهي تنفر من المخاطر بشكل مفرط أو يتجاوز الحدود العادية . ومع ذلك يتوجب أن يفهموا تماما الجزء الثاني من الدرس : لا بد أن يعيش البنك ، باعتباره مشروعا تجاريا ، وأن يزدهر بواسطة منح التسليف . لا يمكن أن يصنع أي مشروع في اقتصاد السوق ارباحا دائمة " بالاحتفاظ بالمنتوجات " .

وهكذا نشأ وضع يتسم بالمفارقة . لقد تراكم مخزون ضخم من السيولة في النسق البنكي ، إلا أنها علقت هنالك . من الجهة الاخرى ، يخشى المبادرون تلقي التسليف ، لأنهم ايضا يعتقدون أن ذلك يتسم بمخاطرة كبيرة .

لقد كان معدل الفائدة الاسمية مرتفعا جدا لفترة طويلة ، وبدأ في الهبوط فقط مؤخرا . ولقد كان المعدل الفعلي للفائدة أقل بعثا للقلق بسبب معدل التضخم المرتفع جدا ، إلا أنه ما زال مرتفعا بشكل كاف لكي يثني المبادرين عن الاقتراض . وهنالك جدل بخصوص الدور الذي يلعبه مقدار معدل الفائدة في القرارات بخصوص الاقتراض في ظل الظروف الهنغارية . وبالنسبة للحاجة إلى حجة قوية بشكل كاف لدعم رأي واضح بخصوص ذلك ، استطيع أن اطرح فقط انطباعي . يبدو أنه بالمعدل الفعلي للفائدة السائد في وقت كتابة هذه السطور من المؤكد أن عملا تجاريا

ناجحا بشكل معتدل يمكن أن يخدم قرضا بشروط كهذه . وأميل إلى الاتفاق مع اولئك الذين يقولون أن السبب *الرئيس* لمعارضة الاقتراض هو عدم التأكد (Uncertainty) [16] . هنالك جوانب كثيرة جدا لا يمكن التنبؤ بها للوضع القانوني المستقبلي ولعلاقات الملكية وللضرائب والاعباء المالية العامة الاخرى ، والميل المستقبلي المتعلق بالاسعار النسبية والتضخم ، وليس اخيرا للتوقعات بخصوص الحالة العامة للاقتصاد . وعلى جانب الدائنين ، من المحتمل أن معدل الفائدة هبط بشكل كاف لجعل البنوك حتى اقل ميلا لأن تقرض ، بالضبط بسبب عدم التأكد بخصوص الظروف أو الشروط الاقتصادية .

وبمتابعة خط المجادلة الذي بدأ في القسم السابق ، استطيع أن اشير إلى الغياب المستمر لمجموعة من المؤسسات والمنظمات الضرورية جدا بوجه عام لعمل اقتصاد السوق والمهمة بشكل خاص لحث الاقتصاد الانتقالي لهنغاريا . واسمحوا لي أن اقدم فقط امثلة قليلة . لم ينبثق حتى الان نسق كفالات وضمانات والذي لا ينسخ وحسب القواعد والاعراف في الاقتصاديات السوقية الناضجة ، بل يقبل بعدم النضج النموذجي للاقتصاد الهنغاري والمشكلات الأولية لشريحة المبادرين . وحتى لم تتطور بالكامل أداة من الادوات الابتدائية لكل الانساق المالية الحديثة : نسق حسابات جارية . وما زالت التحويلات والدفعات للمطالبات من خلال النسق البنكي بطيئة جدا ومكلفة جدا . وبطاقات التسليف او الكريدت (Credit Cards) غير منتشرة . وما زالت شبكة الانواع المختلفة من صناديق الاستثمار وشركات رأس المال المغامر ، وصناديق التقاعد ووسيطات مالية اخرى ، غير متماسكة أو غير صلبة.وإن تطور سوق الرأسمالي هو في مرحلته المبكرة [17] .

ولا بد ، مجددا ، من ذكر الفرعين المشار إليهما سابقا : الزراعة وبناء المساكن . وعلى امتداد العالم ، فإن كلا منهما يستخدم مخطّطات استثمار وتسليف خاصة . وفي هنغاريا ، فإن تطور هذه العائدات بطيئ جدا ، وهو الامر الذي ساهم في الركود الخطير في هذين الفرعين .

إن تطور القطاع المالي يستغرق وقتا طويلا بشكل لا مفر منه بالطبع ، لكن يمكن القاء اللوم على اخطاء كثيرة عظيمة للحكومة بخصوص حقيقة أن التقدم لم يكن اسرع . وهذا ينطبق على كل الظواهر المستخدَمة لتوضيح التخلف . مع ذلك ، فإن مثالا نموذجيا اخر عن اهمال الحكومة كان التأخر والمماطلة قبل أن خففت شروط ما يدعى " بالتسليف ــ E " (E-Credit) المتاح للمبادرين ، وبذلك توسيع الوصول إليه . (وهذا مخطط تسليف معين والذي يمنح قروضا لمبادرين خصوصيين للاستثمار بشروط ملائمة بمساعدة العون الحكومي) . لقد ظهر التردد وغياب ملكة الخيال أو القدرة المبدعة في حقل حيث توجد حاجة حقيقية لمبادأة حكومية بناءة .

ويعتبر كل من Calvo and Coricelli ، في دراسة ذكرت سابقا [18] ، التشوشات في نسق التسليف وندرة التسليف على أنهما من الاسباب الرئيسة للركود . وتبدو هذه العبارة صحيحة، ولكن على الاقل في حالة هنغاريا تحتاج إلى بعض التنقيح . ولا اعتقد أن المشكلة الرئيسة هي تضييق أو تقليل عرض التسليف الاجمالي المسموح به من جانب سياسة نقدية مركزية . وهنالك حتى زيادة عن الحاجة هنا . وفي رأيي فإن المشكلة تكمن في المعارضة المفرطة والفعالية المنخفضة التي يعمل بهما النسق المالي كوسيط بين مالكي النقود ــ المودعين المدخرين ــ والمقترضين .

ودعونا نلخص الفصل الاول من هذه الدراسة . يمكن قول أن التحول ما بعد الاشتراكي يتسبب بالضرورة في عمليات تميل نحو الانخفاض في الانتاج الاجمالي . وتم فحص هذه العاقبة المؤلمة للتحول في خمسة " ابعاد " . وتتشابك هذه العمليات الخمس مع بعضها البعض وتعزز بعضها البعض ، وتمنع النمو وتعوق الانتاج . وتتفاقم تأثيراتها السلبية باخطاء من جانب الحكومة.

II بخصوص العناصر الاربعة للطلب الكلي

تم ايلاء انتباه ، في القسم الاول من الفصل السابق ، للدور البارز والمتوسع باستمرار الذي يقوم به جانب الطلب في تقرير الناتج خلال فترة الانتقال ما بعد الاشتراكي . لذلك دعونا نفحص العناصر الرئيسة للطلب الواحد تلو الاخر ، موظفين المقولات أو التصنيفات المستخدمة بشكل معتاد في علم الاقتصاد الكلي . (يتم تقديم تلخيص لهذه التغيرات بالجدول 8.7 [19] . ولكن أود أن اؤكد مسبقا أنني لا احصر نفسي بشكل كامل في فحص جانب الطلب (الاستعمال) ؛ سيتم ايضا ذكر بعض الوجوه لجانب العرض (الانتاج) . وبالرغم من أنني في كل حالة اتبنى مقاربة كلية كنقطة انطلاق لفحص الظاهرة ، سأشير مرات عديدة إلى الوجوه الاقتصادية الجزئية والمؤسسية .

الاستثمار

دعونا نبدأ بالصنف أو الفئة الاكثر أهمية من وجهة نظر النمو في الامد المتوسط والطويل : الاستثمار . لقد هبط حجم الاستثمار بشكل خطير (الجدول 9.7) ، بالحقيقة إلى 27 % اقل من ذروته . وهبطت نسبة الاستثمار في استخدام GDP المتناقص بشكل ثابت (الجدول 10.7) .

لقد كان هنالك جوع استثمار ثابت نهم بشكل جلي في ظل النسق الاشتراكي الكلاسيكي . ولم يفتر اطلاقا باعث الاستثمار لما دعاه Keynes " بالروح الحيوانية " . لقد كان صناع السياسة في كل مستوى من مدراء الاعمال إلى رئيس الوزراء مقادين بدافع التوسع . وإن حقيقة أنه عادة كانت فاتورة الاستثمار تدفع من الاموال العامة في نهاية الامر ، بهدف أن يلغى الاخفاق المالي للاستثمار ؛ إن هذه الحقيقة كانت تضمن تفاؤلية دائمة بخصوص النمو .

وهذا الموقف ، الذي جعل غير واضح بشبه الاصلاحات ، تم اجتثاثه بالكامل بالانعطاف أو بالتحول السياسي والتغيرات السياسية التي تلته . وانتهى الجوع الاستثماري ، ليحل محله حذر ، وحتى خوف جبان في أناس كثيرين [20] . واسمحوا لي أن اتناول الميادين المختلفة لقرارات الاستثمار تباعا .

1 . في قطاع الحكومة ، والذي لا اضمن المنشآت المملوكة للدولة فيه ، هبط نشاط الاستثمار . وبالطبع ، يرتبط هذا بالوضع المالي أو الانفاقي ــ الضريبي الذي يعاني من متاعب. وكان من الممكن أن لا يمنع توتر مماثل في ظل النسق الاشتراكي القيادة العليا عن تنفيذ نفقات استثمار كبيرة ، بما أنه كان من الممكن اتخاذ القرار وراء ابواب مغلقة . ومهما كان الانفاق الاستثماري ضخما ، كان يمكن تغطيته بضرائب مفروضة على الجمهور . ولا توجد امكانية لذلك الان ، نظرا لأن البرلمان يقرر كيفية انفاق مال دافعي الضرائب ، في وهج كامل من العلنية .

ومن اجل التغلب على الركود ، سيكون من المرغوب أن ترتفع نسبة الاستثمار من الانفاق الحكومي . ويكون مطلوبا أن تلعب الدولة دورا اكبر ، خصوصا في الاستثمار في البنية التحتية.

2 . تحتاج المنشآت المملوكة للدولة في هذه الفئة ، المحتمل أن تبقى في ملكية الدولة لامد طويل او بشكل دائم ، إلى الاستثمار لضمان بقائها على قيد الحياة وللتحديث . وتتمثل المشكلة في أن كثيرا من هذه المنشآت تواجه ايضا صعوبات مالية خطيرة وغير جديرة بالثقة لأن يتم اقراضها . إذا حقق مشروع استثمار خسارة ، فإنها لا تستطيع أن تعتمد على إعانة تلقائية . وهكذا فقدت ثقتها القديمة بنفسها ، إن مدراءها مترددون ولا يتجراؤن على أن يستثمروا . ولا بد من تغير ذلك . وبالطبع يتحمل صناع القرار المسؤولية عن هذه القرارات للاستثمار ، والتي يقومون بتغطيتها من مال عام في نهاية الامر . ولكن هذا لا يتوجب أن يوقف اتخاذ قرارات كهذه في أية حالة ؛ وايضا يتوجب أن يشجع الرأي العام لمجتمع الاعمال التجارية قطاع الدولة على أن يستثمر .

الجدول 8.7
الناتج أو الانفاق المحلي الاجمالي

GDP on comparable (1988) prices, HUF mn.					Volume indexes, %				
Components	1988	1989	1990	1991	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1992/ 1989
Private consumption	873,814	893,586	861,112	811,591	102.3	96.4	94.2	97.8	88.8
Collective consumption	175,000	164,000	168,300	163,755	93.7	102.6	97.3	98.9	98.7
Final consumption	*1,048,814*	*1,057,586*	*1,029,412*	*975,346*	*100.8*	*97.3*	*94.7*	*98.0*	*90.3*
Gross fixed capital formation	310,801	332,529	308,800	272,925	107.0	92.9	88.4	93.6	76.9
Changes in stocks	49,941	32,685	40,947	-1,136	-	-	-	-	-
Gross capital formation	*360,742*	*365,214*	*349,747*	*271,789*	*101.2*	*95.8*	*77.7*	78.6	58.5
Total domestic use	*1,409,556*	*1,422,800*	*1,379,159*	*1,247,135*	*100.9*	*96.9*	*90.4*	*93.8*	*82.2*
Exports	530,395	536,815	508,132	430,345	101.2	94.7	84.7	-	-
Imports	491,738	500,737	479,425	437,038	101.8	95.7	91.2	-	-
Net exports	38,657	36,078	28,707	-6,693	-	-	-	-	-
Total GDP	**1,448,213**	**1,458,878**	**1,407,866**	**1,240,442**	**100.7**	**96.5**	**88.1**	**95.5**	**81.2**

Source: Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office) (1993*c*, table 1.3.2), Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office) (1993*a*, p. 105), and National Bank of Hungary (1992, p. 129).
Note: *[Revised table.]*

الجدول 9.7

تشكيل رأس المال الثابت في هنغاريا , 1980 - 1992

Year	Investment 1980 = 100 (on the basis of comparable prices)
1981	95.6
1982	94.2
1983	90.9
1984	87.7
1985	85.1
1986	90.6
1987	99.4
1988	90.3
1989	95.0
1990	86.8
1991	76.8
1992	72.8

Source: The data were given by the Central Statistical Office of Hungary.
Note: *[Revised table.]*

الجدول 10.7

تشكيل رأس المال الثابت في هنغاريا 1980 - 1991

Year	Fixed capital formation as a percentage of GDP (at current prices)
1980	28.8
1981	26.5
1982	25.2
1983	24.5
1984	23.0
1985	22.5
1986	24.0
1987	24.7
1988	20.6
1989	20.3
1990	17.8
1991	19.1

Sources: Period 1980–1987: Magyar Nemzeti Bank (National Bank of Hungary), (1990, p. 97); period 1988–1990: National Bank of Hungary (1991, p. 129); 1991: J. Vígh (1993, p. 22).

3 . يكون الوضع حتى اسوأ فيما يتعلق بالمنشآت التي ما تزال في ملكية الدولة ولكن من المعروف أنه مقرر خصخصتها في المستقبل . وهنا ، فإن معظم النشاط الاستثماري قد شل ؛ لا أحد يجرؤ على أن يبادر بشيء في حين ينتظر مالكين جدد . بالحقيقة يكون هنالك تخفيض هادئ للاستثمار القائم ــ استنزاف الموجودات المستثمرة سابقا . ويمكن استنباط عدة استنتاجات عملية من هذه الملاحظات :

- إن تسريع تغير الملكية يكون ملحا ايضا من وجهة نظر الاستثمار . ولا يتعين أن تكون العائدات الفورية المتأتية من البيع هي " المعيار " (Criterion) الرئيس . ويتوجب الاخذ بعين الاعتبار ، إلى جانب الاهداف العامة للتحول الاجتماعي ، النتائج المحتملة لبرنامج الاستثمار وخلق الوظائف الموعود به من جانب المالكين الجدد .
- قبل حدوث الخصخصة ، لا بد من ضمان على الاقل أن الموجودات ستصل إلى المالكين الجدد الخصوصيين في احسن حالة ممكنة . ويتمثل عنصر رئيس لهذا الامر في الحفاظ على وصيانة الموجودات . إن منشآت كثيرة تحتاج إلى إعادة التنظيم ، والتي تستتبع عادة مبالغ كبيرة،او صغيرة من الاستثمار ايضا .
- لا بد من منح مدراء المنشآت حافزا اكبر جدا لتنفيذ المهام التي وصفت للتو ، بحيث تكون الموجودات المخصخصة ذات قيمة قدر ما يمكن ، وليست في حالة تعطل .

4 . بالحقيقة ، فإن " الروح الحيوانية " ، في المنشآت الخاصة ، التي أشار اليها Keynes هي حية ، كما يبين ذلك العدد الكبير من حالات الدخول إلى العمل التجاري والمنشآت المقامة . إنها حية ، او بالاحرى ستكون إن لن يتم تهدئة الميل إلى الاستثمار (Propensity to Invest) من جانب ظروف عديدة غير ملائمة . وقد تم فعليا ذكر ظرفين عندما تمت مناقشة القطاع المالي: عدم التأكد والذي يكون بالحقيقة اكبر بكثير من المعتاد في اقتصاد السوق ، وتخلف القطاع المالي ومعارضة اقراض منشأت خاصة . ويقترن بهما ضعف سوق رأس المال وحقيقة أن النسق الضريبي غير ودي بشكل كاف نحو الاستثمار . ومن المحتمل أن يضمّن كثيرون من بين العوامل الكابحة للميل إلى الاستثمار المستوى المرتفع لمعدلات الفائدة (وقد ذكرت هذه المسألة فعليا) .

إن التغلب على هذه الظروف غير الملائمة هو العامل الأساسي في الشفاء من الركود .

5 . إن طرفا رئيسا في ميدان الاستثمار هو الوحدة العائلية أو الاسرة والتي تستطيع تمويل بناء شقة (أو بيت) يشغلها (يشغله) مالكها (مالكه) من ادخاراتها الخاصة بها ومن الاقتراض . وبهدف الاكمال ، اسمحوا لي أن اكرر أن بناء المساكن بوجه عام ، بما في ذلك بناء

المساكن الممول من جانب العائلات ، هبط بشكل خطير . ويمكن أن يلعب حـــث هـــذا النشـــاط بوصول اكثر سهولة إلى القروض وبتنازلات ضريبية ، دورا مهما في التغلب على الركود .

الاستهلاك

كما يبين الجدول 8.7 ، هبط حجم الاستهلاك الخاص الشخصي ، ولكن إلى مدى اصغر من مدى هبوط GDP والدخل الحقيقي الاجمالي .

وفي ظل آلية التخطيط المركزي ، كان يتم تنظيم الجزء الغالب من مداخيل العـــائلات مـــن جانب الدولة ، وكانت نسبة الادخارات مستقرة بشكل كبير ، بحيث أن الادارة المركزية للاقتصاد استطاعت أن تتنبأ بدقة طلب المستهلك المتأتي من الجمهور العام . ولا يوجد شك بصـــدد ذلـــك الان . واسمحوا لي أن أتناول محدّدات الطلب تباعا :

1 . ينجم جزء اصغر من المداخيل عن الميزانية ، في حين يعتمد الجزء الاكبر على اتفاق بين مستخدِمي العاملين والعاملين ، وبالرغم من أن هذا يتأثر بالتفاوض الجماعي والتوفيق بيـــن المصالح اللذين يحدثان على اعلى مستوى الذي تملك فيه الحكومة تأثيرا كبـــيرا وإن لـــم يكـــن حصريا ؛ يتم اضفاء طابع لامركزي على الاجور الفعلية . وتؤخذ الاتفاقيـــة المركزيـــة بعيـــن الاعتبار على الاكثر كاقتراح .

2 . وما أن تملك العائلات دخلا نقديا ومخزونا معينا من ادخارات متراكمة سابقا ، فإن قرار كم ينفق وكم يدخر يكون لها . وقد يتأثر هذا بفعل حكومي (مثلا السياسة النقدية أو المالية التـــي تحاول أن تؤثر في معدل الفائدة) ، إلا أن قوة هذا التأثير مشكوك فيه .

وبالرغم من نوايا الانفاق المستقبلية ، بكلمات اخرى سيكون للطلب الاجمالي للعائلات تأثير كبير على الركود ، يكون من الصعب التنبؤ بها . وتأخذ العائلات للتو في ادراك الوضع الجديـــد وتعلم اتخاذ قرارات ادخار من نوع جديد . و ايضا لا يستطيع أي اقتصادي أن يعـــرف نتيجـــة عملية التعلم تلك أو ايضا ادراك الانتظام فيها وما الذي يمثل ابتعادا لمرة واحـــدة عـــن انتظـــام مستقبلي معين [21] . واسمحوا لي أن اتناول بضع فرضيات تبدو ليس فقط أنها تنطبـــق علـــى الوضع الحالي في هنغاريا ، بل ايضا تتسم بصحة اعم [22] .

- يبني المواطنون الذين يستطيعون الاعتماد أقل فأقل على مساعدة الدولة احتياطيا آمنا ضـــد المرض او البطالة ، ولسنوات شيخوختهم .

- ايضا يظهر " كادخارات عائلية " تراكم راس المال العامل للمؤسسة لمشاريع خاصة جديدة (بما في ذلك اعمال غير مسجلة أو سوداء أو رمادية) .
- تكون نسبة الادخار إلى العائدات لفئة دخل اعلى ، اكثر ارتفاعا عموما من نفس النسبة لفئة دخل ادنى . وهكذا ، يمكن افتراض أن الاختلاف في المداخيل الذي حدث في سنوات حديثة نزع إلى زيادة المعدل المتوسط للادخارات . ويمكن توقع استمرار كل هذه الميول .

ما الذي يمكن استنتاجه من هذا من منظور سياسة اقتصادية تستهدف التغلب على الركود ؟ سيكون من الخطأ العمل من اجل نمو في طلب المستهلك من خلال زيادات غير ملجومة في الاجور . وبالرغم من أنها ربما تتمتع بشعبية اصلا ، فإنها سلاح خطير يمكن أن يتجاوز الهدف. وايضا يمكن أن يكون هنالك تغير غير متوقع في نسبة الانفاق ــ الادخار ، بحيث أن حجما اكبر من الانفاق المقصود أو المخطط يتدفق إلى السوق من الفائض المفرط من الدخل . وهذا من المحتمل أن لا يعزز الانتاج فقط ، بل يرتفع السعر ايضا مؤديا إلى دفعة تضخمية كبيرة . ما تزال هنالك حاجة كبيرة ، في المستقبل ، إلى الاعتدال والرزانة من جانب العاملين والمنظمات التي تمثلهم . ولكن إذا كان من الممكن أن يظهر ضغط الاجر المفرط في نهاية الامر ، فدعونا نأمل أن يمارس مستخدِمو العاملين (بما في ذلك الاكبر ، أي الدولة) مقاومة .

إن المعالجة الطائشة للاجور من المحتمل أن تؤثر على التوظيف بشكل غير ملائم ايضا . توجد هنا صلة اقتصادية كلية معترف بها عموما . ستكون منشآت كثيرة جدا ملزمة على فصل عمال إن اثقل كاهلها بفاتورة اجور مرتفعة جدا في ظل ظروف التكلفة الحالية وانتاجية العمل الحالية .

وبالرغم من أنه ما تزال هنالك حاجة إلى الحذر والانضباط فيما يتعلق بالاجور ، فإن هنالك بعض اجراءات موجّهة جيدا يمكن أن تساعد العائلات ايضا للمساهمة بقراراتها الاقتصادية في التغلب على الركود . ولم يظهر كل من الحكومة والقطاع المالي ، الذي ما زال في ايدي الحكومة ، مبادرة كافية في هذا الصدد ايضا . واسمحوا لي أن اقدم فقط امثلة قليلة .

- يتوجب فعل المزيد لضمان أن لا يكون النسق البنكي المسلك الحصري الذي تتحول به الادخارات الخاصة إلى استثمار . يتوجب أن تكون العائلات منخرطة إلى مدى اكبر في سوق رأس المال ، وبشكل رئيس من خلال توسط صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق التقاعد اللامركزية . وهذا من المحتمل أن يربط نسبة كبيرة من الادخارات وبذلك أن يجعلها مستقرة .

- وهنا اسمحوا لي أن اكرر شيئا ذكر سابقا : من المرغوب فيه بالنسبة لجزء كبير من الادخارات من جانب العائلات أن تستخدم لتمويل بناء المساكن .
- وكارث من الاقتصاد الاشتراكي ، هنالك مجال صغير جدا في البلدان ما بعد الاشتراكية ، بما فيها هنغاريا ، للتسليف الاستهلاكي ، والمحدود بصورة اكبر بكثير مما يكون في اقتصاديات السوق الناضجة . يمكن أن يوفر انتشار التسليف الاستهلاكي زيادة ، يمكن السيطرة عليها ، في الطلب مع تأثيرات ملائمة على الانتاج .

الاستهلاك الحكومي [23]

لقد اصبحت ميزانية الدولة ، التي يمول منها الاستهلاك الحكومي ، موضوعا ثابتا في الحياة السياسية اليومية . وهذه الدراسة ليست مساهمة في هذه المجادلات . وأظل في حدود موضوعي بمعالجة وبشكل حصري العلاقة بين الميزانية والركود . وبالتطلع إلى ما وراء الوضع الفوري، أقوم بفحص بضع مشكلات عمومية اكثر تتعلق بهذه العلاقة .

توجد هنغاريا في حلقة مفرغة . يترافق الانتاج المتناقص ، وبالضرورة ، مع العائد المتناقص للدولة ، في حين أن معظم الانفاق الحكومي غير مرتبط مباشرة بكمية الانتاج . وهكذا، يمكن أن يخلق الركود عجزا في الميزانية في كل الاقتصاديات . ولكن ما أن يوجد العجز ، يصبح من الصعب بالنسبة للحكومة أن تجعل نفسها تحقن في الاقتصاد باعثا ماليا او انفاقيا ــ ضريبيا (Fiscal) ، وهو الطريق الاكثر وضوحا للتغلب على الركود بسرعة .

ومنذ زمن Keynes ، فإنها حقيقة أن يقترح أنه ذو معنى في اوقات الركود اتخاذ اجراءات مالية لزيادة الطلب الكلي ، حتى بتكلفة عجز ميزانية ، لقد وصفت سياسة الحكومات التي تزيد الضرائب وتخفض الانفاق خلال الطور الانكماشي من الدورة التجارية ؛ وصفت هذه السياسة لاحقا في اعمال التاريخ الاقتصادي المكتوبة بروح كينزية ، باعتبارها خطأ فادحا ، نظرا لأن هذه الاجراءات تخفض الطلب الاجمالي .

ويقترح هذا الخط في التفكير العبارة التالية : لو كان العجز أقل في فترات سابقة (لو كان الانفاق أقل والعائد اكبر) ، وكانت كل الظروف الاخرى نفسها ، لكان الهبوط في الانتاج اكبر مما كان فعليا . يعمل عجز الميزانية كعامل استقرار دوري مضاد .

ونفس الخط في التفكير يولد في الامد القصير الاستنتاج التالي : سيكون من الخطر الان تخفيض العجز بسرعة وإلى مدى كبير (بافتراض أن الادارة قادرة على فعل ذلك اطلاقا) .

سيخفض وبشكل مفاجئ تقليص سريع ومفرط (مثلا بارتفاع حاد في الضرائب) الطلب الكلي وسيعمق بشكل شديد الركود العميق جدا فعليا حتى بشكل اكبر . وبقول ذلك كله ، لا أريد أن اتجاهل المجادلات المؤسسة جيدا بخصوص الطبيعة المدمّرة بشكل خطير لعجز الميزانية . إنه يستتبع مخاطرة تضخمية ؛ ايضا ، يخفض تمويله الاستثمار الضروري جدا للعودة إلى وضع سوي وللنمو . وأود فحسب أن اجذب انتباها كبيرا إلى وجود صلة مباشرة بين هذين المرضين الخطرين في الاقتصاد الهنغاري : الركود وعجز الميزانية . إن معالجة مشكلة بدون حذر كاف ، ستكون لها تأثيرات جانبية ضارة ويمكن أن تعوق الشفاء من المرض الاخر .

وليس قصدي أن اشجع زيادة العجز . على العكس ، لا بد أن يكون الهدف هو اتخاذ اجراءات متفق عليها من اجل تخفيف المجاميع الرئيسة في الميزانية بشكل تدريجي ، بكلمات اخرى لتخفيض الانفاق والعائد والعجز بشكل متزامن . ولكن لا بد من الاهتمام بما يلي : لا بد أن يحدث التخفيض بطريقة بحيث يتم التعويض عن الطلب الضائع المتأتي من الاستهلاك الحكومي ، بالكامل إذا كان ممكنا ، بالطلب الاستثماري . ويتمثل الأمل في أنه سيتم ضمان إعادة تخصيص أو توزيع الموارد المرغوبة فيها من تخفيض مستقبلي في الطلب على التسليف لتمويل الميزانية ، بكلمات اخرى تخفيف اثر تخفيض الاستهلاك الشخصي والانفاق الاستثماري الخصوصي الناجم عن تمويل العجز (Crowding out) . ويتعين أن يقترن ذلك بارتفاع في نسبة الانفاق الاستثماري ضمن إطار انفاق الميزانية الكلي في اي وقت . وفي هذه الحالة ، ستكون هنالك إعادة ترتيب ملائمة لتركيب الطلب الاجمالي . وسيكون للطلب الاستثماري الكلي لكل القطاعات (الحكومية والتجارية والعائلية) تأثيرات مضاعفة اكثر نفعا من الطلب المتأتي من الاستهلاك الحكومي .

الصادرات والواردات

لقد ترك منطق المناقشة التجارة الدولية إلى الاخر ، مع أنه لا يوجد شك بأن كل الاحداث المحفّزة للركود ، الهبوط الخطير في التجارة مع بلدان الكوميكون سابقا ، بما في ذلك انهيار السوق السوفيتية سابقا ، إن كل هذه الاحداث تسببت في جيشان أو اضطراب [24] .

ووصف بعض المؤلفين المنكبين على المسألة هذا الحدوث " كصدمة خارجية " . في رأيي ليس هذا اسم ملائم لها . ومن المؤكد أنه صحيح أن الصدمة من التجارة الدولية تكون خارجية بالنسبة لكل بلد معني بمعنى جغرافي ، لكن يمكن إعادة كل الصفات الاساسية لتجارة

الكوميكون إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي ؛ إن تأثيره مجسد بعمق في انتظامات النسق . لقد كانت سوق البائعين قادرة على العمل نظرا لوجود مشتر في الكوميكون حتى للمواد المرغوب فيها إلى ادنى درجة في الوطن ؛ وإن كل شيء اخر فشل ، فيمكن فرض البيع بواسطة بيع مشروط بشراء مادة أو مواد اضافية من نفس المزود . وعادة ينطبق تعبير " الصدمة الخارجية" على حدث يظهر فجأة ويتلاشى مجددا بعد ذلك ، بحيث أن الاقتصاد ، بعد تكيف معين ، يجتازها ويستمر من حيث توقف قبل الصدمة . ومن ناحية ثانية ، فإن لانهيار تجارة الكوميكون تأثيرات معمرة ولا يمكن تغييرها . ولا بد من تعديل بنية هذه الاقتصاديات الان وللمرة الاخيرة قبل أن تستطيع أن تزدهر بدون هذه التجارة .

ويبين الجدول 8.7 أنه في الفترة 1991-1989 هبطت الصادرات بشكل دراماتيكي . واتخذ الاقتصاد الهنغاري وبنجاح الخطوات الاولى للتعديل ، مبرهنا على القدرة في توجيه حصة مرتفعة جدا من امكانية صادراته إلى اسواق OECD (انظر الجدول 4.6) وهذا الامر ضمن أن الاقتصاد الهنغاري وقف على قدميه ، وأن الهبوط في الانتاج لم يتخذ نسبا كارثية وأنه تم تعزيز وضع الدفعات الدولية لهنغاريا .

ولسوء الحظ فإنه لا يمكن الابقاء على هذا الاستهلال الجسور ؛ لقد تباطأ فعليا معدل الصادرات ، ويمكن تمييز العلامات التحذيرية الاولى للهبوط . إننا غير محظوظين ، نظرا لأن ركودا (اكثر اعتدالا بكثير من ركودنا) ظهر في العالم الغربي بالضبط في الوقت الذي كنا في امس الحاجة إلى التوسع في اسواقه .

ومشكلة اخرى تتمثل في أنه جرى اول تقدم كبير وفق الصيغة القديمة : " التصدير بأي ثمن" . لقد اثقلت منشآت كثيرة كاهلها ، خصوصا في قطاع الدولة ، بخسائر كبيرة من منظور العملة الوطنية الهنغارية ، فقط بهدف أن تكون قادرة على التصدير ولا تضطر إلى التوقف عن الانتاج . ولكن ، لا يمكن أن يستمر ذلك في المستقبل ، عندما يتم تشديد قيد الميزانية . وبدلا من ذلك ، لا بد أن يكون الكفاح في سبيل كل الصادرات الاضافية الممكنة التي تكون مربحة فعليا بدون إعانة من الدولة . في الجانب الاخر ، تم تخفيف تقييد الطلب المحلي نوعا ما ، بحيث أن المنشآت تشعر إلى مدى أقل أنها مضطرة إلى التصدير او أن تفنى .

وفي قمة ذلك كله توجد المشكلات الخطيرة فيما يتصل بالصادرات الزراعية ، والتي تسببت فيها عوامل عديدة ، ليس فقط طقس غير ملائم ، بل ايضا الميل المتنامي إلى الحماية (Protectionism) المبين من جانب البلدان المستوردة والازمة في الانتاج الزراعي المناقشة سابقا في هذه الدراسة .

وأتفق مع اولئك الذين يقولون أن الصادرات تشكل واحدا من الفروع المحفّزة للنمو للبلدان الصغيرة المنفتحة على الخارج ، في الامد الطويل . إلا أنها مسألة اخرى أن يقرر إلى أي مدى بامكان الصادرات أن تساهم في ظل الظروف الحالية في المهمة الملحة في الامد القصير التي فحواها التغلب على الركود باسرع ما يمكن . ويمكن بشكل جلي تطبيق الوسائل ، المذكورة سابقا بالارتباط مع حث الاستثمار ، على الصادرات ايضا . ويتوجب ايضا ايلاء انتباه خاص للاستثمارات الخاصة التي تستهدف الانتاج للتصدير .

ولا تدعم تحليلات تفصيلية فرضية أن المستوردات تبعد عادة المنتجين المحليين من السوق المحلية . وهنالك امثلة على هذه الفرضية إلا أنها بعيدة عن أن تكون عامة . لقد غرقت مجموعة كاملة من المنشآت بدون مزاحمة المستوردات ، في ازمة عميقة ، وفي الجانب الاخر تنجح منشآت كثيرة في تنفيذ الانتاج والبيع بالرغم من منافسة مستوردات . وليس أي من هاتين الحالتين حجة ضد منح حماية مؤقتة لمنتوج محلي معين أو لمجموعة من المنتوجات على أساس مدروس من العقلانية الاقتصادية ، ولكن ليس تحت ضغط مجموعات لوبي . وهذا يمكن أن يساهم في كبح الركود . ولكن ، لا بد أن تكون الحماية مؤقتة فقط ، حتى يتم تحقيق التعديل الضروري ، وبانسجام مع وصفات الـ GATT ، واتفاقية التعرفات الدولية ، بحيث لا تفضي إلى انتقام حمائي من جانب شركاء التجارة الخارجية .

ومجددا فإن الاهتمامات بخصوص كل من المستوردات والصادرات تجعل من الضروري إعادة التفكير بسياسة معدل الصرف (Exchange-rate) . إذا استمرت السياسة الحالية للسماح بزيادة حقيقية لقيمة العملة الهنغارية ، فيمكن أن تتشوه إلى حد ابعد الفرص للصادرات وللانتاج المحلي الذي يواجه منافسة الواردات ، وهو امر سينزع إلى تعميق الركود . ويتوجب أن تشتمل الحملة ضد الركود على تنقيح أو تعديل لسياسة معدل الصرف [25] .

إن تخفيض قيمة العملة معروف أنه يمنح دعما للتضخم [26] . ومهما تكون الطريق التي تتبعها هنغاريا ، ستصبح مشكلة (الركود) أو المشكلة الاخرى (التضخم) اسوأ . وتنشأ هذه المعضلة بالارتباط مع معظم الاجراءات التي يترتب اخذها بعين الاعتبار ، وهكذا لا بد أن تواجه ايضا في شكلها العام بصورة اكبر ، وهو الامر الذي سيفعله الفصل الاخير من هذه الدراسة .

ونلخص الفصل الثاني . يمكن اثبات أن الانكماش الملاحظ في المكونات أو العناصر الاربعة للطلب الكلي هو وإلى حد كبير نتيجة عملية التحول نفسها . لكن ، يتم ايضا القيام بدور في تطور الطلب الكلي من جانب السياسة الاقتصادية للدولة ؛ يمكن أن تعزى حدة الركود ، وبشكل جزئي ، إلى اخطاء واغلاط من جانب الحكومة .

III استنتاجات

الاولويات

في رأيي هنالك حاليا أسس لاعادة تنظيم الاولويات . قبل فترة سنتين أو ثلاث سنوات كانت هنالك حجج سياسية واقتصادية قوية جدا لصالح الاولويات التالية :

1 . يتعين وقف الارتفاع في المديونية ؛ ويتعين تحسين وضع السيولة الدولية للبلد .

2 . يتعين جعل التضخم يتباطأ بقدر ما يكون ذلك ممكنا .

3 . يتعين " معالجة " البطالة من وجهة نظر السياسة الرفاهية .

ولم تشتمل سواء التصريحات السياسية والبرامج الحكومية أو كتابات الاقتصاديين من ضمن الاولويات الملحة على الحاجة إلى حماية ضد الركود ، أو لاحقا الحاجة إلى وقف أو مكافحة الركود .

والان ، اقترح الاولويات الجديدة التالية :

1 . يتعين علينا احباط أي ركود اضافي . ولا بد من تشجيع أو تعزيز الشفاء من الركود . ولابد من دفع أو تحويل الاقتصاد إلى مسار النمو . وكنتاج محتمل لذلك ، وربما بعد تأخر معين ، ستتوقف البطالة عن الزيادة ، وبعد ذلك سيشرع التوظيف في النمو .

2 . يتعين علينا أن نمنع تسريعا متكررا للتضخم . لا بد من تخفيض معدل التضخم بشكل تدريجي إلى نطاق 18-12 % المعروف بمدى " التضخم المعتدل " [27] . إن بلوغ رقم وحيد للتضخم لا بد أن يستبعد من الاجندة حاليا . والتحضير لذلك سيصبح في وقته أو ملائما ما أن يكون الاقتصاد على مسار النمو مجددا .

3 . لا نحتاج إلى العمل في سبيل تخفيض حاد اضافي في المخزون الكلي للدين الاجنبي أو ارتفاع في احتياطات الصرف الاجنبي أو العملات الاجنبية [28] . ويكون عجز طفيف في الحساب الجاري مسموحا به أو مجازا بشكل مؤقت ، بالرغم من أنه لا بد من منع أي تدهور بارز في ميزان المدفوعات ، ولا بد أن لا ندخل في مسار حلزوني جديد من تراكم الدين .

لقد حاولت أن أعبر عن هذه الاولويات الجديدة بشكل دقيق قدر الامكان . وعلى أساس تجربة سيئة في الماضي ، أود أن احتج مقدما على احتمال أن يحرف أي مناوئ لي في الجدل واحدة أو اخرى من هذه الاولويات ويهمل تقييدا معينا ، ومن ثم لا يتفق مع اقتراحاتي في شكل مشوّه [29] .

لا يوجد تبرير لتخفيف الانتباه للتضخم ولميزان المدفوعات . بالحقيقة فإن خطر التضخم وتراكم الدين سيكون اكبر مما كان في السياق اطلاقا ، بالضبط لأنه يتم اتخاذ اجراءات ضد الركود . إن البلدان التي تكون مضطرة فقط إلى معالجة واحدة من هذه المشكلات المؤلمة الثلاث ــ فقط التضخم ، على سبيل المثال ، أو فقط الركود والبطالة المصاحبة له ــ تكون في وضع تحسد عليه . يعاني الاقتصاد الهنغاري من عدة مشكلات خطيرة في نفس الوقت ، وهو الامر الذي يجعل من الصعب جدا تقرير ما يترتب فعله ، نظرا لأنه مهما تكون الطريق التي نسلكها سيترافق التأثير المفيد المرغوب بتأثيرات جانبية غير مرغوبة . من المستحيل ايجاد حل مرض في كل جانب . والخيار الوحيد امامنا هو تقرير لأي مرض يترتب تكريس معظم الاهتمام لمعالجته في المستقبل القريب ، أي مرض نعتبره الاكثر حدة .

وأود أن اقول بضع كلمات مستقلة بخصوص مشكلة التضخم ، حيث تظهر بعض الظواهر المزعجة . هنالك خطر ضغط تضخمي متضمن في الزيادة السريعة في عرض النقود (بشكل جدير بالذكر ، النقود عالية القوة أو " القاعدة النقدية ") و " فائض " النقود المصاحب المتراكم في النسق البنكي . ويجري تلطيف معدل التضخم بشكل ابطأ من المتوقع والموعود به من جانب الحكومة . وبذلك يكون التشديد طوال هذه الدراسة على اجراءات " مساعدة للنمو " التي قد تمنح دعما للانتاج بدون ***التسبب*** في ارتفاع عام في الطلب الاجمالي ، بكلمات اخرى اجراءات أقل نزوعا إلى أن يكون لها تأثيرات جانبية تسرع التضخم .

وإن اقتراحي هو تحول ***جزئي*** أو نصف دورة صوب النمو ، وليس تحولا على شكل U حيث تكون ظهورنا مدارة نحو مهام الاولوية السابقة لمعالجة التضخم ونمو المديونية . ولا يمكن أن يقتصر ذلك على تبني " نصف دورة " كشعار . وبهدف القيام بذلك يتطلب الامر برنامجا عمليا تفصيليا ومقنعا والذي لا بد أن يبدأ تنفيذه فورا .

ما هو التبرير الذي يكون لاعادة ترتيب الاولويات ؟ سيكون من العار أن يتم اقتراف الخطأ الفادح للتفكير الجامد . ومهام السياسة الاقتصادية المشار إليها سابقا ، سواء عبر عنها بالمجموعة السابقة أو الحالية من الاولويات ، ليست من بين الاهداف ***النهائية*** والقيم الرئيسة للنشاط الاقتصادي التي لا بد من عدم التخلي عنها في كل وقت من الاوقات . إنها اهداف ***متوسطة*** وقيم وسيلية والتي يكون مطلوبا اختيارها بطريقة ملائمة للوضع المعين وإعادة ترتيبها إذا تبدل الوضع . لا يوجد نظام صحيح بشكل عام وابدي يمكن اقامته بين نمو الانتاج أو تخفيض البطالة أو كبح التضخم أو تحسين وضع الدفعات الدولية . وهكذا ، يمكن صياغة السؤال في بداية

الفقرة، بشكل اكثر تحديدا كما يلي : ما هي التبدلات في ***الوضع*** التي تبرر إعادة تثمين أو تقييم الاولويات ؟ اسمحوا لي أن اتناول ظروفا قليلة .

اولا : كما اشرت إلى ذلك في الفقرات التمهيدية ، ثبت أن الركود اعمق مما توقع أي شخص قبل سنتين او ثلاث سنوات خلت ، ولا يمكن استبعاد إطالته . وهذا يتسبب في ضرر خطير . إن البلد تعاني من تشكيلة من المشكلات : التخلف التقني ، وفقر منتشر ، مع تهديد تردي الوضع المالي للفقراء إلى حد ابعد ، اهمال الخدمة الصحية والتعليم والبنية التحتية ، وغير ذلك . لا يمكن حل أي من هذه المشكلات بشكل مرض بواسطة إعادة توزيع ، بواسطة تحويل موارد من مكان اخر لتنفيذ مهام تم تأجيلها أو تجاهلها . فقط اقتصاد نام بامكانه ببطء ولكن بشكل مؤكد حل هذه المشكلات واخرى لم تذكر هنا .

ثانيا : في حين أن القطاع الخاص هو القوة التي نستطيع التعويل عليها اكثر من سواها للتغلب على الركود ، فإن الطلب غير الكافي يكبح فعليا تطور القطاع الخاص ايضا . ومن الصعب بشكل متزايد لمنشآت خاصة كثيرة تعالج صعوبات البدء ، الابقاء على رؤوسها فوق مستوى المياه [30] . إن أخذ الحجم الكلي لانتاج القطاع الخاص في الهبوط ، فإن فرص او احتمالات الشفاء ستصبح ميئوسا منها تقريبا .

والعامل الثالث (والاكثر اهمية بشكل محتمل) هو أن الانخفاض في الدخل الفعلي لنسبة مهمة من السكان والظاهرة غير المعروفة سابقا من البطالة على نطاق واسع ولدا سخطا اقتصاديا واسعا . وإذا بلغت قوة ومدى هذا الاستياء عتبة حرجة ، فإنه سيثير أو سيطرح اخطارا جدية للديمقراطية اليافعة في هنغاريا . لقد حذر سياسيون لمرات عديدة أنه من الممكن أن يكون هنالك " اضفاء لطابع المانيا في الفترة ما بين 1919 إلى 1933 " (" Weimarization ") على منطقة ما بعد الاشتراكية بما في ذلك هنغاريا . ويجب تذكر أنه كانت هنالك بطالة واسعة النطاق وموجات من التضخم في المانيا Weimar ، ادت إلى خيبة أمل واسعة النطاق وإلى رفض لمؤسسات الديمقراطية والنسق البرلماني . وخيبة الامل المحفّزة اقتصاديا توفر مرتعا خصبا للديماغوجية والوعود الرخيصة والرغبات في قيادة ذات قبضة حديدية .

ويتعين علينا أن نحذر ضد ظاهرة Weimar في الميدان السياسي والايديولوجي . وليس كبديل للفعل السياسي ، ولكن كجهد مواز يكون ضروريا استنباط استنتاجات من منظور السياسة الاقتصادية . وهذا هو الذي يعلن التحول الجزئي ، او نصف الدورة المقترحة في هذه الدراسة ، القيام به .

الثقة والمصداقية

هنالك مستلزمات سياسية وسيكولوجية ــ اجتماعية للشفاء الاقتصادي . وهذا الامر ليس مسلمة مقترحة فقط من جانب سياسيين أو خبراء من خارج مهنة الاقتصاديين ، مثل السيكولوجيين وعلماء الاجتماع . إن الحقيقة في هذا الفهم أو الادراك تغلغلت تماما في علم الاقتصاد ايضا . ويجدر توجيه الانتباه الى الصلات التالية :

- لقد اصبحت دراسة التوقعات في المقدمة في علم الاقتصاد الكلي الحديث . وفي الموجة الاولى من الدراسات المتعلقة بمنحنى Phillips ، كان يعتقد أن كل تخفيض في المستوى العام للاسعار يقترن بشكل جلي بارتفاع معين أو محدّد في البطالة . ومنذ ذلك الحين ،من ناحية ثانية ، تم ابتكار تعديل في النظرية . هنالك قبول عام فعليا بوجهة النظر التي مؤداها أن منحنى Phillips يمكن أن يتحرك بالاعتماد على التوقعات التضخمية [32] . بقدر ما يتوقع الفاعلون في الاقتصاد وبشكل اكبر استمرار التضخم ، بقدر ما تكون اكبر تضحيات البطالة المطلوبة لقهر هذا التوقع . وبقدر ما يعتقدون اكثر بأن التضخم سيتباطأ ، بقدر ما تكون التضحية المطلوبة اصغر . وبتطبيق هذا الخط من التفكير على حالتنا ، يمكن اثبات ما يلي : يمكن فقط توليد تقدم متواز في كل من النمو والتوازن الكلي إذا كان برنامج الحكومة لتحقيق ذلك يتمتع بالمصداقية في اعين الفاعلين في الاقتصاد [33] . ولكن إذا توقع الناس أن التضخم والركود سيستمران مهما قد تعد به الحكومة ، فسيكون التوقع ميالا أن يكون صحيحا بسبب الظروف التي يخلقها .
- شدد Keynes واقتصاديون اخرون على أن التفاؤل ــ الثقة بأن الاقتصاد سينهض او سيستعيد نشاطه ــ يكون مطلوبا لتقوية الميل إلى الاستثمار . وبهذا الصدد يمكن قول بأنه سواء التفاؤلية أو التشاؤمية ستميل إلى أن تكون صحيحة بسبب الظروف التي تخلقها .
- إن شعورا بالاستقرار ، معرفة أن القوانين والمؤسسات القائمة مستقرة بشكل مستمر ، غير متقلبة أو متغيرة بشكل عشوائي ، يكون ضروريا لتقوية الميل إلى الاستثمار (Propensity to Invest) ، واكثر من ذلك ، للنشاط التجاري على أساس الملكية الخاصة .

لسوء الحظ ، هنالك صعوبات كبيرة فيما يتصل بهذه الظواهر السيكولوجية ــ الاجتماعية . وللتوضيح ، اذكر فقط دراسة واحدة . من الجدول 11.7 ، الذي يبين بعض نتائج استطلاع للرأي العالمي نظم من جانب باحثين غربيين ، يظهر الهنغاريون باعتبارهم المجموعة الاكثر تشاؤما من بين المجيبين .

هل يمكن عكس هذا الموقف العام ؟ هل يمكن أن ينشأ برنامج حكومي مقنع مدعوم باتفاق سياسي واسع النطاق ؟ لقد كتبت هذه الدراسة في June 1993 ، أي قبل موعد الانتخابات البرلمانية القادمة بتسعة اشهر . وسيكون خداع ذاتي الاعتماد على هذا الاتفاق في الاشهر القادمة، عندما من المحتمل أن تصبح الخلافات السياسية والتنافس السياسي اكثر حدة من قبل . وسيكون اكثر حصافة توقع (وحتى هذا بعيد أن يكون مؤكدا) أن الوضع لن يتدهور إلى حد ابعد على الأقل ، وأن الوضع السياسي النسبي بعد الانتخابات سيوفر ظروفا اكثر ملاءمة لتنفيذ برنامج يتسم بالمصداقية ويوحي بالثقة .

الجدول 7.11

شعور التفاؤل / التشاؤم الشخصي في الامم الاوروبية الشرقية والغربية

Sense of personal optimism/pessimism in Western and Eastern European nations in 1991[a]

Countries	Personal optimism or pessimism					
	Progress[b] %	Neither %	Decline %	Optimism[c] %	Neither %	Pessimism %
United Kingdom	43	28	29	51	37	12
France	36	34	30	42	39	19
Italy	41	34	25	51	32	17
Spain	34	43	23	39	48	13
West Germany	45	38	17	42	46	12
Bulgaria	16	24	60	56	20	24
Czechoslovakia	29	22	49	41	33	26
East Germany	34	33	33	62	29	9
Hungary	18	25	57	26	40	34
Poland	27	21	52	36	40	24
European Russia	21	22	57	40	36	24

Sources: M. Kaase (1992, p. 23), on the basis of Times-Mirror (1991, 21–23, tabular appendix). Missing data for the past and present averaged one to two percent. The future was not assessed by an average of 20 percent. Cases with missing data were excluded from this calculation.

Notes: a. Row percentages, Cantril-type, 0–10 ladder scale. b. Progress/Decline is based on a comparison of five years ago/today. c. Optimism/Pessimism is based on a comparison of today/five years from now.

دور الدولة [34]

نظريا هنالك طريقان للخروج من الركود : ***إلى الوراء*** أو إلى الامام . وتعني ***إلى الوراء*** احياء البنية القديمة للاقتصاد بالاعانات ، ودعم صادرات غير فعالة والاحتفاظ بشكل مصطنع بالمنشآت المملوكة للدولة الواقعة في ازمة مالية ، ووظائف كثيرة معها ، والدفاع عن كل المنتجين

المحليين من منافسة الواردات بوسائل حمائية ، والابقاء على البطالة في العمل في المنشآت الباقية على قيد الحياة والانتاجية المنخفضة التي تصاحبها . وهذا يشكّل التغلب على الركود بالتخلي عن تحويل إلى حد ابعد وجزئيا ترميم أو احياء النسق الاقتصادي القديم . وإذا تجاهلنا الان الظروف السياسية ، فإن هذا وبشكل مؤكد يمثل برنامجا يمكن تحقيقه بمعنى اقتصادي بتوليفة من سياسة نقدية وسياسة مالية كينزية " تضخمية بشكل جامح " للطلب مع تدخلية بيروقراطية .وتظهر افكار مثل هذه في أماكن عديدة ، ملوّنة بالالوان المتنوعة للطيف السياسي الهنغاري .

وطريقة ***إلى الامام*** للخروج من الركود هي المحاولة والتغلب على المصاعب الاخطر ، بكلمات اخرى إزالة الوظائف المحققة للخسائر وتركيز طاقاتنا على ضمان أن يتوسع القطاع الخاص ، وخلق وظائف فعالة وجديدة ، وأن يحدث التعديل البنيوي الضروري ، وتطوير صادرات مربحة .

ولكن حتى في اوساط اولئك الذين يتفقون مع الخط التقدمي الذي يستلزم تحويلا متسقا وثابتا، يمكن اكتشاف وجهتي نظر بخصوص الاستراتيجية التي يترتب اتباعها . في الاولى ، فإن الثقة بالقوة العفوية للسوق والمبادرة الخاصة تكون قوية جدا . وهي مسألة انتظار قبل أن تقوم القوى الداخلية للاقتصاد باخراجه من النقطة الدنيا في النشاط الاقتصادي . وهذه القوى قوية جدا بحيث أنها تستطيع أن تسود حتى في وجه حكومة غير كفوءة تقترف اخطاء مكررة . ولا بد أن اعترف أنني أميل إلى هذه الفكرة لفترة طويلة ، وعلى الاكثر بسبب أنني اشاطر موقف اولئك الذين تتركهم تجربتهم الماضية مع ثقة ضئيلة بحكمة أو حصافة الحكومة .

ولكن الان ملزم بأن اعدّل هذا الموقف ربما غير العملي جدا بطريقة أو باخرى . وأنا محفَّز لفعل ذلك بادراك الخطر السياسي " لاضفاء الطابع الويمارياني " (Weimarization) المذكور في القسم السابق . وتتمثل مجادلة اخرى لصالح التعديل في ادراك ببساطة أن انتظار الحركة العفوية المسبَّبة ذاتيا في الوضع السياسي والاقتصادي الحالي في هنغاريا ، يمكن أن يحدِّد ما يعرف في علم الاقتصاد " بفخ التوازن المنخفض المستوى " (Low-Level equilibrium trap) . ومن المتوقع أن تبدي هذه الحالة في وضع هنغاري السمات التالية :

سيكون هنالك خمول طويل في الميل إلى الاستثمار . وستستقر البطالة الواسعة النطاق عند مستوى مرتفع وسيكون استغلال الموارد الاخرى منخفضا ايضا . وسيتوقف نموالقطاع الخاص عند مستواه الحالي نظرا لغياب أو لعدم كفاية روح المبادرة . وسيفقد رأس الاجنبي الاهتمام في الاستثمار وسيتم تأبيد الازمة المالية أو الانفاقية ــ الضريبية ؛ لن تكون هنالك نقود كافية لتطوير

البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الرفاهية . لا يمكن التغلب على عجز الميزانية بدون نمو الانتاج ، إلا أن الانتاج لن يكون قادرا على النمو بسبب الضرائب المرتفعة وتأثير تخفيض المال المتاح للقطاع الخاص للاستثمار ، الناجم عن عجز الميزانية (Crowding-out effect) . وستكون هنالك نوبات متكررة من التضخم ، تليها اجراءات مؤلمة متكررة لجعله بطيئا . وبالرغم من أنه سيتم وقف الهبوط الحاد في الاقتصاد ، إلا أنه لن يكون قادرا على الخروج من النقطة الدنيا .

وهذا كابوس محض . وهنالك بلدان في العالم الثالث حيث يكون هذا الركود البطيء امرا نموذجيا لفترة طويلة . ومهما يحدث لا بد لنا من الخروج من النقطة الدنيا ، ويكون النشاط الاقتصادي من جانب الدولة جوهريا لفعل ذلك .

ولست مدافعا عن تدخل حكومي مفرط وعن تنظيم اجرائي مفرط بيروقراطي على الصعيد الجزئي . إن ذلك من المتوقع أن يفضي بالذات إلى المسعى الذي انفصلت عنه الان للتو : محاربة الركود بالعودة جزئيا إلى النسق القديم او تجديده .

ويجدر في رأيي الاشارة إلى مرحلتين لانخراط حكومي مبرر ومرغوب . الاولى ، بالحقيقة، ليست سوى ما يتوجب أن تفعله الدولة في اقتصاد سوق حديث حتى وفق المفهوم الليبرالي : ادخال القوانين وضمان تنفيذها ، ومتابعة سياسة مالية ونقدية ، وممارسة الاشراف حيث يكون ذلك جوهريا (مثلا على القطاع المالي والاحتكارات الطبيعية) . ولا بد أن تفعل كل ذلك بطريقة تخدم اولويات الوقت الحاضر .

وتتوقع المرحلة الثانية اكثر من ذلك من الدولة خلال الانتقال ما بعد الاشتراكي . لا بد أن ***تستهل وأن تساعد بشكل نشيط تطور*** المؤسسات الجديدة المطلوبة من جانب اقتصاد السوق ، وتأسيس منظمات جديدة والغاء اخرى ، وتحويل علاقات الملكية . وتطرح هذه الدراسة وفرة من الامثلة عن ذلك ايضا .

وهكذا فإنني لا أدعم اولئك الذين يقترحون أنه يتوجب على الدولة أن لا تفعل شيئا . وذلك من المتوقع أن يعفي فرعي السلطة التنفيذي والتشريعي من المسؤولية . وفي إطار حقل معرّف جيدا ، يتوجب أن تقوم الدولة بعملها . وإذا ثبت أن الركود المصاحب للتحول طويل جدا ويتضمن خسارة كبيرة جدا تكون الحكومة مسؤولة عن ذلك ايضا .

مسؤولية مهنة الاقتصاديين

في وقت زيادة حدة الصراعات السياسية ، يكون هنالك خطر أنه يمكن أن يختار السياسيون في الحكومة ، اجراءات تكون ضارة في الامد القصير . وهنالك بالمثل خطر أنه يمكن أن يحاول سياسيو المعارضة لتحويل الرأي العام ضد الحكومة باطلاق وعود متطرفة . وفي اوقات كهذه ، تؤول مسؤولية حتى اكبر إلى الاقتصاديين الباحثين الذين يكون عليهم واجب مهني للحديث عن التهديدين كليهما .

خلال المجادلات العامة التي تحدث بخصوص الركود والوضع الاقتصادي للبلد عموما ، فإن سياسيين واعلاميين كثيرين ، وايضا بعض الباحثين ، " وضعوا انفسهم في خنادق ايديولوجية" ، كما صاغ Tibor Erdös الامر بالرسم [35] . يسود مناخ من الشك المتبادل . اولئك الذين يتحدثون عن " التحفيز " من المشكوك أن يدعموا الحكومة او لا يعول عليهم في ذلك، واولئك الذين يذكرون " التقييد " يصنفون كمعارضين ليبراليين . ويشدد Erdös على أنه لا يجب على الباحثين أن ينزلقوا إلى أية خنادق ايديولوجية وأن يحتفظوا بموضوعيتهم ويعبروا عن افكارهم وفق قناعاتهم . ويتم التعبير عن رأي مماثل من جانب Rudolf Andorka ايضا ، والذي يشير إلى أن " ليس هنالك وصفة سياسية اقتصادية مخلصة وحيدة . البراغماتية مطلوبة ؛ لا يمكن السماح للايدولوجيات والعقائد الجامدة أن تقرر السياسة الاقتصادية " [36] .

واتفق تماما مع هذا الموقف . ويشعر الكثير منا بالتخمة بسبب " التصنيف " الذي اصبح سائدا في المجادلات الاقتصادية . إن التطبيق الديماغوجي لنظريات اقتصادية مفهومة جزئيا أو بشكل ناقص ، بالاضافة إلى عادة تصنيف مدارس نظرية شتى في البنية الحزبية الحالية في هنغاريا (هذا الحزب كينزي وذلك فريدماني) ؛ إن لذلك تأثيرا ساما على البحث الموضوعي .

إن المشكلات التي يتوجب حلها صعبة بشكل مفرط ولا سابق لها . ويمكن أن نقترف جميعنا اخطاء . وهذا يعني أن هنالك إلى حد كبير حاجة إلى رباطة الجأش والمجادلة العقلانية .

8 الانتقال ما بعد الاشتراكي : مراجعة عامة

لقد اصبح تدفق المعلومات عن الانتقال ما بعد الاشتراكي فيضانا . وبالاضافة إلى التقارير في وسائل الاعلام اليومية ، هنالك مئات الدراسات والكتب تظهر ، وكرست مؤتمرات علمية كثيرة لتقييم التغيرات ولوصف المهام . لا استطيع أن اخوض بالتفصيل في جوانب معينة للمشكلات في هذه الدراسة . بدلا من ذلك ، أود أن أقدم بعض العون في معالجة هذه الكتلة الكبيرة من المعلومات وأن أرتبها في نسق منظّم جيدا . وسأصف إطارا مفاهيميا أمل أنه سيكون مفيدا في تحليل التغيرات .

وبدلا من معالجة الوضع المعين في هذا البلد أو ذلك سأحاول أن أتوصل إلى تعميم واسع أو عام ، أن اطرح عبارات تنطبق على منطقة ما بعد الاشتراكية ككل . بالرغم من ذلك ، سأشير إلى التجربة الهنغارية كمثال .

لقد أخذت بعين الاعتبار حقيقة أن هذه الدراسة غير موجَّهة لأناس يتخصصون في دراسة قضايا الانتقال ما بعد الاشتراكي ، ولكن بدلا من ذلك لجمهور اوسع من المفكرين ، في أية مهنة، والذين يساهمون في التحول في اوروبا الشرقية ، أو على الأقل يهتمون به .

هنالك انواع ممكنة متنوعة من المقاربة ، والتي من بينها تستحق الذكر بشكل خاص ثلاث مقاربات . واحدة هي القيام بمسح نظامي للرغبات والآمال والتوقعات ، ومقاربة اخرى هي تلخيص الاقتراحات المطروحة على السياسيين والحكومات ، والمصادقة على بعض الاقتراحات والمجادلة لرفض اخرى [1] . أخيرا ، هنالك نوع ثالث من المقاربة يمثل محاولة تعالج الخبرات المتعلقة بالانتقال حتى الان والوصول على ذلك الأساس إلى تنبؤ . وسأحاول أن اتبنى هذه المقاربة ***الايجابية ــ التنبؤية*** . وبدلا من تفسير ما هو نوع اوروبا الشرقية المستقبلية الذي أود رؤيته ، سأفحص ما ستكون عليه بشكل مرجح تبعا لتخميناتي ، بغض النظر عما إذا كنت سعيدا بتلك الصورة عن المستقبل أم لا .

لا املك كرة بلورية للتكهن بالمستقبل . ويعتمد التنبؤ على انواع عديدة لمصدر الخبرة . وهنالك ثلاثة بلدان توجد في الطليعة في الانتقال ما بعد الاشتراكي : هنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا . ومن المؤكد أن تظهر ايضا في بلدان اخرى عناصر كثيرة في العمليات التي

تحدث فيها . ويمكن ايضا اكتساب معرفة مهمة من التاريخ الحديث لاسبانيا والبرتغال وبلدان امريكية لاتينية معينة . وأشير هنا إلى بلدان لم يكن لديها ابدا نسق اشتراكي ، بحيث أن الاقتصاد لم يتغير بشكل راديكالي ، إلا أنها اجتازت تحولا سياسيا عميقا لأنه تم احلال الديمقراطية مكان الديكتاتورية . أخيرا ، توجد دروس جديرة بالذكر يترتب استنباطها ايضا من الماضي البعيد بصورة اكثر ، من الفترة عندما كان الاقتصاد السوقي الرأسمالي يتطور في إطار المجتمع والاقتصاد ما قبل الرأسمالي .

وتكون درجة عالية من الحذر امرا مستحسنا ؛ وما يتوجب أن تتم محاولته يتمثل على الاكثر في تنبؤ يتسم بتوزيع احتمالي عشوائي (Stochastic) . وتكون نواتج بديلة عديدة ممكنة لكل عملية ، وتكون هنالك حاجة إلى شجاعة كبيرة حتى لطرح عبارات بخصوص الاحتمالات النسبية للبدائل .

وتصف هذه الدراسة سبعة ***ميول*** ، طارحة التنبؤ الذي مفاده أنه من المرجح جدا أن تصح . وتنقل الكلمة " ميل " أننا نتعامل هنا مع تدفقات واتجاهات الحركات في المجتمع والنزعات الطبيعية الداخلية والتوجهات والميول بين اولئك الذين يساهمون في العملية ، وليس مع تأكد مطلق يمكن تحديده بالتفصيل بشكل مسبق .

الميل رقم 1 : التحول إلى السوق

في ظل النسق الاشتراكي ، كان يتم بشكل رئيس توفير تكامل النشاط الاقتصادي بواسطة الية التنسيق البيروقراطي [2] . والوسيلة الاكثر أهمية للتنسيق هي الاوامر . تصدر سلطة عليا امرا لقائد تابع لها لتنفيذ مهمة معينة ، ولا توفر فقط حافزا ماديا ومعنويا لانجاز المهمة ، ولكن تستخدم الاجبار الاداري إذا احتاج الامر إلى ذلك .

وايضا هنالك آلية سوقية في اطار النسق الاشتراكي ، ولكن في الفترة قبل الاصلاحات تكون محصورة في حقل ضيق جدا وتعمل إلى حد بعيد بشكل غير رسمي أو سري . لاحقا ، لكن قبل التغير السياسي الضخم ، افسح مجال اكبر نوعا ما للسوق من جانب الاصلاحات .

وتسارع ميل التحول إلى السوق إلى مدى راديكالي في اعقاب التغير السياسي واصبح لا يمكن مقاومته . وينهى اقتصاد الاوامر بضربة في بعض البلدان وبمراسيم في اخرى . عاجلا ام اجلا ، بسرعة اكبر أو ابطأ ، يتم تحرير الاسعار التي حدّدتها الدولة حتى الان . ويتم احلال عقود تجارية طوعية بين المنتجين والمستخدِمين ، المشترين والبائعين ، محل التوزيع

البيروقراطي للمنتوجات والموارد . وتتطور المنافسة ، بما في ذلك بين الانتاج المحلي والمستوردات المحرّرة من القيود السياسية تقريبا .

ويمكن استخدام مقاييس متنوعة لقياس إلى أي مدى جرى التحول إلى السوق . وأحد المقاييس المعبرة يعرب عن النسبة من GDP المتاجر بها باسعار حرة . وما أن تصبح دورة هذا الجزء سائدة أو غالبة فإنه يمكن تسمية الاقتصاد المعني وبحق باقتصاد سوق حقيقي ، على الأقل من هذا الجانب . والان ، بهذا المقياس يمكن بالفعل تصنيف هنغاريا كاقتصاد سوق . ويمكن التنبؤ بأن الميل نحو اضفاء طابع السوق سيطبق بقوة في البلدان ما بعد الاشتراكية .

ولكن ، لنفرض أن لا أحد يعتقد بأننا نشهد تقدما يتسم بالنصر نحو منافسة تامة (إن ما يدعى " بالمنافسة التامة " ليس ايضا صفة لمعظم الاسواق في البلدان الرأسمالية المتطورة) . تظل الاحتكارات الكبيرة المملوكة للدولة لفترة طويلة ، وتظهر احتكارات جديدة إلى جانبها (أو منها حيثما تتم خصخصة احتكار مملوك للدولة) . وغالبا يدخل المستثمرون الاجانب مع نية اكتساب وضع احتكاري . وما زالت المنافسة الحرة مكبوحة بعوامل كثيرة اقتصادية وإدارية ، حتى حيث تكون الكوابح غير مرغوبة اقتصاديا .

ولا تستطيع الدولة في الديمقراطيات الحديثة أن تجد مكانها الصحيح . تكون ناشطة بشكل مفرط حيث لا يوجد سبب لذلك وتكون سلبية في ميادين حيث تكون هنالك حاجة كبيرة للتنظيم الاجرائي الحكومي أو للسيطرة الحكومية أو للتدخل الحكومي الدائم أو المؤقت .

الميل رقم 2 : التطور التدريجي للقطاع الخاص

لا يمكن أن توجد سوق تعمل بشكل سلس بدون سيادة الملكية الخاصة . ***وبالتعريف*** ، فإن سمة لازبة للسوق أن يتعاقد الفاعلون في السوق وبشكل طوعي مع بعضهم البعض . بيد أن ذلك يستلزم استقلالا ذاتيا حقيقيا ، بكلمات اخرى يتطلب صناع قرار لا يعملون وفق تعليمات السلطات.

واطلق Ludwig Von Mises تحذيرا بخصوص هذه الصلة قبل فترة طويلة من تطبيق النسق الاشتراكي . وتم لاحقا طرح هذه الفكرة بشكل رائع في كتابات Friedrich Von Hayek [3] . وبالرغم من اشارات التحذير ، تطور ميل فكري مؤثر عقد العزم على تحقيق "اشتراكية السوق " ، والذي يمكن تلخيص المبدأ الموجّه له كما يلي : " دعونا نوحّد ملكية الدولة وآلية السوق " . وجرت محاولة لتطبيق المفهوم في بلدان اشتراكية تبنت طريق الاصلاح ، مثلا

في التطبيق الهنغاري في ظل حكم János Kádár أو لاحقا في الاتحاد السوفياتي في عهد قيادة Mikhail Gorbachev .

وفشلت الاصلاحات الملهمة بافكار اشتراكية السوق أن تعمل وفق توقعات المدافعين عنها . ومن المؤكد أنها ساعدت في تلطيف النسق الستاليني القديم وحضرت مشاركين كثيرين في الاقتصاد لقبول ذهنية اقتصاد سوق حقيقي ، إلا أنها لم تحقق غايتها ، والتي كانت اكثر طموحا من ذلك . لم يكن هنالك مخلوق من نوع " النسق الثالث " الذي سيثبت تفوقه الاقتصادي على الاشتراكية الستالينية والرأسمالية الحديثة بالمثل ، ويكون قادرا على اضفاء الاستقرار والوقوف على قدميه الخاصة به .

لم تختف فكرة " اشتراكية السوق " ولا بد من توقع إعادة بعثها مرة اخرى . ولكن استطيع أن أضيف أنه حتى إذا كسبت هذه الافكار تأثيرا أو نفوذامجددا ، فإنها محكوم عليها بالاخفاق مجددا .

ويتمثل تنبؤ اخر في أن البلدان ما بعد الاشتراكية ستتسم لفترة طويلة قادمة ***باقتصاد مزدوج*** أو ثنائي . سيتواجد كل من القطاع الخاص وقطاع الدولة جنبا إلى جنب .

وأحد العوامل الاكثر أهمية التي تحدّد معدل التقدم هو ***المشروع*** المتطور في القطاع الخاص. لقد بدأ تطور تدريجي سريع بين ***المنشآت الصغيرة*** و***المتوسطة الحجم*** . ونمو القطاع الخاص سريع في الخدمات وفي التجارة المحلية والاجنبية أو الخارجية والبناء والميدان المالي ، بل أن وزن القطاع الخاص ينمو ايضا في قطاع التصنيع .

وبالاعتماد على حجم البلد المعني ، هنالك عشرات أو مئات الالاف من حالات البدء بمشاريع خاصة جديدة . ونشهد ظهور مستثمرين محليين ***كبار*** ، في البداية بشكل نادر ومن ثم بشكل متكرر ــ مستثمرين يعولون أو يعتمدون على التراكم المحلي الذي يحدث فعليا . وتنشأ وتتطور طبقة متوسطة جديدة عريضة ، في مجتمع قام النسق الاشتراكي تقريبا بالغاء الطبقة المتوسطة فيه وانهى أو ابطل عملية البرجزة . وتشمل هذه الطبقة المتوسطة " طبقة اعمال تجارية " جديدة من المبادرين ، المالكين والمدراء ؛ فئة عريضة من " المواطنين " .

وتترافق هذه العملية في كل مكان وتتعزز بتدفق من رأس المال الاجنبي إلى الداخل والذي يتضمن في حالات كثيرة منشآت وبنوكا وشركات متعددة الجنسيات كبيرة وذات سمعة . وتصبح " طبقة الاعمال التجارية " الجديدة منخرطة ومن البداية في الحياة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية .

ويمثل القطاع الخاص الذي يتطور بهذه الطريقة ، حتى حاليا ، صورة متنوعة جدا . جنبا إلى جنب وممزوجة معا ومتشابكة مع بعضها البعض ، نستطيع أن نجد منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وكبيرة ، وورشات متخلفة من " النمط البلقاني " ومصانع ضخمة حديثة ، ومشاريع تعمل بشكل قانوني واخرى تعمل تماما بشكل غير قانوني . ويمكن أن تقارن العملية التي تحدث ، وإلى الحد الابعد ، بنوع من التكاثر الخلوي أو بنمو انواع كثيرة من الحياة النباتية في الغابة ، بسرعة كبيرة .

في غضون ذلك يستمر تقلص قطاع الدولة إلى أن يصل إلى النطاق المعتدل في البلدان الرأسمالية المتطورة . ويحدث هذا التقلص في اشكال متنوعة . ينتقل بعض قطاع الدولة إلى ايدي افراد أو مجموعات افراد ، سواء في شكله الاصلي أو بعد إعادة تنظيم . ويمكن أن يحدث هذا التغير في الملكية من خلال البيع من جانب الدولة لملكيتها أو من خلال التوزيع الحر لها لمجموعات معينة من السكان (مثلا ، للعاملين في المنشأة المعينة ، أو لاولئك المشاركين في مخططات لتعويضهم عن ملكية مصادرة سابقا ، أو لكل المواطنين المنضمين إلى حملة خصخصة مجانية تقريبا) . وقد تستخدم مخططات الخصخصة المختلفة جنبا إلى جنب في توليفة.

لكن ، يحدث تقلص قطاع الدولة بطرق اخرى إلى جانب " الخصخصة " بالمعنى الدقيق . اغلاق بعض المنشآت المملوكة للدولة ؛ وتظل اخرى ، ولكن على أساس مقلص بشكل دائم ، مع القيام ببيع الاجزاء أو تصفيتها . ويحدث تخفيض رأس المال في منشآت كثيرة بما أنها تستهلك تدريجيا قسما أساسيا من موجوداتها . ونواجه ايضا ظاهرة اخرى : سرقة بعض ثروة الدولة ، خصوصا " موجوداتها الفكرية " ، رأس المال البشري ، وشبكة اعمالها وشهرتها ذات القيمة ، والتي تستغل في معظم الحالات و بشكل غير رسمي الفجوات في بنود القانون . إن تضاؤل قطاع الدولة يحدث ببطء ، ويترافق بخسارة ومعاناة انسانية كبيرتين ، وفي اكثر من جانب واحد بطريقة فاضحة أو مخزية تماما . في غضون ذلك ، يعمل القسم الباقي على قيد الحياة من قطاع الدولة بفعالية منخفضة جدا . ويتعين أن نأمل ، ولكن من غير المؤكد اطلاقا ، أنه بعد حين سيحسن هذا القسم الباقي من قطاع الدولة فعاليته تحت ضغط الاقتصاد الخاص المحيط به..

ويمكن القيام بنوعين من الحساب على أساس ما تم قوله . ويشير النوع الاول إلى معدل تقدم الخصخصة بالمعنى الدقيق لنسبة من قطاع الدولة الاصلي الذي ينقل سنويا إلى ايدي خاصة. ومن المرجح أن تستمر هذه العملية لفترة طويلة . ولكن هنالك حساب اخر يملك قاعدة اوسع ، وهو حسب اعتقادي اكثر أهمية : قياس نمو القطاع الخاص ، بما في ذلك كل من

المشاريع " المؤسسة حديثا " والمنظمات المملوكة سابقا للدولة التي تمت خصخصتها ، من ثم نقارن نمو القطاع الخاص مع تقلص قطاع الدولة ، مهما كانت الوسائل التي جرى ويجري بها تقلص قطاع الدولة ــ الخصخصة ، التصفية ، الانخفاض في الانتاج ، أو مصادرة موجودات . ويمكن أن تفضيا هاتان العمليتان ***معا*** ، باشارتيهما المتعاكستين ، إلى أن يصبح ، بعد سنوات قليلة ، وزن القطاع الخاص اكبر من وزن القطاع المملوك للدولة . ومثلا ، أنه امر مدرَك أن القطاع الخاص في هنغاريا سيبلغ السيادة في السنوات القليلة القادمة . وفي بلدان اخرى سيكون معدل التقدم مختلفا ، بيد أن طول الفترة التاريخية المطلوبة لتطور اقتصاد المشروع الخاص سيعتمد بشكل رئيس في كل مكان على ***ديناميكيات هاتين العمليتين بالعلاقة مع بعضهما البعض***.

وتستطيع الحكومات أن تفعل كثيرا لتسريع هاتين العمليتين ، أو ، من الجانب الاخر ، لتجعل تحويل علاقات الملكية ابطأ واكثر آلما من خلال عدم براعتها أو عدم كفاءتها . ولكن في النهاية فإنه من غير المرجح اكثر من سواه أن يستطيع أي خطأ او تخبط سياسة حكومية أن " يعوق " أو " يحبط " تغير الملكية . إن قوة التطور الرأسمالي مشتقة بشكل خاص من حقيقة أنها تحدث أساسا طوعيا وليس بأمر الدولة [4] .

الميل رقم 3 : إعادة انتاج حالات عدم التوازن الكلي

يرث النظام الجديد ، بعد نقطة التحول أو الانعطاف السياسي ، عدم توازنات كلية خطيرة من سلفه . وتظهر الانواع الاربعة التالية من عدم التوازن اكثر من غيرها : العجز المزمن ، التضخم غير المقيَّد أو المكبوح ، عجز الميزانية ، والدين الاجنبي . ومن المشكلات الاربع المدرجة ، فإن مشكلتين أو ثلاث مشكلات ، أو ربما حتى كل المشكلات الاربع قد تسبب صعوبات لبنية الاقتصاد في نفس الوقت ، معزِّزة بعضها البعض [5] .

إن الانقطاعات أو الاضطرابات على الصعيد الكلي في بلدان معنية من البلدان ما بعد الاشتراكية ، تكون خطيرة جدا بحيث لا يوجد أي بديل سوى استخدام حزمة اجراءات استقرار متزامنة تتسبب في صدمة حادة في المجتمع . وبامكان الحكومات في بلدان اخرى أن تختار بين استراتيجية استقرار اكثر راديكالية وسريعة أو ابطأ وتدريجية اكثر ؛ وعادة يتم اختيار الأخيرة بسبب الخوف من المقاومة السياسية .

ومن المحتمل أن يوافق معظم الخبراء على التنبؤ التالي .

توجد فرص أو احتمالات جيدة للتغلب على واحد من الامراض الاكثر ألما للنسق الاشتراكي ــ ***العجز*** المزمن والعام . ويتم بلوغ علاج لهذا بتوليفة من مجموعة كاملة من الاجراءات : النمو السريع للقطاع الخاص و المشروع الحر وتحرير الواردات يتيحان أن تتم تلبية الطلب الزائد ، وبسرعة ، من جانب العرض . في الوقت نفسه يتم كبح الطلب بتحرير الاسعار والسياسة النقدية التقييدية وانضباط مالي اقوى ، وربما بضوابط على زيادات الاجور . ويمكن فعليا قول ، فيما يتصل بهنغاريا ، أنها مثلا لا يمكن تصنيفها كاقتصاد عجز مزمن ؛ على الاكثر، هنالك حالات عجز جزئية في قسم أو اخر من الاقتصاد .وما يزال يتعين على بلدان اخرى كثيرة أن تبلغ هذه المرحلة ، لكن من المرجح أن تكون جميعها قادرة على التغلب على اقتصاد العجز في المستقبل غير البعيد جدا .

وهنالك سبب ابعد للتشاؤم فيما يتعلق ***بالتضخم*** والعامل الرئيس المحفِّز له ، ***عجز الميزانية*** . إن وضع حد أو حتى تخفيض التضخم بشكل راديكالي يتطلب اجراءات دراماتيكية : يتطلب اقتطاعا أو تخفيضا قاسيا في الانفاق العام ، تقييد الكريدت أو التسليف ، وكبح نمو المداخيل الاسمية . وقد يكون ممكنا تحقيق نتائج مؤقتة وتخفيض معدل التضخم بشكل جوهري ، إلا أن ذلك يترافق عادة مع هبوط في الانتاج يصاحبه ظهور وزيادة ثابتة في البطالة . وكنتيجة ، يكون هنالك وبشكل ثابت ضغط مجدَّد على صناع السياسة المالية والنقدية لاتخاذ اجراءات لمحاربة الركود ، واستئناف النمو وتخفيف البطالة ، بيد أن هذه يمكن أن تولِّد التضخم مجددا . وهكذا ، يظل هنالك خطر ثابت مؤداه أن التضخم الذي جعل مرة بطيئا أو كبح سيتسارع بشكل متكرر .

ومن الجهة الاخرى ، إذا توجب أن تصدر الحكومة سندات بدلا من تمويل عجز الميزانية بوسائل تضخمية ، أي بواسطة طباعة النقود ، فإنها يمكن أن تستبعد المستثمرين الخصوصيين من سوق الكريدت ، وهو الامر الذي يؤجل الشفاء من الركود . وهنالك مسار اخر مفتوح ــ لتمويل دين الميزانية بقروض اجنبية ــ إلا أن ذلك يزيد الدين الخارجي .

لقد تم فعليا ذكر مشكلة ***البطالة*** في اوقات عديدة . وبغض النظر عن صعوبات خطيرة اخرى تسبب فيها النسق السابق ، فإنه نجح في الحفاظ على توظيف كامل ، وبالحقيقة كان هنالك عجز مزمن في العمل . وحالة من الحالات الاكثر ايلاما المصاحبة لتغير النسق الاقتصادي ، هي التغير الذي يحدث في سوق العمل : يتحول الطلب الزائد إلى عرض زائد ــ العجز في العمل إلى بطالة . وهذه هي العاقبة الموحَّدة لعوامل مختلفة . وكما ذكرت سابقا ، يمكن التسبب في هبوط في الانتاج بالسياسة المناهضة للتضخم . ويولِّد تخفيض أو توقف تام في الانتاج في

مصانع كثيرة من جانب تبدل بنية الطلب المحلي الذي يقترن باعادة ترتيب التجارة الخارجية ، المحفّزة جزئيا بانهيار الكوميكون وهي المنظمة التي ربطت البلدان الاشتراكية معا . وتجبر الخصخصة ، وحتى المطالب الاقوى للربحية المطروحة على قطاع الدولة ؛ المدراء على معالجة البطالة في العمل باخراج نسبة عالية من قوة العمل لديهم . وكل واحد من هذه العوامل بامكانه بشكل مستقل أن يفضي إلى بطالة ، والتي بعدئذ تتفاقم بالتأثيرات الخارجية (Spillover effects) . ينتج هبوط في الانتاج في مكان هبوطا متزامنا في الطلب والذي يؤدي إلى هبوط اخر في الانتاج في نقطة اخرى ، وهكذا دواليك .

ويمكن استنباط تنبوءين مما قيل . احدهما أن العجز المزمن في العمل يتوقف ويتعزز مقياس يتعلق بالبطالة الهيكلية (Structural) كنتيجة لتحول البنية الاقتصادية . والاخر هو أنه لا بد من توقع ركود طويل ، وأن هذا من المرجح أن يؤدي لسنوات عديدة إلى مستوى بطالة اعلى من المتوسط المستقبلي في الامد الطويل ، أو من معدل البطالة " الطبيعي " .

يواجه صناع السياسة الاقتصادية ، في البلدان الصناعية المتقدمة ، وبشكل متكرر معضلة صعبة خلال التقلبات في الدورة التجارية : بامكان الجهود لمعالجة البطالة أن تولد التضخم ، في حين أن كبح التضخم بامكانه أن يزيد البطالة . وهذه ما تزال مشكلة خطيرة حتى إذا كان معدل البطالة منخفضا بشكل نسبي عندما تظهر للوجود . وتبتلي البلدان ما بعد الاشتراكية بنفس المشكلة ، ولكن في ظل ظروف أقل ملاءمة بكثير ، نظرا لأن الاقتصاد ، حتى في نقطة الابتعاد ــ وقت نقطة الانعطاف السياسي ــ يعاني من تضخم غير مقيّد أو مكبوح خطير . ويقع المجتمع في بعض اشراك قاسية : ومهما تكون المشكلة من مشكلاته الخطيرة التي يحاول حلها، فإنه يمكن أن يفاقم المشكلات الاخرى . وهكذا ، لا تكون الاحتمالات أو الفرص للتوازن وللاستقرار الاقتصاديين الكليين ملائمة . هنالك خطر أن يتم ثني الحكومات بشكل حتى اكبر عن السياسة المتسقة والحازمة المطلوبة التي تستلزم تضحيات من المجتمع ، بالتوترات داخل ذلك المجتمع والتي بالحقيقة تنجم بالضبط عن مشكلاته الاقتصادية . من المرجح اكثر أن تفضل الحكومات سياسة " النجاح بالرغم من غياب المهارة أو التنظيم " ، مؤجلة الاجراءات لحل كل المشكلات . وذلك يعني أن حالات عدم التوازن على الصعيد الكلي ستستمر في إصابة المجتمع لفترة طويلة قادمة .

الميل رقم 4 : الدولة الدستورية

لا يمكن أن يعمل اقتصاد سوقي مبني على سيادة الملكية الخاصة بدون البنية التحتية القانونية المطلوبة . ولا بد من ضمان سلامة الملكية الخاصة ، وأن تفرض إطاعة العقود الخاصة ، وأن تتم حماية المشاريع والمواطنين من التدخل التعسفي للبيروقراطية . في الوقت نفسه ، تحتاج اجزاء كثيرة من الاقتصاد إلى اشراف الدولة أو التنظيم الاجرائي ، خصوصا في الحقول حيث يكون لتطبيق العقود الخاصة ولنشاط المشروع الخاص تأثيرات خاصة تتخطى الاطراف المنخرطة مباشرة في الصفقات . وللدولة مهام كثيرة العدد من هذا النوع ، تتراوح من الاشراف على البنوك ومؤسسات التأمين ، مرورا بتنفيذ تشريع مناهض للتروست ، إلى حماية البيئة .

ويبدو أن هنالك أسسا للتنبؤ التالي : بدون شك ستتم إقامة البنية التحتية القانونية لاقتصاد السوق الحديث في البلدان ما بعد الاستراكية ، نظرا لأن الاقتصاد المتحول يتطلبها . ولكن ستستمر العملية وقتا طويلا تماما . وبتحليل هذه الظاهرة ، يمكن إقامة تمييز بين ثلاثة مستويات لنشاط الدولة .

الاول هو ***التشريع*** . وهذا ايضا يعد بأنه سيكون عملية طويلة . لا بد من استبدال دزينات من قطع ابكر من التشريع باحلال اخرى جديدة محلها في ظل ظروف للتو يتكون فيها أو ينبثق منها محامون متمكنون في التنظيم الاجرائي للاقتصاد السوقي الحديث ، ولا يكون اعضاء البرلمان انفسهم اصحاب خبرة ودراية في وظيفة أن يكونوا مشرّعين في دولة دستورية . ولكن ، بالرغم من هذه الصعوبات ، يمكن تولي حصة الاسد من هذه المهمة في إطار سنوات قليلة .

ويتمثل المستوى الثاني في ***تنفيذ القانون*** . وهذا يعد أن يكون حتى اصعب . لا بد أن يعيد القضاة والمدعون العامون والمحامون والمستشارون القانونيون للشركات تعلم مهنهم . واولئك الذين يتعاملون مع العدل والتقاضي المتعلقين بالاعمال التجارية مطالبون فعليا بالكثير ؛ إن تأخير أو إطالة المحاكمات والدعاوي القضائية المدنية يقوض الاحترام للقانون وللعقود .

والمستوى الثالث والاخير هو ***تغيير ذهنية المواطنين*** . ويمكن أن يثبت هذا أنه المهمة الاصعب ، والمؤجلة اكثر من غيرها ، من جميع المهام . لقد حطم النسق غير الشرعي السابق احترام الناس الصادق للقانون ؛ بدلا من ذلك كانوا متأثرين فقط بالخوف من القمع الوحشي . وكان الاحترام للعقود الخاصة غائبا بالمثل ؛ وكان يعتبر عدم الحفاظ أو الوفاء بكلمة المرء وعدم دفع الديون أنه امر طبيعي تقريبا في الحياة الاقتصادية . واولئك الذين كانوا يتغلبون بالمراوغة وبشكل ذكي على تنظيم اجرائي معين أو اخر كانوا يحظون بالاعجاب فعليا ، نظرا لأن ذلك كان

طريقة للبقاء على قيد الحياة . وسينقضي وقت طويل قبل أن تتحسن اخلاقية النـــاس فـــي هـــذا الجانب ، قبل أن يتم بلوغ مرحلة يتم فيها شجب خرق الاجراءات المنظّمة والتهرب الضريبـــي وخيانة الثقة العامة وعدم صدق الاعمال التجارية أو فسادها .

الميل رقم 5 : تطور المؤسسات الديمقراطية

يملك كل شخص معلومات ومعرفة عن الشعارات التي تمثـــل الصلـــة بيـــن اقتصـــاد الســـوق والديمقراطية في تعابير تبسيطية النزعة ، في حين يكون ، بالحقيقة ، التفاعل بينهما معقدا تماما . وأود أن اطرح ثلاث ملاحظات .

الملاحظة الاولى . يتمثل شرط ضروري للانتقال من النسق الاشتراكي إلى اقتصاد ســـوق على أساس الملكية الخاصة ؛ يتمثل في الغاء الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي . وهذا يتعلق بنسخة خاصة عن نسق الحزب الواحد ، ليس الاشكال السياسية التوتاليتاريـــة أو الاوتوقراطيـــة بوجه عام . إنه نسق حيث يقدم فيه الحزب الحاكم الذي يتمتـــع باحتكـــار الســـلطة ايديولوجيـــة وبرنامجا ***مناهضين للرأسمالية*** . وإن مناهضتهما للرأسمالية ليستا نوعا معينا من عنصر ثـــانوي أو من الدرجة الثانية في الايديولوجية والبرنامج ، ولكن تجسيدا لغايته الرئيسة . اسمحوا لـــي أن استشهد بالدليل من مصدر مرجعي ، the Communist Manfesto : " يمكن تلخيص نظريـــة الشيوعيين في جملة واحدة : الغاء الملكية الخاصة " [6] . وهذا هو التفسير البســـيط بخصـــوص لماذا كانت كل الاصلاحات قبل 1990-1989 غير كاملة وغير متسقة . لقد تم توفـــير الشـــرط الاساسي المطلوب لبناء اقتصاد السوق المبني على الملكية الخاصة ، بالغاء الاحتكار السياســـي للحزب الشيوعي . وما أن تمت تلبية ذلك الشرط ، بازالة العائق الرئيس في مسار الانتقال نحـــو اقتصاد سوق ، بدأت عملية التحويل مع ضمان تام بطريقة لا مفر منها . (انظـــر الملاحظـــات تحت الميلين 1 و 2 بانسجام مع مجادلتي) [7] .

إن الغاء الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي ***فتح الطريق*** لتطور المؤسسات الديمقراطيـــة : التنافس بين الاحزاب ، انتخابات حرة ، خلق برلمان يملك سلطة أو نفوذا حقيقيا ، حكومة مبنيـــة على اغلبية برلمانية ، وغير ذلك . إلا أن التطـــور الكـــامل ونضـــج واســـتقرار المؤسســـات الديمقراطية ***غير مضمون*** بالغاء الحكم المنفرد للحزب الشيوعي . وسأعود إلى هذه المسألة بعـــد لحظات .

الملاحظة الثانية . إن كل الديمقراطيات البرلمانية هي اقتصاديات سوق مبنية على الملكية الخاصة . ولا يوجد استثناء لذلك . لا توجد أي ديمقراطية برلمانية بدون اقتصاد سوق مبني على الملكية الخاصة . لكن ، يمكن بالرغم من ذلك أن تختلف اقتصاديات الديمقراطيات المتنوعة عن بعضها البعض في جوانب كثيرة . مثلا ، قد يكون القطاع العام اكبر في واحدة مما في اخرى ، ولكن لا يصبح القطاع العام في أي منها القطاع السائد ذا الاهمية الاكبر في الاقتصاد . وقد يكون دور إعادة التوزيع المتحكم بها من جانب الدولة اكبر في واحدة مما في اخرى ، ولكن يظل اقتصاد السوق في أية واحدة منها المنسّق والمدمج الرئيس للنشاط الاقتصادي.

ومن اجل أن تكون المؤسسات الديمقراطية مستقرة ، لا بد من أن تكون هنالك ضمانات للحرية الفردية وللاستقلال الذاتي الفردي . والاكثر أهمية من بين هذه الضمانات هي الحق في الملكية الخاصة و حماية العقود الخاصة . وحيث يسود قطاع الدولة أو يحقق دورا مطلقا تقريبا ، يفقد العامل الفردي فرص " الخروج " ، نظرا لأنه في نهاية المطاف هنالك فقط مستخدِم عاملين واحد : الدولة . إن ملكية الدولة الشاملة تقود بشكل لا مفر منه إلى نسق سياسي توتاليتاري .

ولكن ماذا عن الموقف فيما يتصل بالجملة المعاكسة ؟ هل كل اقتصاد سوق مبني على الملكية الخاصة هو ديمقراطية ؟ من الواضح أن ذلك غير صحيح .

الملاحظة الثالثة . ليست كل اقتصاديات السوق المبنية على الملكية هي ديمقراطيات . إن هذا الشكل الاقتصادي منسجم مع نسخ كثيرة من الديكتاتورية و اشكال اوتوقراطية اخرى كثيرة . فقط يتعين أن تفكر في رايخ Hitler ، او الديكتاتوريات العسكرية في امريكا اللاتينية ، أو كوريا الجنوبية في العقود المبكرة بعد الحرب العالمية الثانية . بالحقيقة ، يمكن أن توحّد بعض الديكتاتوريات مع اقتصاديات فعالة جدا وسريعة النمو .

والمجادلة اللاحقة تطرح بشكل متكرر تماما في منطقة ما بعد الاشتراكية (اذا لم تكن مطبوعة ، فعلى الاقل في المحادثة الخاصة) :

سيكون من المفيد بشكل جلي للانتقال من النسق الاشتراكي إلى اقتصاد سوق رأسمالي ، أن تتم قيادته بنظام سياسي اوتوقراطي . يترافق الانتقال بفوضى ، وبذلك تكون هنالك حاجة " للقانون وللنظام " ، واللذين يمكن توفيرهما فقط من جانب حكومة صارمة أو حازمة . إن الانتقال يتسبب في توترات اجتماعية ، ولكن من اجل النجاح في الانتقال من المهم عدم الاحجام عن سياسة اقتصادية تتطلب تضحيات . وهذه هي مجادلة أو حجة اخرى لصالح إدارة صارمة

تستطيع تحطيم أية مقاومة من جانب الجماهير بالقوة . إن المثال لهؤلاء الذين يطرحون هذه الفكرة هو تشيلي Pinochet .

ولا أريد أن انكر أن هنالك عنصرا عقلانيا في هذه المجادلة . بشكل خاص في وقت تحول اجتماعي ثوري عظيم ، بالامكان أن توجد مفاضلة بين معدل النمو مَن جهة وانتشار الديمقراطية من الجهة الاخرى . ومن غير المؤكد أن هذه المفاضلة توجد في ظل كل الظروف ، ولكن لا يمكن تجاهل المعضلة . اسمحوا لي أن اقدم اعترافا شخصيا هنا . لو كنت مضطرا للقيام باختيار كهذا ، لكنت اميل إلى الديمقراطية ، وليس فقط انجازاتها الحالية ولكن ايضا تطويرها إلى حد ابعد ، حتى لو كان الثمن الذي سيدفع هو انجازات اقتصادية . ويمكن أن ينبثق وضع نكون فيه جميعنا مضطرين لمواجهة هذا الاختيار بين قيم أساسية ، ومن المستحسن أن يمعن المرء النظر في توقعه مقدما .

بعد هذا التحول عن الطريق ، دعونا نتحول من المقاربة المعيارية إلى ***التنبؤية*** . لا اطرح الميول الاربعة الاخيرة بدون تحفظات أو بثقة تامة ، ولكن هنا لا بد أن اعبر عن تحفظات إضافية . بالرغم من أنه قد يكون هنالك تقدم غير معاق من جانب بلد معين أو اخر نحو تحقيق الديمقراطية ، لا تستبعد امكانية أنه سيتم خنق أو اخماد مؤسسات الديمقراطية ، وأنه ستظهر نظم اوتوقراطية بشكل كامل أو جزئي وتظهر ديكتاتوريات . وبقدر ما تستمر التوترات الاجتماعية لفترة اطول وبقدر ما تصبح اكثر حدة ، بقدر ما يكون اكبر خطر أن يحدث هذا . إن المؤمنين بالديمقراطية داخل كل بلد ما بعد اشتراكي لا بد أن يكونوا حذرين ويقظين في الدفاع عن الديمقراطية وكذلك لا بد أن يكون المجتمع الدولي .

الميل رقم 6 : إعادة تعريف المجتمع الوطني

يتم كبت المشكلة الوطنية في ظل النظام الاشتراكي . لقد ***وجدت*** المشكلة في ظل النظام القديم ، إلا أنها لم تناقش ابدا بشكل صريح وعلني . وعلى الاكثر بدأت في البروز هنا وهنالك عندما تفككت أو ارتخت الديكتاتورية ، ولكن حتى في ذلك الوقت لم يستطع الناس التعبير عن ارائهم سوى بشكل جزئي فقط .

لقد انهار النسق الشيوعي في اوروبا الشرقية في 1990-1989 ، والاكثر أهمية في هذا الجانب ، ضعف الاتحاد السوفياتي اولا بشكل جوهري ثم انهار . والامور الاولى التي يترتب التأكيد عليها في هذا الصدد هي ***الانجازات*** . إنها تجربة منشطة أو مشجعة ورائعة أن تتم معرفة

أن السيادة الوطنية لبلدان اوروبا الشرقية ولدول الاتحاد السوفياتي بعثت من جديد . بعد نصف قرن تقريبا من الاحتلال ، اولا من جانب الالمان ومن ثم من جانب السوفييت ، لا توجد الان أية قوات عسكرية اجنبية في عدد من الدول ذات السيادة . (لكن ، لا بد من إضافة أن هنالك استثناءات لذلك) [8] .

ويملك الوضع الجديد الذي انبثق دلالات عديدة . هنا ، سأذكر فقط التأثيرات الاقتصادية . يمكن ملاحظة ميول متنازعة بشكل متبادل في البلدان الصناعية المتقدمة والمنطقة ما بعد الاشتراكية . (وللاختصار ، بالرغم من أنه امر غير دقيق بوضوح من وجهة نظر جغرافية ، اسمحوا لي أن اسمي بلدان OECD بالغرب والبلدان ما بعد الاشتراكية بالشرق) . في الغرب ، كان هنالك و يتكرر ذلك ، تقوية ثابتة للقوى الجاذبة إلى المركز . إن الاقتصاديات الوطنية تتطور في اتجاه الجماعة والتناغم والتكامل . وتصير حركة المنتوجات ورأس المال والنقود والعمل والمعرفة عبر حدود الدول القديمة ، اكثر حرية باستمرار . وفي الشرق ، من الجهة الاخرى ، هنالك ارتفاع مفاجئ وغير عادي في القوى الطاردة من المركز . تجزأت أو انحلت وحدات فوق وطنية اكبر وابكر ؛ يمكن رؤية حركة في اتجاه التشظي والانفصال . والان ، توجد حدود دولة محمية ، تشكل عوائق اقتصادية ، حيث لم تكن مقامة ابدا أو كان لها مشروعية ضئيلة سابقا .

وبتقييم الميل الاخير من وجهة نظر اقتصادية تماما ، فإن هنالك سببا للحزن . وفق "معايير" أو محكات تكنوقراطي أو اقتصادي ، فإن الاندماج أو التكامل واسع النطاق يكون اكثر فعالية من التشظي أو التجزئة والانحلال إلى وحدات منفصلة واقتصاديات وطنية صغيرة التي تخفض التعاون وتعزل نفسها تقريبا عن بعضها البعض . ومثل أي عائق اخر تقريبا في وجه التوزيع الحر غير المقيد للموارد ، فإن الوضع الجديد الذي ينبثق سيقلص بشكل مفترض الفعالية التي يتم بها استغلال الموارد الاقتصادية .

ولكن لا يقصد من هذه الدراسة التعليق على التغير من وجهة النظر هذه . إن هدفها يتمثل في صياغة تنبؤات ، وليس مقترحات . وهكذا فإن الامر الرئيس هو ***فهم*** التغيرات التي تحدث حولنا .

ويبدو أنه امر لا مفر منه أنه يتوجب أن تعيد الجماعات أو المجتمعات الوطنية تعريف نفسها اولا . ***وفقط عندئذ*** بامكان تطور وحدات فوق وطنية أن يظهر ، أو أن تحدث اضافات لوحدات توجد فعليا . إن إضافة لتنظيم فوق وطني (سواء اتحادا نقديا ، أو مخطط اندماج اكمل) يمكن أن تحدث طوعيا فقط ، في اعقاب أن تعرف حكومة شرعية لدولة معينة أنها تحظى بدعم شعبها.

وسيكون خطأ فادحا أن يتم من الخارج فرض قوى نحو مركز ومخططات اندماج من درجات وانماط مختلفة ، على أي بلد يبدأ الان فقط في الشعور بسيادته الحقيقية [9] . تأمل التاريخ في عقود حديثة . من جهة ، انهار الكوميكون لأنه فرض على البلدان الاوروبية الشرقية الاخرى من جانب الاتحاد السوفياتي ؛ وانقسم كل من الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا لأنهما في جوانب كثيرة كانا مخلوقين زائفين تم فرضهما بقمع لا يرحم لمجتمعات اصغر كانت تتوق إلى السيادة . من الجهة الاخرى ، تعززت الجماعة الاقتصادية الاوروبية ونجحت في التقدم نحو شكل حتى اكثر شمولا من الاندماج نظرا لأنها تطورت بشكل ثابت ومتكامل منذ البداية بالذات ، مع قيام الحكومات الشرعية لدول ذات سيادة بالتخلي عن عناصر من سيادتها خطوة خطوة وبشكل طوعي .

ويتبع مما ذكر أن الميل إلى الانفصال والانقسام سيستمر لفترة طويلة ، وأن الميل إلى التعاون الاقليمي سيظل ضعيفا بالرغم من المجادلات أو الحجج العقلانية لصالحه . ولكن ، في إطار هذا التنبؤ العام ، يمكن تصور تشكيلة من السيناريوهات . والاكثر ملائمة هو أن يحدث الانفصال والطلاق والاستثناء المتبادل بشكل سلمي باتفاق حضاري . والاحتمال الابغض هو حروب محلية لاعادة رسم الخرائط . وحتى حيث لا توجد أي حرب ، يمكن تأبيد التوترات ما بين الدول عن طريق جدل انفعالي بين بلدان متجاورة ، والاحتجاجات على المعاملة غير العادلة لاقليات وطنية في دولة مجاورة مثيرة رفضا لانتقاد كهذا واهتماما غيورا بالسيادة . وستصون هذه الظواهر ، المعتادة من تاريخ اوروبا الشرقية لقرون خلت ، عدم الثقة المتبادلة وستقوض الفرص لتعاون اقليمي .

وحسب رأيي ، سيكون مرغوبا فيه أن يتم تسريع " اوربة " البلدان الاوروبية الشرقية ما بعد الاشتراكية . ولكن إذا ركزت ، بالانسجام مع الطبيعة العامة لدراستي ، على التنبؤ بدلا من الطموحات ، لا بد أن اقول أنني لا أتوقع حدوث تقدم سريع .

هنالك صعوبات موضوعية . للجماعة الاوروبية تشكيلة كبير من المعايير (Norms) تتراوح من تنظيم اجرائي قانوني للنشاط الاقتصادي إلى مواصفات أو مقاييس نوعية أو جودة وتعرفات جمركية ومعدلات ضريبية . وسينقضي وقت طويل قبل أن يكون ممكنا جعل النسق القانوني والنشاط الاقتصادي ، في أي بلد ما بعد الاشتراكية ، منسجمين مع المعايير الاوروبية في كل جانب .

وفي الوقت نفسه لا بد من رؤية وبشكل واضح أن هنالك ***مقاومة*** قابلة للادراك أو مهمة ، وغير قابلة للادراك أو للتمييز بالرطانة العامة الرسمية ، ولكنها جلية في اشكال مبطنة ، وفي

النفاق ، وفي تطبيق كوابح على التغيرات الفعلية . وتحتوي اوروبا الشرقية مجموعات مؤثرة تحث شعورا ضد " اوربة " ضد وطنية ، وتنشر شكوكا بخصوص رأس المال " الاجنبي " ، وتلجأ إلى الشعور الوطني عندما تطرح منظمات دولية مطالب تتعلق بالاداء الاقتصادي لبلدان معينة . والعداء مشترك ايضا في الدوائر الغربية . من يريد حركة حرة للعمل عبر حدود الدولة إذا كانت تستتبع إزالة العوائق امام هجرات جديدة من الناس ؟ إن عالم الاعمال التجارية يتطلع بود إلى الصادرات الشرقية إذا اثبتت أنها مربحة ، إلا أنه غير متحمس لفتح اسواقه امام الواردات من الشرق .

وهذا كله يفسر لماذا اتوقع أن يكون التقدم نحو " الاوربة " ، نحو الاندماج العضوي في الجماعة الاوروبية ومؤسساتها على أساس حقوق متساوية ؛ بطيئا .

الميل رقم 7 : زيادة غير متساوية في الرفاه

كيف تؤثر الميول التي نوقشت حتى الان في الكائنات الانسانية ؟ لقد انتج النسق السابق مستويات معيشة منخفضة . وعانى الناس في ظل حالات العجز المزمن . إلا أن هذين الجانبين كانا موحّدين مع توظيف تام ودرجة معتدلة من الأمان الاقتصادي والاجتماعي يتسم بدرجة معينة من المساواة . وكانت الفئة ذات الامتيازات ضيقة تماما . وحتى إذا لم يحيا الناس الاخرون جميعهم بنفس الطريقة ، فإن مستوى معيشتها المادية كان محصورا في مدى ذي توسط شاحب .

والان يجري نقل ذلك المجتمع ما بعد الاشتراكي إلى خارج حالته السابقة بتحول عظيم ، ومن المرجح أن يتحسن المستوى ***المتوسط*** للرفاه المادي . ولكن هذا لا يظهر فورا ؛ لفترة مناسبة من الزمن ، ستنزع المشكلات الاقتصادية ، التي تمت مناقشتها تحت الميل رقم 3 ، إلى انتاج توقف في النشاط أو هبوط مطلق في الاستهلاك المادي المتوسط للجمهور . ومن ناحية اخرى ، يشير كل ذلك إلى المتوسط فقط ، وهو مفهوم احصائي لا يدركه الفرد كتجربة مباشرة .

وبعض الناس هم فعليا بين الرابحين الماليين في بداية الانتقال . وينطبق هذا على فئة واسعة من المجتمع ، خصوصا اولئك الذين يكون نشاطهم ، كمالكين أو كمدراء أو في حالات كثيرة كعاملين بسطاء ، مربوطا بالمشروع أو العمل التجاري الخاص . ولا بد من إضافة أن مجموعة اصغر داخل هذه الفئة تصبح غنية بشكل جلي . في غضون ذلك ، يهبط مستوى المعيشة لاقسام كبيرة جدا من الناس ، وفي بعض الحالات بشكل بطيء وإلى مدى صغير ، وفي حالات اخرى بشكل حاد وإلى مدى كبير .

إن اقتصاد السوق هو نسق تعتمد فيه حياة الافراد على أداء وحظ الفرد إلى حد اكبر جدا مما يكون عليه الحال في ظل النسق الاشتراكي . في الوقت نفسه ، يمارس تأثير صغير جدا على حياة الافراد من جانب الدولة ، التي تتولى دورا ابوي النزعة في ظل النسق الاشتراكي . ويقرر كل اولئك الذين يحكمون على تغير النسق وفقا لانساق قيمهم ما إذا كانت الزيادة الدراماتيكية في دور الافراد والهبوط في دور الدولة في تقرير مصير الافراد ، امرا مفيدا ام نقيصة أو تراجعا ، ولكن كميل فإن هذا التغير سيطبق عمليا بشكل مؤكد . وهذا يستتبع فجوة اكثر اتساعا إلى حد بعيد في توزيع الازدهار أو الرخاء المادي ، ويكون مصاحبا بنمو في عدم المساواة .

إن كل حكومة وحزب سياسي في المنطقة يضع تأكيدا على الحاجة إلى الحفاظ على ***شبكة الأمان الاجتماعي*** ، أو حيث ما زال يتوجب أن تؤسس ، على خلق واحدة . وتعمل فعليا بعض عناصر هذا النسق ، مثل خدمة الرعاية الصحية الوطنية وخطة مستحقات أو منافع للعاطلين عن العمل ، في معظم البلدان ما بعد الاشتراكية . ولكن ، لا بد من الاعتراف أن الشبكة تعاني من ثغرات كثيرة فيها . ومؤكد أنه لا يوجد شك في أن النظام الاشتراكي يورث دولة رفاه ناضجة . إنها دول رفاه مشوهة وغير متسقة وحادثة قبل أوانها ، والتي الزمت نفسها في انساقها القانونية الموروثة بمهام رفاهية غير قادرة على تحقيقها إلى مستوى ملائم بسبب مستوى تطورها الاقتصادي المنخفض . إن نسق اموال التقاعد للمسنين واسع جدا ، إلا أن مستوى المعيشة الموفر بمعظم اموال التقاعد هو مستوى فقر مدقع ؛ يمنح كل فرد حق رعاية طبية مجانية ، إلا أن الخدمة الصحية متخلفة بشكل خطير . في البلدان الاسكندينافية ، حيث يمكن اكتشاف الشكل الاكثر تطورا بشكل مرتفع لدولة الرفاه ، شرع في تنظيم مؤسسات كهذه وتم تشريع الواجبات الرفاهية للدولة بشكل قانوني ، فقط ***بعد*** عدة عقود من التطور الاقتصادي غير المنقطع [10] . ويعد تحقيق مهام الرفاه التي تولتها الدولة في المنطقة ما بعد الاشتراكية ، وسط ركود وتضخم ودين اجنبي مرتفع ــ بكلمات اخرى ، عدم توازن كلي ؛ يعد أن يطرح مشكلة خطيرة ومستمرة.

ولكل هذه الاسباب ، لا بد من توقع استياء عميق في اوساط فئات عريضة من الناس ، ولفترة طويلة قادمة ، ومن البطالة وعدم الامان الاجتماعي اللذين اصابهما بشكل مفاجئ . وسيكون من الصعب في ظل الظروف أن يطلب من الناس تقديم تضحيات اخرى . وهذا سبب اخر يفسر لماذا أن تقويم أو تصحيح حالات عدم التوازن الكلي سيستغرق وقتا طويلا ، ناهيكم عن الاخطار التي يطرحها السخط من وجهة نظر الحفاظ على الديمقراطية .

ملاحظات تلخيصية بخصوص ميول التغير

لقد ادرجت سبعة ميول ؛ وهذه لا تغطي مجمل التغيرات التي يترتب توقعها ، إلا أنها تبرز الميول التي اعتبرها الاكثر أهمية . وكما أكدت في الفقرات التمهيدية ، في بداية هذه الدراسة ، فإنني لم استنبط نبوءات تتسم بطابع جبري النزعة (Fatalistic) . لقد اوجزت حلولا بديلة ومعضلات اختيار ومن ثم ذكرت أي خيار اعتبره الاكثر ترجيحا (وهذا يختلف عن قول أي أود أن اراها اكثر من غيرها) . وليس معدل تقدم التغيرات مفترضا سلفا . إن اكثر ما يستطيع المرء قوله بشكل مؤكد هو أن التحول سيستغرق زمنا طويلا ، مستلزما فترة تاريخية كاملة . وإذا لم يكن لسبب اخر ، فإن النزعة الجبرية (Fatalism) لن تكون مبررة نظرا لأنه يمكن بوضوح معرفة العوامل التي يعتمد عليها اتجاه ومعدل تقدم التغير :

- إنهما يعتمدان على الحكمة أو الغباء ، فعالية أو عجز أو عدم كفاءة الحكومات . لقد نصح Erasmus الحاكمين وموظفين اخرين بأن " يتفادوا مستشارين سيئين مثل الطموح ، والغضب الشديد والجشع والمداهنة " [11] . ويظل رؤية إلى أي مدى بامكانهم مقاومة هذه الاغراءات .
- إنهما يعتمدان على قوى المعارضة ، على ما إذا كانت هدامة وتريد الحصول على السلطة من خلال ديماغوجية شعبية النزعة ، أو ما إذا كانت معتدلة وبناءة .
- إنهما يعتمدان على البيئة الاجتماعية الموفّرة من جانب الجمهور ، ما إذا كانوا منضبطين وقادرين على تقديم تضحيات طويلة الامد .
- إنهما يعتمدان على مساعدة من العالم الخارجي ، وعلى مداها والاشكال التي تتخذها .

وهكذا ، هل أنا متشائم ام متفائل ؟ وبقدر ما تكون السنوات القريبة القادمة مأخوذة بعين الاعتبار فإنني لست أيا من الاثنين . هنالك حالات عدم تأكد كثيرة جدا بحيث لا يكون من الممكن قول أية توليفة من الظواهر ستظهر للوجود من النتيجة الموحّدة للميول السبعة المدرجة في هذه الدراسة . في بعض البلدان ستكون الظروف ممكنا احتمالها للاغلبية العريضة ، وستكون ملائمة بشكل متزايد لمجموعة اصغر من الناس ، وبذلك تولّد فرصة هناك لتحسن عام ثابت . في بلدان اخرى، من ناحية ثانية ، يمكن أن تظهر اضطرابات أو حتى انفجارات اجتماعية .

في الامد الطويل ، فإنني متفائل بشكل مؤكد .لن يكون النسق الذي يتشكل في نهاية المطاف " مجتمعا فاضلا " . سيكون متخما بالنواقص ويبدي صفات بغيضة معينة ايضا ، بيد أنه سيكون

بالرغم من ذلك متفوقا على النسق الاشتراكي السابق ، في انجازاته المادية ووسائل حمايته لحقوق الانسان . انني متفائل في الامد الطويل نظرا لأن هنالك ميولا داخلية عفوية قوية جدا لقيادة التغيرات في هذا الاتجاه المناسب حتى إذا لم تكن الحكومة في احسن الايادي .

دور الأكاديميين

إن هذه الدراسة غير موجّهة إلى الحكومات ؛ وأود أن أضيف ، في الختام ، بضع كلمات بخصوص مسؤولية الاكاديميين .

يوجد زملاؤنا الغربيون في وضع لمنح ***مساعدة علمية*** للعالم الأكاديمي الشرقي في التعليم والابحاث . توجيه دعوات وتقديم منح لزملاء شرقيين ، وقبول وظيفة بروفسور زائر في المنطقة ما بعد الاشتراكية ، وتحويل أو نقل الخبرة من خلال ابحاث مشتركة وكتب ، ودوريات واجهزة يتم وهبها إلى مؤسسات في الشرق ــ هذه هي اشكال ممكنة قليلة من اشكال كثيرة للدعم . لقد تلقينا فعليا مساعدة كبيرة ، ولكن حتى إن تم مضاعفتها بمرات عديدة ، فإنها ستظل أقل من المتطلبات .

غالبا يخدم كل من الاكاديميين الغربيين والشرقيين ***كمستشارين*** لحكومات واحزاب وحركات واتحادات منظمات تمثل مصالح معينة ومنظمات دولية وعالم الاعمال التجارية . وهنالك حاجة عظيمة إلى هذا النشاط ، ولكن قد لا يكون هنالك أي ضرر بإضافتي لتحذير . لا بد أن نحاول أن نطرح توصياتنا باعتدال مطلوب . ماذا إذا لم تكن الافكار التي نفضلها غير قابلة للتطبيق ؟ ماذا إذا كانت مكيفة بشكل غير ملائم للظروف المحلية التي نملك عنها معلومات بشكل غير كاف؟ دعونا لا نكون عدوانيين ، دافعين بافكارنا الخاصة بنا بكل التكاليف ، نظرا لأن ذلك يمكن أن يرتد باضعاف الثقة بعمل المستشارين بوجه عام . دعونا نستنبط الهاما من Erasmus ؛ أنه امر جيد الاحتفاظ بشيء من السخرية بخصوص انفسنا .

إن الدور المعين احيانا لنا من جانب الظروف هو دور ***وسيط*** وليس دور مستشار ؛ إن مهمتنا أن نحاول وأن نوفق بين افكار متنازعة أو قوى سياسية واجتماعية . مجددا هنالك الهام يمكن اكتسابه من عمل Erasmus : دعونا نحاول أن نجادل في سبيل العقلانية وحسن الفهم والاعتدال. دعونا لا ننفر من المخاطرة التي تحملها : اولئك الذين يتدخلون بكلمات ذات معنى تماما بين الصيحات الحقودة لمعارضين ، يمكن أن يجدوا انفسهم مرفوضين ويصنفون كمنشقين من جانب الطرفين . مع ذلك لا بد أن نعبر عن ضمير المجتمع ، مطلقين كلمات تحذير إذا تم

انتهاك حريات انسانية ، وإذا تم مهاجمة المؤسسات اليافعة للديمقراطية ، وإذا تم تجـــاهل العقـــل والصبر بنوبة انفعال .

ملحق : ماضي الدراسات واماكن نشرها لأول مرة

في الاصل تم تقديم كل الدراسات في هذا المجلد كمحاضرات . ويتم ادناه تحديد الأطر التي تم فيها تقديم كل محاضرة ومكانها وزمانها ، مع التفاصيل الببليوغرافية المتعلقة بنشرها لأول مرة بالانجليزية .

1 . اشتراكية السوق المعاد فحصها

محاضرات Tanner في القيم الانسانية . تلقى هذه المحاضرات بدعوة من Tanner Foundation في بضع جامعات هنا وهناك في العالم كل سنة ، وتلقى كل محاضرة من جانب فيلسوف أو اقتصادي أو عالم اجتماع أو شخصية عامة أو كاتب ، في موضوع يختاره المتكلم . وشملت المحاضرات في سنوات سابقة Raymond Aron , Arrow , Bellow , Brodsky Foucault , Habermas , Havel , Hirshman , Kolakowski , Nozick , Popper , Prigogine , Rawls , Rorty , Joan Robinson , Helmut Schmidt , Stigler . وتم الاصغاء للدراسة كجزء من سلسلة Tanner للمحاضرات في جامعة Stanford في Januaty 18 and 20 ، 1991 . النشر الاول : " اشتراكية السوق المعاد فحصها " . في *The Tanner Lectures On Human Value* , تحرير Grethe B. Peterson , Salt Lake City , University of Utah Press , Vol . 14 , 1993 , PP.3-41 .

2 . الصلة بين اشكال الملكية وآليات التنسيق

القيت هذه الدراسة كمحاضرة في مؤتمر الطاولة المستديرة ذي العنوان Market Forces in Planned Economies الذي نظِّم من جانب الجمعية الاقتصادية الدولية وأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي ، في موسكو في March 28-30 ، 1989 .

النشر الاول : " الصلة بين الملكية وآليات التنسيق . الخبرة المشتركة للاصلاح في البلدان الاشتراكية " . في *Market Forces in Planned Economies* ، تحرير Oleg T. Bogomolov ، Macmillan : London ، 1990 ، PP. 32-54 .

3 . طريق الاتحاد السوفياتي إلى الاقتصاد الحر . تعليقات مراقب خارجي

محاضرات Tanner في القيم الانسانية . القيت المحاضرة في جامعة Leningrad في 12 June ، 1991 ، بزمن قصير قبل أن يغير اسم المدينة . (فيما يتعلق بسلسلة محاضرات Tanner ، انظر الهامش في الدراسة الاولى) . وكانت هذه محاضرة Tanner الاولى التي تلقى في المنطقة الاشتراكية وما بعد الاشتراكية .

النشر الاول : " طريق الاتحاد السوفياتي إلى الاقتصاد الحر : تعليقات مراقب خارجي " . في محاضرات Tanner في القيم الانسانية ، تحرير : Grethe B. Peterson , Salt Lake City : University of Utah Press , Vol . 14 , 1993 , PP.42-68 .

4 . مباديء الخصخصة في اوروبا الشرقية

محاضرة Tinberg . محاضرة تنظّم سنويا من جانب the Royal Netherlands Economic Association تكريما لـ Jan Tinbergen ، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل . والقيت المحاضرات السابقة من جانب Lawrence E. Klein , Edmund Malinuavd and James Tobin . والقى المؤلف هذه المحاضرة في Utrecht في October 19, 1990 . *النشر الاول*: مبادئ الخصخصة في اوروبا الشرقية " . De Economist , 1992 , 140(2) : 153-176

5 . الانتقال ما بعد الاشتراكي والدولة . تأملات في ضوء المشكلات المالية الهنغارية

محاضرة Ely . محاضرتان مكتملتان تلقيا في الاجتماع السنوي لـ the American Economic Association : الخطاب الرئاسي ومحاضرة تكريما لـ Richard T. Ely وتم الاصغاء للدراسة الخامسة في الاجتماع السنوي الذي عقد في New Orleans في January 3 ,1992 . *النشر الاول* : الانتقال ما بعد الاشتراكي والدولة : تأملات في ضوء المشكلات المالية الهنغارية " . American Economic Review , Papers and Proceedings , 82(2) : 1-21 , May 1992 .

6 . تطور الانضباط المالي في ظل النسق ما بعد الاشتراكي

محاضرة *Myrdal* . تنظم جامعة Stockholm محاضرات في فترات منتظمة تكريما للاقتصادي الحائز على جائزة نوبل Gunnar Myrdal . والقى المؤلف هذه المحاضرة في جامعة Stockholm في November 1992,5 .

النشر الاول : تطور الانضباط المالي في ظل النسق ما بعد الاشتراكي . kyklos ,Fall 1993 . 46(3): 315-336 .

7 . الركود التحولي . ظاهرة عامة مفحوصة من خلال مثال تطور هنغاريا

محاضرة Perroux . محاضرة تنظّم في فترات منتظمة تكريما لـ Francios Perroux ، وهو شخصية بارزة في ميدان علم الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية ؛ من جانب المؤسسة التي تحمل اسمه . وقد القيت هذه المحاضرة من جانب المؤلف في Collége de France في باريس في June 9 , 1993 .

النشر الاول : " الركود التحولي : ظاهرة عامة مفحوصة من خلال مثال تطور هنغاريا " ، Economic Appliquée , Fall 1993 , 46(2): 181-277 .

8 . الانتقال ما بعد الاشتراكي . مسح عام

محاضرة Erasmus . قررت الهيئة الأساس للأكاديمية الاوروبية في 1991 ادخال محاضرة مكتملة في كل اجتماع سنوي عام مسماه باسم Eramus of Rotterdam وهو الشخصية العظيمة في الفكر والعلم والثقافة الاوروبية . والقيت محاضرة Eramus الاولى من جانب المؤلف في الاجتماع العام السنوي للأكاديمية الاوروبية الذي عقد في بودابست في , 17 June 1992 .

النشر الاول : الانتقال ما بعد الاشتراكي : مسح عام . European Review ,1993 . (1)1 : 53-64 .

الهوامش

المقدمة

1 . تم التلميح إلى ذلك في عنوان الطبعة الهنغارية للكتاب : Útkeresés (Search for a Road) .

2 . يكتسب الجدل بخصوص علم اقتصاد الاصلاح ، بما في ذلك معتقدات الاشتراكية السوقية ، طابعا راهنا خاصة نظرا لأن افكارا معينة متضمَّنة فيه تظل رائجة ومؤثرة حاليا . ومثال هو الاصرار العنيد من جانب بعض السياسيين، الذين يعتبرون انفسهم بخلاف ذلك مناهضين للشيوعيين ، على الاحتفاظ بقطاع واسع مملوك للدولة . إنهم يخفقون في ملاحظة عدم الاتساق بين الدفاع عن ملكية دولة واسعة من جانب والمعتقدات ، المجاهر بها بشكل مقدس، لاقتصاد السوق في الجانب الاخر . إنهم يريدون الاحتفاظ بقطاع واسع مملوك للدولة بالضبط لنفس السبب الذي أرادته البيروقراطية الشيوعية : إنه يوفر وضع ***قوة أو سلطة*** .

ومثال اخر هو تجميد الريوع المعلن في هنغاريا في صيف 1993 ــ وهو عمل تدخل فج في حقوق المالكين في أن يقرروا مصير موجوداتهم وفي عمل السوق . وسيؤكد التأثير الضار المتوقع بشكل مرتفع لهذا الاجراء عدم التناغم بين التنظيم الاجرائي الحكومي على الصعيد الجزئي و التنسيق السوقي الحقيقي ، والذي لا يحتاج إلى تأكيد اضافي مطلقا ، الذي انبثق من التجارب المتعلقة باشتراكية السوق .

3 . يطرح تحليل شامل وتفصيلي للانتظامات في عمل النسق الاشتراكي واصلاحه وانهياره في كتابي The Socialist System , 1992 والذي تلخص بعض افكاره وتتم الإضافة عليها في أول دراستين في هذا المجلد .

4. ونتابع نفس الاستعارة . بالرغم من أن البادئين بالاصلاح قصدوا أن تتبع التجربة طريقا ثالثا مستقلا ، فإنه بات في النهاية طريق وصول يفضي إلى الطريق الاول . لقد كانت الاصلاحات مفيدة في تحضير الارضية للتطور الرأسمالي ما بعد الاشتراكي .

5 . هنالك لوحة للرسام السويسرية Paul Klee والتي تظهر نسق طرق معقد . وعنوان هذا العمل هو طريق رئيس وطرق فرعية ، وعندما عرضت علي إعادة انتاج للعمل من جانب Albert O. Hirschman من معهد Princeton للدراسة المتقدمة ، والتي تظهر في كتابه Journeys Toward Progress ، ادركت أن هذه اللوحة الرائعة وعنوانها ، تعبر عما يحدِّد هذا الكتاب أن ينقله أو يبلِّغه . هنالك شبكة من طرق رئيسة وفرعية ومفارق طرق، ولكن في نهاية المطاف فإنها جميعها تقضي إلى نفس الاتجاه الصاعد . اشكر Albert O. Hirschman للفكرة .

6 . لفترة طويلة من الزمن تبنيت مقاربة ايجابية بشكل حصري لفحص النسق الاشتراكي وامتنعت عن طرح اقتراحات ذات طبيعة عملية تتعلق بالقيادة . ولقد انفصلت عن هذه الممارسة وبشكل راديكالي في كتابي Passionate Pamphlet in the Cause of Economic Transition ; revised edition Published in English as The Road to a Free Economy . Shifting From a Socialist System : The Example of Hungary , New York , W . W. Norton , 1990 حيث قمت فيه بتلخيص الاقتراحات التي اوصيت بها حينذاك للبرلمان المنتخب بشكل حر في 1990 وللحركة الشرعية المعتمدة على دعم ذلك البرلمان ، رابطا اياها بشروط سياسية معينة . وتطور الدراسات ، عن الانتقال ما بعد الاشتراكي في هذا المجلد ، إلى حد ابعد أو تصحح ، حيث اشعر أنه ضروري ، الافكار المعيارية المطروحة في الكتاب .

7 . ايضا يتطلب " المعيار " مني بوجه عام أن أعيد طبع الدراسات الاصلية بدون اختزالها . ومجادلة اخرى لصالح إعادة نشر كاملة هي الاعتبار المذكور سابقا والذي فحواه أن كل واحدة منها يتوجب أن تكون قطعة كاملة ذات موضوع قراءة مفهوم بحد ذاته ، مع تذكر حاجات القارئ ، سواء كان باحثا أو طالبا ، والذي يتفق أنه يريد أن يدرس جزءا فقط من الكتاب ، وليس المجلد كله . واشعر أن هذين المطلبين يرجحان على العيب الذي مفاده أن دراسة معينة أو اخرى يمكن أن تحتوي على مقدار من تكرار المسألة من دراسة سابقة في نفس المجلد . لكن ، حيث بالامكان تفادي تكرار كهذه بقطع أو بحذف قليل بدون تعريض الاعتبارات المذكورة سابقا للخطر ، فعلت ذلك ، مؤشرا على الاقتطاع أو الحذف بعلامة [...] .

وايضا تتسق مع المتطلب الذي فحواه أنه يجب أن يظهر ***محتوى*** النص الاصلي ، حقيقة أنني اجريت تغييرات تتعلق بالتحرير على النصوص من وجهة نظر رسمية أو المنطقية ــ الرياضية مثلا ، من اجل ضمان الاتساق او التماثل المطبعي .

8 . أضفت ايضا هوامش لاحقة في مكان أو مكانين حيث شعرت ، بإعادة قراءة النص بعين الزمن الحاضر ، أن تفسيرا إضافيا مطلوب من اجل تفادي أي سوء فهم .

الفصل 1

1 . ادين بالشكر لملاحظات قيمة لـ Kenneth Arrow , Zsuzsa Dániel , Parta Dasgupta , Eric Maskin , Mária Kovács , Carla Krüger and John M. Litwak , وأنا ممتن لـ Brian Mclean and Julianna Parti لترجمتهما الممتازة والرائعة .

2 . ما يزال كل من الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا موجودين عندما القيت هذه المحاضرة . ويستخدم هذا النص اللغة الاصطلاحية الجارية في ذلك الوقت .

وتقريبا فإن كل كتاب أو دراسة تناقش أو يناقش الاصلاحات ، خصوصا في الطور الاول من التغيرات ، يذكر أو تذكر مفهوم الاشتراكية السوقية . وتشكل اشتراكية السوق الموضوع الرئيس لبعض الكتابات الرئيسة ؛ واختار هنا الكتابات التي لها تأثير حث التفكير علي في الوقت الذي كنت فيه اكتب هذه الدراسة : P. Bardhan (1990) , W. Brus and K. Laski (1989) , A. de Jasay (1990) , D.Lavoie (1985) , J. Le Grand and S. Estrin , eds (1989) , A. Nove (1983) , G. E. Schroeder (1988) and G. Temkin (1989) .

3 . يتم توضيح مفهوم " الاشتراكية الكلاسيكية " بشكل تفصيلي اكثر في كتابي The Socialist System (1992) .

4 . إن ملاحظة تتعلق باللغة الاصطلاحية هي ضرورية .إن المصطلح " الاشتراكية " في هذه الدراسة ، كما في اعمالي الاخرى ، يشير إلى انساق اجتماعية ــ اقتصادية حقيقية متسمة بالدور الاحتكاري للحزب الشيوعي . وفي حين أنني ادرك الأهمية ، بالنسبة للمشايعين لافكار اشتراكية ، التي تكون لتوضيح ما إذا كانت هذه الانساق مستحقة لاسم " الاشتراكية " ، فإنني استخدمه بمعنى متحرر من القيمة . إنه ما دعت أو ما تزال تدعو البلدان انفسها به ، ولقد امتنعت عن إعادة تسميتها .

5 . عن مفهوم الرؤية أو التصور ، انظر J. A. Schumpeter (1954) , R. Heilbroner (1990) , and J. Kornai (1986b)

6 . يتم تناول صياغة موديل Lange - Taylor - Lerner في اعمال عديدة ؛ وسأشدد على العمل الكلاسيكي لـ K. J. Arrow and L. Hurwicz (1960) وعلى موديل E. Malinvaud (1967) ، ومن الادبيات الاحدث دراسات I. Ortuno - Ortin , J. E. Roemer and J. Silvestre (1990) .

7 . يتم ذكر بضع اعمال رائدة ، مصنفة حسب البلدان : Yugoslavia : B. Kidric (for the Works he Worte in the 1950s , See his 1985 Volume) ; Hungary : Gy Péter (1954a) , (1954b) , (1956) , J. Kornai [1957] (1959) ; Poland : W. Brus [1961] (1972) ; Czechoslovakia : O. Sik (1966) ; Soviet Union : E. G. Liberman [1962] (1972) ; China Y. Sun [1958 - 61] (1982) .

8 . عندما تجادل Hayek (1935) مع انصار اشتراكية السوق خلال الجدل المشهور في 1930s حول مقاله Oscar Lange ، فإنه خرج من دنيا الموديلات النظرية المجردة بطرح مجادلات مضادة عملية ، ايضا ، تنتمي وفق اللغة الاصطلاحية لهذه الدراسة ، لمرحلة المخطط التفصيلي .

9 . وهذا لم يفعله ابدا Oscar Lange نفسه .

10 . يتم التعبير بشكل جيد عن فكرة الطريق الثالث هذه في الاقتباس التالي من Gorbachev : " ما هي البدائل المتاحة لنا ؟ ... أحدها أن نحتفظ بالنسق الاداري الأوامري ، والتخطيط الصارم ، والاوامر في الثقافة كما في الاقتصاد ايضا . والاخر ... يقترح العودة إلى الرأسمالية . هل بامكاننا أن نسلك أيا من هذين الطريقين ؟ . لا ، نحن نرفضهما ... " (Pravda , November 26 , 1989) .

11 . انظر ، مثلا ، مقالتي D. Lipton and J. Sachs , (1990a) , (1990b) , and G. W. Kolodko (1991) عن بولندا ، ومقالة J. Kornai (1986b) and the OECD report (1991) عن هنغاريا ، والتقرير المشترك لـ IMF , IBRD , OCED and EBRD (1990) عن الاتحاد السوفياتي .

12 . [يتم تناول مشكلات الاصلاح الصيني في الهامش 20 . **واضيف هامش جديد في مسار تحرير هذا المجلد** . يشار إليه باعتباره **الهامش الجديد** منذ الان فصاعدا] .

13 . يتم تقديم فحص عام لهذا الخط الواعد من البحث من جانب O. Hart and B. R. Holmström (1987) and J. E. Stiglitz (1987) .

14 . انظر L. Von Mises [1920] (1935) , and Also A. A. Alchian (1965) , (1974) and A. A. Alchian and H. Demsetz (1972) . ويلخص الموقف بشكل موجز بعنوان دراسة : W. G. Nutter (1968) " Markets Withowt Property : A Grand IIIusion " .

15 . تم استخدام هذا المفهوم في عملي Economics Shortage (1980) ؛ للاطلاع على تفسير اكثر تفصيلا ، انظر مقالتي (1986a) والفصلين 8 و 21 من كتابي (1992) .

16 . إن اعراضا معينة لمرض القيد المتساهل للميزانية الذي يظهر في الرأسمالية المعاصرة ، تعزى إلى عوامل مختلفة : هنالك حالات انقاذ لمنشآت عاجزة عن الايفاء أو التسديد وحتى لقطاعات باكملها . إلى أي مدى يكون ذلك محتوما وإلى أي مدى يتسبب في تآكل الانضباط المالي ، بالاضافة إلى كل العواقب الضارة المعروفة من تجربة البلدان الاشتراكية ؛ هما موضوع جدل .

17 . " إن الرأسمالية هي ذلك الشكل من اقتصاد الملكية الخاصة الذي يتم فيه تنفيذ التجديدات بوساطة النقود المقترضة " (P. 223, Vol 1, 1939, Schumpeter) .

18 . تتم صياغة هذه الآلية وتبين نتائجها السلبية بالرسم البياني ، من جانب M. Dewatripont and E. Maskin (1990) . ويحلل تأثير الظاهرة على التجديد من جانب Y. Qian and C. Xu (1991) .

19 . بالرغم من أن هذه الدراسة لا تعالج قضية الاسعار ، لا بد من أن يذكر هنا أن التقارير المقارنة المكتوبة بخصوص أداء المنشآت عديمة النفع في أية حالة نظرا لأنه يتم استخدام اسعار مشوهة وغير معقولة لحسابه .

20 . [بحلول صيف 1994 ، عند تحرير هذا المجلد ، يمكن فعليا وصف انهيار التجربة الاشتراكية الاصلاحية في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية ، بصيغة الماضي . ولكن لا ينطبق نفس الشيء فيما يتعلق ببلديين اشتراكيين اصلاحيين ، فيتنام والصين ، حيث تحيا وتتقدم بنجاح في جوانب كثيرة .

ويعتبر الخبراء أن التجربة في الصين وفيتنام تدحض المجادلات المطروحة للتو لقول أن انهيار التجربة الاشتراكية السوقية هو امر محتوم . لا أوافق على ذلك واحتفظ بموقفي السابق .

ولم ازعم ابدا ، سواء في كتابي الشامل عن النسق الاشتراكي (1992) أو في دراساتي في هذا المجلد ، أنه لا يمكن أن تحظى الاشتراكية الاصلاحية والتغيرات الاشتراكية السوقية الحادثة في ظلها ، بأي نجاح . وايضا لم اعلن أن النسخة ، المدخل عليها اصلاحات ، من الاشتراكية لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة في بلد معين أو اخر ، لفترة مهمة من الزمن ، إن كانت الشروط ملائمة لها . واعطيت ثلاثة امثلة في الكتاب المذكور اعلاه (PP. 449 - 452) عن بلدان تطور فيها نوع معين من " توازن اصلاح " بين المدافعين عن الاصلاح وخصومه ، مشيرة إلى حالات تقدم وتقهقر ونزاعات دراماتيكية من حين إلى اخر . لقد كانت تلك هي الحالة في يوغسلافيا Tito وهنغاريا Kádár وصين Deng Xiaoping . لقد نجح الحزب الشيوعي الحاكم في ايجاد مستوى القمع الذي من المتوقع أن يكون كافيا للحفاظ على احتكاره للسلطة ، في حين يمنح مجالا أو فرصة لتغير جزئي في علاقات الملكية وآليات التنسيق . وهكذا كان من الممكن لنوع معين من اشتراكية الاصلاح أن يبقى على قيد الحياة في يوغسلافيا لاكثر من 40 سنة وفي هنغاريا لـ 20 سنة . ويمكن تماما أن تعيش الاشتراكية الاصلاحية ، السائدة لـ 16 سنة فقط في الصين ولفترة حتى اقل في فيتنام ، لفترة اطول تماما .

وكل ما يمكن أن يقال بشكل مؤكد بخصوص الصين وفيتنام ، حاليا ، هو ما يلي : بالرغم من أن الملكية الرأسمالية تنتشر في البلدين ، فإنها ما زالت خاضعة لقيود إدارية . ولم يعلن حتى الان أي بلد منهما باعتباره برنامجا حكوميا رسميا استهلال خصخصة المنشآت الموجودة حتى الان في ملكية الدولة ، أو أية نية لحصر قطاع الدولة في حدود ضيقة . وأود أن أضيف توقعي الخاص بي هنا . عندما ينمو القطاع الرأسمالي في الاقتصاد ، فإنه سيسعى ، عاجلا أو اجلا ، إلى أن تعلن بوضوح مصالحه سياسيا ، وهي التي ستتنازع مع احتكار السلطة للحزب الشيوعي . ولا يمكن أن يتفتح بالكامل التطور الرأسمالي التام قبل أن تتشكل الاحزاب التي تدعم خطا كهذا بشكل مخلص وأن تأخذ السلطة . ليس هنالك أي شيء مؤثر حتى الان يخبرنا بما إذا كان النزاع بين الوضع في الميدان السياسي وقوى التطور الرأسمالي ستتخذ شكلا سلميا نسبيا ، كما في هنغاريا حيث انهار الحزب الشيوعي وروضت الخليفة له نفسها على خسارة أو ضياع السلطة الاوتوقراطية ، او ما إذا كانت ستقع اعمال عنف .

على أساس ذلك كله ، اتبنى وجهة النظر التي مفادها أن الاصلاحات الفيتنامية والصينية وبشكل مؤكد لم تدحض حتى الان الفرضية المطروحة على أساس التجربة في اوروبا الشرقية : أن السلطة السياسية الشيوعية الممركزة والاقتصاد الرأسمالي ، لا يمكن أن يتعايشا في إطار نسق مستقر قوي واحد بطريقة دائمة ، على امتداد فترة تاريخية طويلة . ولم ينتهي الفحص التاريخي لهذه الفرضية . وسأقبل كدحض لها وضعا من الشروط الثلاثة التالية : (1) إن

بدات خصخصة شاملة للقطاع الحكومي في هذين البلدين كبرنامج حكومي معلن وتقدمت بشكل ثابت ؛ (2) إن بقيت السلطة السياسية ممركزة في ايدي حزب قانوني أو شرعي واحد ، الحزب الشيوعي المعلن عن نفسه حزبا ماركسيا ــ لينينيا ؛ و (3) إن اثبت هذا الوضع أنه ثابت وقادر على الحفاظ على نفسه لفترة طويلة . *هامش جديد*] .

21 . إن الفوضى (Anarchy) الاكثر اكتمالا تسود في اوساط .... الرأسماليين انفسهم " ، Marx Writes in Capital [1867 -94] (1978 Chapter 51 , P. 1021) .

22 . يقتبس Stalin جملة Lenin التي مفادها " إن مسألة السلطة هي المسألة الأساسية للثورة " . ويضيف نفسه : " إن الاستيلاء على السلطة هي البداية فقط .... إن المسألة برمتها هي الاحتفاظ بالسلطة وتقويتها وجعلها لا تقهر ". (1947 , P. 39) .

23 . كتوضيح ، نقدم الاقتباس التالي من Gorbachev : " باختصار : سيتم بشكل متزايد توحيد مزايا التخطيط مع العوامل المحفزة للسوق الاشتراكية . إلا أن ذلك كله سيحدث داخل اتجاه الاهداف والمبادئ الاشتراكية للادارة " (1987 , P. 91) . وجملة لاحقة : " تم توضيح تفوق السوق على نطاق عالمي ... إنه حقا الاقتصاد السوقي المنظم هو الذي يسمح لنا أن تزيد الثروة الوطنية ... وبالطبع فإن سلطة الدولة في ايدينا " (Izvestia , July 11 , 1990).

24 . يتم هنا بشكل مقصود تجاهل المصطلح " النيوكلاسيكي " من اجل ترك مسألة ما إذا كانت المدرسة النمساوية (بما فيها Hayek and Von Mises اللذين لهما دورا بارزا فيما يتصل بموضوع هذه الدراسة) تنتمي إلى داخل أو خارج المدرسة النيوكلاسيكية ؛ لترك هذه المسألة بدون إجابة .

25 . انظر J. A. Schumpeter [1911] (1968) .

26 . J. A. Schumpter [1942] (1976) .

27 . انظر ، مثلا ، المجلد المنشور في الذكرى الاربعين لظهور Capitalism , Socialism and Democracy , A. Heertje , ed . (1981) .

28 . تظهر هذه الفكرة ايضا في كتابي Anti - Equilibrium (1971 , PP. 334 - 343) .

29 . انظر L. Von Mises (1981) and F. A. Hayek (1960) , (1989) .

الفصل 2

1 . اريد أن اعبر عن شكري لكل من Mária Kovács , Carla Krüger , and Shailendra Raj Mehta للمساعدة في تحرير هذه الورقة . وأنا ممتن جدا للدعم من كل من الاكاديمية الهنغارية للعلوم ، وجامعة Harvard ، و WIDER ، و Sloan Foundation

2 . [انظر كتابي عن النسق الاشتراكي (Kornai 1992) ، خصوصا الفصول 3 ، 4 ، 7 ، 15 . *هامش جديد*].

3 . توجد ادبيات غزيرة تتعلق بوصف وتحليل عمليات الاصلاح في البلدان الاشتراكية المختلفة . ونذكر فقط بضع امثلة J. P. Burkett (1989) on Yugoslaviä , J. kornai (1986) and L . Antal et al (1987) On Hungary , D. H. Perkins (1988) on China , Iu . N. Afanasév , ed (1988) , E. A Hewtt (1988) , G. E Schroeder (1987) , and N. Shmelev (1987) on the Soviet Union .

4 . تتم مناقشة افكاري عن التحول الثوري في كتابي (1990) .

5 . للاطلاع على الاوراق الابكر المدافعة عن الاصلاح المبني على اللامركزية في اوروبا الشرقية ، انظر الهامش 7 في الدراسة الاولى من هذا المجلد .

6 . الشراكات التجارية الخاصة ، المملوكة والمدارة من جانب مجموعة من الناس ، تنتمي إلى القطاع الخاص ، بالاضافة إلى الاعمال التجارية المملوكة والمدارة من اشخاص منفردين أو عائلة . وتدعى شراكات كهذه ، في الاتحاد السوفياتي ، " بالتعاونية " ، بالرغم من أن الجميع يعرف أنها بالحقيقة شراكات اعمال خاصة .

7 . بخصوص القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي انظر , G. Grossman (1977) , I.R. Gábor (1985) . C.M Davis (1988) , S. Pomorski (1988) , B. Dallago (1989)

8 . في هنغاريا وبولندا يصبح شائعا بيع ملكية للدولة إلى افراد خصوصيين ومستثمرين اجانب . وهذا يعادل علامة ملموسة على أن هذين البلدين تخطيا حدود الاشتراكية الاصلاحية وأن تغير نسق حقيقي قد بدأ .

9 . ربما أن الاتحاد السوفياتي ، وخصوصا القطاع الزراعي السوفياتي ، هو استثناء . هنا فإن ذكرى الرعب أو الارهاب الذي رافق التحويل إلى الجماعية (collectivization) على نطاق كبير " وتصفية الكولاك " مغروسة بعمق جدا في الضمير الجماعي الذي نقل من جيل إلى جيل اخر وما زال افراد كثيرون غير واثقين من انفسهم بخصوص بدء مزرعة فردية أو أي نوع من العمل التجاري الخاص .

10 . من السخرية أن السياسيين والصحفيين في البلدان الاشتراكية الاصلاحية (احيانا حتى في دوائر " اليسار الجديد" داخل المجموعات المعارضة) يجادلون ضد الاسعار العالية ، " وجني ارباح طائلة سريعة " ، على *أسس* اخلاقية . ويتم ادراك أنه امر غير متسق أن تعلن المرغوبية في السوق وأن ترفض في الوقت نفسه شرعية سعر مولّد بالضبط من جانب نفس آلية السوق .

11 . يستخدم مصطلح " التنسيق البيروقراطي " ، هنا ، كما في اعمالي الاخرى ، بمعنى متحرر من القيمة ، بدون الدلالة المتضمّنة في كتابات وخطابات اوروبية شرقية كثيرة . إنه يشير إلى انماط معينة من السيطرة على النشاطات وتنسيقها . وتشتمل الصفات الرئيسة لهذه الالية على التنظيم الهرمي متعدد المستويات للسيطرة ، اعتماد التابع أو المرؤوس على الرئيس ، والطابع الالزامي وحتى الاكراهي لتعليمات الرئيس .

12 . [ظهر المفهوم الاخير اول ما ظهر في اعمال Kálmán Szabó , Tamás Nagy , and Laszló Antal .

لقد جذبت عملية فحص التجربة المكتسبة في الاقتصاد ما بعد الاشتراكي ، انتباهي إلى ظاهرة اخرى . في اعقاب إزالة أو انهيار آلية التنسيق البيروقراطي (سواء تألفت من سيطرة مباشرة أو غير مباشرة) . يمكن أن يظهر نوع من الفراغ . في ظل ظروف اخرى ، يمكن أن ينشأ وضع فوضوي ، " لا يسيطر فيه أحد " ، في المنطقة الواسعة اكثر بين السيطرة البيروقراطية والسوقية . (انظر الدراسة السابعة في هذا المجلد ، ص ١٦٢) . *هامش جديد*].

13 . بروح الهامش العاشر ، تكون كلمة توضيح مطلوبة تتعلق بمصطلح " البيروقراطية " . ويتم استخدام هذه الفكرة بطريقة متحررة من القيمة ، بدون أن تتضمن أي حكم سلبي مهما كان . إنها تشير إلى الجهاز الهرمي التسلسل في السيطرة على كل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويتضمن ليس فقط الموظفين والمدراء الحكوميين ، ولكن ايضا موظفي أو عاملي الحزب والمنظمات الجماهيرية .

بكلمات اخرى تشير " البيروقراطية " إلى ***مجموعة اجتماعية*** معينة تختلف عن مجموعات اخرى في المجتمع ، ويشير " التنسيق البيروقراطي " إلى ***آلية تنسيق*** تختلف عن آليات ، مثل التنسيق السوقي . بالرغم من التمييزات

المفاهيمية ، هنالك ، بالطبع ، رابطة قوية بين هاتين الظاهرتين : تطبق البيروقراطية التنسيق البيروقراطي لقيادة اولئك الذين يخضعون لسلطتها .

14 . كما في السابق ، لا يستخدم هنا المصطلح " طبيعي " بمعنى الدعاية الامريكية ، حيث هو المرادف لكلمات مثل جيد وغير زائف أو غير مصطنع و مفيد أو صحي . بالاحرى ، استخدمه للاشارة إلى الظاهرة التي يعاد انتاجها بدون دعم الحكومة ، واحيانا حتى بالرغم من سياسات تصمم لمعارضتها ، ببساطة كعاقبة للوضع الاجتماعي .

15 . انظر الهامش 15 في الدراسة الاولى .

16 . هنالك توليفات اخرى من A , 2 , 1 و B تستحق الاعتبار . على سبيل المثال ، إذا كان القطاع الخاص ، في الاقتصاد ، قويا ومستقرا ، وإذا كانت الرابطة 2 إلى B هي السائدة ، يمكن بنجاح اخضاع قسم معين من الاقتصاد للرابطة 1 إلى B . بكلمات اخرى ، في اقتصاد سوقي خاص بشكل أساسي يمكن أن يتكيف القطاع المملوك للدولة لقواعد السوق .

17 . بانسجام مع التعاريف المستخدمة في الورقة الحالية ، لا يمكن اعتبار شراكات الاعمال التجارية الخاصة في الاتحاد السوفياتي تعاونيات حقيقية . إنها تنتمي إلى شكل الملكية 2 وليس إلى الشكل 3 .

18 . بالطبع ، يمكن أن تكون الملكية التعاونية مربوطة ليس فقط إلى آليات التنسيق من النمط C ، ولكن ايضا إلى آلية السوق . على سبيل المثال ، جربت يوغسلافيا دمج شكل الملكية 3 (إدارة ذاتية) مع كل من اليات التنسيق B والالية C (التنسيق السوقي و" التوحيدي ") . لقد كانت اقسام كبيرة من الاقتصاد تنسق بالطريقة المعتادة من جانب آلية السوق . في الوقت نفسه ، رتبت ما تدعى " بمواثيق اجتماعية " لاقامة اتصالات مباشرة بين ممثلي المنتجين والمستهلكين ؛ لقد كان من المتوقع أن يجروا طوعيا تعديلات متبادلة . وفي حين أن السياسة الرسمية كانت تتناوب في التأكيد الممنوح لآليتي B و C ، فقد كانت بالحقيقة الالية البيروقراطية للتنسيق ، A ، سائدة طوال الوقت كله ، وكانت قوة غالبة باسلوب كامن .

19 . ترتبط كل من اشكال الملكية 3 واليات التنسيق C ، في كتابات كثيرة ، بافكار سياسية معينة مثل اللامركزية الادارية لنشاطات الحكومة ، والدور المرتفع للحكومات المحلية ، وديمقراطية تشاركية وادارة ذاتية وافكار تعاونية من انماط أو اصناف شتى ، وغير ذلك . ومجددا ، فإن مناقشة هذه الجوانب خارج نطاق الدراسة الحالية .

20 . لقد اعلنت موقفي بخصوص هذه المسائل في كتابي (1990) . وشددت على الحاجة إلى تطور سريع للقطاع الخاص وللارتفاع المستمر في حصته . وتظل هذه الدراسة في حقل التحليل الايجابي (Positive analysis) .

21 . انظر G. M. Tamás (1989) .

الفصل 3

1 . ادين بالشكر لرئيس جامعة Leningrad ، البروفيسور S. L. Merkuriev وزملائه لضيافتهم اللطيفة . وأعبر عن امتناني لـ Brian Mclean and Julianna Parti لترجمتهما الدقيقة الذربة والسلسة .

وقد القيت هذه المحاضرة قبل وقت قصير من تغيير اسم Leningrad إلى St. Petersburg . بالاضافة إلى عودة المدينة إلى اسمها القديم منذ ذلك الحين ، توقف الاتحاد السوفياتي عن الوجود وظهرت تغييرات عظيمة اخرى كثيرة في الميدانيين السياسي والاقتصادي .

2 . تشمل الاعمال عن تاريخ الاصلاحات الاقتصادية الهنغارية المتوفرة بالانجليزيـــة L. Antal (1979) , T. Bauer (1983) , I. T. Berend (1990) , P. Hare , H. K. Radice , and N. Swain eds (1981) , J. Kornai (1983) , (1986) [1989] (1990a) , J. M. Kovács (1990) , G. Révész (1990) and L. Szamuely (1982) , (1984) .

3 . [يمكن اعتبار هذه الدراسة إلى حد معين كتلخيص موجـــز لـــ Road to a Free Economy [1989] (1990a) . وهي تختلف عنه في جوانب معينة ، من ناحية ثانية ، مثلا ، أنها تصوغ فكرتي عـــن مســـألة العـــلاج بالصدمة بشكل اوضح . وبعض التوصيات هي أقل راديكالية ، مثلا ، بخصوص تصاعدية جدول ضريبـــة الدخـــل الشخصي ، أو سرعة ادخال أو استخدام قابلية التحويل . *هامش جديد*] .

4 . ظهر الكتاب في روسيا في ثلاث مناسبات ؛ اولا في طبعة حصرية مقيدة أو محدودة ، من ثم في اربع حلقات في الدورية الشعبية وواسعة الانتشار كثيرا EKO ، واخيرا في طبعة واسعة من الناشرين Ekonomika (1990b) .

5 . تمت ممارسة تأثير كبير على افكاري من جانب تجارب اضفاء الاستقرار البولندية ، وبالاتصال بذلك المحادثات التي كانت لي مع البروفيسور Jeffrey Sachss و أود هنا أن أعبر له عن شكري . لقد تعلمت الكثير من الـــبرامج الراديكالية الاولى للانتقال السوفيتي والتي ترتبط باسم S. Shatalin and G. Yavlinsky ، مع قيـــام اقتصـــاديين سوفيات واجانب اخرين بدور بالتعاون معهما . انظر ما يدعى بخطة Shatalin Plan Under Working (1990) group والمجلد الذي حرره G. Allison and G. Yavlinsky (1991) . وتنسجم الاقتراحات المطروحة في هذه الدراسة مع برامج استقرار اخرى إلى حد بعيد ، إلا أنها تختلف عنها في نقاط أساسية قليلة .

6 . [في هذا القسم من محاضرة Leningrad التي شكلت أساس الدراسة عالجت مسائل تتم دراســـتها أو تغطيتـــها بتفصيل اكبر بكثير في الدراسة الاولى في هذا المجلد . ولتفادي التكرار ، فإن هذه النسخة المطبوعة تطـــرح فقـــط بشكل مختصر إلى حد بعيد افكار عبرت عنها بشكل مطول اكثر في المحاضرة . وحتى على هذا النحو لـــم أكـــن قادرا على تفادي درجة من النسخ بين هاتين الدراستين . *هامش جديد*] .

7 . تم اقتراح هذه الفكرة للاقتصاد الهنغاري في كتابي [1989] (1990) . ويرتبط التنفيذ العملي لحزمة الاســـتقرار للاقتصاد البولندي ، وبشكل رئيس ، بـــ L. Balcerowicz . وتمت ممارسة تأثير ضخم على حزمـــة الاســـتقرار البولندية من جانب عمل J. Sachs ؛ ويتم تلخيص الافكار والتجارب المبكرة بخصوص ذلك في مقاله المكتوبة بشكل مشترك مع D. Lipton (1990a) . ويدعم اقتصاديون كثر هذه الاستراتيجية . انظر ، مثلا ، O. Blanchard et al (1991) and S. Fischer and A. Gelb (1990) .

8 . [من المعروف عموما أنه اجريت تغيرات راديكالية جدا في روسيا أوائل 1992 ، وأن واحدا أو اثنين من هـــذه التغيرات يشبه أو يماثلان حزمة الاقتراحات المذكورة في الدراسة ، وايضا معروف ايضا بشكل عام وجـــود ميـــول كثيرة غير ملائمة وتبعث على القلق في الاقتصاد الروسي . مع ذلك ، فإن وجهة نظري هي أن الوضـــع الخطـــير للاقتصاد الروسي في 94- 1992 ***لا*** يثبت أن التوصيات المطروحة في هذه الدراسة في 1991 كانت خاطئة حينذاك. لقد ذكرت في الدراسة الشروط الاقتصادية والسياسية لنجاح العملية من اجل الاستقرار ، مؤكدا خصوصا الحاجة إلى أن توجد المؤسسات السياسية وعلاقات القوة في حالة دعوتها حالة اتفاق أو اجماع ديمقراطي ، وإلى أن تحرز وزنا ادنى في الاقتصاد . لسوء الحظ ، حدثت اجراءات الاستقرار ، في 1992 ، في وقت عندما كـــانت هـــذه الشـــروط المطلوبة غائبة . لقد كانت التوصيات التي طرحتها ***مشروطة*** . وبما أنه لم تتم تلبية هذه الشـــروط ، فـــإن التجربـــة التاريخية لا تتيح لنا اتخاذ تقيم حاسم بخصوص توصياتي .

إن الذي حدث هو احتمال حذرت الدراسة منه : تم ادخال فقط بعض الاجراءات الراديكالية وحتى تلك كانت تفتقد إلى الشروط المطلوبة . ونظرا لأنه تم تشويه العملية وكانت منفذة جزئيا ، بات برنامج الاستقرار غير موثوق به على نطاق واسع . *هامش جديد*] .

9 . أعبر عن موقفي الخاص في الدراسة الرابعة من هذا المجلد . وحسب معرفتي ، تم تقديم فكرة التحويل المجاني لحقوق الملكية لأول مرة في مقاله من جانب J. Lewandowski and J. Szomburg (1989) ; See also R. Frydman and A. Rapaczynski (1990) and D. Lipton and J. Sachs (1990b) .

الفصل 4

1 . ترجم النص الهنغاري للدراسة من جانب Brian Mclean and Julianna Parti اللتين اشعر بالامتنان نحوهما لعملهما الرائع الممتاز . ايضا اشكر Mária Kovács and Carla Küger لمساعدتهما في جمع الادبيات عن الموضوع .

2 . هنالك ادبيات واسعة جدا في الموضوع . وقمت هنا باختيار فقط امثلة قليلة عن الدراسات بالانجليزية التي تعالج الخصخصة الاوروبية الشرقية : S. Fischer and A. Gelb (1990) , R , Frydman and A. Rapaczynski (1990) , D , Lipton and Sachs (1990) , J.Lewandowski and Szomburg (1989) , and M. Hinds (1990) . ويقدم D. Stark (1990) مسحا ممتازا للجدل .

3 . لقد قمت بصياغة اقتراحي لأول مرة في كتاب [1989] (1990) . وهذه الدراسة تطور وتوسع الافكار التي طرحتها بخصوص الخصخصة ، في ضوء مجادلات لاحقة وتجارب عملية . ويتم تصحيح اقتراحاتي السابقة في بعض المسائل ، في هذه الدراسة ، حيث اشعر أن هذا ضروري .

4 . هذه واحدة من الافكار المنهجية التي تطرح كفكرة ***مهيمنة*** عبر اعمال J. Tinbergen انظر ، مثلا ، J. Tinbergen (1952) .

5 . انظر I. Szelényi (1988) .

6 . انظر F. A. Hayek (1960),(1973, ch. 1) .

7 . لقد ظهرت ، فعليا ، فكرة أن السوق يقوم بانتقاء طبيعي بين منظمات في J. A. Schumpeter [1911] (1968) وتم لاحقا التوسع فيها بشكل اكثر تفصيلا من جانب A. A. Alchian (1974) . ويتم بقوة تأكيد فكرة الانتقاء الطبيعي لـ Schumpeter بالاتصال مع تحول البلدان الاشتراكية في عمل , P. Murrell (1990a) , (1990b) .

8 . " لم يتم سوى بشكل ضئيل جدا اكتساب النواة الاصلية من الوسائل بواسطة الادخار للمبادرة ... " ، يكتب J. A. Schumoeter [1949] (1989 , P. 266) ويتابع ليدرج في قائمة المصادر المختلفة للتمويل ، بما في ذلك نسق الكريدت أو التسليف . وأحد المصادر " كان يأخذ ادخارات أناس اخرين وخلق التسليف ... وادخل خلق الكريدت البنوك والنشاطات شبه البنكية ... " . في هذه الدراسة واخرى عديدة ، يحلل Schumpeter الصلة بين نسق الكريدت والمبادرين بشكل تفصيلي .

9 . اصبح المصطلح ***لب مستقر*** منتشرا ، بحذو حذو ادبيات فرنسية . انظر J. Friedmann (1989) .

10 . لقد وصلت الاحصائيات في بلدان اوروبا الشرقية إلى وضع حرج . لقد بنيت في وقت ابكر كل الاحصائيات السابقة على معلومات تفصيلية موفرة من جانب المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة . وتتناقص نسبتها . في الوقت نفسه، إن مكاتب الاحصاء غير مؤهلة ، سواء تنظيميا أو منهجيا ، لمراقبة وقياس نشاط القطاع الخاص ، وعلى الاقل في ظل الظروف التي يحاول القطاع الخاص فيها اخفاء ما يستطيع من نشاطاته من اجل التهرب من الضريبة . وهكذا ، فإنه من المستحيل تقديم تقديرات يعول عليها أو موثوقة فيما يتعلق بنطاقات توسع انماط مختلفة من الملكية الخاصة ككل .

11 . هنا مجددا أقوم بايلاء انتباه لجملة Schumpeter عن العلاقة بين المبادر ونسق الكريدت ، المقتبسة بالهامش 8 . وعزى Schumpeter أهمية كهذه إليها بحيث أنه دمجها في ***تعريف*** الرأسمالية الذي قام بصياغته : " الرأسمالية هي شكل اقتصاد ملكية خاصة التي يتم فيه تنفيذ التجديدات بواسطة النقود المقترضة " (1939 , Vol 1 , P. 223) .

12 . اجرى É. Ehrlich (1985) ، باستخدام معطيات لسنة 1970 ، مقارنة بين توزيعات الحجم للمنشآت الصناعية في مجموعة بلدان رأسمالية اوروبية غربية واشتراكية اوروبية شرقية . ووفق حسابه ، فقط 32 % من اولئك العاملين في الصناعة الرأسمالية عملوا في منشآت توظف اكثر من 500 من العاملين ، في حين 66 % من اولئك في الصناعة الاشتراكية عملوا في مثل هذه المنشآت .

13 . نوقشت الملكية البينية (Cross-Ownership) في كتابي [1989] (1990) . ويمكن ايجاد اوصاف تفصيلية للظاهرة ، مبنية على التجارب في هنغاريا ، في دراسات M. Móra (1991) É. Voszka (1991) ؛ ولم تصلني حتى الان في وقت القاء هذه المحاضرة .

14 . اسمحوا لي أن اكرر هنا امرا تم التأكيد عليه سابقا : إن المسألة الأساسية ليست نسبة الحصص أو الاسهم في ايدي بعض مالكين خصوصيين ولكن ما إذا كانوا يملكون ام لا يملكون القول الفيصل . من الممكن أن بنكا اجنبيا يملك سمعة قد يصبح مالكا سائدا لبنك هنغاري مع أنه حامل اسهم اقلية فقط .

15 . وفق M. E. Schaffer كانت نسبة 32 % من الاسهم البريطانية في ايدي صناديق التقاعد في 1987 و 25% في ايدي شركات تأمين . وفيما يتعلق بصناديق التقاعد وشركات التأمين ، تماثل اقتراحات Schaffer في جوانب كثيرة الفكرة المطروحة في هذه الدراسة .

16 . تترك صناديق تقاعد (Pension Funds) كثيرة في الولايات المتحدة ، مثلا ، للمشاركين أو للمساهمين أن يقرروا نسب مساهماتهم التي يترتب استثمارها في سوق الاسهم وسوق السندات وسوق المال أو النقود .

17 . اسمحوا لي أن اوجه انتباها خاصا للحاجة إلى أن يتم القيام بهذا التحويل أو النقل للالتزامات بشكل معتدل . لا يتوجب أن يعاني المواطنون المنفردون (في حالة C- 2 المتقاعد وفي الحالة C - 3 الشخص المؤمن) من خسائر ، في أية ظروف ، وايضا لا يجب أن يحدث أن يستعجل القسم الحكومي في اسقاط التزاماته ، مجادلا بأن القسم الخاص تلقى الان حصصا مجانية ، إذا بالحقيقة لم تكن تضمن هذه الحصص دخلا كافيا لتغطية اموال التقاعد المسحوبة ومطالبات التأمين . في هذا الصدد ، يكون مطلوبا انتباه خاص وبصيرة وحذر لحماية المواطنين ، الذين يشعرون فعليا بسبب عدم التأكد من قلق إضافي .

18 . إنها مسألة اخرى أن تحويل أو نقل بعض ثروة الدولة التي كانت تدار مركزيا إلى ملكية سلطات محلية ؛ يمكن أن يسرع الخصخصة . وبالطبع ، ينشأ هذا التأثير فقط كنتيجة إذا كانت السلطة المحلية مخولة قانونيا أن تضع الملكية التي بحوزتها في ايدي خاصة ، وإذا كان لها الحافز الاقتصادي لتفعل ذلك ايضا . وكذلك قد يكون مهما ما إذا كان

موظفو ومستشارو السلطة المحلية المنتخبون يعتقدون أن مساعدتهم للخصخصة ستحظى بشعبية من جانب الذين انتخبوهم .

19 . يتوجب أن يفهم هذا على أنه يعني الحصص المسجلة والمتاجر بها في سوق الاسهم .

20 . الارقام مأخوذة من J. O. Light and W. L White (1979 , P.338) .

21 . [بالرغم من أنه يتم ذكر صناديق الاستثمار (Investment Funds) في الدراسة " كمنظمات شبه بنكية " تستحق التطوير ، فإنه لم يتم هنا وبشكل مفصل تناول الخدمات التي تقدمها لمستثمرين صغار . إن صناديق كهذه تلعب دورا هاما في " مخططات الايصالات ذات القيمة النقدية " للخصخصة المبنية على توزيع مجاني ، كما في جمهورية التشيك وروسيا . بدلا من شراء حصص او أسهم لانفسهم ، يمكن أن ينزع حاملو الايصالات إلى شراء وحدات في صندوق استثمار والتي تملك قوة رأسمال اكبر بمرات كثيرة لشراء حصص أو اسهم في شركات كثيرة . وتتمثل المشكلة فيما إذا كانت صناديق الاستثمار قادرة على لعب دور نشيط كمالكين في الاشراف على الشركات وإدارتها . لا يمكن توقع ذلك ، بسبب الانتشار الواسع لاسهم الشركات في محافظها الاستثمارية (Portfolios) .

ومن الجدير ، من ناحية ثانية ، التأكيد على أن تأسيس والتطور الصحي لصناديق الاستثمار يمكن أن يكون مفيدا إلى حد بعيد . إنها لازبة في سوق رأس المال الحديث بسبب قدرتها على تجميع رأسمال مستثمرين صغار كثر والذين من المحتمل أن ينفروا من اختيار وبيع وشراء حصص أو اسهم فقط . *هامش جديد*] .

22 . في كتابي [1989] (1990) ، رفضت فكرة منح كل المواطنين حصصا أو اسهما مجانية او اوراقا مالية مجانية اخرى ، ولم أتناول ابدا اشكالا اخرى لنقلها مجانا . وهكذا فإن موقفي الجديد يصحح موقفي السابق بخصوص نقطة مهمة ، نظرا لأنني الان ادعم اشكالا قليلة للتحويل المجاني الذي يدل على أنه ممكن التحقيق ومرغوب فيه .

23 . يتضمن هذا القطاع الخاص غير الرسمي الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار في الاحصائيات الرسمية .

24 . [كان الحساب متفائلا بأنه افترض أنه سيكون هنالك نمو ، أو في اسوأ الحالات ركود حاد أو عدم نمو في الانتاج الاجمالي. إن توقع أن ينمو انتاج القطاع الخاص بـ 25 % من سنة إلى السنة التالية ، هو امر غير واقعي في حالة ركود عام . كما حدث ، اصاب ركود عام كل بلد ما بعد اشتراكي . (انظر الدراسة السابعة) . وبغض النظر عن هذا ، بالرغم من أنه لم تثبت صحة النتائج الرقمية للحساب . فإنني ما زلت اعتبر الاستنتاج النوعي صادقا أو صحيحا : بأية سرعة يصبح القطاع الخاص سائدا يعتمد على الفرق في معدل النمو بين القطاعين . *هامش جديد*] .

الفصل 5

1. لقد قدمت لي مساعدة كبيرة من طرف ، Eszter Erdélyi , Mária Móra , László Muraközy , Mária Zita Petschnig , Anna Seleny , István Gyögry Tóth , and Alexandra Vacroux في جمع المواد لهذه الدراسة والمعلومات التي تخدم كخلفية للتحليل ، وانتهز هذه الفرصة لاشكرهم لمساعدتهم . وانا ممتن لـ Brian Mclean and Julianna Parti لترجمة النص الذي كتب اصلا بالهنغارية . لقد تلقيت تعليقات بخصوص المسودة الاولى للدراسة من Francis M. Bator , Tamás Baver , Zsuzsa Dániel , Martin S. Feldstein , George Kopits , Álmos Kovács , Michael Marrese and László Urbán . وبالطبع يتحمل المؤلف لوحده مسؤولية أية اخطاء تظل . لقد تم دعم البحث من جانب مؤسسة البحث العلمي الوطنية الهنغارية (OTKA) .

2 . يمكن ايجاد تلخيصات ابكر لنظريات اخفاق السوق في اعمال F.M. Bator (1958) and W.J. Baumol . وللاطلاع على مسح حديث انظر J.E. Stiglitz et al (1989) . وبقدر ما تتقدم الابحاث يلقى ضوء على نواقص السوق غير المقيدة في ميادين اكثر فاكثر ، إن فحص المنافسة غير التامة واقتصاديات الحجم ، مثلا ، يؤدي إلى تعديلات عديدة في المفهوم الابكر المدافع عن التجارة الحرة ويقترح أنه قد يكون مبررا قيام الدولة ، في ظل شروط معينة ، بدور اكثر قوة أو نشاطا . ويمكن ايجاد وصف عام للابحاث الواسعة المدى التي تلت العمل الرائد لـ P.R Krugman , E.Helpman واخرون ، في Helpman (1990) .

3 . انظر J. Buchanan and G. Tullock (1962) and W.A. Niskanen (1971) .

4 . على سبيل المثال ، انظر A. Lindbeck (1988) . ويتم تقديم وصف لانتقادات الجناح اليساري واليميني المتعلقة بدولة الرفاه ، من جانب C. Offe (1984) .

5 . بدلا من استخدام تعريف شامل عام " للدولة " ، سأحاول أن افكك الميدان السياسي إلى عناصره المكونة . ويمكن تمييز مقاربات مختلفة في العلم السياسي ، من بينها موديلات وظيفية النزعة ، ونظرية الاختيار العام في علم الاقتصاد المشار إليها سابقا ، وتحليلات تفحص النزاعات بين المجموعات والطبقات ، والمقاربات المؤسسية النزعة المختلفة . وحسب اعتقادي ، فإن هذه تفسيرات متممة لبعضها البعض أساسا وليست تفسيرات تستبعد بعضها البعض بشكل متبادل ، ولقد حاولت في هذه الدراسة الاعتماد على افكار كل الميول . ويمكن الاطلاع على تلخيص في اعمال J. D. Aberbach , R. D Putnam and B. A. Rockman (1981) and P. A. Hall (1986) .

6 . أشار T. Skocpol (1985) إلى أن " قدرة " أو " طاقة " الدولة ، معرفا اياها أنها قدرتها الفعلية على أداء مهام معينة ، عامل محدّد مهم لنشاط الدولة . وايضا تعوق ندرة هذه الطاقة ، التي ذكرتها بالارتباط مع صياغة واقرار التشريع ، تنفيذ القانون .

7 . ترتبط الحرية المتزايدة لوسائل الاعلام بحقيقة أن نسبة كبيرة من وسائل الاعلام انتقلت إلى ملكية خاصة .

8 . في 1990 ، نجحت مجموعة صغيرة في هنغاريا ، سائقو سيارات الاجرة ، التي كانت منظمة جيدا من خلال الصلات بواسطة جهاز الاتصال اللاسلكي ، شل العاصمة بحصار للاحتجاج على الارتفاع في اسعار البنزين . وكان عاملون كثيرون متعاطفين مع سائقي سيارات الاجرة الذين تفاوض معهم اعضاء في الحكومة امام كاميرات التلفزيون.

9 . تتم معالجة دور الدولة في ظل النسق الاشتراكي في كتابي (1992) .

10 . [*هامش جديد* . طرحت الارقام لـ 1990 و 1991 في الجدول 5.2 في شكل مصحح ، باستخدام ارقام احدث والجدل الجاري في وسائل الاعلام المهنية المتخصصة ، انظر I. Kovács (1993) and Cs. Laszló 1993] .

11 . اسمحوا لي أن اذكر بالتحديد موضوعين لم يطرحا في هذه الدراسة بالرغم من أنهما يرتبطان بشكل وثيق بمناقشة دور الدولة . الاول هو احياء التوازن الكلي والادارة الكلية للاقتصاد بوجه عام ؛ والاخر هو دور الدولة في خصخصة المنشآت التي توجد حتى الان في ملكية الدولة . وتم تجاهل مناقشتهما ليس لانني اعتبرهما غير مهمين ، ولكن لأن هنالك بالفعل ثروة من الادبيات التي تحللهما كليهما . وحاولت ايضا أن اناقشهما ، مثلا في كتابي (1990) [1989] وفي الدراسة الرابعة من هذا المجلد . وأفضل في هذه الدراسة أن اطرح اسئلة قليلة حظيت بانتباه أقل حتى الان .

12 . تم حسابها من جانب L. Muraközy على اساس معطيات من صندوق النقد الدولي (1990) .

13 . استلمت محاكم بودابست دعاوى مدنية جديدة تبلغ 9,000 في 1988 و 16,400 في 1990 . وكان عدد الطلبات لانذارات قضائية بالدفع التي تلقتها المحاكم في نفس السنتين هما 31,000 و 64,000 على التوالي (تصريح لرئيس Metropolitan Judiciary في 1991 ، Népszabadság , November 23) .

14 . للاطلاع على تفسير لهذا المفهوم انظر الهامش 15 في الدراسة الاولى .

15 . بخصوص وضع المنشآت المملوكة للدولة والمحققة للخسائر ، انظر مقالة M. Móra (1991) والدراسة المفصلة اكثر (Móra , 1990) التي تبنى عليها .

16 . لقد كان مجموع اول مطلوبين (الضرائب غير المدفوعة ومساهمات الضمان الاجتماعي) في منتصف 1991، اكبر من عجز الميزانية برمته المخطط لـ 1992 .

17 . إن تشديد قيد الميزانية هو جزئيا مسألة ***مالية أو اتفاقية / ضريبية*** ، نظرا لأن ذلك يرتبط بشكل وثيق باعانات الدولة وبالضريبة ، لكن ، إن المشكلة اكثر تعقيدا في طبيعتها من ذلك وهكذا لا بد أن امضي إلى ما وراء موضوع هذه الدراسة الذي اوجز سابقا ، مثلا بذكر جوانب للسياسة **النقدية** ــ ايضا بشكل مختصر .

18 . انظر K. Lányi , ed (1991 , P 64) .

19 . كتب J. A. Schumpeter [1911] (1968) عن منافع تدمير محققي خسائر في عمله الكلاسيكي الاول . واستخدم التعبير " الهدم الخلاق " في كتابه سنة 1942 (انظر PP.81 - 88 . J. A. Schumpeter , 1976) . ويتم التشديد على الجانب الشومبتري لعملية الانتقال في عمل P. Murrell (1990) .

20 . عن الحالة الراهنة لسوق العمل الهنغارية وللبطالة الهنغارية ، انظر دراسات J. Köllő (1990 , 1991) .

21 . يتم دفع مخصصات البطالة في هنغاريا من صندوق تأمين خارج الميزانية ، يتشكل من مساهمات من العاملين ومستخدمي العاملين . وهذه المعالجة المنفصلة مفيدة ، إلا أنها لا تغير حقيقة أن هذه هي مشكلة مالية في ***نهاية المطاف*** بمعنيين . إن المساهمات للصندوق اجبارية وليست طوعية ، وهي نوع من الضريبية . وإن حدث عجز في الصندوق تضمن ميزانية الدولة أن يسد من عائد ضريبي اخر .

22 . يسعى الباحثون للحصول على صورة عن المدى الحقيقي للقطاع الخاص من خلال اجراء مقابلات سرية ، إلا أنهم يواجهون صعوبات ضخمة . تكتب N. Esti (1991 , P.23) في تقريرها عن مسح للمبادرين الخصوصيين أنه عندما كانت تطرح اسئلة عن الدخل في المقابلات " ظهر في مناسبات عديدة أن المبادر الذين كان صبورا قبل الان ، كان يعلن انتهاء المقابلة في تلك اللحظة " . وأساسا كان اولئك الذين يؤدون جيدا هم بالضبط الذين كانوا يرفضون الاجابة .

23 . يقارن هنا انتاج القطاع الخاص مع GDP الحقيقي ، حيث يكون مشمولا كل من الانتاج المسجل رسميا و المساهمة غير المسجلة للمشاريع الخاصة غير الرسمية .

24 . انظر Pénzügyminisztérium (1991, P. 848) .

25 . مؤشر اخر لنمو القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي هو الارتفاع السريع في الودائع البنكية للافراد بالعملات الصعبة . ولا يُسأل المودعين عن مصدر ودائع كهذه ، ولكن يعتقد على نطاق واسع أن جزءا كبيرا ينجم من نشاطات تجارية خصوصية ، مثل الصادرات أو الخدمات المقدمة للسياح في هنغاريا .

في أول تسعة اشهر من 1991 ، ساهمت الزيادة الصافية في ودائع الافراد بالعملات الصعبة (تدعى " تحويلات صافية لا يقابلها شيء " في الاحصائيات الرسمية) ، بحوالي 40 % من الرصيد الاجمالي للحساب الجاري (National Bank of Hungary , 1991 , P. 24) .

26 . انظر M. C. de Jantscher , C. Silvani , and C. L. Vehorn (1991) .

27 . إن التطور الاقتصادي في ايطاليا واسبانيا منور بهذا الصدد . استمرت عملية التشريع هناك لسنوات معينة ومن المحتمل أنها لم تنتهي بعد (انظر C . Sabel , 1982 ; L. A. Benton 1990) . ويتم تحليل عملية اضفاء الطابع القانوني على القطاع الخاص غير الرسمي من جانب I. Ékes (1991) and A. Seleny (1991) .

28 . بالمقارنة ، فإن مساهمات الضمان الاجتماعي كنسبة من الاجور توجد في مدى يساوي % 40 - 30 في النمسا والبرتغال واسبانيا والسويد ، و % 30 - 20 في اليونان (U. S Department of Health , 1990 12 , 98 , 208 , 238 , and 246) .

29 . توجد فرص كثيرة عظيمة لذلك . قد يكون أناس في إجازة مرضية أو إجازة امومة مدفوعة الراتب أو الاجرة أو مسجلين كعاطلين عن العمل ، وبامكانهم أن يتلقوا منافع على ذلك الأساس . أو يمكن أن ينفقوا بعض زمن عملهم في قطاع الدولة ، وهو الامر الذي يؤهلهم للحصول على منافع الضمان الاجتماعي ، في حين يمارسون عملا بشكل غير قانوني ، بدون تسجيل ذلك ، في القطاع الخاص ايضا ، وبذلك التهرب من بعض الضرائب المتعلقة بالاجر .

30 . وجد استطلاع للرأي العام قامت به Gallup intitute الهنغارية ، أن 44% من المجيبين وافقوا على الجملة التالية : " يحقق الناس نجاحا اقتصاديا باية طريقة يستطيعونها ، وهكذا لا يجب أن يلاموا إذا اخفوا بعض مكاسبهم عن السلطات الضريبية " (R. Manchin and L. G. Nagy , 1991a , PP. 8 - 9) .

31 . ما يزال أمام هنغاريا شوط طويل لتقطعه في هذا الصدد . وقد تم سؤال أناس في مسح ما اذا كانت مؤسسات شتى تخدم حقا المصلحة العامة . فقط 42 % من المجيبين قالوا أن ذلك هو الحال فيما يتعلق بالحكومة ، في حين تلقت الكنائس ووسائل الاعلام والمحكمة الدستورية والمعارضة البرلمانية درجات ثقة اعلى بكثير(R. Manchin and L. G. Nagy , 1916 , PP. 10-11) .

32 . يقدم E. Gém (1991) وصفا وتحليلا شاملين لوضع عرض التسليف لمنشآت خاصة .

33 . تم القيام بدراسات شاملة عديدة في هنغاريا . واوصي بشكل خاص باعمال Zs. Ferge (1991a), (1991b) والتقرير من جانب شركة Fratenité Rt. (1991) . وإن التحليلات والتوصيات التي جهزت تحت رعاية وكالات دولية ، منورة، خصوصا دراسات البنك الدولي (C. Kessides et al , 1991) وصندوق النقد الدولي(G.Kopits et al , 1990) . وتستنبط دراستي افكارا كثيرة من هذه الدراسات .

34 . على سبيل المثال ، هنالك ايضا بيوت رعاية قليلة للمسنين في هنغاريا ، والغالبية منها غير مجهزة بشكل كاف. من الجانب الاخر ، تستخدم المستشفيات إلى مدى كبير للعناية بالمسنين الذين بالحقيقة لا يحتاجون إلى عناية أو رعاية المستشفى . وهذا أقل فائدة بكثير للمسنين المعنيين ، وفي الوقت نفسه اكثر تكلفة بكثير .

35 . في عمل لي ابكر (J. Kornai , 1988) حاولت أن القي الضوء على كيف تكون الاصلاحات التي تحدث في البلدان الاشتراكية ذات صلة بنمو ***الحرية الفردية*** من خلال توسيع الخيار الاقتصادي .

36 . إنها مسألة اخرى أن يقرّر من يتوجب أن يدفع هذا التعويض . في بعض الحالات يمكن أن يكون الزبائن انفسهم المنتفعين من الخدمات أو المؤمنين عليهم في حالات اخرى ، يمكن أن تكون الدولة أو صندوق الرفاه الاجتماعي ؛ وفي حالات ايضا ، يمكن تقديم التعويض من جانب توليفة من الطرفين .

37 . يستطيع الشاب ، مثلا ، حاليا أن يقوم باختيار بين مخططات تقاعد بديلة ، ولكن لا يمكن اجبار شخص يقترب من سن التقاعد أن يتحول إلى صندوق تقاعد خاص . إن الدولة ابرمت " عقدا " معه أو معها بموجب أو في ظل قوانين التقاعد سارية المفعول عندما كانوا يعملوا ، ولا يمكن الغاؤه بشكل تعسفي ومن طرف واحد .

38 . من بين العوامل التي تجعل من الضروري اجراء تخفيض في انفاق الدولة والضرائب الحكومية ، الرغبة في هنغاريا المشتركة مع بلدان اوروبية اخرى عديدة ، للانضمام إلى الجماعة الاوروبية . ويتمثل متطلب للعضوية في أن هذه المعدلات لا يتوجب أن تتجاوز المعايير الاوروبية المنخفضة بصورة اكبر إلى حد بعيد .

الفصل 6

1 . تم تحضير الدراسة كجزء من مشروع بحث تحت عنوان " انتقال هنغاريا إلى اقتصاد السوق " ، بدعم من Hungary´s National Scientific Research Foundation and the European Bank For Reconstruction and development . ولا بد أن اعبر عن شكري للمساعدة التي تلقيتها من Annamária Balogh , Béla Bártfai , Imre Fertö , Erzsébet Gém , Mariana Holló,Mária Kováes , László Muraközy , Sándor Piskolti , Jane Prokop and György Rózsahegyi في جمع المواد لهذه الدراسة . وأنا ممتن لـ Brian Mclean and Julianna Parti لترجمتها الرائعة للنص الهنغاري .

2 . انظر (J. Kornai and Á. Matits (1987 , P.100 .

3 . يعلن (G.S. Becker (1992 , P.338 في دراسته عن السلوك المتسم بالعادة والتقاليد ، ما يلي " ... العادات والنزعات والتقاليد وتفضيلات اخرى مشروطة مباشرة باختيارات ماضية ، تتحكم ، وبذلك تعد ، جزئيا بسلوك مستقبلي بطريقة يمكن التنبؤ بها . بالواقع ، قد تكون العادات وما يماثلها بدائل ناجحة جدا عن عقود طويلة الاجل وآليات تعهد صريحة اخرى " .

4 . لتحليل عقود ضمنية طويلة الاجل ، بكلمات اخرى ، إعادة تجديد ثابتة أو مستمرة لعلاقة اجتماعية مبنية على "قواعد اللعبة" ، فإن الموديلات الاكثر شيوعا المستخدمة هي موديلات " الالعاب المعادة " . للاطلاع على وصف نظري ، انظر مثلا كتاب (D. Fudenberg and J. Tirole (1991 . PP 147 - 206 . ويطرح تأويل أو تفسير الموديلات النظرية من وجهة نظر العلوم الاجتماعية في شكل اكثر شعبية في (T.C. Schelling , PP.115-133 (1978) and K. Binmore (1992 , PP. 345-381) .

5 . يستخدم كتاب J. Elster (1979) , Ulysses and the Sirens ، هذه الاستعارة في تحليله الفلسفي للاغراء والالتزام .

6 . انظر (A.O. Hirschman (1977 , P . 50 .

7 . من بين الاجراءات المنظّمة للافلاس والتصفية ، فإن واحدا يستحق الذكر كان الاجراء المعروف بشكل ساخر "كشرط أو بند الهراكيري" أو " كشرط الانتحار على الطريقة اليابانية " . كان المدير المسؤول عن المشروع ملزما بتحضير ملف للافلاس ما أن يتضح أن المنشأة لن تكون قادرة على الايفاء بالتزاماتها للدفع . وإن فشل المدير في

فعل ذلك ، وامكن اثبات أن ذلك تسبب في خسارة ، يمكن مقاضاته أو مقاضاتها بشكل شخصي على الاضرار في المحاكم المدنية . وهذا الامر وفر حثا قويا جدا لتحضير ملف للافلاس إذا وقع المشروع في عسر مالي أو شدة مالية.

لقد ضخم " بند أو شرط الانتحار على الطريقة اليابانية " موجة الافلاسات إلى حد أنه تم سحبه مؤخرا في نفس الوقت الذي تم فيه ادخال تعديلات أقل شأنا . وستبين التجربة ما إذا كان هذا التعديل قد اضعف بشكل جوهري قانون الافلاس ام لا .

8 . يبين (1974) G.S. Becker and G.J. Stigler في دراسة عن تنفيذ القوانين ، أن الالية لهذا الغرض ليست ثابتة . إذا كانت مصالح اعضاء المجتمع تخدم بفعل ذلك (كما هي الحالة هنا بشكل واضح) ، فإنه يمكن تعديل مدى طرق والاشكال التنظيمية للجهاز استجابة للمطالب الكبيرة اكثر ؛ يمكن تحسين نوعية نشاطه بحوافز مستلزمة او ضرورية .

9 . انظر ، مثلا ، تقارير الاخبار في Népszabadság في October 19 , 1992 .

10 . يبين التاريخ الاقتصادي أن العقود الخاصة ، المبنية على الامانة والاحترام المتبادل لاطراف العقود ، ابرمت بشكل واسع ***قبل*** الاجراء المنظّم المشرّع والتنفيذ القانوني لها . وعندما تم إجازة القوانين التجارية الاولى ، فقد تعاملت بشكل غير لطيف مع اولئك الذين فشلوا في تسديد ديونهم . تمت المصادقة على (Law Merchant) Lex Mercatoria في انجلترا في القرن الثالث عشر ، مشترطا أنه إن لم يدفع المدين ديونه فعلى الدائن اولا أن يصادر ملكيته المنقولة : " وإذا لم يكن المدين يملك مقتنيات منقولة يمكن جباية الدين على أساسها ، عندئذ يتوجب القاء القبض على المدين اينما قد يوجد ويحتفظ به في السجن حتى يتوصل إلى اتفاقية أو يتوصل اصدقاؤه إلى اتفاقية من اجله " . هذا الاقتباس من (1969) W. D . Mitchell . وللاطلاع على المزيد حول تاريخ القانون التجاري ، انظر (1983) L.E. Trakman .

وهكذا من العصور الوسطى فصاعدا ، كانت هنالك قوانين صارمة لحث الاحترام للعقود الخاصة والانضباط المالي في اوساط الفاعلين في العالم التجاري . وفقط بعد قرون ، عندما ترسخت تاريخيا الحاجة إلى الانضباط في عقولهم ، باتت العقوبات القانونية " غير وحشية " .

11 . يعني هذا أن الدائنين ينتظرون في طابور امام منشأة المدين لتسوية ديونهم . وهكذا اصبح التعبير ***الوقوف في طابور*** شائعا في هنغاريا لهذه الظاهرة .

12 . انظر (1973) E.H. Hess (1973) and W. Sluckin .

13 . يتبع افراخ الاوز الاوزة الام في سيرهم في طابور أو صف واحد . ولاحظ أحد مكتشفي التعلم في المراحل الاولى ، Konard Lorenz ، أنه إن فقس فرخ الاوز بجهاز حاضن وبات مألوفا لها شخص ، في الساعات الاولى من حياتها ، فإنها ستتبعه في طابور واحد عندما يمشي ، بدلا من امها الحقيقية ، بالرغم من أن الاوزة الام تكون قريبة . وتظل عادتهم هذه بالرغم من حضور امهم .

14 . تحتوي دراسة قام بها (1983) I. Swenson and J.A. Dalton ، عن العوامل المحفّزة للاقلاع عن التدخين ، على الارقام التالية : 67.9 % من عينة تتألف من مدخنين سابقين استشهدوا بحقيقة أنهم ارتدعوا بمعرفة الاحصائيات عن المخاطر المميتة للتدخين ؛ في 57.6 % من الحالات ذكروا الضرر الذي لحق بالجهاز التنفسي للمجيب ، وفي 29.2 % من الحالات موت عضو من العائلة أو صديق يرتبط بالتدخين . وتسجل نتائج مماثلة من جانب (1990) S. Curry , E.H. Wagner , and L.C. Grothaus .

الفصل 7

1 . اشعر بالامتنان الاكبر لـ Mária Kovács لمساعدتها ، واسعة المدى ، في البحث ، ولـ Álmos Kovács and György Surányi لتعليقاتهما القيّمة و لـ Brian Mclean and Julianna Parti لترجمتهما الممتازة للنص الهنغاري ، ولـ Hungary's National Scientific Research Foundation (OTKA) and European Bank for Reconstruction and Development and the Austrialotto لمساعدتهم المالية للبرنامج .

2 . يمكن افتراض أن حصة القطاع غير الرسمي ("اقتصاد الظل") في الانتاج الاجمالي نمى في نفس الفترة . وإن كان ذلك فعليا على النحو المشار إليه ، فإن الهبوط في GDP المتضّمن لكل من القطاع الرسمي وغير الرسمي كان اصغر مما تبينه الاحصائيات الرسمية .

3 . لم يكن الجمهور في منطقة ما بعد الاشتراكية مستعدا لهذا الاحتمال بواسطة الاحزاب الجديدة أو القادة السياسيين، أو الحكومات الديمقراطية الجديدة . وايضا لا يمكن اكتشاف أي تنبؤ للركود الخطير في الكتابات النظرية المبكرة التي توجز البرنامج المتعلق بالانتقال . وهكذا ، كان غائبا ، مثلا ، في كتابي ، The Road to a Free Economy (1990) [1989] ، وفي الدراسة المستشهد بها غالبا لـ O. Blanchard واقتصاديين كليين غربيين مشهورين (1991) . ومن بين الكتابات الاستثنائية القليلة جدا المبكرة كتاب (1990) K. Laski .

4 . تظهر الجهود لتوفير تفسير في المقالات من جانب F. T. Erdös (1992) , S. Commander and Coricelli (1992) , S. Gomulk (1991a) , (1991b) ,and G. W. Kolodko (1992) . لقد استعملت افكارا مهمة عديدة من هذه المقالات في هذه الدراسة .

5 . عن مزايا سوق البائعين ، انظر المقالات من جانب , (1985) , (1971) [1951] T. Scitovsky E. Domar (1989) . وتظهر مناقشة مقارنة مفصلة لسوقي البائعين والمشترين في الفصلين 11 , 12 من كتابي (1990a) .

6 . في اقتصاد اشتراكي منفتح فإن الرغبة في زيادة الانتاج تتعارض غالبا مع القيود المتعلقة بتوفير عملات اجنبية صعبة .

7 . تم القيام بدور في كبح الطلب من جانب الاصلاحات المؤسسية والتغيرات التي حدثت في سلوك الفاعلين الاقتصاديين . وإلى حد معين ، بات قيد الميزانية اكثر تشددا وترافق ذلك مع تلطيف أو تخفيف جوع الاستثمار ؛ باتت المنشآت ، وحتى ميزانية الدولة ، أقل اسرافا في انفاقها .

8 . ايضا ليس الطلب غير المناسب العائق الوحيد للانتاج في الاقتصاد الرأسمالي المتطور الناضج ، حتى خلال فترة الهبوط من الدورة التجارية . ويكون التكرار هنالك 80 - 70 % على الاكثر . انظر , J-J Laffont (1982 P. 354) .

9 . انظر Anti - Equilibrium (1971 , P. 325) . حينذاك استخدمت مصطلحا اخر (" الامتصاص " و الضغط ") ، ولكن في اعمال لاحقة ، وفي هذه الدراسة ، اخترت التعابير المنتشرة او الشائعة اكثر .

10 . يعتبر التقرير السنوي للجنة الاقتصادية للامم المتحدة 1992 المتعلق باوروبا ، أنه خطأ عدم ادراك التبدل في الشروط الاقتصادية الكلية في اوروبا الشرقية . " البطالة المنبثقة ، إزالة العجوزات واستعادة التوازن النقدي

الأساسي، كلها اعراض لتحويل الاقتصاديات المقيَّدة العرض من نمط Kornai إلى اقتصاديات مقيَّدة الطلب كينزية النمط (P.51) .

11 . انظر A. Spiethoff (1992) and J. A. Schumpeter (1934) , (1939) . ويمكن ايجاد وصف رائع لنظريتي الدورة هاتين في العمل التلخيصي المشهور لـ A. Hansen .

12 . يشير كل من G. A. Calvo and E. Coricelli ، في دراستهما (1992) ، إلى " انفجار ضمني " للتجارة . يتم تدمير علاقات التجارة بغياب مؤسسات السوق .

والظاهرة التي يصفانها هي عنصر مكوِّن هام في مجموعة اكبر من الظواهر المشار إليها اعلاه باعتبارها الفجوة الواسعة وغياب التنسيق بين نوعي اليتي التنسيق .

13 . انظر T. Bauer (1983) .

14 . يتم تحليل هذه العملية بتفصيل اكبر في الدراسة السادسة .

15 . لا يظهر التحيز بشكل حصري نحو المنشآت المملوكة للدولة . وايضا منحت البنوك بشكل متهور تسليفات ضخمة لمنشآت خاصة كبيرة كثيرة جدا ، ووجدت أنه من الصعب أن تصل بنفسها إلى وضع اتخاذ اجراءات اقسى لفرض التسديد .

16 . انظر ، مثلا ، مقالة Á. Valentinyi (1992) .

17 . من الجدير بشكل خاص أن نذكر أن البلد يواجه مشكلات عدم النضج ليس فقط في القطاع البنكي بمعنى ضيق، ولكن في القطاع المالي الاوسع . وسيكون من الخطأ بالنسبة للتسليف أن يلعب دورا واسعا أو مفرطا في تمويل المنشآت ، وبذلك ابعاد رؤوس اموالها الخاصة بها إلى الخلف . تظهر صعوبات في تجميع رأس مال اصلي أو أولي والحصول على استثمارات مطلوبة لاستخدامات رأس مال . إن درجة عالية جدا من عدم التأكد بخصوص فرص استثمارات مربحة محافظة على قيمتها ، وايضا عدم تطور أو تخلف المنظمات التي تدير الاستثمارات ، يمنع الكثير من اولئك الذين يحوزون النقود من احضار ادخاراتهم إلى سوق رأس المال .

18 . G. A. Calvo and F. Coricelli (1992) .

19 . يستخدم نص هذه الدراسة المفاهيم المعتادة لعلم الاقتصاد الكلي : الاستثمار ، الاستهلاك الخاص الاستهلاك الحكومي ، وفائض التصدير أو الصادرات الصافية . ويختلف تصنيف الاحصائيات الرسمية المتعلقة باستخدام GDP عن هذه نوعا ما ، والتي يمكن رؤيتها في الجدول 8.7 مثلا . ويمكن جعل كل واحد من المفاهيم أو التصنيفات الاقتصادية الكلية يطابق تقريبا مفهوما أو تصنيفا احصائيا . ونظرا لأنني عند هذه النقطة لا اقوم بتحليل كمي ، يمكن أن يأمل المرء أن الانحرافات بين نوعي التصنيف لن تتسبب في الارباك .

20 . بالنظر إلى الدوافع السلوكية ، ترتبط هذه الظاهرة بتلك الموصوفة سابقا بالاتصال بالكريدت . إن نفورا قويا من المخاطرة يكون واضحا في الميدانين .

إن الميدانين ليسا متطابقين ، بالرغم من أنهما يتداخلان . لا يكون بعض الاستثمار ممولا من التسليفات أو بالقروض ، ولا تمنح بعض القروض لاغراض استثمار .

21 . يمكن وصف الادخارات العائلية بتشكيلة من الارقام القياسية للتدفق (Flow) وللمخزون (Stock) . ودعونا نتناول هنا مؤشرا واحدا للمخزون ، يستخدم في الاحصائيات المالية الهنغارية : " الوضع المالي الصافي " للجمهور ، بكلمات اخرى القطاع العائلي (Household Sector) . ويتم حساب هذا المؤشر بطرح الدين الاجمالي من

الادخارات الاجمالية المتراكمة (والتي تتكون بشكل رئيس من الكاش وودائع الادخارات والاوراق المالية) . لقد نمى هذا الرقم القياسي وبشكل مفاجئ في 1991 وفي الجزء الاول من 1992 ؛ وبشكل مؤكد كانت هنالك مساهمة من جانب الحافز القوي الممنوح لتسديد قروض الاسكان فورا .

وحتى في اعقاب تخفيف الارتفاع الحاد ، فإن الوضع الصافي الفعلي للجمهور يبدي زيادة عظيمة منذ ثلاث سنوات : كان اعلى في نهاية 1992 بـ 71 % مما في نهاية 1989 (المصدر : اتصال مع البنك الوطني في هنغاريا وبنك Magyar Nemzeti 1993 , P. 122) .

22 . تقدم بعض الفرضيات التي تبدو مقنعة في هذا الصدد في مقاله Király (1992) ، وايضا استخدمها فيما يلي .

23 . إن مفهوم أو فئة " الاستهلاك الحكومي " (أي الانفاق الحكومي الكلي مطروحا منه النفقات الاستثمارية الحكومية) لا تتطابق بالضبط مع المفهوم الاحصائي " للاستهلاك الجماعي " (انظر الجدول 8.7) ، بالرغم من وجود تداخل أو تشابك بينهما . وهنالك فئة ثالثة ، " الانفاق الكلي للميزانية " ، التي تختلف عنهما ، لسبب واحد نظرا لأنها تتضمن الاستثمار المموّل من الميزانية ايضا .

وليست مهمة هذه الكتاب أن نقارن هذه الفئات بالتفصيل أو نستخرج الانحرافات الرقمية بينها . وما يتعين أن أقوله ينحصر في تقديم ميول نوعية . وهذه تظهر أساسا في الجزء ***المشترك*** لكل المجاميع الثلاثة للانفاق ، بكلمات اخرى ، الاستهلاك الجماعي المموّل من الميزانية .

24 . تم القيام بمحاولة لاضفاء طابع كمي رقميا على هذا التأثير في دراسة D. Rodrik (1992) .

25 . تتم مجادلة الفكرة بالتفصيل في دراسة G. Oblath (1994) ؛ واتفق مع استنتاجاتها .

26 . يكون التأثير التضخمي خطيرا بشكل خاص إذا سمح للاجور الاسمية بأن ترتفع للتعويض عن تخفيض القيمة (Devalution) . وهكذا ، فإن شرطا لنجاح سياسة معدل الصرف يتمثل في أنه يتوجب أن تكون مؤسسة على اتفاق اجتماعي .

27 . تبين التجربة في بلدان كثيرة أن الاقتصاد يمكن أن يطل داخل نطاق هذا القيد لسنوات عديدة بدون بلوغ تضخم ذي رقم وحيد ، ولكن مع ذلك يتفادى خطر تسريع مجدد للتضخم . انظر دراسة R. Dornbush and S. Fisher (1993) عن هذا الامر .

28 . يتوجب فهم هذا الاقتراح الاخير كما يلي . إن المقياس المعتمد ليس الحجم للاحتياطات بالعملات الاجنبية ، ولكن النسبة بينها وبين حجم الواردات . وتشتمل النقطة 3 على الاقتراح الذي مفاده أنه ليس جديرا زيادة هذه النسبة إلى حد ابعد .

29 . لم تقتصر التأويلات أو التفسيرات غير الدقيقة على خصومي في الجدل . عندما طرحت هذا الخط من المجادلة علنا في بودابست ، فسرت جريدة يومية ، في تقرير قصير ، الخواص التي طرحتها ***كتعاقب زمني*** . وفقا للتقرير اقترحت ان النمو يجب أن يحقق اولا ، من ثم إن حدث ذلك ، يتوجب أن نحصن أو نحمي انفسنا ضد التضخم ، وعندما يتم فعل ذلك ،يتوجب معالجة ميزان المدفوعات . بالحقيقة ، إن هذه المهام متزامنة .

30 . تم التعبير عن هذا القلق أو الاهتمام من جانب رؤساء الشركات الخاصة الاكبر في هنغاريا ، الذين اشاروا إلى " انكماش الميدان الخاص بسبب الركود " وجذبوا الانتباه إلى حقيقة أن الهبوط الاقتصادي جعل من المستحيل تحقيق إعادة التنظيم المطلوبة لتمويل كتلة دين المنشآت الكبيرة التي توسعت بشكل سريع (انظر Sz. Hámor , 1993) .

31 . في قراءتي قابلت هذا التعبير أول مرة في مقاله G. M. Tamás (1990) .

32 . تم شرح هذه النظرية لأول مرة في مقالتي M. Friedman 1968 and E. Phelps (1968) . وتم منح قوة دافعة جديدة لفحص الصلة بين التضخم والبطالة منذ ذلك الحين ، وبشكل رئيس من جانب نظرية التوقعات العقلانية .

33 . لقد تم اثبات او البرهنة على عبارة أن مصداقية برنامج الاستقرار تلعب دورا حاسما في نجاحه ، ليس فقط نظريا ولكن ايضا تاريخيا . وقد تم البرهان على ذلك بقوة دفعت جانب كل المجادلات المضادة في دراسة مشهورة لـ T. Sargent (1982) تحت عنوان " The Ends of Four Big Inflations " .

34 . هنا وفي كل مكان من الدراسة ، اعني " بالدولة " مجموعة كل فروع سلطة الدولة (الهيئة التشريعية والحكومة والهيئة القضائية) . وأشدد على هذا لأن الكثير من القراء سيتبعون عادات متأصلة ويطابقون فورا " الدولة " مع الحكومة الراهنة ، غير آخذين بعين الاعتبار ادوار البرلمان ورئيس الدولة والمحاكم ، بما في ذلك المحكمة الدستورية ، باعتبارها ضوابط أو وسائل دستورية ، لمنع اساءة استخدام السلطة ، على الحكومة . إن هذه تملك قوى عظيمة وتتشارك مع الحكومة في المسؤولية عن تطور البلد .

35 . انظر T. Erdös (1992 , P. 1000) .

36 . انظر R. Andorka (1993 , P.17)

الفصل 8

1 . لقد لخصت اقتراحاتي الخاصة بي المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في بداية الانتقال ما بعد الاشتراكي ؛ وكان كتابي 1990 [1989] هو الكتاب الاول الذي يظهر في هذا الحقل . ولم ارجع إلى اقتراحاتي السابقة فيْ هذه الدراسة ، مع كون غايتي الحصرية هي التنبؤ بالتطور المستقبلي . ويمكن ايجاد تلخيص رائع عن الادبيات المعيارية وايضا عن التجربة العملية المكتسبة في أول سنتين ، في تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لـ UN (1992) لاوروبا .

2 . يتم فحص عمل النسق الاشتراكي بالتفصيل في كتابي 1992 .

3 . انظر L. Von Mises [1920] (1935) and F. Von Hayek , ed (1935) .

4 . هنالك جدل يحدث في اوساط الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، المعالجين للانتقال ما بعد الاشتراكي ، حول طبيعة اضفاء طابع سوقي أو التحول إلى السوق وعملية تحويل علاقات الملكية . ومن جانبي ، اتفق مع اولئك الذين يشددون على أنه لا يمكن إحداث تحويل عميق للمجتمع في ميدان اليات التنسيق واشكال الملكية بضربة ، بواسطة اجراءات عنيفة للدولة ، بقدر ما أنه يحدث بالضرورة كتطور متكامل بواسطة وسائل تطورية تدريجية . يمكن اكتشاف وجهات نظر مماثلة في كتابات P. Murrell (1992) and K. Poznanski (1992) .

5 . يظهر تحليل للوضع الكلي لمنطقة اوروبا الشرقية ومسح واسع للادبيات عن المشكلة ، في مسح UN المذكور سابقا (1992) .

6 . انظر K. Marx and F. Engels [1948] (1970 , P. 47) .

7 . من الجدير الاخذ بعين الاعتبار لهذه الصلة عند تحليل فرص أو احتمالات الاصلاح الصيني . يمكن أن تنتج عملية الاصلاح هنالك نتائج ، ولكن عاجلا أو اجلا فإنها ستواجه العائق الرئيس ، الدور المنفرد للحزب، الشيوعي . سيحتاج القطاع الخاص إلى تمثيل سياسي وسيكون من السخافة منطقيا وتاريخيا افتراض أن تأسيس الرأسمالية يمكن أن يكمل بنجاح في ظل قيادة الحزب الشيوعي .

8 . ما تزال هنالك قوى اجنبية ذات حجم مهم تتواجد في دول البلطيق ، تحت السيطرة العسكرية لكومنولـــث الـــدول المستقلة والذي تولى بعض وظائف الاتحاد السوفياتي .

لقد اصبحت حدود الدول المشكلة حديثا موضع شك خلال الحرب داخل الحدود السابقة ليوغســـلافيا . وباعتبـــار الحدود الاصلية كمعطاة ، فإن هنالك قوى احتلال داخل عدة دول جديدة تعتبر نفسها ذات سيادة .

9 . عن مشكلات التجارة الاجنبية والتعاون الاقتصادي بين البلدان ما قبل الاشتراكية ، انظر مقالـــه I. Illés , K. Mizsei , and I. Szegvári (1991) and the Study by P. B. Kenen (1991) .

10 . انظر A. Lindeck (1990) .

11 . الاقتباس من عمله (Institution Principiis Christiani (The Education of the Christian Prince [1516] (1968) .

المراجع

الفصل 1

Alchian , Armen A. 1965 . " Some Economics of Property Rights ." *Il Politico* 30 (4): 816-829 .

Alchian , Armen A. 1974 . " Foreword ." In *The Economics of Property Rights* , edited by E. G. Furubotn and S. Pejovich . Cambridge , Mass : Ballinger Publishing Company , PP. xiii-xv .

Alchian , Armen A. , and Demsetz , Harold . 1972 . " Production , Information , Costs , and Economic Organization . " *American Economic Review* 62 (5) : 777-795 .

Arrow , Kenneth J. , and Hurwicz , Leonid . 1960 . " Decentralization and Computation in Resource Allocation . " In *Essays in Economics and Econometrics* . Chapel Hill : University of North Carolina Press , pp. 34 -104 .

Bardhan , Prahab . 1990 . " Some Reflections on Premature Obituaries of Socialism . " *Economic and Political Weekly* (India) , February 3 : 259 - 262 .

Barone , Enrico . [1908] 1935 . " The Ministry of Production in the Collectivist State . " In *Collectivist Economic Planning* , edited by Friedrich A. Hayek . London : Routledge and Kegan Paul , pp. 245 - 290 .

Brus, Wlodzimierz . [1961] 1972 . *The Market in a Socialist Economy* . London : Routledge and Kegan Paul .

Brus, Wlodzimierz, and Laski, Kazimierz. 1989. *From Marx to Market. Socialism in Search of an Economic System*. Oxford: Clarendon Press.

Dewatripont, Michel, and Maskin, Eric. 1990. " Credit and Efficiency in Centralized and Decentralized Economies," Discussion Paper, no. 1512 Cambridge, Mass.: Harvard Institute of Economic Research, Harvard University.

Gorbachev, Mikhail S. 1987. *Perestroika*. New York: Harper and Row.

Hart, Oliver, and Holmström, Bengt R. 1987. " The Theory of Contracts." In *Advances in Economic Theory. Fifth World Congress*, edited by T. Bewly. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 71-155.

Hayek, Friedrich A. 1960. *The Constitution of Liberty*. London: Routledge, and Chicago: Chicago University Press.

Hayek, Friedrich A. 1989. *Order-With or Without Design.* London: Center for Research into Communist Economies.

Hayek, Friedrich A., ed. 1935. *Collectivist Economic Planning.* Routledge and Kegan Paul.

Heertje, Arnold, ed, 1981. *Schumpeter`s Vision: Capitalism and Democracy After Forty Years.* New York: Praeger.

Heilbroner, Robert. 1990. " Analysis and Vision in the History of Modern Economic Thought." *Journal of Economic Literature* 28 (3): 1097-1114.

International Monetary Fund, IBRD, OECD, EBRD. 1990. " The Economy of the USSR: Summary and Recommendations." A study undertaken in response to request by the Houston Summit, Washington, D.C.

Jasay, Anthony de. 1990. *Market Socialism: A Scrutiny. `This Square Circle`.* London: Institute of Economic Affairs.

Kidric, Boris. 1985. *Sabrana Dela* (Collected Works) . Belgrade: Izdavacki Centar Komunist.

Kolodko, Grzegorz W. 1991. " Polish Hyperinflation and Stabilization 1989-1990." *Most* 1 (1): 9-36.

Kornai, János. [1957] 1959. *Overcentralization in Economic Administration.* Oxford: Oxford University Press.

Kornai, János. 1971. *Anti-Equilibrium.* Amsterdam: North-Holland.

Kornai , János. 1980. *Economics of Shortage.* Amsterdam: North-Holland.

Kornai , János. 1986a. " The Soft Budget Constraint," *Kyklos* 39(1): 3-30.

Kornai , János . 1986b. " The Hungarian Reform Process : Visions , Hopes and Reality . " *Journal of Economic Literature* 24 (4) : 1687 - 1737 .

Kornai , János . 1992. *The Socialist System . The Political Economy of Communism .* Princeton : Princeton University Press , and Oxford : Oxford University Press .

Lange , Oscar . 1936 - 1937 . " On the Economic Theory of Socialism . " *Review of Economic Studies* 4 (1,2) : 53 - 71,123 - 142 .

Lavoie , Don . *1985 . Rivalry and Central Planning . The Socialist Calculation Debate Reconsidered .* Cambridge : Cambridge University Press .

Le Grand , Julian , and Estrin , Saul , eds. 1989 . *Market Socialism .* Oxford : Clarendon Press .

Lerner , Abba P.1946 . *The Economics of Control* . New York : Macmillan .

Liberman , Evsey G. [1962] 1972 . " The Plan , Profit and Bonuses ." In *Socialist Economics* , edited A. Nove and D.M. Nuti . Middlesex : Penguin Books , pp. 309 - 318 .

Lipton, David, and Sachs, Jeffrey. 1990a. " Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland." *Brookings Papers on Economic Activity* (1): 75-133.

Lipton, David, and Sachs, Jeffrey. 1990b. " Privatization in Eastern Europe: The Case of Poland." *Brookings Papers on Economic Activity* (2): 294-333.

Malinvaud, Edmond. 1967. " Decentralized Procedures for Planning." In *Activity Analysis in the Theory of Growth and Planning,* edited by E. Malinvaud and M. O. L. Bacharach. London: Macmillan, and New York: St. Martin's Press, pp. 170-208.

Marx , Karl . [1867-1894] 1978. *The Capital.* London : Penguin .

Mises, Ludwig von. [1920], 1935. " Economic Calculations in the Socialist Commonwealth." In *Collectivist Economic Planning* , edited by Friedrich A. Hayek. London: Routledge and Kegan Paul, pp. 87-130.

Mises, Ludwig von. 1981. *Socialism* . Indianapolis: Liberty Classics.

Nove, Alec. 1983. *The Economics of Feasible Socialism.* New York: Allen and Unwin.

Nutter, Warren G. 1968. " Markets Without Property: A Grand Illusion." In *Money, the Market and the State*, edited by N. Beadles and L. Drewry. Athens, GA: University of Georgia Press, pp. 137-145.

Organization for Economic Co-operation and Development. 1991. *OECD Economic Surveys: Hungary* 1991. Paris. OECD.

Ortuno-Ortin, Ignacio, Roemer, John E. and Silvestre, Joaquim. 1990. *Market Socialism.* Mimeo. Davis, CA: University of California.

Péter, György. 1954a. " Az egyszemélyi felelös " (On Management Based on One-Man Responsibility). *Társadalmi Szemle* 9 (8-9): 109-124.

Péter, György. 1954b. " A gazdaságosság jelentöségéröl és szerepéröl a népgazdaság tervszerö irányításában" (On the Importance and Role of Economic Efficiency in the Planned Control of the National Economy). *Közgazdasági Szemle* 1 (3): 300-324.

Péter, György. 1956. " A gazdaságosság és jövedelmezőség jelentősége a tervgazdaságban, I-II" (The Importance of Economic Efficiency and Profitability in the Planned Economy, I-II). *Közgazdasági Szemle* 3 (6, 7-8): 695-711 and 851-869.

Qian, Yingyi, and Xu, Chenggang. 1991. " Innovation and Financial Constraints in Centralized and Decentralized Economies." Mimeo. Cambridge, Mass.: Department of Economics, Harvard University.

Schroeder, Gertrude E. 1988. " Property Rights Issues in Economic Reforms in Socialist Countries." *Studies in Comparative Communism* 21 (2): 175-188.

Schumpeter, Joseph A. [1911] 1968. The *Theory of Economic Development. An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and Business Cycles.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Schumpeter, Joseph A. 1939. *Business Cycles: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Progress.* New York: McGraw-Hill.

Schumpeter, Joseph. A. [1942] 1976. *Capitalism, Socialism and Democracy.* New York: Harper and Row.

Schumpeter, Joseph A. 1954. *History of Economic Analysis.* New York: Oxford University Press.

Sik, Ota. 1966. *Economic Planning and Management in Czechoslovakia.* Prague: Orbis.

Stalin, Josef V. 1947. *Problems of Leninism.* Moscow: Foreign Languages Press.

Stiglitz, Joseph E. 1987. " Principal and Agent." In *The New Palgrave. A Dictionary of Economics*, Vol. 3, edited by J. Eatwell, M. Milgate, and P. Newman. London: Macmillan, and New York: The Stockton Press, pp. 966-972.

Sun, Yefang. 1982 (Originally published in the period 1958-1961). " Some Theoretical Issues in Socialistic Economics." In *Social Needs versus Economic Efficiency in China,* edited and Translated by K. K. Fung. Armonk: M. E. Sharpe.

Taylor, Fred M. 1929. " The Guidance of Production in a Socialist State." *American Economic Review* 19 (1): 1-80. Reprinted in 1938 in *On the Economic Theory of Socialism* edited by B. E. Lippincott. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Temkin, Gabriel. 1989. " On Economic Reform in Socialist Countries: The Debate on Economic Calculation Under Socialism Revisited." *Communist Economies* 1 (1): 31-59.

الفصل 2

Afanas`ev, Iuri N., ed. 1988. *Inogo ne dano* (There Is No Other Way). Moscow: Progress.

Antal, László, Bokros, Lajos, Csillag, István, Lengyel, László, and Matolcsy, György. 1987. " Change and Reform." *Acta Oeconomica* 38 (3-4): 187-213.

Burkett, John P. 1989. " The Yugoslav Economy and Market Socialism." In *Comparative Economic Systems : Models and Cases* , edited by M. Bornstein . Homewood , IL and Boston , Mass.: Irwin, pp. 234-258.

Dallago, Bruno. 1989. " The Underground Economy in the West and East: A Comparative Approach." In *Comparative Economic Systems: Models and Cases*, edited by M. Bornstein. Homewood, IL, and Boston, Mass.: Irwin, pp. 463-484.

Davis, Christopher M. 1988. " The Second Economy in Disequilibrium and Shortage Models of Centrally Planned Economies." Berkeley-Duke Occasional Papers on the Second Economy in the USSR, no. 12, July.

Gábor, István R. 1985. " The Major Domains of the Second Economy." In *Labour Market and Second Economy in Hungary*, edited by P. Galasi and Gy. Sziráczky. Frankfurt and New York: Campus, pp. 133-178.

Grossman, Gregory. 1977. " The `Second Economy` of the USSR." *Problems of Communism* 26 (5): 25-40.

Hewett, Ed. A. 1988. *Reforming the Soviet Economy. Equality versus Efficiency.* Washington, DC: The Brookings Institution.

Kornai, János. 1986. " The Hungarian Reform Process: Visions, Hopes and Reality." *Journal of Economic Literature* 24 (4): 1687-1737.

Kornai, János. [1989] 1990. *The Road to a Free Economy. Shifting from a Socialist System: The Example of Hungary.* New York: W. W. Norton.

Kornai, János. 1992. *The Socialist System. The Political Economy of Communism.* Princeton: Princeton University Press, and Oxford: Oxford University Press.

Lenin, Vladimir Ilych. [1920] 1966. *Left-wing Communism, an Infantile Disorder.* Moscow: Progress Publishers.

Perkins, Dwight Heald. 1988. " Reforming China's Economic System." *Journal of Economic Literature* 26 (2): 601-645.

Pomorski, Stanislaw. 1988. " Privatization of the Soviet Economy under Gorbachev I: Notes on the 1986 Law on Individual Enterprise." Berkeley-Duke Occasional Papers on the Soviet Economy in the USSR, no. 13, October.

Schroeder, Gertrude, E. 1987. " Anatomy of Gorbachev`s Economic Reform." *Soviet Economy* 3 (3): 219-241.

Shmelev , Nikolai . 1987. " Avansy i Dolgi " (Credits and Debts) . *Nouyi Mir* June , 6: 142-158.

Tamás, Gáspár Miklós. " A Kornai-bomba" (The Kornai bomb). *Heti Világgazdaság* November 11, 11 (45): 66.

الفصل 3

Allison, G., and Yavlinsky, G., eds. 1991. " Window of Opportunity: Joint Program for Western Cooperation in the Soviet Transformation to Democracy and the Market Economy." Mimeo. Cambridge: Joint Working Group of Harvard University, and Moscow: Center for Economic and Political Research.

Antal, László. 1979. " Development-with Some Digression. The Hungarian Economic Mechanism in the Seventies." *Acta Oeconomica* 23 (3-4): 257-273.

Bauer, Tamás. 1983. " The Hungarian Alternative to Soviet-Type Planning." *Journal of Comparative Economics* 7 (3): 304-316.

Berend , Iván T. 1990 . *The Hungarian Economic Reform* . Cambridge : Cambridge University Press .

Blanchard, Oliver, Dornbusch, Rudiger, Krugman, Paul, Layard, Richard, and Summers, Lawrence. 1991. *Reform in Eastern Europe*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Fischer, Stanley, and Gelb, Alan. 1990. " Issues in Socialist Economy Reform." Working Paper WPS 565. Washington, D.C.: World Bank.

Frydman, Roman, and Rapaczynski, Andrzej. 1990. " Markets and Institutions in Large Scale Privatizations." *Economic Research Report*. New York: New York University, pp. 90-420.

Hare, Paul, Radice, Hugo K., and Swain, Nigel, eds. 1981. *Hungary: A Decade of Economic Reform*. London and Boston: Allen and Unwin.

Kornai, János. 1983. " Comments on the Present State and Prospects of the Hungarian Economic Reform." *Journal of Comparative Economics* 7 (3): 225-252.

Kornai, János. 1986. " The Hungarian Reform Process: Visions, Hopes and Reality." *Journal of Economic Literature* 24 (4): 1687-1737.

Kornai, János. [1989] 1990a. *The Road to a Free Economy. Shifting From a Socialist System*: *The Example of Hungary*. New York: W. W. Norton.

Kornai, János. 1990b. *Put K svobodnoi ekonomike. Strastnoe slovo v zashitu ekonomicheskih obrazovanii* (The Road to a Free Economy). Moscow: Ekonomika.

Kovács, János Mátyás. 1990 . " Reform Economics : The Classification Gap . " *Daedalus* 119 (1) : 215 - 248 .

Lewandowski , Janusz , and Szomburg , Jan . 1989 . "Property Reform as Basis for Social and Economic Reform ." *Communist Economies* 1 (3) : 257 - 268 .

Lipton , David , and Sachs , Jeffrey . 1990a . "Creating a Market Economy in Eastern Europe : The Case of Poland . " *Brookings Papers on Economic Activity* (1) : 75 - 133 .

Lipton , David , and Sachs , Jeffrey . 1990b . " Privatization in Eastern Europe : The Case of Poland . " *Brookings Papers on Economic Activity* (2) : 293 - 333 .

Révész , Gábor . 1990 . *Perestroika in Eastern Europe : Hungary's Economic Transformation* , 1945 - 1988 . Boulder : Westview Press .

Szamuely , László . 1982 . " The First Wave of the Mechanism Debate in Hungary (1954 - 1957). " *Acta Oeconomica* 29 (1 - 2) : 1 - 24 .

Szamuely , László . 1984 . " The Second Wave of the Economic Mechanism Debate and the 1968 Reform in Hungary . " *Acta Oeconomica* 33 (1 - 2) : 43 - 67 .

Working Group Formed by a joint decision of Mikhail S. Gorbachev and Boris N. Yeltsin . 1990 (August) . " Transition to the Market . Part 1. The Concept and Program " (The Shatalin Plan) . Mimeo . Moscow : Avkhanagels`koe : Cultural Initiative Foundation .

الفصل 4

Alchian, Armen A. 1950. " Uncertainty, Evolution, and Economic Theory." *Journal of Political Economy* 58 (93): 211-221.

Alchian, Armen A. 1974. " Foreword." In *The Economics of Property Rights,* edited by E. G. Furubotn and S. Pejovich. Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, pp. xiii-xv.

Ehrlich, Éva. 1985. " The Size Structure of Manufacturing Establishments and Enterprises: An International Comparison." *Journal of Comparative Economics* 9 (3): 267-295.

Fischer, Stanley, and Gelb, Alan. 1990. " Issues in Socialist Economy Reform." Working Paper WPS 565. Washington, D.C.: World Bank.

Friedmann, Jacques. 1989. " Sur l'expérience de privatisation et sur les noyaux stables." *Commentaire* , pp. 11-18.

Frydman, Roman, and Rapaczynski, Andrzej. 1990. " Markets and Institutions in Large Scale Privatizations." *Economic Research Report.* New York University, pp. 90-420.

Hayek, Friedrich A. 1960. *The Constitution of Liberty.* London: Routledge and Kegan, and Chicago: Chicago University Press.

Hayek, Friedrich A. 1973. *Legislation and Liberty*. Chicago: Chicago University Press.

Hinds, Manuel. 1990. *Issues in the Introduction of Market Forces in Eastern European Socialist Countries*. Mimeo. Washington, D.C.: World Bank.

Kornai, János. [1989], 1990. *The Road to a Free Economy. Shifting From a Socialist System:* The Example of Hungary. New York: W. W. Norton.

Lewandowski, Janusz, and Szomburg, Jan. 1989. "Property Reform as a Basis for Social and Economic Reform." *Communist Economies* 1 (3): 257-268.

Light, J. O., and White, William L. 1979. The *Financial System.* Homewood, Ill.: R. D. Irwin.

Lipton, David, and Sachs, Jeffrey. 1990. " Privatization in Eastern Europe: The Case of Poland." *Brookings Papers on Economic Activity* (2): 293-333.

Móra, Mária. 1991. " The (Pseudo) -Privatization of State-Owned Enterprise." *Acta Oeconomica* 43: 37-58.

Murrell, Peter. 1990a. *The Nature of Socialist Economics: Lessons from Eastern European Foreign Trade*. Princeton: Princeton University Press.

Murrell, Peter. 1990b. *An Evolutionary Perspective on Reform of the Eastern European Economies.* Mimeo. College Park: University of Maryland.

Schaffer, Mark E. 1990. *On the Use of Pension Funds in the Privatization of Polish State-Owned Enterprises*. Mimeo. London: London School of Economics.

Schumpeter, Joseph A. [1911] 1968. *The Theory of Economic Development. An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and Business Cycles.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Schumpeter, Joseph A. 1939. *Business Cycles: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Progress.* New York : McGraw - Hill .

Schumpeter, Joseph A. 1949 . " Economic Theory and Entrepreneurial History . " In *Change and the Entrepreneur* . Cambridge , Mass : Research Center in Entrepreneurial History , Harvard University , pp. 63 - 84 . Reprinted in J. A. Schumpeter , *Essays* . New Brunswick and Oxford : R. V. Clemence , 1989 , pp. 253 - 271 .

Stark, David. 1990 ." Privatization in Hungry : From Plan to Market or Form Plan to Clan?" *East European Politics and Societies* 4 (3) : 351 - 392 .

Szelényi , Iván . 1988 . *Socialist Entrepreneurs : Embourgeoisement in Rural Hungary* . Madison : University of Wisconsin Press .

Tinbergen , Jan . 1952 . *On the Theory of Economic Policy* . Amsterdam : North - Holland .

Voszka , Éva . 1991 . " Tulajdonreform vagy privatizáció ? " (Reform of Ownership or Privatization ?) *Közgazdasági Szemle* 38 - (6) : 117 - 133 .

الفصل 5

Aberbach , Joel D., Putnam , Robert D., and Rockman , Bert A. 1981. *Bureaucrats and Politicians in Western Democracies* . Cambridge , Mass : Harvard University Press .

Bator , Francis M. 1958. " The Anatomy of Market Failure . " *Quarterly Journal of Economics* 72 (3) : 351 - 379 .

Baumol , William J. 1965. *Welfare Economics and the Theory of the State* . Cambridge , Mass : Harvard University Press .

Benton , Lauren A. 1990. Invisible Factories : *The Informal Economy and Industrial Development in Spain* . Albany : State University of New York Press .

Buchanan , James , and Tullock , Gordon . 1962. *The Calculus Consent : Logical Foundations of Constitutional Democracy* . Ann Arbor : University of Michigan Press .

Ékes , Ildikó . 1991 . " A második gazdaság az átmenet idöszakában és a piac fejlödése " (The Second Economy in the Period of Transition and the Development of the Market). Mimeo . Budapest : központi Statisztikai Hivatal .

Esti , Nóra . 1991 . " A magyarországi kisvállalkozások helyzetének és lehetöségeinek alakulása 1991 - ben " (The Trend in the Situation and Outlook for Small Business in Hungary in 1991) . Mimeo . Budapest : Gazdaságkutató Intézet .

Ferge , Zsuzsa . 1991a. " The Social Safety Net in Hungary : A Brief Survey . " In *Social Safety Nets in East/Central Europe* . Mimeo . Cambridge , Mass : Harvard University , Kennedy School of Government .

Ferge , Zsuzsa . 1991b. " Marginalization , Poverty , and Social Institutions . " *Labor and Society* 16 (3) 417 - 438 .

FRATERNITÉ Rt. 1991 . *Jelentés a társadalombiztosítás reformjáról* (Report on the Reform of the Social Security System) . Budapest .

Gém , Erzsébet . 1991 . " Hitelt - de honnan ? A vállalkozásfinanszírozás rendszere Magyarországon " (Credit - But Where Form ? The System of Financing Entrepreneurship in Hungary) . Mimeo . Budapest : KOPINT - DATORG .

Hall , Peter A. 1986 . *Governing the Economy : The Politics of State Intervention in Britain and France* . New York : Oxford University Press .

Helpman , Elhanan . 1990. *Monopolistic Competition in Theory* . Princeton : Princeton University Press .

International Monetary Fund . 1990 . *Government Finance Statistical Yearbook* . Washington , D.C.

International Monetary Fund . 1991. *Government Finance Statistical Yearbook* . Washington, D.C .

Jantscher , Milka Casanegra de , Silvani , Carlos , and Vehorn , Charles L. 1991 . *Modernizing Tax Administration in Eastern Europe* . Washington , D.C. : International Monetary Fund .

Kessides , Christine , Davey , Kenneth , Holzman , Robert , Micklewright , John , Smith , Andrew , and Hinayon , Carlos . 1991 . *Hungary : Reform of the Social Policy and Distribution System* . Washington , D.C. : World Bank .

Kopits , George . 1991 . *Fiscal Reform in European Economies in Transition* . Washington . D.C. : International Monetary Fund .

Kopits , George , Holzman , R., Schieber , G. and Sidgwick , E. 1990 . *Social Security Reform in Hungary* . Washington , D.C. : International Monetary Fund .

Köllö , János . 1990. "Munkaerőpiac : Mitől legyünk pesszimisták " (Labor Market : Why one Should Be a Pessimist) . In *Társadalmi riport 1990* , edited by Rudolf Andorka , Tamás Kolosi , and György Vukovich . Budapest : TÁRKI .

Köllö , János 1991 . "A fogalalkoztatáspolitika igazi dilemmája " (The Real Dilemma of Employment Policy) , Figyelő 35 (August 22) : 3 .

Kornai , János . 1988 . "Individual Freedom and Reform of the Socialist Economy ." *European Economic Review* 32 (2 - 3) : 233 - 267 .

Kornai , János . [1989] 1990 . *The Road to a Free Economy . Shifting from a Socialist System* : The Example of Hungary . New York : W. W. Norton .

Kornai , János . 1992 . *The Socialist System . The Political Economy of Communism* . Princeton : Princeton University Press , and Oxford : Oxford University Press .

Kovács , Ilona . 1993 . "Tényleg túl sokat fogyasztunk?" (Do We Really Consume Too Much ?) *Közgazdasági Szemle* 40 (78) : 663 - 679 .

Lányi , Kamilla , ed. 1991. *A gyors változások területei a magyar gazdaságban* (The Areas of Rapid Changes in the Hungarian Economy) . Budapest : KOPINT-DATORG .

Lányi , Kamilla , and Oblath, Gábor, eds. 1991 . *A világgazdaság és a magyar gazdaság helyzete és kilátásai 1991 végén* (The Conditions and Prospects for the World Economy and the Hungarian Economy at the End of 1991) . Budapest : KOPINT-DATORG .

László , Csaba . 1993. "Mekkora valójában az államháztartás szerepe az újraelosztásban" (How Bid a Role Dose the State Budget in Fact Play in the Redistribution ?) . *Közgazdasági Szemle* 40 (1) : 63 - 79 .

Lindbeck , Assar. 1988. "Consequences of Advanced Welfare State." *World Economy* , 11 (March) : 19 - 37 .

Manchin , Róbert , and Nagy , Lajos Géza . 1991*a*. *Ismeretek és vélemények az adóról* (Information and Opinions on Taxes) . Budapest : Magyar Gallup Intézet .

Manchin , Róbert , and Nagy , Lajos Géza . 1991*b*. *Vélemények gazdaságról , életszínvonalról , politikai intényekről* (Opinions on the Economy , Living Standard , and Political Institutions) . Budapest : Magyar Gallup Intézet .

Móra , Mária . 1990. "Az állami vállalatok (ál)privatizációja" (The (Pseudo-)privatization of State-Owned Firms) . Mimeo. Budapest : Gazdaságkutató Intézet .

Móra , Mária. 1991. "The (Pseudo)-Privatization of State-Owned Enterprise." *Acta Oeconomica* 43 : 37 - 58 .

Murrell , Peter. 1990. "An Evolutionary Perspective on Reform of the Eastern European Economies ." Mimeo. College Park :University of Maryland .

National Bank of Hungary. 1991. *Quarterly Review* , No. 4, Budapest .

Niskanen , William A. 1971. *Bureaucracy and Representative Government.* Chicago : Aldine .

Offe , Claus. 1984. *Contradictions of the Welfare State* . Cambridge , Mass. : MIT Press .

Organization for Economic Co-operation and Development. 1991. OECD *Economic Surveys :* Hungary 1991. Paris .

Pénzügyminisztérium. 1991. "Az 1991 VII-VIII . havi és várható éves gazdasági folyamatokoról" (On Actual and Expected Economic Development in the July-August Period and for the Whole Year) . *Pénzügyi Szemle* 35 (11) : 847 - 852 .

Sabel , Charles . 1982. *Work and Politics*. Cambridge : Cambridge University Press .

Schumpeter , Joseph A. [1911] 1958. *The theory of Economic Development . An Inquiry into Profits , Capital , Credit , Interest and the Business Cycle* . Cambridge , Mass. : Harvard University Press .

Schumpeter , Joseph A. [1942] 1976 . *Capitalism and Democracy* . New York : Harper and Row .

Seleny , Anna. 1991. "The Political Economy of Property Rights and the Transformation of Hungarian Politics : 1949 - 1989." Mimeo . Cambridge , Mass. : MIT .

Skocpol , Theda. 1985. "Bringing the State Back In : Strategies of Analysis in Current Research ." In *Bringing the State Back In* , edited by P.B. Evans , D. Rueschemeyer , T. Skocpol . Cambridge : Cambridge University Press , 3- 37 .

Stiglitz , Joseph E. , et al. 1989 . *The Economic Role of The State* . Oxford : Blakwell .

U.S. Department of Health . 1990. *Human Services Research Report* 62 (May) .

الفصل 6

Becker , Gary S. 1992 . " Habits, Addictions, and Traditions." *Kyklos* 45 (3): 327-346.

Becker, Gary S., and Stigler J. 1974. " Law Enforcement, Malfeasance, and Compensation of Enforcers." *The Journal of Legal Studies* 3: 1-18.

Binmore, Ken. 1992. *Fun and Games. A Text on Game Theory*. Lexington: D.C. Heath and Company.

Curry, Susan, Wagner, Edward H., and Grothaus, Louis H. 1990. " Intrinsic and Extrinsic Motivation for Smoking Cessation." *Journal of Consulting and Clinical Psychology* 58 (3): 310-316.

Dervis, Kemal, and Condon, Timothy. 1994. "Hungary-Partial Successes and Remaining Challenges: The Emergence of a `Gradualist` Success Story ?" In *The Transition in Eastern Europe*, edited by O. J. Blanchard, K. A. Froot, and J. D. Sachs. Chicago: University of Chicago Press, pp. 123-152.

Elster, Jon. 1979. *Ulysses and the Sirens. Studies in Rationality and Irrationality.* Cambridge: Cambridge University Press.

Fudenberg, Drew, and Tirole, Jean. 1991. *Game Theory*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Hess, Eckhard H. 1973. *Imprinting. Early Experience and the Developmental Psychobiology of Attachment.* New York: D. Van Nostrand Company.

Hirschman, Albert O. 1977. *The Passions and the Interests. Political Arguments for Capitalism before Its Triumph.* Princeton University Press.

Kornai, János, and Matits, Ágnes. 1987. A *vállalatok nyereségnek bürokratikus újraelosztása* (The Bureaucratic Redistribution of Firms` Profit) . Budapest: Közgazdasági és Jogi Könyvkiadó.

Központi Statisztikai (Central Statistical Office). 1993. *Magyar satisztikai évkönyv* 1992 (Hungarian Statistical Yearbook, 1992). Budapest.

Mitchell, William D. 1969. *Essay on the Early History of the Law Merchant.* New York: Burt Franklin.

Móra, Mária. 1992. " Változások a csödkezelésben-nyolcvanas évektöl napjainkig" (Changes in the Way of Handling Bankruptcies-From the 1980s to Our Days). *Vezetéstudomány* (4): 18-23.

Muraközy, László. 1993. " Az átmenet költségvetése Magyarországon, 1986-1992" (The State Budget in the Transitional Period in Hungary, 1986-1992). Mimeo. Debrecen: Kossuth Lajos Tudományegyetem.

Pénzügyminisztérium (Ministry of Finance). 1992. *Elöteztés a Kormány részére a csödeljárásról, a felszámolási eljárásról szóló törvény makrogazdasági hatásairól* (Report to the Government on the Macroeconomic Effects of the Bankruptcy and Liquidation Act). Budapest, October.

Pénzügyminisztérium (Ministry of Finance). 1994. *Tájékoztató az 1994 Évi gazdasági folyamatokról* (Report on the Economic Development in 1994). No. 11-12. Budapest.

Schelling, Thomas C. 1978. *Micromotives and Macrobehavior.* New York: W. W. Norton and Company.

Sluckin, W. 1973. *Imprinting and Early Learning.* Chicago: Aldine Publishing Company.

Szalai, Tamás. 1993. " Konstruktív bizalom" (Constructive Confidence). *Heti Világgazdaság* 15 (February 20): 78-80.

Swenson, Ingrid, and Dalton, Jo Ann. 1983. " Reasons for Smoking Cessation among a Random Sample of North Carolina Nurses ." *Women and Health* 8 (Winter).

Trakman, Leon E. 1983. *The Law Merchant: The Evolution of Commercial Law.* Littleton, Colorado: Fred B. Rothman and Company.

Várhegyi, Éva, and Sándor, László. 1992. *A sorban állások kialakulásának okai és visszaszorításuk lehetséges módjai* (The Causes Behind Queuing and the Possible Means to Eliminate It). Mimeo. Budapest: Pénzügykutató Rt.

الفصل 7

Andorka, Rudolf. 1993. " Gazdaság és társadalom dogmák nélkül." (Dogma-free Economy and Society). *Népszabadság,* May 15, 51 (112): 17, 19.

Bauer, Tamás. 1983. " The Hungarian Alternative to Soviet-Type Planning." *Journal of Comparative Economics* 7 (3): 304-316.

Blanchard, Oliver, Dornbusch, R., Krugman, P., Layard, R., and Summers, L. 1991. *Reform in Eastern Europe.* Cambridge: MIT Press.

Calvo, Guillermo A., and Coricelli, Fabrizio. 1992. " Output Collapse in Eastern Europe: The Role of Credit." Paper presented at the conference " The Macroeconomic Situation in Eastern Europe" organized by the World Bank and IMF, June 4-5.

Commander, Simon, and Coricelli, Fabrizio. 1992. " Output Decline in Hungary and Poland in 1990/ 1991: Structural Change and Aggregate Shocks." Paper presented at the conference " The Macroeconomic Situation in Eastern Europe" organized by the World Bank and IMF , 4-5.

Domar, Evsey . 1989. " The Blind Men and the Elephant: An Essay on Isms ." In *Capitalism , Socialism and Serfdom,* edited by E. Domar. Cambridge: Cambridge University Press, 29-46.

Dornbusch, Rudiger, and Fischer, Stanley. 1993. " Moderate Inflation." *The World Bank Economic Review* 7 (1): 1-44.

Erdős, Tibor. 1992. " A gazdaság stabilizálásárol" (On the Question of Stabilizing the Economy). *Közgazdasági Szemle* 39 (11): 985-1000.

Friedman, Milton. 1968. " The Role of Monetary Policy." *American Economic Review* 58 (1): 1-17.

Gomulka, Stanislaw. 1991a. " The Puzzles of Fairly Fast Growth and Rapid Collapse Under Socialism," Socialist Economies Reform Unit, Country Economics Department, World Bank, *Research Paper Series,* no. 18.

Gomulka, Stanislaw. 1991b. "The Causes of Recession Following Stabilization." *Comparative Economic Studies* 33 (2).

Hámor, Szilvia. 1993. "Töke nélkül ma már nincs előrelépés" (Today There Cannot Be Any Progress without Capital). *Népszabadság* May 19, 51 (115): 17.

Hansen, Alvin H. 1964. *Business Cycles and National Income.* Expanded edition. New York: W. W. Norton and Company.

Király, Júlia. 1992. "Tartós tendencia vagy pillanatyi robbanás ?" (Is It a Lasting Tendency or a Temporal Explosion ?). *Napi Gazdaság,* October 17,2 (240): 4.

Kolodko, Grzegorz W. 1992. " Stabilization, Recession and Growth in Postsocialist Economy." *Working Papers*, Institute of Finance, Warsaw, no. 29.

Kornai, János. 1971. *Anti-Equilibrium.* Amsterdam: Norton-Holland.

Kornai, János. [1989] 1990. *The Road to a Free Economy. Shifting from a Socialist System: The Example of Hungary.* New York: W. W. Norton.

Kornai, János. 1992a. *The Socialist System. The Political Economy of Communism.* Princeton: Princeton University Press, and Oxford: Oxford University Press.

Kornai, János. 1992b. " Visszaesés, veszteglés vagy fellendülés" (Recession, Stagnation or Recovery). *Magyar Hírlap*, December 24,25 (302): 12-13.

Laski, Kazimierz. 1990. " O niebezpieczenstwach zwiazanych z planem stabilizacji gospodarki narodwej," *Gospodarka Narodowa* 1 (2-3): 5-9. Also published in German in *Wirtscahftspolitiosche Blätter*, no. 5.

Laffont, Jean-Jacques. 1985. "Fix-Price Models. A Survey of Recent Empirical Work." In *Frontiers of Economics,* edited by Kenneth J. Arrow and Seppo Honkapohja. Oxford and New York: Basil Blackwell, pp. 328-367.

Oblath, Gábor. 1994. "Economic Transition: Exchange Rate Policy, Real Exchange Rate Changes in Central Eastern Europe." In *International Trade and Restructuring in Eastern Europe,* edited by J. Gács and G. Wincler. Wien: IISA.

Phelps, Edmund. 1968. "Money-Wage Dynamics and Labor-Market Equilibrium." *Journal of Political Economy*, Party2, July-August, 678-711.

Rodrik, Dani. 1992. "Making Sense of the Soviet Trade Shock in Eastern Europe: A Framework and Some Estimates." Paper presented at the conference "The Macroeconomic Situation in Eastern Europe" organized by the World Bank and IMF, June 4-5, 1992.

Sargent, Thomas. 1982. " The Ends of Four Big Inflations." In *Inflation: Causes and Effects*, edited by Robert Hall. Chicago: National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press.

Schumpeter, Joseph A. 1934. *The Theory of Economic Development.* Cambridge: Harvard University Press.

Schumpeter, Joseph A. 1939. *Business Cycles.* New York: McGraw-Hill.

Scitovsky, Tibor. [1951] 1971. *Welfare and Competition.* Homewood, Ill.: Irwin.

Scitovsky, Tibor. 1985. "Pricetakers' Plenty: A Neglected Benefit of Capitalism." *Kyklos* 38 (4): 517-536.

Spiethoff, Arthur. 1902. "Vorbemerkungen zu einer Theorie der Überproduktion." *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft.*

Tamás, Gáspár Miklós. 1990. "Weimar." *Beszélö,* February 12, 1(5): 5.

United Nations, Economic Commission for Europe. 1992. *Economic Survey of Europe in* 1991-1992. New York.

Valentinyi, Ákos. 1992. "Stabilizáció és növekedés Magyarországon: néhány elméleti Megfontolás" (Stabilization and Growth in Hungary: Some Theoretical Considerations). *Közgazdasági Szemles* 39 (10): 908-923.

مصادر الجداول والمعطيات الاحصائية

Kaaxe, Max. 1992. " Political Culture and Political Consolidation in Central and Eastern Europe." Mimeo. Paper presented at the conference on "Democratic Governments and the Transition from Plan to Market," Twente University.

KOPINT-DATORG. 1994. *Ipari konjunkúrateszt eredmények* (Results of the Survey on Industrial Trade Cycle). 1993, 4th quarter.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1989. *Statisztikai évkönyv 1988* (Statistical Yearbook 1988). Budapest.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1991. *Magyar statisztikai évkönyv 1990* (Hungarian Statistical Yearbook 1990). Budapest.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1992*a*. *Magyar statisztikai zsebkönyv 1991* (Hungarian Statistical Pocketbook 1991). Budapest.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1992*b*. *Maguar statisztikai évkönyv 1991* (Hungarian Statistical Yearbook 1991). Budapest.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1993*a*. *Maguar statisztikai zsebkönyv 1992* (hungarian Statistical Pocketbook 1992). Budapest.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1993*b*. *Magyar statisztikai évkönyv 1992* (Hungarian Statistical Yearbook 1992). Budapest.

Központi Statisztikai Hivatal (Central Statistical Office). 1992*c*. *Magyarország nemzeti számlái 1988-1991* (Hungary's National Accounts, 1988-1991). Budapest.

League of Nations. 1939. *Statistical Yearbook of Nations, 1938/1939*. Geneva.

Magyar Nemzeti Bank (National Bank of Hungary). 1990. *Éves jelentés 1990* (Annual Report, 1990). Budapest.

Mitchell, Brian R. 1976. *European Historical Statistics 1750-1970*. Aylesbury, England: Hazell Watson and Voney.

National Bank of Hungary. 1991. *Annual Report 1991*. Budapest.

National Bank of Hungary. 1992. *Annual Report 1992*. Budapest.

Times-Mirror. 1991. The Pulse of Europe: *A Survey of Political and Social Values and Attributes. Washington:* Times-Mirror, Center for the People and the Press.

United Nations, Economic Commission for Europe. 1993. *Economic Bulletin for Europe* 44 (1992), New York.

Vígh, Judit. 1993. " Jelentés az 1991. Évi bruttó hazai termék alakulásáról" (Report on the Gross Domestic Product in 1991). *Gazdaság és Statisztika* 5 (2): 18-23.

الفصل 8

Erasmus, Desiderius. [1516] 1968. *The Education of the Christian Prince*. New York: W. W. Norton.

Hayek, Friedrich A., ed. 1935. *Collectivist Economic Planning*. London: Routledge and Kegan Paul .

Illés, Iván, Mizsei, Kálmán, and Szegvári, Iván. 1991. "Válaszúton a Közép-európai gazdasági együttműködés" (Central-European Economic Cooperation at Crossroads). *Európa Fórum* 1 (2): 28-42.

Kenen, Peter B. 1991. "Transitional Arrangements for Trade and Payments Among the CMEA Countries." *IMF Staff Papers* 38 (2): 235-267.

Kornai, János. [1989] 1990. *The Road to a Free Economy. Shifting From a Socialist System: The Example of Hungary*. New York: W. W. Norton.

Kornai, János. 1992. *The Socialist System. The Political Economy Communism*. Princeton: Princeton University Press, and Oxford: Oxford University Press.

Lindbeck, Assar. 1990. "The Swedish Experience." Institute for International Economic Studies, Seminar Paper no. 482. Stockholm University.

Marx, Karl and Engels, Frederick. [1848] , 1970. "Manifesto of the Communist Party." In *Karl Marx and Frederick Engels. Selected Works*. Moscow: Progress Publishers, pp. 35-63.

Mises, Ludwig Von. [1920] 1935. "Economic Calculations in the Socialist Commonwealth." In *Collectivist Economic Planning*, edited by Friedrich A. Hayek. London: Routledge and Kegan Paul, pp. 87-130.

Murrell, Peter. 1992. "Evolutionary and Radical Approaches to Economic Reform." *Economics of Planning* 25 (1): 79-95.

Poznanski, Kazimierz. 1992. "Market Alternative to State Activism in Restoring the Capitalist Economy." *Economics of Planning* 25 (1): 5-77.

United Nations, Economic Commission for Europe. 1992. *Economic Survey of Europe in 1991-1992.* New York.

فهرس المؤلفين

٢٢٤ ، Aberbach, Joel D.,
٢١٨ ، Afanas`ev, Iuri N.,
٢١٥ ، ٢٢١ ، Alchian , Armen A.,
٢٢٠ ، Allison , G.,
١٨٧، ٢٣٢ ، Andorka , Rudolf
٢١٨ ، ٢٢٠ ، Antal , László ,
٢١٥ ، Arrow , Kenneth J.,

٢٢٠ ، Balcerowicz , Leszek
٢١٤ ، Bardhan , Prahab
٢ ، Barone , Enrico
٢٢٤ ، Bator , Francis M.,
١٦٣ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، Bauer , Tamás
٢٢٤ ، Baumol , William J.,
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، Becker , Gary S.,
٢٢٦ ، Benton , Lauren A.,
٢٢٠ ، Berend , Iván T.,
٢٢٧ ، Binmore , Ken
٢٢٠ ، ٢٢٩ ، Blanchard , Olivier ,
٢١٤ ، ٢١٥ ، Brus , Wlodzimierz
٢٢٤ ، Buchanan , James
٢١٧ ، Burkett , John P.,

١٦٩ ، ٢٣٠ ، Calvo , Guillermo A.,
١٥٦ ، Chikán , Attila
٥٦ ، Churchrill , Winston
٢٢٩ ، Commander , Simon
١٣٠ ، Condon, Timothy
١٦٩ ، ٢٢٩ ، Coricelli , Fabrizo
٢٢٧ ، Curry , Susan

٢١٨ ، Dallago , Bruno
٢٢٨ ، Dalton , Jo Ann
٢١٨ ، Davis , Christopher M.,
٢١٥ ، Demsetz , Herold
١٣٠ ، Dervis , Kemal
٢١٦ ، Dewatripont , Michel
٢٢٩ ، Domar , Evsey
٢٣١ ، Dornbushch , Rudiger

٢٢٢ ، Ehrlich , Éva
٢٢٦ ، Ékes , IIdikó
٢٢٧ ، Elster , Jon
٢٣٢ ، Engels , Friedrich
٢٠٦، Erasmus (Rotterdami)
١٨٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، Erdös , Tibor
٢٢٥ ، Esti , Nóra
٢١٤ ، Estrin , Saul

٢٢٦ ، Ferge , Zsuzsa
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، Fischer , Stanley
٤٤ ، Fourier , Charles
٢٣٢ ، Friedman , Milton
٢٢١ ، Friedman , J.
٢٢٧ ، Fudenberg , Drew

٢١٨ ، Gábor , István R.,
٢٢١ ، Gelb , Alan
٢٢٦ ، Gém , Erzsébet
٢٢٩ ، Gomulka , Stanislaw
٣١ ، ٥٣ ، ١٩٢ ، Gorbachev , Mikhail
٢١٥ ، ٢١٧

٢١٨ ، Grossman , Gregory
٢٢٨ ، Grothaus , Louis C.,

٢٢٤ ، Hall , Peter A.,
٢٣١ ، Hámor , Szilvia
٢٣٠ ، Hansen , Alvin H.,
٢١٥ ، Hart , Oliver
، ٢٨ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ١٨ ، Hayek , Friedrich
٢٣٢ ، ٢٢١ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ١٩١ ، ٧٨ ، ٢٩
٢١٧ ، Heertje , Arnold
٢١٤ ، Heilbroner , Robert
٢٢٤ ، Helpman , Elhanan
٢٢٨ ، Hess, Echhard H.,
٢١٨ ، Hewett , Ed , A.,
٢٢١ ، Hinds , Manuel
، ٢١٣ ، ١٣٥ ، Hirschman , Albert O.,
٢٢٧
٢١٥ ، Holmström , Bengt R.,
٢١٥ ، Hurwicz , Leonid

٢٣٣ ، Illés , Iván

٢٢٦ ، Jantscher , Milk Casanegra de
٢١٤ ، Jasay , Anthony de

١٨٤ ، Kaase , Max
٢٣٣ ، Kenen , Peter B.,
٢٢٦ ، Kessides , Christine
١٧٦ ، ١٧٣ ، Keynes , John M.,
٢١٥ ، Kidric , Boris
٢٣١ ، Király , Júlia
٢٢٥ ، Köllös , János
٢٢٩ ، ٢١٥ ، Kolodko , Grzegorz W.,
٢٢٦ ، Kopits , George

٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، Kornai , János,
٢٢٦ ،
٢٢٤ ، Kovács Ilona
٢٢٠ ، Kovács , János Mátyás
٧٩ ، Kowalik J.,
٢٢٤ ، Krugman Paul R.,

٢٢٩ ، Laffont , Jean-Jacques
٢٤ ، ٢٣ ، ٢١ ، ١٢ ، ٥ ، ٢ ، Lange , Oscar
٢١٥ ، ٣٢ ،
٢٢٥ ،١١٣ ، Lányi , Kamilla
٢٢٩ ، ٢١٤ ، Laski , Kazimierz
٢٢٤ ، László , Csaba
٢١٤ ، Lavoie , Don
٢١٤ ، Le Grand , Julian
٣٧ ، Lenin , Vladimir II`ich
٢ , Lerner , Abba P.,
٢٢١، Lewandowski , Janusz
٢١٥ ، Liberman , Evsey G.,
٢٢٣ ، Light , J. O.,
٢٣٣ ، ٢٢٤ ، Lindbeck , Assar
٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٥ ، Lipton , David
٢٢٨ ، Lorenz , Konrad

٢١٥ ، Malinvaud , Edmond
٢٢٦ ، Manchin , Róbert
٣٨ ، Mann , Thomas
، ٢١٧ ، ٤٤ ، ٣٣ ، ٢٢ ، ١٩ ، Marx , Karl
٢٣٢
٢١٦ ، Maskin , Eric
٢٢٧ ، Matits , Ágnes
١٥٠ ، Mitchell , Brian R . ,
٢٢٨ ، Mitchell , W.,

Mises , Ludwig Von ، ١٨ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ١٩١
، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٢
Mizsei , Kálmán ، ٢٣٣
Móra , Mária ، ١٢٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥
Muraközy , Lászlo ، ٢٢٤
Murrell , Peter ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢

Nagy , Lajos Géza ، ٢٢٦
Nagy , Tamás ، ٢١٨
Niskanen , William A., ، ٢٢٤
Nove , Alec ، ٢١٤
Nutter , Warren G., ، ٢١٥

Oblath , Gábor ، ٢٣١
Ortuno-Ortin , Ignacio ، ٢١٥
Owen , Robert ، ٤٤

Perkins , Dwight Heald ، ٢١٨
Péter , György ، ٢١٥
Phelps , Edmund ، ٢٣٢
Piskolti , Sándor ، ١٣٦
Pomorski , Stanislaw ، ٢١٨
Poznanski , Kazimierz ، ٢٣٢
Proudhon , Pierre , J., ، ٤٤
Putnam , Robert D., ، ٢٢٤

Qian , Yingyi ، ٢١٦

Rapaczynski , Andrzej ، ٢٢١
Rockman , Bert , A., ، ٢٢٤
Rodrick , Dani ، ٢٣١
Roemer , John E., ، ٢١٥

Sabel , Charles ، ٢٢٦
Sachs , Jeffrey ، ٢١٥ ، ٢٢١

Sańdor , László ، ١٣٨
Sargent , Thomas ، ٢٣٢
Schaffer , Mark E., ، ٢٢٢
Schelling , Thomas C., ، ٢٢٧
Schroeder , Gertrude E., ، ٢١٤ ، ٢١٨
Schumpeter , Joseoh A., ، ١٧-١٨ ، ٢٣ ،
٢٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١٦١ ، ٢١٤ ، ٢١٥
، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠
Scitovsky , Tibor ، ٢٢٩
Seleny , Anna ، ٢٢٦
Schatalin , Stanislav ، ٢٢٠
Shmelev , Nikolai ، ٢١٨
Sik , Ota ، ٢١٥
Silvani , Carlos ، ٢٢٦
Silvestre , Joaquim ، ٢١٥
Skocpol , Theda ، ٢٢٤
Sluckin , W., ، ٢٢٨
Spiethoff , Arthur ، ١٦١ ، ٢٣٠
Stalin , Josef V., ، ٣١ ، ٥٢
Stark , David ، ٢٢١
Stigler , George J., ، ٢٢٨
Stiglitz , Joseph E., ، ٢١٥ ، ٢٢١
Sun , Yefang ، ٢١٥
Swenson , Ingrid ، ٢٢٨
Szabó , Kálmán ، ٢١٨
Szalai , Tamás ، ١٢٨
Szamuely , László ، ٢٢٠
Szegvari , Iváns ، ٢٣٣
Szelényi , Iváns ، ٢٢١
Szomburg , Jan ، ٢٢١

Tamás , Gáspár Miklós ، ٤٨ ، ٢١٩ ، ٢٣١
Taylor , Fred M., ، ٢
Temkin , Gabriel ، ٢١٤

٢٢١ ، Tinbergen , Jan
٢٢٧ ، Tirole , Jean
٢٢٨ ، Trakman , Leon E.,
٢٢٤ ، Tullock , Gordon

٢٣٠ ، Valentinyi , Ákos
١٣٨ ، Várhegyi , Éva
٢٢٦ ، Vehorn , Charles L.,
١٧٢ ، Vigh , Judit
٢٢٢ ، Voszka , Éva

٢٢٨ ، Wagner , Edward H.,
١٠٠ ، Weber , Max
٢٠٣ ، White , William L.,

٢٢٠ ، Yavlinsky G.,

٢١٦ ، Xu , Chenggang

فهرس المواضيع

الابتكار أو التجديد ، ٧ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١٢

الاتحادات أو النقابات ، ١١ ، ٣٣ ، ٦١ ، ١٠١

اجراءات الافلاس ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١

اجراءات التصفية ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠

الاجماع الديمقراطي ، ٥٨ ــ ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٠

الاجور ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٩٥

الاسمية ، ٥٣ ، ٦١ ، ١٩٥

الاحتكارات ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٨٦ ، ١٩١

تشريع ضد الاحتكار ، ١٠٤ ١٩٧

احتكار الدولة ، ٢٥ ، ٩٨ ، ١٩١

الاخلاق ، اخلاقي ، اخلاقية ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٧، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٣

الادارة ، ١١ ، ١٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٩٤

العمل ، ٤٣ ، ٤٤

شراء الاسهم من قبل ، ٨٠ ، ٨٢

الادارة العمالية الذاتية ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٨٣

الادخـــارات ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥

الاستقرار الكلـــي ٦٠ ــ ٦٤ ، ٧٠ ، ٩٦ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ،

الاســـتثمار ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٢٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ــ ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٩

الخاص ، ١٧٩

الميل إلـــى الاســـتثمار ، ٨١ ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٨٥

الدولة ، ٥٣ ، ٨١ ، ١٠٩

الاستهلاك ، ١٤٩ ، ١٥٩ ، ١٧٤ ــ ١٧٦

المحلي ، ١٧٦ ــ ١٧٧

الحكومـــي ، ١٧٦ ــ ١٧٧ ، الـــهامش ١٩ ، الفصل 7

للجمهور ، ٢٠٣

الاستهلاك الحكومي ، ١٧٤ ــ ١٧٧

اسعار تعادل العرض والطلب ، ٥ ، ٩ ، ٣٦

الاسعار النسبية ، ٦٩ ، ٦٥ ، ١٣٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٨

الاسكان ، ٣٥ ، ١٦٣

اجرة أو ريع ، ١١٧ ، ١١٨

الاسهم أو الحصص ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤

الاشتراكية ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٥٩

اشتراكية السوق ، ١ ــ ، ١٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٨

تجارب في ، ٧ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٥١ ، ٦٨

الاشتراكية الكلاسيكية ، النسق الاشتراكي الكلاسيكي ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣١ ــ ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٠٨ ، ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٠ .

اشكال الملكية والممتلكات ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٦٣ ، الهامش ٤ ، الفصل 7 .

الاصلاح ، الاشتراكية الاصلاحية ، ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ــ ٣٢ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ــ ٥٨ ، ٦٦

، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ٢٤٥ ، ١٥٩ ،
١٦١ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،
١٩٨
اضفاء الطابع السوقي أو التحول إلى السوق ، ١٩٠
ــ ١٩١
إعادة التوزيع ، ٩ ، ١٧ ، ٢١ ، ٩٨ ، ١٨٢ ، ١٩٩
إعادة توزيع بالميزانية ، ١١٩
إعادة الخصخصة ، ٣٤ ، ٧٥ ، ٧٦
الاعانـــات ، ٥٣ ، ٦١ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٢ ،
١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،
١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٨٤
إعانات الدولة ، ١٧ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٦٩
الاعانات السعرية ، ٩ ، ١٣ ، ١٤
الاعمال أو الوظائف ،
خسارة ، ١٠٩ ، ١٣٢
الاعمال التجاريـــة ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
٨١ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٦٠
الاعمال التجارية الخاصة ، ٣٨
الاعمال التجارية الصغيرة ، ٨٢
الافلاس
موجة الافلاس ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١
، ١٣٨
الاقتصاد الحر ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣
اقتصاد السوق ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١٢٥
، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ،
١٦٦ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
١٩٩
اقتصاد الطلب المقيد ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، الـــهامش ١٠
الفصل 7
اقتصاد العجـــز ، ٦ ، ١٥ ، ١٠٦ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٧٦ ، ١٩٥
اقتصاد العرض المقيد ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، الهامش ١٠
الفصل 7
اقتصاد Lange ، ٢٣
الاقتصاد المزدوج أو الثنائي ، ١٩٢
اليات التنسيق ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣
، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩
الية السوق ، ١٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٩٧ ، ١٩١
الامن أو الضمان الاجتماعي ، ١١ ، ١٠٧ ، ١١٢ ،
١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٤٢
سلطات ، ١٠٧
مساهمات ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٦
تأمين ، ١١٩ ، ١٢٣
الانتاج السلعي الصغير ، ٣٧
الانتخابات ، ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٧٤
، ٩٩ ، ١٣٤ ، ١٨٣ ، ١٨٤
انتخابات حرة ، ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٥١ ، ٥٧ ،
١٩٨
الانتقاء الطبيعي ، ١٧ ــ ١٨ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠٧ ،
١٠٨ ١٣٩ ، ١٦١ ، ١٦٧
الانتقاء ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٩ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٨
، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٦ ،
١١٢ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ،
١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ،
١٦٩ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ١٩٩
الاندماج أو التكامل ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
الانصاف ، ٧٦ ، ٧٧
الانضباط الانفاقي والضريبي ، ٥٣
الانضباط المالي ، ١١٢ ، ١٢٥ ــ ١٤٣ ، ١٦٥
انظمة كبيرة لاعادة التوزيع ، ٧٠
الانفاق الحكومي ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٤٩
الاوراق الماليـــة ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ،
الهامش ٢١ الفصل 7
اولويات السياسة الاقتصادية ، ١٨٠ ــ ١٨٢
الايديولوجية المناهضة للرأسمالية ، ١٩٨

برامج الضمان الاجتماعي ،
البرجزة أو اضفاء الطابع البرجوازي ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٤
البرلمان ، برلماني ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٣٤ ، ١٧٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨
البطالـــــة ، ١٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٤
البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتطورة ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٩١
بناء المساكن ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٨٦ ، ١٧٣ ، ١٧٥
البنك ، (البنوك) ،
المركزي ، ٨١ ، ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٣٣
التجاري ، ٨٥ ، ٨٦
التنظيم الاجرائي لـــ ، ١٠٤
خصخصة ٨٥ ، ٨٦
الاشراف على ، ٨٥
البنية الاجتماعية الغربية ، ٧٢ ، ٧٣
البيروقراطية ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ــ ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٦٦ ، ١٩٧
التجارة الاجنبيـــة ، ٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٤٩ ، ١٧٧ ــ ١٧٩ ، ١٩٢
التجارة الحرة ، ٤١
التحرر السياسي ، ٣ ، ٧ ، ٣١ ، ٩٩
التحرر من القيود السياسية ، ٥٣ ، ٦٠ ــ ٦٤ ، ١٥٤ ، ١٥٩
تحرير الاسعار ، ٥٣ ، ٦٢ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٩٠ ، ١٩٥
تحرير الواردات ، ٦٣ ، ١٥٥ ، ١٩٥
تحويل علاقات الملكيـــة ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٥ ــ ٦٩ ، ٢٨٦ ، ١٩٤
تخفيضات ضريبية ، ٨٢
التسليف ، ٥ ، ١٦ ، ٣٧ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ــ ١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧
للمستهلك ، ٨٥
التسليف القسري ، ١٣٧ ــ
التشريع ، الهيئة التشريعية ، تشريع ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٦٤ ، ١٨٦ ، ١٩٧
تنفيذ ، فـــرض ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٨٦ ، ١٩٧
تشريع التصفية ، ١٠٧
تشكيل بنائي ، ٧٨
التصنيع ، ١١٩
التضخم ، ٦ ، ٧ ، ١٦ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٤ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٥٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٦
غير المقيد ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ١٩٦
المكبوح ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ١٩٦
التطور التدريجـــي ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٨ ــ ٧٩ ، ٨٠ ، ٩١ ، ١٢٥ ، ١٩١ ــ ١٩٤
التطور العضوي ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١
تعويض البطالة ، ١١٧
التعويض ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٣
تغير النسق ، ٢٠٣
التملص أو التهرب الضريبي ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٩٨
التقاعد ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٨٧ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢٠٤

توفير ، ٨٩ ، ٩٤
تنازلات أو اعفاءات ضريبية ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٢٦ ، ١٧٣
التنسيق ،
البيروقراطي ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ١٦٢ ، ١٩٠
السوقي ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٤
التهديد النقدي ، ٦ ، ١٧ ، ٧٤ ، ١٥٥
التوازن الكلي ، التوازن على الصعيد الكلي ، التوازن الاقتصادي الكلي ، ٩٧ ، ١١٤ ، ١٥١، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٨٣
التوازن النقدي ، ١٥١ ، ١٥٩
التوجه نحو النمط الغربي ،
البنية الاجتماعية ، ٧٣ ، ٨٧
توزيع الدخل ، ٢١ ، ٢٤
العادل ، ٢٧
المنصف ، ٩٧
التوقعات ، ٦٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٢٩
التوقعات التضخمية ، ١٦٣ ، ١٨٣

الثورة ، ٢٠ ، ٥٦ ــ ٥٨

الجمعيات الخيرية ، ٩٠ ، ٩٤
الجماعة الاوروبية ، ١٣٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
الانضمام إلى ، الهامش ، ٣٨ ، الفصل 5
الاندماج في ، ٢٠٢
جمع أو جباية الضريبة ، ٥٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٣٠

حالات عدم توازن كلي ، ٥٣ ، ١٩٤ ــ ١٩٤ ، ٢٠٤
الحرفيون والمتاجرون الخصوصيون ، ٣٦ ، ٣٨
حركات شعبية النزعة ، ١٠١
الحرية ، ٣٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ١٩٩
حزب ، احزاب
الشيوعي ، ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٩٨
الحاكم ، الحاكمة ، ٩٩ ، ١٠٠
المعارض ، المعارضة ، ٩٩
حقوق الملكية أو التملك ، ٨ ، ١٣ ــ ١٥ ، ١٨ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٥
الحكومة ، حكومي ، حكومية ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨١
التزام ، ١٣٤ ــ ١٣٥
مصداقية ، ١٣٤ ــ ١٣٥
سلوك ، ١٣٠ ، ١٣٧
الحكومات الاجنبية ، ٨١ ، ٩٥
الحكومات المحلية ، ٤ ، ٩٠ ، ١٠٣
الحكم أو الاستقلال الذاتي ، ٤٤
" الحكومة الكبيرة " ، ١٠٢ ، ١٢٤

الخدمات ، ٥٣ ، ٦١ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٥
الخدمات الرفاهية ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٢
الخروج ، ٨ ، ٢٣ ، ١٦ ــ ١٨ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٥١
الخصخصة ، ٦ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٩٤

المجانية تقريبا ، ١٩٣
المبنية على توزيع مجاني ، ٩٢
بمنح حصص أو ايصالات لها قيمة نقدية مجانا
، ٧٤
السريعة ، ٦٥
معدل تقدم ، ٧١ ، ٩٤ ــ ٩٥ ، ١٩٣
صغيرة النطاق ، ٦٧
القيم المعتبرة في ، ٧٢ ــ ٧٨
خصخصة صغيرة النطاق ، ٦٧
خلق بنائي ، ٢٥

دائن غير طوعي ، ١٠٧
الدخل ، المداخيل ، ٧٥ ، ٨٢ ، ١٧٤ ، ١٩٥
الدخل الفعلي ، ١٧٤
الدخول ، ٨ ، ١٧ ــ ١٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٠ ،
٤٨ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٨١ ، ١٤٠ ، ١٥١ ، ١٥٥ ،
١٧٣
الديماغوجية الشعبية النزعة ، ١٤٢ ، ٢٠٥
الديماغوجية المناهضة للرأسمالية ، ٣٩
الدولة ،
الأبوية النزعة ، ٧٠ ، ١٢٠ ، ١٤٠ ، ٢٠٣
دور ، ١١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ،
٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ــ ٧٩ ، ١٨٤ ــ
١٨٦
الدولة الحزب ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٧
الدولة الدستورية ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٣٦ ، ١٩٧ ــ
١٩٨
دولة الرفاه ، ٩٨ ، ١١٨ ، ٢٠٤
الديمقراطية ، ديمقراطي ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٩٨ ، ١٠١
، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ،
١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦
مؤسسات ، ١٩٨ ــ ٢٠٠ ، ٢٠٦
البرلمانية ، ١٩٨
الديمقراطية ، ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩
الدين الاجنبي ، ٧ ، ١٩٤ ، ٢٠٤

رأس المال الاجنبي ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢٠٢
رأس المال المغامر ، ٦٨ ، ٨١ ، ١٦٨
الرأسمالية ، الاقتصاد (السوقي) الرأسمالي ، ٣ ،
٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٧ ،
٣٨ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
٧٣ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٤ ، ١١٥
، ١٢٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩٨
الرأي العام ، ٦٦
الرعاية الصحيـــة والطبيـــة ، ٧٠ ، ١١٧ ، ١٢١ ،
٢٠٤
الركـــود ، ١٠٨ ، ١٣١ ، ١٤٥ ــ ١٨٧ ، ١٩٦ ،
٢٠٤
اسباب ، ١٦٩
عوامل تحث ، ١٤٩ ، ١٥١ ــ ١٦٩
الاقتصادي ، ١٣١ ، ١٤٥
التحويلي ، ١٤٥ ــ ١٨٧
الركود التحويلي ، ١٤٥ ــ ١٨٧
روابط ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨
الريوع ، انظر الاسكان

الزراعة ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٥ ، ٨٢ ، جـــدول 6.7 ،
١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٨

السلطات الضريبية ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٤
السلطة التوتاليتارية أو الشمولية ، ١٠٢
السوق ، دور ، ١٢ ، ٩٨
سوق الاسهم ، ٨٩
سوق البائعين ، ١٥١ ــ ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٧
من ، إلى سوق المشترين ، ١٥١ ــ ١٥٨
سوق رأس المال ، ١١٧ ، ١٧٣ ، ١٧٥

سوق العمل ، ٤٢ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٣٢ ، ١٩٥
سوق الكريدت ، ٥ ، ١٩٥
سوق المشترين ، ٣٩ ، ١٥١ ــ ١٥٨
الانتقال من سوق البائعين إلى ، ١٥١ ــ ١٥٨
سياسة الرفاه ، ٦٠ ، ٦٩ ــ ٧٠
سياسة الرفاه الاجتماعي ، ٦٠ ، ٦٩ ــ ٧٠
السياسة الكينزيـــة ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٧ الهامش ١٠ الفصل 7
السياسة المالية أو الانفاقيـــة / الضريبيـــة ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١٩٥
السياسة النقدية ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٦٩ ، ١٨٥
التقييدية ، ٦١ ، ١٩٥

شركات الاسهم ، ١٣ ، ١٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٩٢ ،
شركات بطاقة الكريدت ، ٨٤
شركات التأمين ، ٦٨ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٧٥
الخاصة ، ٦٨ ، ١٠٣

الصـــــادرات ، ٥٣ ، ٦٣ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٧٧ ــ ١٨٠ ، ١٨٤
صناديق التقاعد ، مؤسســـات ، ٦٨ ، ٨٦ ــ ٨٩ ، ١٢٢ ، ١٦٨
صناديق الاستثمار ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١٦٨ ، ١٧٥
الصناعة ، صنـــاعي ، صناعيـــة ، ١٠٨ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥
الصناعة والمتاجرة صغيرتا الحجم ، ٨٢

الضغط التضخمي ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٢٤
ضمانات التسليف ، ٨١

الطبقة الوسطى ، ٦٨ ، ١٩٢
الطريق الثالث ، النسق الثالث ، ٥ ، ٧ ، ٥٤ ــ ٥٦ ، ٧٣ ، ١٩٢
الطلـــــب ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٣٠ ، ١٥١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥
الفـــائض أو الزائـــد ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٩٥
نمو ، ١٥٧
كلي أو اجمالي ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ــ ١٧٤
تقييد ، ١٧٨
الطلب على السكن ، ١٦٣
الطوابير ، ١٥٢

عجز ، ٥٣ ، ٦٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٣
العجز أو النقص في العمل ، ١٠٩ ، ١٣٢ ، ١٥٢
عجز الميزانية ، ٢٤ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٥
عدم المساواة ، ١١٨ ، ٢٠٤
العـــرض ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٩ ، ١٩٥
الزائـــد أو الفـــائض ، ١٠٩ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٩٥
الكلي ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٨
العلا ج بالصدمة ، ٦٠ ، ١٤٥ ، ١٦٧
علاقات الملكية ، ٧ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٩٤
العمل ، الطلب على العمل ، ١١٢
العوائد الضريبية ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥
العوائد غير المرئية ، ١١٤

الفعالية ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٩٣
تحقيق ، ١٦٤ ــ ١٦٦
مقابل العدل ، ٢٧
مقابل الامن ، ١٣٢
فعل يتسم باعادة التوزيع ، ٧٦
فكرة بنائية ، ٩٢
الفكرة الوالراسياني ، ٢١ ــ ٢٣

قابلية التحويل للعملة ، الهامش ٣ الفصل 3 ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥
قروض اجنبية ، ١٩٥
القضاء ، ٩٩ ، الهامش ٣٤ الفصل 7
قطاع الادخارات والقروض ، ١١١
القطاع البنكي ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٣٨ ، ١٦٨
قطاع الدولة ، القطاع المملوك للدولة ، ٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٦٤، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٩
القطاع الخاص ،
التسليف الممنوح لـ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١١٧
تطور ، نمو ، ٦ ، ٧ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٦٤
التطور التدريجي لـ ، ٣٤ ــ ٣٩ ، ٧٩ ، ١٩١ ــ ١٩٤
حجم الـ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٧
فرض الضرائب على ، ١١٢ ــ ١١٧
القطاع الخاص الرسمي ، ٣٥ ، ٤٨ ، ٧٤ ، ١١٤ ، ١٦٤
القطاع غير الرسمي ، ٤ ، ٧ ، ٦٤ ، ١١٤ ، الهامش ٢ ، الفصل 7

القطاع المالي ، ٦٨ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١٦٦ ــ ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٦
قوى المعارضة ، ٢٠٥
قوانين الافلاس ، تشريع ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٦٤
قيد الطلب ، ١٥٨ ، ١٧٨
قيد العرض ، ١٥٢
قيد الميزانية المتساهل ، تخفيف ، ٨ ، ١٣ ــ ١٥ ، ١٧ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١
القيم ، ٢٧ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧١ ، ٧٢ ــ ٧٨ ، ٩٥

الكنائس ، ٩٠ ، ٩٣
الكوميكون ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٦

الليبرالية ، ٧٩
اللامركزية ، ٤ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٢٢

الماركسية ، ١٩ ــ ٢٠
مالكو الحصص أو الاسهم ، ١٣ ، ١٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢
مبادئ لاعادة التوزيع ، ٧٦
المبادر ، المبادرة ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٩٢
المجال الحكومي ، ٩٩ ــ ١٠٢
المجتمع المدني ، ١٠١
المجتمع الوطني ،
إعادة تعريف ، ٢٠٠ ــ ٢٠٣

المحاكم ، ١٣ ، ١٨ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩
مرض العجز والتضخم معا ، ٦ ، ٧ ،
المخزونات او الاحتياطـــات ، ٦٤ ، ١٠٦ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠
مخططات ايصالات نقدية أو كوبونات للخصخصة ، ٩٣
مخططات التسليف ، ٨١ ، ٨٢
المدراء ، ٢ ، ٤ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٤
المســـاواة ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١١٨ ، ٢٠٣
المستثمرون الاجانب ، ١٩١
مستوى المعيشة ، ٥٩ ، ١٢٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤
مشـــروع ، مشـــاريع ، ٦٦ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ١٩٧
المشروع الحر ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٦٧
المصداقية ، ٦٣ ، ١٣٤ ــ ١٣٥ ، ١٨٣ ــ ١٨٤
مصلح ساذج ، ٢٨
معدل البطالة ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٥١
معـــدل التضخـــم ، ١٣٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٥
معدل الصرف ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦
سياسة ، ١٧٩
معدل الفائدة ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ١٠٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤
الملكية ،
الموظف ، ٧٦ ، ٨٣ ــ ٨٤
الاجنبية ، ٨٦ ، ٩٤
المؤسسية ، ٨٤ ــ ٩١
ملكية الدولة ، ١٠ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٢
الملكية الخاصة ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ١٤١ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩
ممتلكات خاصـــة ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦
امن الـــ ، ٧٤
منافع أو مستحقات البطالـــة ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٢١
منتج صغير للسلع ، ٣٧
المنشآت ،
سلوك ، ١٠٦ ، ١٣٧ ــ ١٤١
المحققـــة للخســـائر ، ١٦ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١٠٢
المنشآت الخاسرة ، الدعـــم لـــ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ــ ١١٢
منظمات دولية ، ٢٠٢ ، ٢٠٦
موديـــل Lange ، ٢ ، ٥ ، ٨ ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤
مؤسسات السوق ، ١٤١ ، ١٦٢
الميزانية ، ميزانية الدولة ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٧٤ ، ١٧٧
النزعة الأبوية ، ٤١
النزعة الأبوية للدولة ، ٤١

النسق الاشتراكي ، ١ ، ٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٢
، ٥٤ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ،
١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٦
نسق التسليف ، ١٣٠ ، ١٦٣ ، ١٦٩
نسق التقاعد ، مخطط ، ٨١ ، ٨٨ ، ١١٨ ، ١٢١ ،
٢٠٤
النسق الضريبي ، ٦١ ، ١٧٣ ، ٣٨
نظرية العقد ، ٩ ، ٢١ ، ١٢٧ ، ١٣٤
النفقات الادارية ، ١٠٢ ، ١٠٤ ــ ١٠٥
النمو ، ٦ ، ١٠

الواردات ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٧٧ ــ ١٧٩
وسائل الاعلام ، ٥٧ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،
١٨٧ ، ١٨٩
وسيطات مالية ، ٨٥ ، ٩١
الوفورات الخارجية ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٩٧
وكالات أو مكاتب للتوظيف أو لتوفير المعلومات عن
الاعمال المتاحة ، ٦٩ ، ١١٢

التجليد الفني : العلاء للتجليد الفني - العبدلي - مركز عقاركو التجاري

كتاب ذو صلة وثيقة

الاشتراكية الى أين ؟

Joseph E. Stiglitz

Kornai

طريق رئيس وطرق فرعية

Modern

طريق رئيس وطرق فرعية

دراسات في الاصلاح والانتقال الشيوعي

János Kornai

يستخدم الاقتصادي الهنغاري Janos Kornai اولا استعارة ممر وحيد الى الانتقال الى ما بعد الاشتراكي في كتابه السابق ، The Road to Free Economy. و تعكس الاستعارة الجديدة التي تؤطر هذه المجموعة المؤلفة من ثمان دراسات حديثة منظورا و فهما اكثر شمولا بخصوص تعقيدات الانتقال : كل طريق رئيس و طريق فرعي تؤديان الى الرأسمالية في نهاية المطاف كما يلاحظ Kornai، ولكن الى أي نوع وبأية تكلفة ؟

ويستقي Kornai من تجاربه المتعلقة بالاصلاح الهنغاري وايضا من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا لطرح عدة افكار رئيسة . وتصف الدرا سات الثلاث الاولى ما الذي كان خطأ في البلدان التي حاولت ان تمزج عناصر من الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق . وتنطوي الجهود التي بذلتها بلدان شيوعية لادخال اشتراكية السوق (الطريق الوسط) على تناقض متأصل او جوهري بين منطق الاشتراكية ومنطق نسق المشروع الحر ، وكانت محكوما عليها بالاخفاق.

وفي الدراسات اللاحقة ، يحلل Kornai المعضلات المستمرة في الوجود . ان الانتقال الى من الشيوعية الى المشروع الحر متخم بعقبات مروّعة أو مثبطة للهمة ؛ انه يتطلب ليس أقل من اعادة تحديد الملكية، وتغيير القيم المتعلقة بتوزيع الثروة ، ونقل أو تحويل السيطرة على السلطة السياسية، وخلق مؤسسات مالية وفرض الانضباط المالي والقيام بتضحيات اقتصادية ضخمة.

ويختتم Kornai بمراجعة عامة للانتقال ما بعد الاشتراكي، واصفا الاطوار التي تنزع البلدان المعنية الى اجتيازها والمرور من خلالها، وهو الامر الذي سيكون مفيدا بشكل خاص لاساتذة النظم أو الاتساق الاقتصادية المقارنة .

يطلب من دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع
ص . ب : ٩١٠٥٨٥ عمان ١١١٩١ الاردن

Modern